كتاب السياسة الدولية في السودان ٢٠٢٠

كتاب الزعيم أزهري

السياسة في عهد البشير لمدة ثلاثين عاما

إهداء

إلى أسرة الزعيم أزهري الممتدة وجميع الاتحاديين

مقترح الكتاب

سياسات الحكومة السودانية الجديدة تحتاج الى مراجعة والحكومة الجديدة لم تقلع عن ما فعله البشير ولا نريد ان نعيد تجربته لان خط الاعمار للحكومة الجديدة ما زال ضعيف ومخطط البنية التحتية المقترحة السودانية سودانية غير واضح والعمل مفروض على الجميع تكنلوجيا وفنيا واداء وقانونا لتوفير البنية التحتية اللازمة.

المثل الامريكي اكبر دليل لنا ويجب التخطيط بدقة حتى لا نندم في المستقبل و نحن كافارقة نرفض بشدة مسلسل الجدار بن امريكا والمكسيك مهما كانت المبررات ولا بد ان لا يتكرر كل ما حدث في افريقيا ولا يتم الفصل بين العناصر الاثنية الافريقية في دول منطقة شرق افريقيا وغرب افريقا. كما ان مسلسل التقسيم للدول الافريقية العريقة تم رفضه بشكل اساسي بل ويجب علينا ان نزكي روح التعاون والتكامل بين الدول الافريقية ونسعى لمرحلة ما بعد الخلافات الافريقية افريقية والتعاون في عملية التكامل الافريقي من شتى النواحي بدعم من الدول الافريقية المتعددة والدول الاسيوية وتكوين الروابط واللجان اللازمة لما بعد تلك المرحلة للنهوض بالحضارة في كافة البقاع والاسقاع.

لقد تم عمل مسودات عديدة وقعت عليها الدول الافريقية وكانت البداية تتمثل في خط بدائي لتكامل اقتصادي ثنائي بين بعض الدول الاعضاء مثل لبيريا ودول الغرب الافريقي الممتد ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل.

اما عن الجنجويد فهذا هو المغرز الذي لا يمكن الا ان نقع فيه والمشكلة تكمن في سياستهم لكن اذا كانت دولة الجنوب ليست على وفق معنا بسبب الاتجاه الكنسي العالمي فان الجنجويد هم صمام الامان وخصوصا اذا عادت الحرب مع الجنوبين لان الجنوبيين تحت ميثاق الامم المتحدة انفصلوا من الشمال لكن الحقيقة هي ان الجنوب فكرا وبلغة المصالح عندهم مطامع في الشمال وطبعا عانوا من ملف المياه والزراعة ودا عصب الحياة في الجنوب لذلك يمكن ان يسعوا بعد الانفصال الى الحرب مع الشماليين واحتلال مناطق استراتيجية في شمال السودان وهذا ما سمعته مؤخرا. لذلك الجنجويد هم صمام الامان في المرحلة القادمة ولعل ما يمكن

القيام به هو السعي لتحويل مؤسساتهم الى جيش نظامي او ضمن الجيش السوداني النظامي خلال فترة طويلة ودي نظرية روسية معروفة ومتعامل بيها وكل الروس بياكدوا ذلك.

في نفس الوقت فاننا كمجتمع اهلي في السودان لا زالت لدينا مصالح في االجنوب ونحن سعينا بمبادرات حثيثة للم الشمل مع الجنوبيين خلال الفترات السابقة ولكن كان هناك تعنت من جانب السياسيين في الجنوب والحركات الفكرية التي غيرت الاتجاه من التحالف مع شمال السودان فيما بعد مرحلة الانفصال والاستفتاء الذي تم في الجنوب وطلب الانفصال من الشمال ليصبح السودان بلد الدولتين احدهما شمال السودان والاخرى فيالجنوب وهي تمثل ثلث المساحة الدولية تقريبا للسودان السابق الذي انشىء عام ١٩٥٦ ونحن على ذلك اتفقنا منذ ذلك العهد كقيادات تاريخية في السودان ان نقدم يد العون لافريقيا والافارقة في كل مكان لنيل الاستقلال وهذا هو الخط القديم.

لقد جددا العزم واتحدنا مع دول افرقية العديدة عبر العصور السابقة في شمال وجنوب افريقيا ولا زالت تجمعنا اطر مودة وصداقة مع حلفائنا الافارقة الكثر في انحاء القارة الكبيرة ونحن نسعى للتكامل مع الفريقيين بشتى السبل وبكل الطرق الممكنة وتحت جميع الاطر السياسية والاقتصادية والصناعية والاثنية للعيش بسلام في هذه القارة الممتدة والتي تمثل خمس العالم تقربيا بما فيها من قوى بشرية وموارد تنمية اصيلة وبما لديها من موانىء وحواضر كثيرة في اماكن متفرقة من تلك القارة.

بالنسبة للجنجويد فهذا هو المغرز الذي لا يمكن الا ان نقع فيه والمشكلة تكمن في سياستهم لكن اذا كانت دولة الجنوب ليست على وفق معنا بسبب الاتجاه الكنسي العالمي فان الجنجويد هم صمام الامان وخصوصا اذا عادت الحرب مع الجنوبين لان الجنوبيين تحت ميثاق الامم المتحدة انفصلوا من الشمال لكن الحقيقة هي ان الجنوب فكرا وبلغة المصالح عندهم مطامع في الشمال وطبعا عانوا من ملف المياه والزراعة ودا عصب الحياة في الجنوب لذلك يمكن ان يسعوا بعد الانفصال الى الحرب مع الشماليين واحتلال مناطق استراتيجية في شمال السودان وهذا ما سمعته مؤخرا. لذلك الجنجويد هم صمام الامان في المرحلة القادمة ولعل ما يمكن القيام به هو السعي لتحويل مؤسساتهم الى جيش نظامي او ضمن الجيش السوداني النظامي خلال فترة طويلة ودي نظرية روسية معروفة ومتعامل بيها وكل الروس بياكدوا ذلك.

الارهاصات عن رئيس الوزراء الجديد د. عبد الله حمدوك في السودان ان الجيش احتمال يصطدم بيه عما قريب خلال فترة تمتد من ثلاثة لستة سنين وينزلوا ويسعى ان يتحالف من جديد مع الاحزاب القومية القديمة

وقد يفشل مجددا في الوصول لاتفاق معها لاختلاف المصالح والآراء. والاحزاب عندهم حق لان الصناعة تتاثر تاثيرا مباشرا اذا اتحدت الاحزاب مع الجيش في ارائهم.

سد النهضة حرب دولية قللت من اسهم مصر ولازم نحذر من الرئيس المصري الحالي عبد االفتاح السيسي انو ما يجرنا في حروب دولية مع اثيوبيا واريتريا لانو ما ممكن نكسب الحرب معهم ودا اتقرر مؤخرا ولازم نكون واضحين انو احنا بنؤمن بالوحدة مع مصر فيما يعزز من مصالح السودان رغم اشتراكنا مع المصريين في خلفياتنا عن الوحدة والتكامل مع مصر سابقا ودا ما بيتعارض مع مواقفنا واراءنا. فيما عدا ذلك احنا على وفاق مع الاوروبيين والروس وما ممكن نخاطر ونخوض مع مصر معارك خاسرة تضر السودان ضرر بالغ في المستقبل.

للاسف الرئيس الفرنسي ماكرون ليس على وفاق مع تشالرز ودا سبب محنة مع اوروبا التي اتبعت فرنسا وليس المانيا واصبحنا في عراك غير مرئي ومحسوس بشكل ما في السيسات العامة الاوربية وحسينا بيها في تصرفات الاوروبيين في بريطانيا في قطاعات كثيرة لكن لازالت بريطانيا توفر الغذاء والدواء والمياه بعيد عن الاوروبيين وبشكل استراتيجي جيد.

لكن حقل الصراعات مع روسيا واوروبا غير متوقف حقيقة فيما يختص بالسياسات الصناعية واولويات الصناعة في البلدان المتقدمة ولكننا شارفنا على العبور من مفرق الطريق الى الطريق الدولي الموحد برؤى متقاربة وليست موحدة بسبب كثرة عدد الدول الساعية للاتفاقات الصناعية في هذه الفترة وتجديد تعاهدات العقود الصناعية التي تمت في الفترات السابقة. لا ننسى ان السياسات الزراعية هي سيسات مضطردة في كثير من الدول الاوروبية وبعضها لازالت تعاني من مشاكل المياه والطاقة وتبحث عن حلول تكنولوجية مناسبة لتلك المشاكل.

الاليزيه مواقفه حادة مع السودانيين وحقيقة سوف يعانوا من السكن في فرنسا الفترة القادمة وما حيستفيدوا السودانيين من فرنسا. احسن نركز على السفارات في اوسلو وامريكا وقنصلية نيويورك. دا الافضل حاليا. اما بقية الدول فيمكن فتح ملحقيات عادية فيها تمارس نشاطها شكل دوري او حسب الامكان حسب تقاليد البلد ونظرية السيادات في البلدان المختلفة. يجب توفير طاقم دبلوماسي لعدد لا يقل عن ٥٠ دولة وبعدد اقل ٢٥ دولة من الدول المنضمة للامم المتحدة. هذا العدد ليس بكبير. السفارة عندنا في لندن فيها عدد عشرة من الاعضاء المؤهلين اضافة الى الامنيين في السفارة وعددهم ٨ على الاقل.

وأما بالنسبة لامريكا فان الصراع الدولي الدائر وضعها تحت ضغوط دولية عديدة وتعاني من مشاكل متعلقة بالامن الغذائي ولذلك حان الوقت للضغط عليهم خلال العامين القادمين لتبادل المنفعة مع السودان والا تركونا وذهبوا في اتجاه من امتدت يده بالعون لهم. وممكن يكون حليفهم هو عدوهم اللدود الصين واحزابها.

وفي افريقيا فان فرنسا وامريكا يريدوا موطئ قدم مستقر وامن ومؤسس تاسيسا جيدا وبعيد عن الحروب القبلية والاثنية والقلاقل في الاقاليم الافريقية المختلفة وبعيد عن الصراعات مع الجيش الامريكي او الفرنسي. والامريكان خاصة يريدوا تعويض خسائرهم التاريخية في فيتنام ومن بعدها افغانستان والعراق مؤخرا ولذلك اقترح الخبراء التروي مع الدخول معهم حاليا في تحالفات افريقية حتى تتبين نتائج عمليات التهميش التي تمت في القطاعات الافريقية خلال الفترات السابقة في الدول الافريقية وهي كثيرة. وعلينا ان نرقب باهتمام السياسات الامريكية في الفترة القادمة ونسعى للتهدئة معهم حتى ولو كشفنا المخططات الامريكية لاستعمار افريقيا على مراحل ويجب توعية الناس بالقضايا الاساسية التي تهمهم لنغلق باب المارد الامريكي المخيف.

بالنسبة للسياسات الصناعية البريطانية فقد دخلت مرحلة الامان من ناحية فكرية وستدخل مرحلة الامان التنفيذي في خلال عامين كما هو متوقع من خلال حكومة رئيس وزراء بريطانيا الجديد بوريز جونسون وهي طور التطور وسوف تكون حقيقة على ارض الواقع في خلال الخمس سنوات القادمة وهذا ما يدور في الكواليس في قصر الباكينهام وما يقال في اروقة الحكم في انجلترا ونحن كسودانيين علينا ان نثق في الحكومة الجديدة وليس عندنا حل اخر او بديل استراتيجي افضل.

الخبراء عندهم ايضا اراء عديدة تؤثر في سوق الاسهم الدولي والاقتصاديات العالمية منها صعود روسيا في السوق الدولي وان الحرب الدائرة بين امريكا والصين سينتج عنها ان كلاهما سيكون الخاسر. لكن يجب ان لا ننحاز لاي من الفريقين. وروسيا وتركيا بعيدين جغرافيا عن السودان لكنهما مهمين في التقرير للسودان في الامم المتحدة ويمكن ان يكسروا الراي العام الاوروبي خلال فترة الخمس سنوات القادمة خصوصا ان الاوروبيين يميلون الى نظرية (نقرر في السودان ما نشاء الى ان يثبت العكس).

ولذلك يقول الخبراء انه يجب اجبار الاتراك بشكل رئيسي بجدوى التحالف مع السودان وانه عمق استراتيجي لهم في المستقبل. والبشير كان اختبرهم في موضوع سواكن واتضح انو الامر تاريخي بالنسبة لهم وليس لهم اطماع توسعية في السودان وهم يريدون الصلح مع اهل السودان لكن طريقة ادارتهم مختلفة وهو ليس اصطدام بالسودان واداراته الجديدة بل على العكس هو نوع من التكامل المقترح والمرتقب معهم واذا ذهب حزبهم من

الحكم فان الاشتراكيين الاتراك ليس لهم قبيل غرض بالسودان بسبب توجهاتهم الاشتركية طبعا وبيفضلوا اكيد التكامل مع الدول الشيوعية سابقا كروسيا والصين كحل بديل عن الدول التي اعلنت الاسلام اجندة لها قبلا.

والاشتركيين والشيوعيين ضد الاسلاموية لانها تهدد مصالحهم حتى ولو لم يقولوا ذلك بصراحة. اما اذا جاءت حكومة اسلامية امتدادا لحكومة اردوغان ولو كانوا من الاقليات فان ذلك بالتاكيد سيساعد على التكامل بشكل ما مع تركيا اذا سعينا للتكامل بشكل احزاب ومؤسسات وعقدنا الاتفاقيات اللازمة بين الحكومة بكافة قطاعاتها والوزارات التركية المنتخبة.

عندنا مشكلة حقيقية في الصناعة وهي ان الاحزاب الشيوعية والاشتراكية في بلدان كثيرة مثل الصين وروسيا وشرق اوروبا واستراليا وكندا والولايات المتحدة لا زالت تخبىء اسرار الصناعة والتحصل على المواد الخام وطرق ذلك. كما انها لا تسمح بالمساس بنظامها القومي الصناعي الذي يمثل شريان الحياة لتلك الدول. بالمقابل نجد ان افريقيا والراي العام الافريقي لا يستطيع تطويع تلك الاحزاب لما يخدم مصالح الجميع والمناقشة الموضوعية والحوار مع تلك الجهات ضعيف نسبيا وموضوعيا. ان ذلك يحتاج الى مجهود كبير فعلا ونحن نحتاج الى اختصار الوقت ولمجهودات المبذولة ولا نستطيع ذلك حقيقة. لذلك فان عقد المعاهدات مع تلك الدول وابرام العقود مع ذوي السلطة والنفوذ في تلك الاحزاب المعنية موضوع مهم وهو ليس مخالف للقوانين والاعراف الدولية المتبعة غير ان ذوي النفوذ في تلك الاحزاب قد يضروا السودان اذا خالف مصالحهم في السلطة التي يسيطرون عليها والتي يستفيدون منها ماديا ومعنويا.

لذلك فان الحكومات خلال عهد البشير عانت الاقصاء التام من قبل احزاب اليمين واليسار التقدمي وخصوصا من الاحزاب الشيوعية والاشتراكية ذات القواعد الشعبية الممتدة وحاصروا السودان في حرب طاحنة. لا بد من الخروج من تلك العزلة السابقة التي فرضت على السودان سابقا والتطبيع مع كافة تلك الاحزاب بما يضمن المصلحة العليا للسودان والمصلحة الاستراتيجية لتلك الاحزاب في بلدانها.

اما الراسماليين الذين يسيطرون على مواطن القوى في الصناعة فهم عانوا في تاريخهم الطويل من سياسات الاحزاب العمالية ذات القاعدة العريضة واكتووا بنارها وكانوا في صدام حقيقي مع السلطات في بلدانهم والعمال في مصانعهم الخاصة وكذلك مدراء مصانع الدولة اصطدموا مع عمال تلك المصانع. ويجب ان نعلم جيدا ان السياسات الاصلاحية الصناعية لا يمكن ان تتم بين يوم وليلة ولكنها تاخذ منحى استراتيجي هام وتنفذ على فترات طويلة ومن خلال اجيال وعقود من الزمان.

ان نظرية تبادل المنفعة والاراء بين المختصين والعمال ومدراء الادارات والتكنولوجيين لامر مهم. ولا بد ان نمكن من نحتاج الى خبرته وصناعته من بلده الثاني السودان ونفتح له الافاق الحقيقة لاستثمار مكافيء ونافع ونضع قوانين الاستثمار التي تحمي المستهلك والمصنع الاجنبي وتوازن بين الانتاج والاسعار بما يضمن فائدة جميع القطاعات العمالية واصحاب الثروة والشعب بشكل متوازن وعادل.

ان نضوج التجربة الصناعية في السودان وكذلك اطار النقل البري والبحري للمنتوجات الاجنبية والوطنية لامر مهم. وكذلك منتوجات الزراعة والتعدين والمنتوجات النفطية والاستثمار في قطاعاتها هو المخرج الرئيس من كافة الازمات المحتملة.

ان الامن الغذائي والصناعي في اطار التعاون مع الدول الافريقية والاوروبية لهو هدف استراتيجي بعيد المدى له اهميه كبيرة والسودان يجب ان يكون له دور فاعل في منطقة شرق افريقيا كما انه يجب الاهتمام بالبنية التحتية لتلك المنطقة بما يضمن فائدة مواطينها وشعوبها.

ان شعوب القرن الافريقي ومنطقة شرق افريقيا هي شعوب تعيش التكامل والوحدة الاقتصادية بسبب العامل الجغرافي منذ زمن بعيد. من الجدير بالذكر ان دورنا يقوم على تزكية الوحدة بين دول شرق افريقيا بشكل خاص ودول الرابطة الافريقية بشكل عام.

خصوصا ان سعة الاراضي في تلك المنطقة يجعلها مليئة بالمادة الخام الازمة للصناعة والانتاج الزراعي والثروة الحيوانية والبحرية والغابات مما يجعلها مؤهلة للسيادة العالمية فيما بعد.

بالنسبة للاتحاديين حيكون في تقدم ملحوظ اذا جاءوا لندن خصوصا ان الحكم الملكي في بريطانيا اصبح عندوا يد طولى في كل الاحداث العالمية وافريقيا عامة اضافة الى التناغم مع دول الكومنولث ويجب السعي لعلاقات ثابتة وقوية معهم لتثبيت الحكم للسودان في ارجاء اوروبا خصوصا ان اسيا زادت عندهم المشاكل القبلية والاثنية لذلك يجب ان نبعد عنهم قليلا ونزكي المحور الاوروبي كحل عالمي استراتيجي بديل ومستقر. وهذا هو دور الاتحاديين وهو السعي لبلورة الموقف وحماية السودان برفع اسمه من قاءمة الارهاب والتطرف ليساعد ذلك في اعطاء الضوء الاخضر لعملية الاعمار للبلد بخطة ثابتة وبشكل مطرد وبحصص متقاربة او متساوية لاقليم السودان المختلفة ومحاربة التهميش الذي عانى منه الشمال والشرق والغرب خلال فترة مقاطعة السودان مدة الثلاثين عاما الماضية.

ام درمان كمدينة حديثة على الاسس العالمية الحديثة ولا بد يشمل المخطط الاحياء القديمة والجديدة بقدر الامكان ويفسحوا المجال لاهل البلد ليحددوا البنية التحتية المناسبة لهم تحت ادارة الحزب القومي وتحلفاته في الاقاليم السودانية والوسط وبادارة قيادات الحزب المعروفين والمؤتمنين.

اما عن موضوع سندس فهو موضوع مشابه لمشروع الجزيرة فكريا ولازم يوسعوا بنسبة الضعف على الاقل وان يشمل المشروع توطين القوى العاملة الحالية وان يملك المزارعين الاراضي الجديدة التي ستوزع لاجل تبيق فكرة ثبات الانتاج بنظرية توفير الحصص والموارد الزراعية والمياه وتوفير الطاقة الكهربائية من الطاقة المائية للسد فيما بعد. نحتاج الى اعادة تخطيط المشروع لشكل متكامل وبايدي وطنية واجنبية اوروبية ويجب الاعتماد على جهات مستقلة لحين اتمام المشروع.

الهدف من المشروع هو زيادة الطاقة الانتاجية الى ستة اضعاف الطاقة الحالية والخبراء بيطمنوا ان المشروع له مستقبل كبير في منطقة شرق افريقيا ويمكن ان يفوت في الاهمية مشروع سد النهضة الاريتري اثيوبي بشكل كبير. قرات ان المقترح هو تضخيم السد وزيادة الهكتارات الزراعية الى ستة الاف هكتار ليشمل المنطقة المتاخمة لجبل اولياء.

مستقبل المشروع مضمون وكثير من الادارات في المملكة المتحدة والمانيا واستراليا تتمنى ان تخطط المشروع وتنفذه بالمواصفات العالمية والتدريب والتاهيل ذو المواصفات العالمية التي لا تقل عن المواصفات الامريكية بكل حال وهي اعلى مواصفات حاليا. المقترح ان يشمل تخطيط المشروع مستشفيات ومدارس ومولات بمواصفات عالمية ومدينة سكنية بمساحة ثلاثمائة هكتار فيها مسارح وملاعب كرة قدم بالمواصفات العالمية وخط سكة حديد لنقل السكان والعمال والزائرين بين ارجاء المشروع والتشطيب على اعلى مواصفات.

كما ان من المقترح هو عدد ثلاثة وثلاثين مبنى بمساحات كبيرة ومقسمة الى شقق بمسحات كبيرة ايضا. المرحلة الثانية من المشروع هو ربط المشروع بقطار مع منتصف المدينة. المرحلة الثالثة من المشروع هو ربط المشروع بقطار يمتد بين جبل اولياء وكوستي من جهة وبين جبل اولياء ومدني والقضارف وسنار والدمازين وكسلا ووصولا الى بورتسودان.

المشروع متوقع ان يكلف ٨ مليار دولار. ويمكن ان تكون الادارات من امريكا وكندا واستراليا بالتناوب عبر مراحل المشوع المختلفة. واقترح مساهمة الادارات السودانية العمالية بعد مرحلة التمويل الدولي في اطار الرقابة والنقل والبناء والتسليح وبناء البنية التحتية. كما ان التخطيط هو تحت مسوولية الخبراء الهندسيين من

الدول الثلاثة. والتمويل تحت اشراف خبراء من البنك الدولي من دول مثل مصر وجنوب افريقا والسنغال والمملكة المتحدة.

هناك خبير في البنك الدولي وعد بزيادة المخصصات للدول الافريقية ودول الرابطة الافريقية عموما اذا التزموا بجدولة الديون التي عليهم للبنك الدولي لاغراض الاعمار واعادة الاعمار للدول الفقيرة. لا بد من مد اواصر العلاقات وجسور الود مع مؤسسات البنك الدولي وهي مؤسسات تشكل خطورة على التركيبة العامة للبلد لانهم يمكن ان يخترقوا انظمة البلد ويقرروا عدم جدية الادارات الحكومية او الاهلية وفي تلك الحالة يتم ايقاف القروض المكتسبة بالحق القانوني وتهميش مشاريع الاعمار في الدولة المعنية ومن المعلوم ان مقاضاة تلك الجهات ذات الخبراء الدوليين لا طائل منها وهنا عديد من الحالات في البنك الدولي مثل الجابون دخلوا في نزاعات مع البنك الدولي وخسروا القضايا المقدمة ضد ادارات البنك. هناك تعنت من الخبراء موقفهم سلبي جدا من ملف الفقر في الدولة المعنية وقالوا لازم يثبتوا الجدية في ادارة مشريع الاعمار والبنية التحتية من خلال الخطط الخمسية واتهموهم ان الخطط ضعيفة واثبتوا الفساد الحاصل في السلطة والحكومة وضعف المؤسسات الاهلية المسؤولة عن تنفيذ مخططات اعادة الاعمار وسحبوا القرض من الجابون رسميا بل وي طريقهم لتوقيع عقوبات على السلطة والحكومة في الجابون.

من الجدير بالذكر ان لستة اعادة الاعمار اطلعت عليها في بريطانيا وهي لستة ضخمة تضم عددا من دول اوروبا وامريكا وكندا بمشاريع هائلة تتكون من كباري وجسور ومباني اممية ومباني حكومية ومشاريع زراعية ومباني صناعية ونفطية عدة بمليارات الدولارات. الجهات المنفذة للمشاريع معلنة لكنها غير معروفة عند عامة المختصين والمتابعين للاعلام واستغربت حقيقة لان اللستة بالاكسل وفي الوب سايت طويلة جدا وحقيقة ما عرفت اسماء المنفذين المذكورين . طبعا كلها قروض دولية للدول الاوروبية لتصليح البنية التحتية لكن ايضا لم اجد عليما تذكر البلدان الافريقية ضمن اللستة. اعتقد التوجهات الاوروبية هي لبناء دول في اوروبا وامريكا الشمالية وامريكا اللاتينية وامريكا الجنوبية والمساهمات في قطاعات مختلفة لاعمار اجزاء واسعة من تلك الدول وهذا ما تحصلت عليه من الانترنت. وهم طبعا في الاعلام ما بيقولوا توجهاتهم الحقيقية ولا بيعلنوا في البي بي سي اي اخبار حقيقية عن اطار التصنيع وبرامج التنمية ومركزين بس على اخبارهم الداخلية. حتى اخبار السودان ما بتلقاها الا في قناة البي بي سي العربي وبس في الراديو خصوصا اخبار المظاهرات التي مضت لاسقاط حكم البشر في السودان.

على العموم لستة اعمار الدول الاوروبية بمليارات الدولارات وفي سياسة تعمية على الوظائف التي تتعلق باعادة الاعمار. والوظائف المعلنة في قطاع الاعمار هي في مؤوسسات معينة ومعروفة لكن توصيف الوظائف وعددها لا يوحي بكبر تلك المؤوسسات وهو عكس الحاصل لان تلك المؤوسسات هي مؤوسسات ضخمة لها موارد كثيرة ومتعددة ولو لم يعلن عنها صراحة. وانا بتابع جلسات البرلمان الانجليزي وجدتها انها فقط مقترحات ودراسات مختلفة لمشاريع تنموية عادية وسرد لوقائع تلك المقترحات والدراسات.

ظهر والله اعلم ان في هذه الفترة هناك ضعف في التمويل لمشاريع كبرى في المملكة المتحدة وعندهم مشاكل واختلاف رؤى بين انجلترا وحزب العمال المسيطر عليها كالعادةواسكتلندا بمناطقها المختلفة والاسكتلنديين عايزين الوحدة مع اوروبا على عكس الانجليز الذين يريدون الانفصال التام عن اوروبا وهذا هو الموقف الصعب الذي كان خلال ادارة رئيسة الوزراء السابقة ماي.

الجدر بالذكر ان ماي كانت عندها علاقات مع المسلمين اللي يمثل معظمهم حزب الديمقراطيين الاحرار وهي من حزب المحافظين طبعا وسياساتها كانت منتقدة من حزب العمال بشدة وبيروا انها وضعت البلد في مازق بسياساتها المستهجنة من جانبهم.

المشكلة الثانية هي ايرلندا. لاحظنا في تقارب بين ايرندا الشمالية والجنوبية وموضوع الحد الواحد بين ايرلندا الشمالية وايرلندا الجنوبية وبقية المملكة المتحدة كشف تواطؤ حركات الانفصال الايرلندي مع جيش ايرلندا الجنوبية ومحاولتهم للانفصال الفعلي من المملكة المتحدة والتجهيز الاعلامي لتلك القضية من خلال تمرير قضية الحد الواحد في البرلمان لجس نبض الشارع في حال انفصلت اسكوتلندا وتبعتها ايرلندا الشمالية عن انجلترا وويلز. طبعا سبنسر كلهم بيدفعوا ليهم دفع تقيل لكي يسكتوا اصوات الانفصال بكل الطرق الممكنة والملكة بين المطرقة والسندان.

بين سياسات البرلمان واليات الديمقراطية الحادة والاستفتاءات التي يمكن ان تقسم بريطانيا في اي لحظة اذا ضغطت مؤسسات الحكومة لعمل استفتاء انفصال وهم كلهم متخوفين من ذلك ولو لم يبدوا بالا ومن ناحية اخرى قبلت بفصل اعضاء البرلمان مؤقتا لغياب اليات الديمقراطية التي يقول الخبراء انها يجب ان تنفذ مهما كانت النتائج. اي اما الديمقراطية والياتها او الوقوع في حرب اهلية مهلكة ولتفادي ذلك قبلت الحكومة والملكة بكل تبعات العملية الديمقراطية الا ان الحكومة السابقة لها اخفاقات دولية عديدة مما اثر على اتحاد دول الكمنولث كما انه كان هناك خلاف واضح مع اوروبا ظهر في محاضر الاجتماعات ومسودة قانون البركسيت.

والسؤال المهم هو ما هو البركسيت وكيف يتم وما هي الياته وكيف يتم حماية البريطانيين والاوروبيين خلال مراحل تنفيذ اتفاقية البركسيت وبعد مرحلة تنفيذ الاتفاقية وكيف يتم حماية المصالح الاوروبية البريطانية وما هي شكل العلاقة مع دول الاتحاد مستقبلا والمصالح المترتبة على الاتفاقية. البركسيت هو وصف العملية السياسية والاقتصادية والموقف البريطاني منها حال خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي والانفصال ككيان اقتصادي واداري وسياسي وفصل الحدود عن الاتحاد الاوروبي. يمكن ان يتم البركسيت عن طريق اتفاقية ثنائية بين بريطانيا والاتحاد الاوروبي واعلن من جانب الطرفين. تم جدولة المعاد المقترح لتنفيذ الاتفاقية كاملة بكل بنودها. اعلنت ممثلة المحافظين ورئيسة الوزراء السابقة ان البركسيت هو لمواكبة امال وتطلعات الشعب البريطاني.

الهدف هو حماية المصالح المشتركة بين بريطانيا ودول الاتحاد الاوروبي وحماية حقوق العمال من كلا الطرفين الذين يعملون خارج اراضي دولهم. الاتفاقية تتم على فترة خمسة سنوات. الاتفاقية ترسم خط العلاقات الجديدة مع دول الاتحاد والتبادل التجاري مع بريطانيا والخط الاقتصادي والصناعي والزراعي والتكنولوجي المقترح للتعاون مع دول الاتحاد. فشل حزب المحافظين في جدولة مواعيد الاتفاقية بشكل نهائي. الحكومة الجديدة ايضا مسؤوولة عن اتمام مراحل تطبيق الاتفاقية خلال اربعة سنوات. ان حزب العمال رغم كل خلافاته مع المحافين الا انه ملتزم دائما بسياسات العمال الرشيدة التي من شانها وحدة البلاد.

جاء الروس والاوروبيون الشرقيون الى بريطانيا اضافة الى الهنود الموالين للحكم البريطاني وبعدهم الاستراليون والكنديون وتغيرت الاعراف قليلا من مجتمع المحافظين والعمال القديم ذو الاعراف التقليدية العريقة واصبح الافروكاريبيان من الاجناس المهمة في الحكم البريطاني وهم كلهم امتدا لاحزاب التحرر الامريكية وحركاتها التاريخية وتحولوا من مهاجرين الى ذوي حقوق في مجتمع بريطانيا كما ان التقسيمات العرقية والطبقية في بريطانيا قد زالت تقريبا وتساوت عينات من تلك الطبقات مع بعضها. بقي الافارقة الاوروبيون والامريكيون من اصل افريقي والصينيون والاسيويون والامريكيون الجنوبيون وبقية عناصر اوروبا من الاسبان والبرتغاليين والايطاليين والاتراك وهم جميعا ينتظمون بكافة طبقاتهم في هذا المجتمع العريق وضمن المملكة المتحدة ذات الاطياف الواسعة والسياسات التاريخية والتاريخ العريق لكل تلك الطوائف وهم يدينون بالمسيحية من بروتستانت وكاثوليك ومسلمين وبوذيين وسيخ وهندوس وانكا.

لقد استعمر البريطانيون المشرق والمغرب في فترات تاريخية مختلفة واصبحوا رواد التقنية والصناعات في العصر الحديث على قدم سواء مع روسيا وامريكا واسبانيا والمانيا والصين والهند. لقد استقرت الاجناس

الهاجرة الى بريطانيا وانتظمت في مجتمع متعدد الاعراق ذو تقاليد مختلفة الاصول واصبحوا يمثلون جزاء من المجتمع العريق الاوروبي المعروف بتاريخه المتفرد. تميز المجتمع البريطاني في هذه الفترة بتعددية الفكر والادب الاوروبي افريقي امريكي اسيوي كما تفرد الجميع بخصوصية جذابة كل حسب تاريخه وثقافته وعرقيته ادبه ولغته وتعددت اللغات ما بين اللغات اللاتينية والافريقية والاسيوية التي تعكس عمق التاريخ والثقافة والحضارة والاصل العريق لكافة هذه المجتمعات.

اشتغل الهنود كعادتهم بالتجارة والصينيون بالبحر والاوروبيون باشكال البناء والعمران البديع المظهر الذي انتشر في اوروبا على مر العصور. الافريقيون كعادتهم اشتغلوا ببناء الطرق والجسور وقاموا باعمال الحرف الحديثة من نجارة وبناء وصناعة. اما اهل البلاد من الغجر باعراقهم من انجليز وفرنسيين واسبان وايطاليين ويونانيين فهم عصب حماية الدولة من الغزو والاعداء المختلفين وهم جلهم من المزارعين الاشداء ويركبون البحر كعادة قبائلهم تارخيا. تم اكتشاف العالم الجديد خلال الاربعة قرون الماضية.

وفي هذا العصر اشتغل الناس بركوب البحر والطائرات لتامين الغذاء والدواء. بقية الشعوب المقيمة حاليا تعمل في اعمال النقل والصناعات والتشييد للمباني واعمال الموانىء لبناء دولة قوية ذات سيطرة ونفوذ. ان لمجتمع متعدد الاعراق هو الاقدر تاريخيا على خوض غمار التجارب وفرض سيطرته في البر والبحر الممتد وتطويع الدول نظرا لما لهم من تجارب عميقة ولاختلاف مناطقهم الجغرافية القديمة وتعدد تجارب البناء والتشييد للعروش والدول والانسان.

ان تجربة الحضارة الانسانية الممتدة عبر الدهور الطويلة والقرون اثبتت ان الانسان هو القيمة الاولى في الوجود وان الحضارة الانسانية الممتدة على اختلاف العصور منذ الاف السنين تمثل قيمة مطلقة. ان الانسان هو القيمة والانسانية هي الارث الذي يستحق ان نحافظ عليه وان نسعى لانماء شجرتها في كل ارض. ان الشجرة التيي تنبت وتتعهد بالرعاية تنمو في الارض الصالحة وما اوسع هذه الارض وما اجمل ان يكون الانسان عضدا لاخيه الانسان.

ان هذا المجتمع المتعدد الاعراق والثقافات كان مثلا على فترات تاريخية دامت عصورا ودهورا وما زالت مضرب المثل في تاريخ الانسان. ان الحضارات المتقدمة هي مثال على تكامل الاثنيات المختلفة والفكر الاقتصادي والاجتماعي والتقني كما انها تؤسس المجتمع الحر في الاعراق والتقاليد. ان نظرية التجديد في علم الاجتماع تنبئنا عن اهمية التكامل بين كافة اطياف المجتمع الانساني العريق. لا زلنا لم ننسى بلداننا في افريقيا التي عشنا فيها بالامس فترات من حياتنا وقضينا فيها عمرا طويلا مع المجتمعات الافريقية المختلفة

بكامل اطيافها. اننا ضمن اطياف عرضة من المجتمع الاوروبي اسيوي امريكي نشكل جزءا مهما من عصبة الحياة في اوروبا.

ان عصر الفضاء هو من اميز العصور في التاريخ الحديث ونحن لا زلنا نذكر كيف كان اسلافنا يحملون الفاس والحجارة لكي يجلبوا النار للتدفئة. تغير الحال بعد الثورة الصناعية الاوروبية واصبحنا نتدفا بالات الغاز وعبر المدافىء الكهربائية. بالامس كانت الكهرباء من تحدث الاختراعات ولا زالت من هم الاختراعات على الاطلاق. لقد تقدم الطب على غرار كثير من المهن واصبح الاطباء يمارسون عديد من التخصصات الطبية الحديثة ذات الانتشار الواسع خصوصا في اوروبا. تقدم علم الدوائيات واصبحت اوروبا رائدة في صناعة الادوية المفيدة وبنيت فيها المستشفيات الحديثة ذات التخصصات الطبية البدنية والعقلية والنفسية. تميز هذا العصر بالادوية الطبية المتخصصة التي تعالج امراضا مختلفة بدقة واحرزت نتائج طبية هائلة.

الجراحات الطبية المتقدمة من المعجزات العلمية التي انقذت جنس الانسان من الفناء. ان عصر بناء الفضاء المتقدم هو دليل على هبة الله للانسان وعظمة الخلق الالهي والمتامل في كل هذا لا بد ان يصل الى كنه الاعجاز الذي اودعه الاله في الكون. لا زال علماؤنا يحدثوننا في هذا العصر عن الكون وملايين النجوم التي تنتشر عبره. وصلت حركة العلماء الكونيين القمر وتحاول الان الوصول للمريخ ومن بعده المشتري وزحل غير ان هذه الكواكب بعيدة عن كوكبنا الارض. ان حلم الانسان بريادة الفضاء هو من العجائب والغرائب وهو حق من حقوق الانسان في هذا العصر الحديث. تغيرت طرق الملاحة في المسطحات المائية والمحيطات والانهار مع تغير الزمن واصبحت تقنيات وتكنولوجيا الملاحة البحرية مثيرة للاهتمام. ان البحر يحوي العديد من الاسرار وعجائب المخلوقات في قاعه والحياة الفطرية والبيئية الغريبة.

بريطانيا في هذا العصر تطورت بالعمل الدؤوب ما بين الاحزاب السياسية في البلد. ولا بد من الاعتراف ان المانيا ايضا كثقافة وتقاليد وتكنولوجيا لا زالت تحتل صدارة عالمية. لا ننسى الروس الذين كان لهم فل في التطور التكنولوجي في دول العالم الحديث. لقد قامت بريطانيا بالسعي الى الوحدة الاوروبية وطلب الانفصال عن الاتحاد الاوروبي مؤخرا لما له من اثر بالغ في تاريخ الصناعة والتنمية في بريطانيا. ان الحقبة الذهبية في تايخ بريطانيا وما عاشته من المخترعات العلمية والتنمية التكنولوجية وعصر ما بعد الثورة الصناعية والعصر الذهبي للمخترعات والاكتشاف في العالم منذ عهد اعصور الوسطى الى الان كان له اثر في تحديد السياسات الاوروبية بشكل عام والسياسات في بريطانيا بكل خاص.

لقد تم تقسيم روسيا الى مقاطعات اصبحت دولا فيما بعد ولكن التجربة الروسية افرزت عن صراعات بين الافكار والرؤى بين دول الاتحاد الروسي السابق في عصر ما بعد الصراع الالماني الروسي واصبح مرحلة في تاريخ روسيا الشيوعية في العصر الحديث. لقد تقدمت روسيا وجيشها في الصناعة بشكل خاص ولا زالت تربطنا مع الروس علاقات جيدة في اوروبا. اما عن بريطانيا فقد ارتبط تاريخها بامريكا بشكل خاص وحركات التحرر في امريكا وخصوصا مع الانثيات الامريكية من اصل افريقي تارخيا والافرو كاريبيا في امريكا اللاتينية. لقد انتشرت نماذج الحضارة الرومانية القديمة في بلدان العالم الجديد وتم توطين الاوروبين في تلك البلدان على طول تلك السواحل.

ارتبط اسم بريطانيا بكندا ذات التاج القديم الحديث وتبع الكنديون لانجلترا لفترات طويلة كما تشكلت روما ي نواحي مختلفة من امريكا الحديثة التكوين. ان الحضارة الرومانية القديمة لا زالت تذهل العالم بما توصلوا اليه في الفترات التاريخية القديمة. ان حضارة الرومان هي امتداد لحضارات انسانية عريقة في العصر القديم. كان الفايكنج يعيشون في انحاء متفرقة في البحار شمال اوروبا واقاموا مدنا عديدة وحواضر شاركهم فيها الغجر وشعوب البرابرة الذين كانوا في السهول. لا زالت الشعوب القديمة في قارة امريكا الجنوبية وشرق اسيا واستراليا لها اثر السبق في العالم وتتميز بالتقاليد العريقة المتميزة. الصينيون والاسيويون بشكل خاص ايضا لهم التقاليد المتميزة. الاسبان في جنوب اوروبا يركبون البحر ويعمرون المناطق البحرية في مناطق متميزة عالميا ولها اسواق فيها بضائع فريدة من نوعها وتمتاز بالغرابة ودقة الاداء مهارة الصنع. كما ان المصانع في اسبانيا تمتاز بجودة متفردة والبريطانيون على الرغم من صراعاتهم انهم يسعون لاقامة علاقات متميزة مع اسبانيا.

ان دولة اسبانيا العريقة ورابطة الدول الناطقة باللاتينية لهم علاقات متميزة مع الافارقة في انحاء العالم وهم يحبون افريقيا بشكل خاص والاطياف الافريقية بين شرقها وغربها ويحبون زيارة افريقيا من وقت لاخر والاقامة في الدول الافريقية. لقد تطورت رابطة الدول اللاتينية واصبحت تمد الاوروبيين والافارقة بالمنتجات المتميزة الوطنية من اراضيها. استراليا لا تزال الدولة ذات التاريخ الحديث والمتطورة دوما. لقد دعم الاستراليون حركات التحرر في العالم. وعلى غرار الصين التي انتهجت الشيوعية كانت استراليا الداعم الاساسي للاقليات في الامم المتحدة بما لهم من خبرة في قضايا الاقليات في العالم. الامم المتحدة في امريكا قابعة في مدنها الرئيسية نيويورك وواشنطن كما ان مؤسساتها تنتشر في البرازيل واوروبا وهي تعمل بشكل دؤوب لنجاة الجميع من ويلات لحروب وتوفير الغذاء والدواء والدعم المادي للفراء واعمار المناطق المهمشة عالميا.

ان دور الامم المتحدة هو عمل موازنة بين مصالح الدول ومحاربة الصراعات في دول العالم الاعضاء في اتفاقية الامم المتحدة وايقاف التدخل القسري في سيادات الدول وحماية الحدود والاقتصاد والامن لتلك الدول بشكك مستديم. لقد تكونت المجالس الامنية والسيادية والاقتصادية والسياسية والعلمية لدعم المؤسسات الاممية التي تكونت بعد صراع عالمي مرير من منتصف القرن الماضي والى الان. لا زالت الامم المنحدة بموظفيها الاممين ينتشرون في اصقاع العالم لدراسة حالات الصراعات الاثنية على المال وموارد الثروة ويجدون حلولا طويلة الامد للقضايا المختلفة.

تطور التعليم في بريطانيا وروسيا بشكل خاص وشهدنا عصرا من التطور التقني والتنموي. لا زالت امريكا هي رائدة التكنولوجيا والتنمية في العالم. ان التعليم في امريكا له دور هام وفعال وهو امتداد لحركات التحرر الامريكية العريقة التي انفصلت عن بريطانيا قبل عقود عديدة. ان الجنرالات الامريكان كانوا يمثلون عصب خط التمنية في امريكا ما بين شرقها وغربها. لا زالت المدن الامريكية تتميز بالتعابم المستقل عن اسيا واوروبا والذي له انصار عديدين في العالم.

تطورت اوروبا منذ عهود ما قبل الثورة الصناعية واصبح لديها مؤسسات التعليم العريق في العصر الحديث ما بين اكسفورد وكامبردج التي عمرها الاوروبيون بشكل خاص. انتشرت الجامعات في اوروبا وروسيا منذ عقود طويلة وخرجت الملايين. ان ايطاليا بمؤسساتها تمثل الحقبة القديمة القيمة تاريخيا والتي حملت على اعتاقها تعليم الاوروبيين مختلف العلوم المخترعة والتي تطورت فيما بعد. لا يوجد خلاف بين تلك الحقب في العلوم المبتدعة وانما هناك تكامل على اختلاف النظريات العلمية التي انتشرت واصولها الا انها كانت اداة للتنمية في كل البلدان الاوروبية. اتفقت الشعوب في اوروبا على طرق التنمية منذ زمن بعيد وكانت هناك سيادات كثيرة في مختلف البلدان الاوروبية التي ساندت التعليم في مختلف بلدان العالم.

السودان (جمهورية السودان) هي دولة عربية تقع في شمال شرف أفريقيا، تحدها مصر من الشمال وليبيا من الشمال الغربي، تشاد من الغرب، وجنوب السودان من الجنوب، وجمهورية أفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي، وإثيوبيا من الجنوب الشرقي، وأريتريا من الشرق والبحر الأحمر من الشمال الشرقي. يبلغ عدد سكان السودان نحو 43 مليون نسمة (لسنة 2020)[1]. تعد السودان ثالث أكبر دولة من حيث المساحة في أفريقيا وفي العالم عربي وهذا بعد انفصال جنوب السودان عام 2011 حيث إنها كانت أكبر دولة في القارة الافريقية.

شكل الحكم في السودان حسب إتفاقية السلام الشامل في عام 2005 م، يتكون من ثلاثة مستويات في السلطة: حكم مركزي رئاسي على رأسه رئيس الجمهورية الي يمثل رأس الدولة ورئاسة الحكومة وعددها 17 ولاية والحكومات الولائية، وحكم محلي يتمثل في المحليات المختلفة بالولايات (وعددها 176 محلية).

شهد السودان على مر العقود العديد من الانقلابات العسكرية التي أثرت بدورها على المسار الديمقراطي بها، فمنذ حصول السودان على الاستقلال عام 1956 م .. كان السودان مسرحاً للعديد من الانقلابات العسكري التي نجح بعضها فيما فشل البعض الآخر- أخرهم كانت في 25 أكتوبر 2021 م وهو انقلاب على المسار الديمقراطي وليس على السلطة الحاكمة.

فالسودان على صفيح ساخن، اللهب المشتعل الآن في المنطقة، ولا يمكننا التغاضي عن ما يحدث في السودان لموقعها الاستراتيجي والسياسي المهم في المنطقة العربية ومنطقة القرن الإفريقي كذلك.

يعيش السودان حالة من التخبط وعدم الرؤية في الوقت الراهن ومنذ الثورة الشعبية في 11 إبريل 2019 والتي أطاحت بالبشير بعد حكم 30 عاماً، وفي الوقت الراهن تعيش السودان حالة من عدم الإستقرار بعد الإنقلاب على رئيس الوزراء "عبدالله حمدوك" في 25 أكتوبر 2021.

قد مرت السودان منذ الثورة الشعبية عام 2018 بمحاولتين انقلاب عسكريتين أحدهما فشلت وكنت في سبتمبر 2021، والأخرى نجحت في 25 أكتوبر 2021..

الأشكالية:

تواجه المشكلة إلى معرفة تاريخ الانقلابات العسكرية في السودان وتأثيرها على الديمقراطية هناك، ومدى تأثير ذلك على على المسار الديمقراطي عقب الثورة السودانية في 2018، وهل ما حدث في شهر أكتوبر هو انقلاب عسكري أم لا؟ هل تم الاخلال بعملية الشراكة في الحكم حتى انتقال السلطة؟ تطورات شرق السودان هل تعقد المشهد السياسي أكثر! ما تأثيرها على ما حدث وما سيحدث في البلاد؟ هل عملية الانقلاب في 25 أكتوبر هي مدبرة قبل انتقال السلطة إلى المدنيين بشهر واحد؟ وهل السودان أمام تحديات جديدة بعد الثورة تؤثر على مسيرتها الديمقراطية، وهل الانقسامات الداخلية سوف تؤثر على ذلك، ومن خلال ما سبق يمكننا أن نحدد مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي:

هل تغير مكونات الحكم في السودان عقب الثورة سيؤثر على المسار الديمقراطي للبلاد؟ هل الثورة السودانية قادرة على خلق مسار ديمقراطي مدني بعيد عن العسكريين؟

تساؤلات:

تاريخ الانقلابات العسكرية في السودان.

ما سبب الأنفجار الشعبي الذي أدى إلى ثورة شعبية؟

هل ما حدث في 25 أكتوبر 2021 انقلاب؟

طريق العودة إلأى المسار الديمقراطي بالسودان.

تكمن الأهمية في محاولة تتبع ورصد وتحليل الانقلابات العسكرية في السودان وتأثيرها على المسار الديمقراطي في البلاد، وكيف ستؤثر الثورة السودانية على المسار الديمقراطي ولعب الأنشقاقات الداخلية بالسودان دور هام في زيادة الصراع وتأخر الأنتخابات.

المحور الأول: تاريخ الإنقلابات العسكرية في السودان

منذ استقلال السودان عن الاحتلال البريطاني عام 1956 م، شهدت العديد من الإنقلابات العسكرية، لعل ابرزها التي قام بها "همر البشير" عام 1989 على حكومة الأحزاب الديمقراطية والتي مهدت له حكم البلاد لمدة 30 عاماً، حتى تم عزله من قبل الثورة السودانية 2018 م.

انقلاب السودان 1957:

أول انقلاب عسكري يحدث في تاريخ السودان منذ استقلالها من الاحتلا وقد كان مصيره الفشل، وحدث هذا بعد عام واحد من استقلال السودان. قام بهذا الإنقلاب مجموعة من ضباط الجيش وطلاب الكلية الحربية بقيادة "إسماعيل كبيدة" ضد أول حكومة وطنية ديمقراطية برئاسة "إسماعيل الأزهري" وقد تم إحباط هذه المحاولة في مرحلتها الأخيرة[2].

انقلاب السودان 1958:

لعل أول انقلاب قد فشل، ولكن الانقلاب الثاني كان مصيره النجاح، ولم يكن بينهم سوا عام واحد فقط. كان الانقلاب في نوفمبر 1958 م، انقلب اللواء "إبراهيم عبود" على حكومة الائتلاف الديمقراطية بين حزب الأمة والاتحاد الديمقراطي والتي كان يرأسها مجلس سيادة مكون من الزعيم "إسماعيل الأزهري" الذي يرأس المجلس ذاته و"عبدالله خليل" الذي يرأس رئاسة الوزراء[3].

انقلاب السودان 1964:

بعد انقلاب 1958 تولى "إبراهيم عبود" حكم السودان لمدة 7 سنوات، قام خلالها بحل جميع الأحزاب السياسية ومنع التجمعات وأوقف صدور الصحف، حتى قامت ضده ثورة شعبية عام 1964 سُميت بـ"ثورة أكتوبر" وأُعتبرت أول ثورة شعبية تطيح بالحكم العسكري في العالم العربي. بدأت الثورة في 21 أكتوبر 1964 من خلال مؤتمر عقد طلاب جامعة الخرطوم، في تحدً للحظر الذي تفرضه الحكومة والتنديد بالنظام، فوقعت اشتباكات بين الطلاب وبين قوات الأمن أدت لمقتل الطالب "أحمد القرشي"، وخلال تشييع جثمانه خرجت مظاهرات حاشدة تقدر بنحو 30 ألف شخص بقيادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. في 15 نوفمبر 1964 أجبرت أعمال الشغب والإضراب العام اللواء "عبود" على نقل السلطة التنفيذية إلى حكومة مدنية انتقالية، والاستقالة[4].

انقلاب 1969:

بعد نجاح ثورة أكتوبر 1964، تولى الحكم "سر الخاتم خليفة" منصب رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية .. إلى حين إجراء الانتخابات في مايو 1965 لتشكيل حكومة نيابية. ولكن الحكومة الجديدة لم تكن مستقرة ولم تكن قادرة على تلبية مطالب السودانيين بسبب الصراعات السياسية بين الأحزاب. وبعد 4 سنوات من تولى الحكومة مناصب الحكم قام العميد "جعفر نميري" ومعه مجموعة من الضباط المحسوبين على الحزب

الشيوعي والأحزاب القومية العربية .. انقلاباً أطلقوا عليه 25 مايو وعن طريقه وصل "نميري" إلى حكم البلاد .. استمر حكمه 16 عاماً[5].

انقلاب عام 1971:

قاد الضابط هاشم العطا ومجموعة من الضباط المحسوبين على الحزب الشيوعي في الجيش السوداني انقلابا استولوا فيه جزئيا على السلطة لمدة يومين. لكن النميري استعاد سلطته وحاكم الانقلابيين وعدد من المدنيين[6].

انقلاب 1973:

وقع خلاف داخل المؤسسة العسكرية تحول إلى تمرد عسكري جديد، قام به مجموعة من الضباط معلنين عزمهم محاربة "الاستعمار الجديد" وإنهاء التبعية للغرب التي اتهموا بها نظام النميري.

لكن التمرد لم يستمر سوى 3 أيام، تدخلت بعدها قوى دولية وإقليمية تتقدمها مصر وليبيا بشراكة بريطانية، إلى جانب دعم داخلي لهذا التدخل قاده رجل أعمال سوداني هو خليل عثمان، الأمر الذي ساعد في القضاء على التمرد في وقت قياسي. وأعيدت السلطة للنميري[7].

انقلاب 1975: قاد ضابط الجيش حسن حسين، محاولة انقلاب جديدة لكنها أُحبطت وأُعدم منفذوها[8].

انقلاب 1976: قاد العميد محمد نور سعد محاولة انقلاب على نظام النميري، الذي استخدم العنف البالغ لسحقها[9].

انقلاب 1985:

الجيش السوداني يعلن انتهاء حكم النميري بعد عصيان مدني شامل واحتجاجات على الغلاء. غير أن الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب تصدى لعملية عزل النميري معلنا تشكيل مجلس عسكري أعلى لإدارة المرحلة الانتقالية تحت رئاسته، وحدّد مدة هذه الفترة في سنة واحدة تجرى الانتخابات في نهايتها. بعد عام أظهرت نتائج الانتخابات صعود غير مسبوق للإسلاميين، حيث نالوا 51 مقعدا، واحتلوا المرتبة الثالثة بعد كل من الحزب الاتحادي (63 مقعدا) وحزب الأمة (100 مقعد) الذي كان الصادق المهدي، يرأسه حينها[10].

انقلاب عام 1989: قاد العميد عمر حسن البشير انقلابا ضد الحكومة المدنية المنتخبة برئاسة رئيس الوزراء الراحل الصادق المهدي آنذاك.

شن الانقلابيون حملة اعتقالات طالت قادة جميع الأحزاب السياسية بمن فيهم حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية القومية[11].

انقلاب عام 1990:

قاد اللواءان عبد القادر الكدرو ومحمد عثمان محاولة "انقلاب 28 رمضان" التي فشلت، وأعدم نظام البشير 28 ضابطا بمن فيهم قادة الانقلاب.

انقلاب عام 1992: قاد العقيد أحمد خالد انقلابا نُسب إلى "حزب البعث"، لكن المحاولة أجهضت وسجن قادتها[12].

انقلاب عام 2019:

أطاح مجلس عسكري بنظام الفريق عمر البشير الذي حكم البلاد 30 عاما، بعد أشهر من انتفاضة شعبية تزعمتها نقابه المهنيين السودانيين وطلاب الجامعات بمساندة كل من قوى إعلان الحرية والتغيير.

المحور الثاني: ثورة 19 ديسمبر 2018 وآثرها على المسار الديمقراطي

تم تحفيز انتفاضة أبريل 2019 لأول مرة من قبل سلسلة من الاحتجاجات التي بدأت في ديسمبر 2018. ولكن حتى قبل عام 2018 ، كانت إثارة جيل جديد من السودانيين الجريئين واضحة للعيان ، حيث لا يزال العديد منهم يتجاهلون انفصال جنوب السودان ، وهو ما يعني أيضاً خسارة 75% من عائدات الخرطوم من النفط.[13] وهذا ما دفع نظام البشير إلى تنفيذ أول موجة من تدابير التقشف في عام 2012، والتي أشعلت الاحتجاجات الشعبية على الفور، وإن كانت أصغر حجماً وتتمركز في المدينة. وتبع ذلك احتجاجات إضافية في عام 2013. وكان من الواضح أن فقدان جنوب السودان، والفقر الناجم عنه، أدى إلى توحيد الناشطين السودانيين بجميع أطيافهم ضد حزب المؤتمر الوطني باعتباره عدوا مشتركا.

المحيط الداخلي كحافز للانتفاضة:

على الرغم من أن أثار في البداية إلغاء إعانات الخبز مقترنة بزيادة ثلاثة أضعاف في أسعار الخبز، سرعان ما تصاعدت الاحتجاجات 2018 إلى اعتراضات أوسع حول النظام نفسه. وأشارت تقارير إخبارية مبكرة إلى الاحتجاجات بأنها "أعمال شغب في الخبز"، مما جعل هذه الاحتجاجات تعادلها خطأ بحركة عفوية، بل وغير عقلانية، أثارتها أزمة اقتصادية مرة واحدة. بيد أن الأصوات التي كان لها صدى من المظاهرات عكست مظالم ومطالب سياسية أعمق سرعان ما ظهرت في المقدمة: وأزمة فساد، وتضخم بنسبة 60 في المائة، والقمع المنهجي لحقوق الإنسان، والافتقار إلى الفرص المتاحة للشباب، وسياسات الخصخصة التي حولت الأصول إلى مؤيدي النظام، وأزمة سيولة حادة، والسرقة المنتظمة للذهب والنفط خلال فترة الطفرة النفطية القصيرة في السودان. وسرعان ما توسعت الاحتجاجات عبر المدن والبلدات في الشمال ثم في الخرطوم[14].

مسار الثورة:

إن مستقبل السودان غير مؤكد في أعقاب إسقاط الرئيس عمر البشير، حيث سعت عناصر من نظامه إلى الاحتفاظ بالسلطة في مواجهة انتفاضة شعبية وضغوط دولية. إن المؤسسة العسكرية السودانية لديها تاريخ من التدخل في السياسة: فقد كان انقلاب عام 1989 الذي تولى فيه بشير السلطة رابع انقلاب في البلاد. وللسودان أيضا تاريخ طويل من التمرد والمقاومة. وفي حين أن الانتفاضات المسلحة معروفة على نطاق أوسع، فإن الاحتجاجات الحاشدة ضد الأنظمة العسكرية في عامي 1964 و 1985 أدت إلى انقلابات أدت إلى فترات وجيزة من الحكم المدني[15]. والجمع بين النقابات المهنية والعمالية، والجماعات المجتمعية، والناشطين المدنيين، وقادة الأعمال التجارية، أحزاب المعارضة، والمتمردين في دعوة مشتركة للتغيير. وتشكل المفاوضات مع الجيش بشأن الانتقال السياسي اختبارا رئيسيا للتحالف المتنوع في سعيه إلى إرساء أسس الديمقراطية[16].

خرج سكان الخرطوم أيضا إلى الشوارع. وقام السودانيون، الذين نظمهم وقادهم مجلس الشعب السوداني، بمسيرة إلى البرلمان طالبوا فيها بزيادة الأجور وإضفاء الصفة القانونية على النقابات، ضمن مسائل أخرى. عندما قوبلوا بالعنف، تصاعدت الاحتجاجات إلى مطالبات بإزالة حزب المؤتمر الوطني، مع نداءات من

السقوط، ودعوات أوسع للديمقراطية. والآن احتدم المتظاهرون علناً على مستويات الفساد المتوطنة في النظام وحلفائه، واغتصاب قوات الأمن التابعة لجهاز الأمن الوطني لحقوق الإنسان، والحروب الوحشية التي شنت على دارفور، وولاية النيل الأزرق، وجبال النوبة، والانفصال المؤلم الذي لا يمكن إصلاحه في جنوب السودان[17].

وفي أعقاب تفاقم الأزمة الاقتصادية، بدأت الدعوات إلى إرساء الديمقراطية في الظهور. بحلول أواخر عام 2018، لعبت الحركات الاجتماعية دورا هاما في المطالبة بالمزيد من الدولة. وتستند مطالبهم إلى حقوق اجتماعية أهملت منذ زمن طويل، وجدول أعمال يشمل التوزيع العادل للموارد ، وإعادة تحديد هوية السودان الثقافية المجزأة. واستُخدمت لغة الحقوق لتعبير جماعي عن الاحتياجات التي تضع المزيد من الثقل والإلحاح على احتياجات فقراء الحضر. وهذا في حد ذاته لم يسبق له مثيل ومهد الطريق لثورة دافعة لم يكن من الممكن أن تحدث إلا في الخرطوم الأكثر قلقا والأكثر سكانا وتحضرا في الوقت الحاضر[18].

المحور الثالث: المسار الديمقراطي للثورة

في 28 أكتوبر 2019، وفد من حركة تحرير السودان، وهي جماعة مسلحة تشكل جزءا من الجبهة الثورية السودانية الأوسع نطاقا، رحب بها في الخرطوم ممثلون عن الحكومة السودانية الجديدة وقوات الحرية والتغيير، المعارضة السياسية الفعلية التي ساعدت الاحتجاجات ضد الرئيس السابق عمر البشير ومن المتوقع أن تدعم التحول السوداني نحو الحكم المدني. وبالنسبة للجنة المالية الاتحادية، تمثل عودة الوفد خطوة نحو السلام الوطني، وبينما نقل عن عضو الحكومة محمد الطايشي قوله إن الاجتماع جزء من رغبة الحكومة الجديدة "في معالجة أسباب عدم الاستقرار السياسي، وبدء دورة سياسية لا يسمع فيها صوت حرب يعزز الكراهية بين الشعب السوداني[19].

بعد إسقاط نظام "البشير" بدأ المجلس العسكري االنتقالي في التفاوض مع ممثلي قوى الحرية والتغيير؛ من أجل االتفاق على خطوات وإجراءات تسليم السلطة، وذلك في ظل التبايُن في وجهات النظر بين الجانبين، حتى توصل الطرفان إلى الوثيقة الدستورية للفترة االنتقالية لسنة 2019 ،وباستعراض مواد الوثيقة، يُمكن ملاحظة نمط العلاقات المدنية العسكرية التي حاولت رسم ملامحه، والتي سعت من خلاله إلى تحقيق التوافق والتوازن بين الجانب المدني والعسكري في مكونات السلطة بأضلاعها الثالثة الرئاسية والتنفيذية والتشريعية[20].

فيتضح مما سبق رغبة النخبة السودانية في ضمان المشاركة في تقاسم المسؤوليات بين المدنيين والعسكريين، وعدم انفراد أي طرف بالسلطة، ووجود إرادة حقيقية لاجتياز المرحلة االنتقالية بنجاح؛ بهدف تحقيق الصالح العام، وتجنُّب المصالح الشخصية والأطماع السلطوية للطرفين، وهو ما أكدته الوثيقة في الفصل السادس، في المادة التاسعة عشرة؛ حيث حظرت حق الترّشح في الانتخابات التي تلت الفترة الانتقالية لرئيس وأعضاء مجلسي السيادة والوزراء ووالة الولايات أو حكام الأقاليم. كذلك عكست بنود الوثيقة رغبة المؤسسة العسكرية السودانية في كسب ثقة أعضاء قوى إعلان الحرية والتغيير، وهو ما تجل في غلبة المكون المدني عدديًّا على المكون العسكري في مجلس الوزراء ّى والمجلس التشريعي الانتقلايين، وكذلك في مجلس الأمن والدفاع، والذي يتكون من مجلس السيادة، ورئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، ووزير الخارجية، ووزير العدل، ووزير المالية، والقائد العام للقوات المسلحة، والنائب العام والمدير العام لجهاز المخابرات العامة[21].

أثر الإنقلاب على المسار الديمقراطي:

إن تحرك السودان نحو الديمقراطية في خطر، بعد أن استولت المؤسسة العسكرية على السيطرة على الحكومة الانتقالية في البلاد في انقلاب. لقد بدأ المشروع الديمقراطي في البلاد قبل عامين فقط، بعد أن أقيل الدكتاتور السوداني عمر البشير منذ أمد طويل وسط احتجاجات حاشدة في عام 2019. وتوصل المجتمع المدني وقادة الاحتجاجات والجيش في نهاية المطاف إلى ترتيب لتقاسم السلطة يضع كلا المسؤولين عن البلاد مع الالتزام بالانتقال إلى الحكم المدني الكامل، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى دستور جديد وانتخابات جديدة في عام 2023. وقد أدى انقلاب الاثنين إلى تقويض هذا المسعى برمته، وكسر ما كان بالفعل ترتيبا هشا بين الفصائل

العسكرية والمدنية وعرّض للخطر أي مكاسب تحققت. وقد نظم النائب عبد الفتاح البرهان، الجنرال الأعلى في السودان، عملية الاستيلاء على السلطة، فاحتجز رئيس الوزراء المدني عبد الله حمدوك وغيره من القادة المدنيين، وطرد السفراء الذين قاوموا عملية الاستيلاء[22].

لكن الانقلاب أشعل المقاومة من جديد، حيث عاد المتظاهرون إلى الشوارع في المدن والبلدات في جميع أنحاء السودان للتنديد بالاستيلاء العسكري. فقد أغلقت المؤسسة العسكرية السودانية شبكة الإنترنت ، الأمر الذي جعل من الصعب عليها أن تفهم بالكامل نطاق المقاومة ـ واستجابة قوات الأمن لها ـ وخاصة خارج المدن الكبرى مثل الخرطوم. فقد أصيب 170 شخصاً على الأقل، وقتل سبعة أشخاص على الأقل في احتجاجات يوم الاثنين، وفقاً للبيانات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وتفيد التقارير بأن بعض الزعماء المؤيدين للديمقراطية قد احتجزوا. كل هذا يجعل الوضع متقلبا جدا، ولا يمكن التنبؤ به. وعلى الرغم من الضغط الدولي والإقليمي على المؤسسة العسكرية السودانية لاستعادة الحكومة الانتقالية ، قال الخبراء إنه من الصعب رؤية طريق للمضي قدما في إطار واحد[23].

وهذا يوفر نظرة قاتمة لتجربة السودان الديمقراطية. ولكن المجتمع المدني في السودان، الذي ساعد في إحداث الثورة التي أطاحت بالبشير في عام 2019 ، يظل منظماً بشكل جيد وقوي. وتطالب جماعات المجتمع المدني باحتجاجات واسعة النطاق في 30 أكتوبر/تشرين الأول في آخر تحدٍ للانقلاب. منذ البداية، لم يثق المتظاهرون في الجيش لبداية الديمقراطية، واستمروا في عدم الثقة بالقوات المسلحة والدفع نحو السيطرة المدنية، حتى قبل الاستيلاء على السلطة هذا الأسبوع. وقد أثبت الانقلاب حق معسكر مؤيد للديمقراطية، وهو ما يعزز مطالبتهم بحكومة يقودها مدنيون. إن الكيفية التي يمكنهم بها تحقيق ذلك أمر غير مؤكد، ولكن الاحتجاجات المستمرة هي علامة على أن المؤسسة العسكرية لا تستطيع أن تلغي المشروع الديمقراطي الذي بدأه السودان[24].

يتباين مستقبل المرحلة الانتقالية في السودان، خصوصا بعد انقلاب 25 اكتوبر 2021 ، طبقاً للبيئة الاقليمية والدولية المؤثرة بالسودان، فهناك من يرى أنه انقلاب تم بدعم إقليمي ملحوظ، حيث ألمحت بعض وكالات الأنباء أن هناك دعماً إقليمياً مستتراً للمكون العسكري، ليستحوذ على السلطة في السودان، خصوصاً في ظل العلاقات الوثيقة التي تربط عبد الفتاح البرهان بكل من مصر والسعودية والإمارات، ويفسر ذلك حالة الارتياح البادية في بيانات الدول الثلاث من الوضع، كما إن بيان الخارجية الأمريكية بشأن وجود أيادي خارجية مسئولة عن محاولة الانقلاب الفاشلة في السودان يثير الأسئلة بشأن ماهية هذه الأطراف.

وهو ما سنحاول بيانه من خلال الورقة البحثية هذه من خلال التعرف على مستقبل الفترة الانتقالية في السودان بعد الانقلاب العسكري 25 اكتوبر في ضوء الدعم الاقليمي والدولي. وذلك من خلال عدة محاور الآتية:

المحور الأول/ السودان بعد انقلاب 25 اكتوبر.

تصاعد التوترات السياسية في دولة السودان التي بدأت في 16 تشرين الأول 2021 أمام القصر الجمهوري في العامة السودانية، التي دعت له مجموعة الميثاق الوطني لقوى الحرية والتغيير والتي تضم: (كيانات حزبية وحركات مسلحة، أبرزها حركة تحرير السودان بزعامة حاكم دارفور مني أركو مناوي، وحركة العدل والمساواة بزعامة جبريل إبراهيم وزير المالية الحالي) مطالبة بحل حكومة حمدوك وتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة من التحالف، وكذلك وصول كيانات الشرق إلى الخرطوم لدعم الاعتصام أمام القصر الجمهوري، إذ شارك مئات الآلاف من الشعب في مظاهرات حاشدة يوم 21 تشرين الأول 2021 في ذكرى أول ثورة سودانية أطاحت بحكم العسكر يوم 21 تشرين الأول 1964، تلبيةً لدعوات صادرة عن لجان المقاومة والكيانين المنقسمين داخل قوى الحرية والتغيير (الائتلاف الحاكم)، ووصفت المظاهرات التي وصفت بـ (المليونية) جاءت بعد انسداد الأفق السياسي، ووصول شراكة المدنيين والعسكر إلى طريقٍ شبه مسدود،

وظهور مجموعة من الائتلاف الحاكم تطالب باستقالة الحكومة وتوسيع قاعدة مشاركة التحالف العريض في السلطة.

طالب المتظاهرين المعتصمين في يوم 22 تشرين الأول 2021، بحل الحكومة الانتقالية والإسراع في وتيرة الإصلاحات الديمقراطية، بعدها طرح حمدوك خريطة طريق تتكون من (10 محاور) للخروج من الأزمة السياسية في البلاد تقوم على وقف التصعيد والدعوة للحوار، وفي ضوء ذلك اجتمع المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان في يوم 23 تشرين الأول 2021، في الخرطوم لبحث الأزمة السياسية، ضمّ الاجتماع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي)، ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك، والمبعوث الأميركي للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان، ولكن الاجتماع انتهى من دون إعلان نتائج.

وبينما أغلق أنصار تحالف قوى الحرية والتغيير- مجموعة الميثاق الوطني مبنى وزارة الثقافة والإعلام بالعاصمة الخرطوم، ووضعوا حواجز (إسمنتية) أمام أبوابها، وأعلنوا الوزارة منبرا حرا، اعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن يرحب بخريطة الطريق التي أعلنها حمدوك لإنهاء الأزمة في البلاد، من أجل الحفاظ على الانتقال الديمقراطي في السودان، وفي 24 تشرين الأول 2021 أعلنت واشنطن تقديم مقترحات، لحل الأزمة السياسية الراهنة، وتعهد رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان بدراستها مع رئيس مجلس الوزراء.

وفي وسط هذه الاحداث المتداخلة اعتقل الجيش السوداني، رئيس الوزراء عبد الله حمدوك وأغلب أعضاء مجلس الوزراء والمدنيين من أعضاء مجلس السيادة والعديد من المسؤولين والعاملين بقطاع الإعلام في25 تشرين الأول 2021، وسط الحديث عن انقلاب عسكري يجري تنفيذه.

وتتمثل الملاح الأولى للانقلاب الذي حدث في السودان يوم 25 تشرين الأول في:

إعلان تجمع المهنيين السودانيين، بيان في فجر الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول، عن تحرك عسكري يهدف للاستيلاء على السلطة، إن ذلك يعني العودة للحلقة الشريرة من حكم التسلط والقمع والإرهاب، وتقويض ما انتزعه الشعب عبر نضالاته وتضحياته في ثورة ديسمبر المجيدة.

اعتقلت قوة من الجيش حمدوك وعدد من الوزراء والمسؤولون المدنيين ونقلهم إلى مكان مجهول بعد رفض حمدوك تأييد الانقلاب.

انقطاع خدمة الإنترنت تماما في البلاد وقطع رجال بزي عسكري الطرق التي تربط وسط العاصمة السودانية بكل من خرطوم بحري وأم درمان، المدينتان المحاذيتان للعاصمة.

إعلان عبد الفتاح البرهان الذي يرأس المرحلة الانتقالية والذي قاد الانقلاب في السودان الأثنين حل مجلس السيادة والحكومة برئاسة عبد الله حمدوك وفرض حالة الطوارئ في السودان وحل مجلسي السيادة والوزراء الانتقاليين، وتجميد عمل لجنة التمكين.

علق البرهان عن العمل ببعض بنود الوثيقة الدستورية، وأوضح أنه سيتم تشكيل برلمان من شباب الثورة وحكومة كفاءات مستقلة تحكم البلاد حتى موعد إجراء الانتخابات في تموز 2023.

أطلاق القوات عسكرية الرصاص على متظاهرين رافضين للانقلاب العسكري أمام مقر القيادة العامة للجيش في الخرطوم.

وبعد مرور ساعات على إعلان الانقلاب العسكري تصاعدت الاحداث، وشمل الانقلاب على ابعاد واسعة تمثلت بـالآتي:

تعليّق واشنطن المساعدة مالية لدعم السودان اقتصاديا بنحو(700 مليون دولار) بعد سيطرة العسكريين على الحكم، وحضّت على إعادة السلطة فورا للحكومة المدنية، ووجوب إعادة السلطة إلى الحكومة الانتقالية التي يقودها مدنيون والتي تمثّل إرادة الشعب.

إضراب وعصيان موظفي البنك المركزي رفضا للانقلاب العسكري، ورغم سيطرة الجيش السوداني على مقاليد الحكم في البلاد بعد الإطاحة بالحكومة المدنية، مازال أنصار الحكومة يسيطرون على وزارة الإعلام.

سقوط ضحايا من المتظاهرين ثلاثة مهم قتلى، بينما سقط أكثر من 80 مصابا في الأحداث التي يشهدها السودان اليوم الثلاثاء 25 تشرين الأول.

دعوات تجمع المهنيين السودانيين، الأحزاب السياسية أخرى إلى احتجاجات وعصيان مدني في البلاد، وطالب التجمع عبر حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي إلى والخروج للشوارع، والإضراب العام عن العمل وعدم التعاون مع الانقلابين، والعصيان المدني في مواجهتهم.

إغلاق المطارات، بعد ساعات من بيان البرهان، إذ قررت السلطات السودانية تعليق جميع الرحلات الجوية القادمة والمغادرة من مطار الخرطوم حتى يوم 30 تشرين الأول، بسبب الظروف التي تمر بها البلاد، وأن قرار تعليق الرحلات يشمل كذلك جميع مطارات السودان، لكنه أشار إلى أن الأجواء السودانية ستظل مفتوحة أمام الطيران العابر؛ إذ يغلق المتظاهرون والجنود معظم الطرق بالحجارة وإطارات السيارات المشتعلة. ويفصل سور حديدي المطار عن الشوارع الرئيسية للخرطوم.

انشقاقات في وزارة الخارجية، أدان سفراء الخرطوم لدى فرنسا وبلجيكا وسويسرا إجراءات الجيش السوداني ضد الحكومة الانتقالية، بعدما بعثت وزيرة الخارجية في الحكومة الانتقالية (مريم المهدي) برسالة إلى نظرائها في الدول الأفريقية والعربية والغربية أبلغتهم فيها بأن رئيس الحكومة الشرعي عبد الله حمدوك وأعضاء حكومته في مكان غير معلوم حتى اللحظة، وادان سفراء السودان لدى فرنسا والاتحاد الأوروبي وسويسرا ومكتب الأمم المتحدة -في بيان مشترك على فيسبوك- بأشد العبارات الانقلاب العسكري على الثورة المجيدة.

المحور الثاني/ الدعم الإقليمي.

ادانت اغلب الدول الاقليمية الانقلاب العسكري في السودان، الا ان هناك بعض الدول التي لعبت دورا خفياً في دعم جانب من مكونات السلطة الانتقالية في السودان، ويمكن رصد اهم الدول الداعمة بالآتي:

مصر ولقائها مع رئيس الوزراء السوداني قبل يوم من الانقلاب العسكري، نشرت صحيفة (وول ستريت جورنال) الأميركية تقرير، في يوم الأربعاء26 تشرين الأول، تحت عنوان "انقلابات عسكرية في أفريقيا

على أعلى مستوى منذ نهاية الاستعمار"، جاء فيه أن نظام الرئيس المصري،عبد الفتاح السيسي، قدم الدعم للانقلاب الذي نفذه قائد القوات المسلحة السودانية، عبد الفتاح البرهان، على الشريك المدني في الحكم بالسودان، وقالت الصحيفة في تقريرها إنه في اليوم السابق للانقلاب الذي أوقف التحول الديمقراطي في السودان الشهر الماضي، قام البرهان بسلسلة من التحركات الجيوسياسية الجريئة، وطمأن الوفد الأميركي إلى القرن الأفريقي، جيفري فيلتمان ، بأنه لا ينوي الاستيلاء على السلطة، ثم استقل طائرة متوجهة إلى مصر لإجراء محادثات سرية لضمان حصول مؤامرته على دعم إقليمي، و لدى عودته إلى الخرطوم، اعتقل الجنرال البرهان عشرات المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، ففضّ بذلك اتفاق تقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين الذي أخرج السودان من ثلاثة عقود من العزلة الدولية، مشيرة إلى أن المتحدثين باسم البرهان والسيسي لم يردا على طلبات للتعليق.

تسعى مصر بحسب "وول ستريت جورنال" للحصول على دعم دولي لخلافها مع إثيوبيا، التي تبني سداً عملاقاً يهدد بقطع المياه التي تصب في النيل، إذ سافر قبل الانقلاب مباشرة رئيس المخابرات المصرية، عباس كامل، إلى الخرطوم للقاء البرهان، لكنه تجنب لقاء حمدوك، إذ كان هناك حالة من عدم الرضى عن قيادة رئيس الوزراء، لا سيما انفتاحه العلني على السد الإثيوبي، فضلاً عن إحجامه عن تعميق العلاقات مع إسرائيل، الحليف الرئيسي للقاهرة، إن كامل قال للبرهان يجب أن يذهب حمدوك، وأخيرًا أشارت الصحيفة إلى أنه "في الاحتجاجات المناهضة للانقلاب في نهاية الأسبوع، والتي قال وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن إن عددها بالملايين، شجب المتظاهرون الرئيس السيسي باعتباره اليد الخفية وراء الانقلاب. وهتفوا "عبد الفتاح برهان والسيسي.. نفس الشيء."

ورغم ذلك يمكن القول إن التماهي المصري مع الانقلاب السوداني أمر مفهوم في ضوء العلاقات الوثيقة التي تربط النظام المصري بالمكون العسكري السوداني، كما أن غياب الديمقراطية في السودان يحقق هدفاً استراتيجياً لمصر.

اسرائيل التي تؤيد العسكر، تنظر إسرائيل بعين الرضا للانقلاب العسكري على السلطة الانتقالية في السودان، بحسب ما أفاد تقرير صحافي نشر يوم 25 اكتوبر، لافتا إلى انتقادات إسرائيلية للموقف الذي اتّخذته واشنطن

إزاء الإجراءات التي أعلن عنها القائد العام للقوات المسلحة السودانية، عبد الفتاح البرهان، ونقل التقرير الذي أوردته صحيفة "يسرائيل هيوم" ، عن قوله: "في ظل الوضع الذي نشأ في السودان، فإنه من الأفضل لنا دعم الجيش وقائده، رئيس المجلس الانتقالي، عبد الفتاح البرهان، وليس رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك"، ذلك في أعقاب إعلان البرهان، الذي يرأس المرحلة الانتقالية في السودان، حلّ مجلسي السيادة والحكومة برئاسة عبدالله حمدوك، الذي أعتُقل فجرا مع عدد من الوزراء والسياسيين في ما وصفته الهيئات المدنية بـ"الانقلاب العسكري"، وقال المصدر إن الانقلاب كان حتميا منذ عدة سنوات، إذ كان الرئيس المدعوم من الجيش من جهة، ورئيس الوزراء من جهة أخرى، يسيران في اتجاهين متعاكسين، وكان واضحا أن هذا سيصل إلى مرحلة الحسم"، وعلى الرغم من أن الزعيمين السودانيين، البرهان وحمدوك، يدركان أن على بلادهم تعزيز علاقاتها مع الغرب، إلا أن الوضع في السودان يذكرنا كثيرًا بما كانت عليه مصر في نهاية عهد مبارك. لكن من بين الزعيمين، يميل البرهان إلى تطبيع وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل أكثر من حمدوك، و بما أن الجيش السوداني هو الجهة الأقوى في البلاد، وبما أن البرهان هو القائد الأعلى للجيش، فإن التطورات الأخيرة تعطي فرصة أكبر للاستقرار في السودان، وهو أمر حيوي للمنطقة، فضلا عن تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل على وجه الخصوص، واعتبر أن السبب وراء عدم مضي السودان قدما في إجراءات التطبيع مع إسرائيل، وامتناعه عن اتخاذ خطوات لتعزيز العلاقات معها وعدم فتح مقر لبعثة دبلوماسية رسمية في تل أبيب، رغم انضمامه إلى اتفاقيات "أبراهام" للتطبيع مع إسرائيل، التي دفع إليها الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، يكمن في معارضة رئيس الوزراء، حمدوك، لهذه الخطوات.

دور دول الخليج، لم تمر سوى ساعات قليلة على إحباط المحاولة الانقلابية في السودان (21 سبتمبر 2021) حتى سارعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى تأكيد دعمها للحكومة الحالية وإدانة كل الممارسات التي من شأنها زعزعة استقرار البلاد، تمثلت في ادانة قطر والسعودية والامارات، ويأتي الاهتمام الخليجي بأمن واستقرار السودان، في فترة للحكومة الانتقالية التي أعقبت عزل الرئيس السابق عمر البشير، بهدف إسناد الخرطوم حتى تحقيق الاستقرار المنشود، وشهد ملف المساعدات الخليجية للسودان محطات كثيرة خلال السنوات الأخيرة، ويرتبط ذلك بما تؤول إليه أوضاع البلاد، وانعكاس ذلك على المصالح السياسية الناشئة، ويشير تقرير أعده مركز "Crisis group" إلى أن الدعم الخليجي عزز موقف المجلس العسكري الانتقالي وقوّى موقعه في المفاوضات مع المدنيين، في أعقاب الثورة على حكم البشير، حول تشكيل حكومة انتقالية لمدة ثلاث سنوات، أو مجلس السيادة، إذ تسعى البلاد إلى الابتعاد عن الحكم العسكري والتحرك نحو نظام مدني من خلال الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2023.

فيما أكد موقع "فير أوبزرفر" الأمريكي أن السودان تجمعه علاقات ومصالح متأصلة بدول الخليج، وعلى غرار عدد من البلدان الخليجية تملك قطر مصالح تجارية وعسكرية وسياسية طويلة الأمد مع الخرطوم، يسعى كلا البلدين إلى تعزيزها والمحافظة عليها، كما نقلت صحيفة "الشرق" أن "قطر قدمت مساعدات إنسانية، ومولت مشاريع تنموية واستثمارية كبيرة في السودان، وكان لها دور في دعم إزالة السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، في أكتوبر 2020، كما دعمت الدوحة اتفاق السلام بين الحكومة الانتقالية والفصائل المسلحة."

أن دول مجلس التعاون الخليجي، التي تواجه حالياً عدداً متزايداً من اللاعبين الإقليميين والدوليين الجدد الذين ينظرون إلى السودان باهتمام متزايد، لها مصلحة استراتيجية مشتركة في استقرار السودان الذي يحتاج دعماً اقتصادياً، وهو العامل الرئيس الذي سيحدد بقاء الحكومة الانتقالية، بالنسبة للسودان كانت المصالحة الخليجية وشطب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب تطورَين أكثر أهمية، خاصةً أن الخرطوم بحاجة ماسة لدعم مالي، وهو ما قد تفعله قطر.

وأدركت دول الخليج أهمية السودان فساعدته كثيراً في استقراره ودعمه مادياً وسياسياً، كما أن دول الخليج تعتبر موقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي للقارة الأفريقية، حلقة الوصل التي تربط بين شمال القارة وجنوبها؛ لكونه جسراً استراتيجياً، يمثل المدخل الأنسب لأفريقيا عبر بوابة البحر الأحمر، حيث يمثل السودان أهمية كبيرة لدول الخليج باعتباره بوابة مركزية لشرق ووسط وغرب القارة الأفريقية، وأن هناك أهمية تجارية وأمنية أيضاً؛ الأمر الذي يجعل السودان وثيق الارتباط بتفاعلات النظامين الإقليمي والدولي.

يلاحظ من البيانات والتحركات السياسية؛ أن الدول الثلاث تتخذ موقفاً حذراً من انقلاب السودان، وأن الموقف السعودي هو الأبرز في هذا السياق، ويبدو أنها تحاول أن تلعب دوراً دولياً لصالح هذا الانقلاب، وقد تكون هذه التحركات بصورة فردية أو بتنسيق مع الإمارات التي لن تتوانى عن دعم البرهان، ومن المتوقع أن تشهد الأيام القليلة القادمة الإعلان عن تقديم دعم مالي للحكم العسكري السوداني في ظل ما يربطها مع البرهان

وحميدتي من علاقات وثيقة وتفاعل مباشر بينهم، في حين أن الموقف القطري واضح من البداية؛ فالقنوات الرسمية للدولة لم تستخدم كلمة انقلاب ولكنها لا تقبل ما حدث، ومن ثم فإن ذلك يجعلها مقبولة من جميع الأطراف السودانية الأمر الذي يعني أن قطر يمكن أن تقوم بأدوار سياسية بين القوى السودانية مستقبلاً.

فسياسة قطر الخارجية تعتمد على التأثير في القضايا الإقليمية والدولية وقد نجحت في ترسيخ هذه المكانة في السنوات الأخيرة وباتت تعتبرها ركيزة أساسية في أمنها القومي، كما أن نجاحها في العديد من الملفات الشائكة أكسبها خبرات وقبولاً دولياً لدى العديد من الأطراف للقيام بمثل هذا الدور، ومن ثم فإن الموقف القطري متسق مع سياسة قطر الخارجية وسعيها لأن يكون لها دور في الإقليم وأن تلعب أدوار الوساطة في المستقبل، وهو دور يختلف عن الأدوار التي تسعى لها الأطراف الإقليمية الأخرى.

المحور الثالث/ الدعم الدولي.

تحركت اغلب القوى الدولية بعد انقلاب السودان لبيان موقفها من الانقلاب، إذ ادانت كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا الانقلاب العسكري ودعت إلى استكمال المرحلة الانتقالية، بينما قدمت بعضها دعما صريحا للحكومة السودانية ومن اهم هذه الدول هي:

الولايات المتحدة الامريكية، إذ لم تُخْف العديد من القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، حرصها على أن يتولى المدنيون في السودان قيادة المرحلة الانتقالية، وهو الأمر الذي لم تختلف فيه إدارة الرئيس (بايدن) عن إدارة الرئيس (ترمب)، واقرار مجلس النواب الأمريكي في ديسمبر 2020 قانون التحول الديمقراطي والمساءلة والشفافية المالية في السودان، والذي يسمح للرئيس الأمريكي بدعم مجلس الوزراء الانتقالي السوداني من أجل تعزيز سيطرة الحكومة المدنية على أجهزة الأمن والمخابرات، فضلاً عن دعم الرقابة المدنية على أصول الهيئات العسكرية السودانية، وإنهاء مشاركة الأجهزة العسكرية والأمنية في قطاع التعدين، والحد من الحصانات لمنتسبي هذه الأجهزة في جرائم حقوق الإنسان، وذلك بفرض قيوداً على العديد من الأدوار المؤثرة التي تلعبها المؤسسة العسكرية تقليدياً في السودان.

قام المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي (جيفري فيلتمان)، بزيارة للخرطوم بعد أيام من الإعلان عن المحاولة الانقلابية؛ للتعبير عن دعم الإدارة الأميركية للحكومة المدنية في السودان، ودعا شركاء الفترة الانتقالية إلى العمل على إنجاح الانتقال الديمقراطي، وكان المتحدث باسم الخارجية الأميركية (نيد برايس) قد لمّح إلى استخدام العقوبات في حال انتكاس عملية الانتقال في السودان؛ إذ قال: إن الانحراف عن هذا المسار والفشل في تلبية المعايير الرئيسة سيعرض علاقة السودان الثنائية مع الولايات المتحدة للخطر، بما في ذلك المساعدة الأمريكية الكبيرة التي يتلقاها السودان، فضلًا عن آفاق التعاون الأمني لتحديث القوات المسلحة السودانية والدعم الأمريكي في المؤسسات المالية الدولية وتخفيف الديون.

وأهم ما أشار إليه فيلتمان في زيارته هو الحاجة إلى تطوير رؤية جديدة للأمن القومي السوداني مرتكزة على إصلاح قطاع الأمن تحت سلطة مدنية، وكان وفد أميركي آخر في زيارة للبلاد، في الفترة نفسها، برئاسة مساعد وزير الخارجية الأميركي بالإنابة، (براين هانت)، قد قابل عضوَي مجلس السيادة (محمد الفكي سليمان ومحمد حسن التعايشي)، وأكّد المسؤول الأميركي استمرار الشراكة ودعم الولايات المتحدة لعملية التحول الديمقراطي.

روسيا، لم تتأخر روسيا كثيراً في إبراز انحيازها، وإن بطريقة غير مباشرة، للعسكر في السودان الذين قادوا انقلاباً الاثنين 25 من تشرين الأول، وأعلنوا حالة الطوارئ في البلاد وحل مجلسي السيادة والوزراء، وتجلى وقوفها في الصف المقابل للحكم المدني بوضوح من خلال رفض اعتبار ما حصل في السودان انقلاباً من الأساس، إن كان في التصريحات الواردة على لسان مسؤولي الكرملين أو في مجلس الأمن الدولي، إذ تباينت وجهة نظر روسيا عن معظم الأعضاء الآخرين، الذين دانوا ما اعتبروه انقلاباً عسكرياً، لا بل إن موسكو ذهبت أبعد من ذلك، بالدعوة إلى وقف العنف من جميع الأطراف على الأرض، علماً بأن العنف مصدره القوات الأمنية التي عمدت للتصدي بعنف لرافضي الانقلاب وحتى باستخدام الرصاص الحي ضدهم، ما أوقع عدداً من الضحايا، وفق ما رصدت مختلف التقارير.

استثمار روسيا في الانقلابات العسكرية والبيئة الدكتاتورية ليس أمراً مستجداً، وفي الحالة السودانية، يبدو أنها تراهن على مكاسب قد تحصدها بعد رحيل عبد الله حمدوك الذي تعتبره رجل الغرب في السودان، ومن بين

هذه المكاسب إعادة تحريك ملف إنشاء قاعدة روسية على البحر الأحمر، فضلاً عن اغتنام الضغوط الأميركية على قائد الانقلاب عبد الفتاح البرهان، في حال لم يستجب الأخير للمطالب بالعودة لمسار الانتقال الديمقراطي وبدأ يبحث عن بدائل لدعم نظام حكمه، لتقدم نفسها، وتبنت روسيا منذ البداية موقفاً مغايراً عن القوى الدولية بشأن الأحداث في السودان، لكن موقفها الأكثر وضوحاً وصراحة برز على لسان نائب السفير الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي، قبل جلسة مغلقة لمجلس الأمن حول السودان أول من أمس، إنه:من الصعب وصف ما حدث في السودان بالانقلاب العسكري، فهناك تعريف معيّن للانقلاب العسكري، وهناك أوضاع مشابهة في الكثير من المناطق في العالم ولا تسمى انقلاباً عسكرياً... البعض يسميها تغيير حكم، ويجب أن يقرر الشعب السوداني بنفسه ما إذا كان هذا انقلاباً عسكرياً أم لا، وهذه ليست مهمة مجلس الأمن أن يطلق مسميات معينة على تلك الأحداث، وأن تناشد الأمم المتحدة جميع الأطراف بوقف العنف والعودة إلى الحوار، ولفت إلى أن العنف من جميع الأطراف غير مقبول ويجب أن يتوقف.

من الملاحظ، أن الموقف الروسي يواصل، في العلن، الإمساك بالعصا من المنتصف، ولا يريد تحميل أي طرف مسؤولية الأحداث بشكل مباشر، مع الابقاء على هامش للتواصل مع الطرف الرابح ضماناً للمصالح الاستراتيجية، وتنطلق روسيا من أن أي طرف ستميل له الكفة في الصراع الداخلي، سيكون بحاجة إلى علاقات خارجية، ولذلك تبقي تصريحاتها متوازنة وحمّالة أوجه، للحفاظ على العلاقات مع الطرف المنتصر لاحقاً، خصوصاً أن لها تجربة تعاون لعشرات السنوات مع السودان. ولكن يمكن رصد أن الموقف الروسي أكثر ميلاً إلى الجيش وانتصاره، خصوصاً أن موسكو تعتبر عبد الله حمدوك مقرباً من الغرب، وتعاملها أفضل مع العسكريين، مع ملاحظة أنها أيضاً تتوجس من أن عبد قائد الانقلاب الفتاح البرهان ذو ميول إسلامية. وتسعى روسيا وسط كل ذلك، للمحافظة بالدرجة الأولى على مصالحها في السودان، وعلى رأسها بناء القاعدة العسكرية في بورتسودان شمال شرقي البلاد على البحر الأحمر، وضمان عقود التسليح والتدريب والاستثمارات في الذهب واليورانيوم، والتنقيب عن الذهب. كما أن العلاقة مع السودان مهمة جداً بالنسبة لموسكو، وتحديداً في ظلّ الجهود الروسية في السنوات الأخيرة للعودة بقوة إلى القارة الأفريقية.

المحور الرابع/ مستقبل المرحلة الانتقالية في السودان.

رغم أن ما حدث في السودان لا ينطبق عليه أي توصيف آخر، سوى أنه انقلاب عسكري وانفراد من جانب القوات المسلحة بالهيمنة على السلطة وإزاحة المكون المدني من السلطة، واعتقال الوزراء وفصل السفراء وفرض الإقامة الجبرية على رئيس الوزراء، إلا إن عبد الفتاح البرهان: يرى أن هذه الإجراءات بما فيها تعديلية لمجموعة من المواد الدستورية خطوة لتصحيح المسار الانتقالي، ويأمل في دعم إقليمي ودولي لإحكام قبضته على السودان، ومن ثم يبقى استتباب الأمر للانقلاب في السودان معلقاً في ظل زيادة التصعيد الدولي ضده، سواء بنجاح بريطانيا في تمرير قرار في مجلس الأمن يصف ما حدث بأنه استيلاء عسكري على السلطة، ويدعو الجيش لإعادة القيادة المدنية إلى ما كانت عليه، وكذلك إدانة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والعديد من الدول للخطوة، بالإضافة لقرار البنك الدولي بتعليق مساعداته للسودان، وتجميد الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدات بقيمة 700 مليون دولار، وأيضاً إدانة الاتحاد الإفريقي لما حدث، وقرار مجلس السلم والأمن الإفريقي بتعليق مشاركة السودان في جميع الأنشطة حتى عودة السلطة التي يقودها المدنيون، من ناحية أخرى، فإن سياسة المكون العسكري السوداني الحالي في التعامل مع المدنيين والمسؤولين (السابقين)، ما بين التوقيف/ الاعتقال، والإفراج، وإعادة التوقيف/الاعتقال، مجدداً يشير إلى أن هناك أطرافاً أخرى في الداخل أو الخارج باتت مؤثرة على قرار البرهان، وتدفعه إلى الاستدراك بشأن القرارات التي يصدرها، الأمر الذي سيكون له تأثيره على مستقبل السودان.

ويبدو أن الوضع في السودان سيدخل في مرحلة طويلة من عدم الاستقرار، فالموقف الدولي: الواضح من رفض الانقلاب السوداني من المتوقع أن يكون له تأثيره، خصوصا أن المكون المدني في المعادلة السودانية لا يتبنى أطروحات ضد التعهدات الدولية والسياقات السياسية التي اشتركت فيها السودان مؤخراً ومنها التطبيع مع إسرائيل، مما يعني أن الرهان الغربي على المكون المدني معروف أبعاده وحدوده وليس مجهولا لهم، وبالتالي فإن رفضهم للانقلاب قد يستمر لأبعد مما يتوقع البرهان ومؤيدوه في الداخل وفي الإقليم، كما أن الإدارة الأمريكية الحالية لديها موقف واضح من الانقلابات العسكرية ومن ملف حقوق الإنسان وستعتبر أن الأزمة السودانية هي بمثابة مقياس لمدى نجاحها وتأثيرها في الإقليم، ولذا فهناك حرص أمريكي على التواصل مع العديد من الفواعل الإقليمية المؤثرة في المنطقة للسيطرة على الموقف ومحاصرته، وذلك في إطار سياستها في خفض التصعيد في المنطقة.

ان تباين الموقف الخليجي: من الانقلاب السوداني هو أمر طبيعي ويتسق مع سياسات كل من دول الخليج، فالسعودية والإمارات لديهما سوابق في دعم الانقلابات وإفشال الديمقراطيات، في حين أن قطر تعمل على أن تقوم بأدوار مستقبلية في مثل هذه الصراعات، ومن ثم فهي تحتفظ لنفسها بمسافة على المستوى الرسمي، وعلى المستوى الإعلامي، تعبر عن موقفها من رفض الاستيلاء العسكري، لأنها ترى أن ذلك يشجع أي عسكري في أي دولة من دول المنطقة أن يراوده حلم الانقلاب العسكري، ولا يمكن فهم الموقف الخليجي من الانقلاب السوداني بعيداً عن السياسة الأمريكية في المنطقة التي باتت حريصة على أن تخفض حدة الصراع، وتتفرغ لمواجهة الصين وروسيا، ولعل الاجتماع الذي عقد مؤخراً في العراق برعايتها تحت عنوان(قمة بغداد للتعاون والشراكة) في آب الماضي يؤكد على أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع من يريد أن يعزف لحناً مختلفاً عنها، وذلك بأساليب ليست عسكرية، ومن ثم فهي لن تسمح بمثل هذا الانقلاب في السودان على غير رغبتها، ومن ثم فإن الانقلاب السوداني الحالي طالما على غير رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فلن تستطيع أي قوة إقليمية أن تسير به إلى منتهاه، وأقصى ما يمكن لهذه القوى أن تقوم عليه هو التوفيق بين الرغبة الأمريكية والإمكانات الإقليمية في الضغط لإخراج المشهد بما فيه مصالح للجميع، ومن ثم قد نرى نموذجاً سودانياً قد يكون ملهماً للمنطقة لاحقاً، يحافظ على المكون المدني دون إقصاء للمكون العسكري مع قبول إمكانية الاستعانة بأشخاص مدنيين آخرين يحظون أيضا بالقبول الدولي، وإن كانت العودة للاستعانة بشخصيات ذات توجه إسلامي سوداني أمراً مستبعداً من قبل القوى الإقليمية التي لن تسمح للبرهان بذلك.

قطع أيضاً بيان مجلس الأمن: الرافض للاستيلاء العسكري على السلطة في السودان، والمطالب بإعادة القيادة المدنية للحكومة السودانية، الطريق أمام أي دولة في أن تعلن تأييدها له، وبات من الواجب عدم الخروج عن الشرعية الدولية في رفض الانقلاب العسكري في السودان.

هذه السياقات جميعاً تؤكد أن الوضع في السودان معقد، ويحتاج لتكاتف القوى الدولية والإقليمية للخروج بالسودان من منزلقات العنف أو التفكك والانقسامات الداخلية، خصوصا أن الأوان لم يفت، ولم ترتكب المجازر- حتى الآن- مثلما حدث في انقلابات أخرى، قد تسفر السياسة الدولية والإقليمية بشأن السودان عن طرح بديل مدني آخر تتفق عليه الأطراف الداخلية والخارجية بعيداً عن عبد الله حمدوك ويقوم بتشكيل حكومة

جديدة، ويتم ترتيب الشراكة مع المكون العسكري بصورة جديدة، وقد يراعى فيه أن تكون إقصائيته للمكونات السودانية الأخرى أخف من حمدوك، وإن كانت الأطراف الإقليمية لن تسمح بوصول إحدى شخصيات المكون الإسلامي السوداني، وبالتأكيد لن تكون الولايات المتحدة الأمريكية معترضة على ذلك.

نلاحظ أنه بعد نهاية الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي أخذ موضوع التدخل في شئون الدول منحنى جديد تختلف فيه المبررات والأسباب وحتى الوسائل عن تلك التي كانت تمارس في السابق والتي كانت في الغالب تدخلات عسكرية بقصد الاحتلال أو إلحاق أجزاء من أقاليم الدول لصالح دول اخرى مستندة في ذلك على ما تملكه الدول من قوى في غياب القانون لكن التوجه الدولي في الوقت الحاضر اتخذ منحنى التعاون بين الدول للقضاء على المشاكل التي تهدد البشرية او الإنسانية بما يكفل الاستقرار الأمني للجميع، فبعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ عرف العالم تحولات جديده في مسار العلاقات بين الدول مما سمح باستخدام بعض الأساليب التدخلية الحديثة التي لم تكن معروفة من قبل بالإضافة إلى عودة التدخلات العسكرية المباشرة مما جعل السيادة اليوم ومبدأ عدم التدخل من المفاهيم النسبية التي لا تعنى التحكم المطلق من قبل الدولة على كامل أراضيها ومصيرها.

ان تطور الاهتمام الدولي لحماية حقوق الإنسان لاسيما مع تزايد نشوب النزاعات الداخلية في العديد من الدول أفضى إلى بروز آلية التدخل الإنساني الذي يعتبر من أكثر المواضيع إثارة للجدل لاسيما أمام الغموض الذي يعتريه من حيث المفاهيم المختلفة التي طرحت جدلا قانونيا وأخلاقيا واسعا متعدد الأبعاد حول أسسه ومشروعية هذه التدخلات في حالة قيام الدولة بانتهاك حقوق الإنسان ضد مواطنيها الأمر الذي فتح الباب أمام كثرة التأويلات والتفسيرات والذى خلف جملة من الانقسامات الحادة في أوساط الفقهاء إزاء ما أسفرت عنه ممارسات الدول من اقتراحات وتجاوزات وما زاد من تعقيد فكرة التدخل الدولي الإنساني غياب نظام قانونى منظم لهذه الظاهرة مما أدى إلى صعوبة ضبط هذه الفكرة[2].

ولعل هذه الدراسة تقدم نموذجا للتدخل في السودان(أزمة جنوب السودان ودارفور) هذا النموذج يعبر عن التدويل المستمر لأزمات السودان الداخلية، من قبل العديد من الأطراف الداخلية والخارجية وهو ما دفع بمجلس الأمن الدولي إلى التدخل في السودان بمناسبة أزمة دارفور في غرب السودان، وكذلك أزمة الجنوب التي أدت إلى انفصال هذا الأخير وسعي مبدأ التدخل الإنساني في مواجهة السلطة المركزية في الخرطوم[3].

وعليه فإن هذه الدراسة ستركز على الأسس التي استندت عليها المنظمات الدولية في تدخلاتها الإنسانية، والاليات التي اعتمدت عليها في تنفيذ هذه التدخلات التقليدية وكذلك المستحدثة ومدى نجاحاتها في ردع انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني.

اولا:- المشكلة البحثية و تساؤلات الدراسة

تتمثل المشكلة البحثية في معرفة مقدار التأثير الذي أحدثته منظمات التدخل الدولي الإنساني علي السيادة الوطنية للدول وخاصة دولة السودان وذلك وفقا للتساؤل الرئيسي الاتي-:

كيف أثر التدخل الدولي الإنساني على السيادة الوطنية لدولة السودان فى الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٢؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية-:

ما هو مفهوم التدخل الدولي الإنساني لدي العلماء والمنظمات الدولية؟

كيف كانت النشأة التاريخية للتدخل الدولي الإنساني؟ وما مدي مشروعيته؟

ما هي أبرز نماذج التدخلات الإنسانية في العالم؟

ما هي التحديات التي واجهت التدخل الدولي الإنساني؟

ما هي مقدمات التدخل الدولي الإنساني في السودان؟

ما هي نتائج تدخل منظمات التدخل الدولي الإنساني علي السيادة الوطنية للسودان؟

ثانياً:- اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

معرفة ما اذا كانت هذه المنظمات قد طبقت ميثاق الامم المتحدة ام لا.

معرفة مدي اساءة هذه المنظمات للغرض الاساسي منها.

معرفة مدي اتباع المنظمات الانسانية للقواعد الدولية المعمول بها في هذا الشأن.

معرفة الي اي مدي قد تمثل هذه المنظمات اجندات خارجية.

ثالثا:- أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية السيادة بالنسبة للدولة حيث أنها تعتبر أهم خاصية من الخصائص المميزة لها والتي إذا فقدتها تكون قد فقدت كيانها ومن المعروف أن ظاهرة التدخل الدولي تعتبر من العوامل التي قد تعيق أو تقلل من تمتع دولة بسيادتها حيث أنه يقلل من قدرة الدولة بحق تقرير المصير الى حد ما، عند حدوث نزاع فيها يؤدى إلى التطهير العرقي أو حروب أهلية تسفر عن سقوط ضحايا أو تشريد بعض الجماعات أو التمييز بين الإثنيات الموجودة في الدولة وبالتالي كان علينا معرفة الآثار الذى يرتكبها هذا التدخل الإنساني أيا كانت أهدافه وأساليبه على السيادة الوطنية للدولة حتى يتم تلافى أو رفض أو على الأقل الاعتراض على أي تدخل قد يمس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبالتالي التقليص من شأن سيادتها ولمعرفة هذا فكان لابد من اختيار نموذج يوضح لنا الآثار التي قد يحدثها هذا التدخل وقد وقع الاختيار على دولة السودان باعتبارها من أوضح النماذج التي أسفر التدخل الإنساني فيها عن حدوث انقسام وهو أسوأ ما قد يصل إليه الوضع في دولة ما كنتيجة للتدخل.

رابعا:- حدود الدراسة

الإطار الزمني:

تم اختيار عام 2002 ليكون بداية لهذه الدراسة وذلك حيث ان هذا العام مثل بادرة التدخل الدولي الانساني في السودان حيث كان لاندلاع مشكلة دارفور عام 2001وما ادت اليه من حروب اهلية وسقوط للضحايا وتشريد للأعراق وغيرها الاثر الكبير في اغراء المنظمات الانسانية لتحقيق اهدافها في السودان، وعلي الفور بدا مجلس الامن في عقد اكثر من جلسة تناولت مشكلة دارفور واصدرت العديد من القرارات بشأنها، وكان اهم هذه القرارات هو قرار رقم 1593لعام 2004والذي قرر تحويل الوضع في دارفور ابتداءا من عام 2002 الي المحكمة الجنائية الدولية متجاوزا في ذلك الاختصاص القضائي الوطني وكان لهذا التصعيد اثر كبير في تغلغل المنظمات الانسانية بشكل كبير في السودان منذ ذلك الحين.

اما عن اختيار عام 2011كخاتمة لهذه الدراسة فتعود اسبابه الي ان هذا العام شهد نجاح منقطع النظير للأهداف غير المعلنة لهذه المنظمات الانسانية حيث شجعت الشعب تحت مسمي حق تقرير المصير والتخلص من ويلات الحروب الي عمل استفتاء شعبي لمناقشة تقسيم السودان من عدمه، وبالفعل جاءت النتيجة بالموافقة علي قرار التقسيم وتم تقسيم السودان بالفعل في التاسع من يوليو لعام 2011.

الإطار المكاني:

تم اختيار دولة السودان بالتحديد كمكان للدراسة ليس فقط كونها دولة ذات اهمية سياسية واستراتيجية في القارة الافريقية وليس فقط كونها اكثر الدول العربية التي تعرضت للحروب الاهلية والصراعات الداخلية التي استنفذت قوتها واثرت علي مكانتها الدولية ونفوذها الخارجي كما اعاقت تنميتها الداخلية، ولكن ايضا كونها الدولة العربية الوحيدة التي تعرضت لخطر الانقسام وتم تقسيمها بالفعل، وبالتالي كانت خير نموذج من الممكن دراسته ومعرفة الي اي مدي قد يؤثر التدخل الدولي في الشئون الداخلية للدولة علي تحديد مصيرها المستقبلي سواء علي المستوي الداخلي او الخارجي حتي ولو كان هذا التدخل لأغراض انسانية.

خامسا:- الإطار المفاهيمي

التدخل الإنساني:

ورد في الأدبيات السياسية بأن التدخل هو ممارسة سلطة عامة من جانب دولة على أراضي دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة وهو تعريف لا يغطى الإشكالات التي تثار حول المفهوم كما أنه يحصر عملية القيام بمهمة التدخل في دولة واحدة في الوقت الذي يمكن أن تتم فيه العملية عن طريق مجموعة دولية تحت غطاء الامم المتحدة أو مجموعة إقليمية كحلف الناتو مثلا في محاولة منه لإضفاء نوع من الإحاطة بالمفهوم، وقام فينست بتعريف التدخل على أنه " الأعمال التي تقوم بها دولة ما أو مجموعة في إطار دولة ما أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية تقوم بالتدخل بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى."

حقوق الإنسان:

هي مجموعة الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توافرها بالنسبة إلى عموم الأشخاص، وفى أي مجتمع ودون أي تمييز بينهم في هذا الخصوص سواء لاعتبارات النوع أو اللون أو الجنس أو العقيدة السياسية أو لأى اعتبار آخر ومن الصعوبة وضع تعريف شامل لمصطلح حقوق الإنسان إذ أن مفهوم الحق يختلف باختلاف الزمان والمكان[4].

النظام الدولي:

اجتهد الكثير من علماء السياسة في مختلف التخصصات في سبيل التعريف بفكرة النظام على المستوى الدولي، فقد عرفه والتز " أنه عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينهم فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معها ولعل ستانلي هومان أكثر تحديداً في رؤيته للنظام الدولي فهو يرى أنه عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية الدولية ويتحدد هذا النمط بطريق بنيان أو هيكل العالم.

السيادة:

هي صفة للسلطة والسلطة ذات السيادة تشكل إلى جانب الإقليم والسكان اركان الدولة ولا يمكن أن تكتمل الشخصية القانونية للدولة الا بتوافر هذه الأركان الثلاثة وإذا كانت السيادة إحدى أهم خصائص وسمات الدولة الحديثة، إن من يملك السيادة هم الأفراد وفقا لنظرية سيادة الشعب.

القومية:

هي ايدلوجية معينة تؤكد أن مجموعات معينة من الناس لها حق أساسي في أن تشغل إقليما معينا بفضل نسبها وتاريخها وثقافتها المشتركة، يرى بعض العلماء أن القومية ظاهرة عابرة أي أنها ان جاز التعبير ظاهرة لعبت دورا قياديا على مسرح التاريخ الحديث اما على المستوى الكوني فيمكننا القول إنها لم تغادر المسرح كليا بل قد تنحت بنفسها جانبا معطية الفرصة لقوى أخرى مثل العولمة للتحول أو التحرك نحو المركز[5].

سادساً:- المنهج

يشترط في المنهج ارتباطه ارتباط وثيقا بالموضوع وأهداف الدراسة لكى يجيب على الأسئلة المحورية التي يطرحها الباحث ولذلك تستخدم الدراسة منهج " تحليل النظم " لديفيد أستون كمنهج رئيسي في التحليل، لأنه يتفق مع طبيعة موضوع الدراسة من الناحية العملية والنظرية، فقد قدم أستون إطارا للنظام السياسي باعتباره دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية تغذية استرجاعية بين المدخلات والمخرجات[6].

وتحاول الدراسة توظيف افتراضات منهج تحليل النظم في تفسير وتحليل أثر تدخل المنظمات الدولية الإنسانية على السيادة الوطنية في السودان، فالمدخلات هي التدخلات الإنسانية من قبل هذه المنظمات والمخرجات تتمثل في زيادة حدة الصراع في السودان وإطالة أمده، ثم بعد ذلك تقوم علمية التغذية الاسترجاعية بالربط بينهم.

سابعا :- الدراسات السابقة

أولا: الدراسات التي تناولت القومية ومشروعية التدخل

أنس أكرم العزاوي "التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي"

تطرقت هذه الدراسة إلى نشأة مفهوم التدخل الإنساني، وتاريخه، وأساليبه، والغاية منه.

بالتالي؛ فإن هذه الدراسة قامت برصد نشأة فكرة حقوق الإنسان وتطورها على المستوى الدولي، وبعد ظهور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كذلك رصدت تدخلات الأمم المتحدة والقوى الكبرى والمنظمات الإنسانية في مناطق الصراعات الدولية تحت غطاء التدخل الإنساني، سواء كانت التدخلات بموافقة مجلس الأمن وذلك في حالة الصومال ورواندا، أو بدون موافقته وذلك في حالة كوسوفو.

محمد يعقوب عبدالرحمن "التدخل الإنساني في العلاقات الدولية"

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين حق الدولة في حماية سيادتها -بما في ذلك صون وحدتها الإقليمية- ومنع أي تدخل دولي في شؤونها الداخلية، وحق النظام الدولي من خلال الأمم المتحدة في ممارسة صلاحيات واسعة يأتي على رأسها حق التدخل الدولي الإنساني.

كما انتهت هذه الدراسة بالتطرق إلى الحالات التي تكون فيها المنظمات أداة لخدمة مصالح الدول الكبرى، وأيضا موقف النظريات السياسية في العلاقات الدولية من التدخل الدولي الإنساني.

داودي عبد اليزيد "التدخل الدولي الإنساني في ضوء ميثاق منظمة الأمم المتحدة"

تناولت هذه الدراسة أيضا مفهوم التدخل الدولي الإنساني، ومراحل نشأته وتطوره، وذلك مع التطبيق على حالة كوسوفو.

بالتالي رصدت هذه الدراسة مراحل تطور مفهوم التدخل الدولي الإنساني من خلال الممارسات الدولية والقواعد الاتفاقية كأساس للتدخل، كما وضحت نطاق وأطراف التدخل، وكذلك صور ممارسة هذا التدخل، سواء بتدابير عسكرية أو غير عسكرية.

صلاح الرقاد "تطور مسئولية الحماية الإنسانية"

تطرقت هذه الدراسة إلى نظرية التدخل الإنساني، ومبرراته، ومدى مشروعيته في المواثيق الدولية، إلى الحد الذي ظهرت معه مسئولية الحماية الإنسانية كآلية لحماية حقوق الإنسان.

بالتالي؛ انتهت هذه الدراسة إلى توضيح أثر أفكار ونظريات الحماية الدولية لحقوف الإنسان على مبادئ القانون الدولي الراسخة، كمبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل، وكيف أدى الاهتمام الدولي بقيمة حقوق الإنسان منذ الحرب العالمية الثانية، إلى زعزعة ثبات بعض المبادئ التقليدية الأساسية في النظام الدولي، كما أكدت على مجموعة من الأسس لإثبات مشروعية التدخل الإنساني.

قصي مصطفي عبدالكريم تيم "مدى فاعلية القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية"

ألقت هذه الدراسة الضوء على المسئوليات الجنائية التي توقع على الدول والمنظمات والأفراد في حال ارتكاب أيا منهم انتهاكات لحقوق الانسان، ومدى فاعلية الوسائل المتبعة لإنفاذ القانون الدولي الإنساني. ومن ثم؛ توصلت إلى توضيح مدى فاعلية القانون الدولي الإنساني في حماية حقوق الإنسان في الصراعات الدولية على أرض الواقع، كما هو الحال في السودان.

نادية عتماني "المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني: حالة تطبيقية على اللجنة الدولية للصليب الأحمر"

انطلقت هذه الدراسة من محاولة التعرف على ماهية المنظمات الدولية الغير حكومية، ونشأتها وتطورها، ومدى تمتعها بالشخصية القانونية الدولية، ومركزها القانوني وصفتها الدولية، ومدى التنسيق بينها وبين الأمم المتحدة ومدى القبول الدولي لها، ومن ثم؛ توصلت إلى حقيقة جهود هذه المنظمات في العالم في أوقات السلم وأوقات النزاعات المسلحة، وذلك بالتطبيق على اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودورها في تقديم المساعدات الإنسانية.

عبدالرحمن عبدالعال خليفة "مبدأ التدخل الإنساني في ضوء التغيير في هيكل النظام الدولي"

هذه الدراسة تنطلق من النقاط الهامة المرتبطة بمفهومي التدخل الإنساني وهيكل النظام الدولي، وترصد الدراسة الاتجاهات الرافضة والمتحفظة على مبدأ التدخل الإنساني، وترى أن هناك تحول جذري في معايير مشروعية التدخل الإنساني سواء لدى البلدان المتدخلة أو البلدان المؤيدة لها في فترة ما بعد الحرب الباردة

مقارنة بما قبلها، وأن هناك إزعان قصرى للتدخلات الإنسانية من جانب البلدان المستهدفة في فترة ما بعد الحرب الباردة خلافا للرفض المطلق لها قبل ذلك، وأنه بدأت تثور قضية تنازع الموافقة في بعض حالات التدخل الإنساني كنتيجة لتفجير أزمة الدولة في بلدان الجنوب في صورة انهيارات للدول وحروب أهلية وغيرها.

ثانيا: دراسات تناولت التدخلات الإنسانية في العالم

رجدال أحمد "حماية حقوق الإنسان من التدخل الدولي الإنساني إلى مسئولية الحماية"

تناولت هذه الدراسة موضوع التدخل الإنساني كآلية لحماية حقوق الإنسان، وتوضيح الأسس القانونية للتدخل ومشروعيته وفق أحكام القانون الدولي.

ومن ثم؛ خلصت هذه الدراسة إلى دراسة نتائج الممارسات الدولية للتدخلات الإنسانية في الصومال والشيشان، وتوضيح آثارها السلبية على حياة المواطنين عموما، وعلى مفهوم سيادة الدولة، والانتقاص من مسئوليات الحكومات، ودور هذه النتائج السلبية في ظهور مفهوم الحماية أو المسئولية الدولية.

أمال موساوي "التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر"

سلطت هذه الدراسة الضوء على أشهر الصراعات الدولية في العالم، والتي حوت تدخلات إنسانية على الصعيد الدولي، ومنها حالتي الصومال والبوسنة والهرسك.

ومن ثم؛ وضحت دور الأمم المتحدة في معالجة الأوضاع الإنسانية بها، من خلال عدة وسائل منها؛ التدخل باستخدام إجراءات تحفظية وقائية للحيلولة دون انتشار النزاع، أو التدخل من خلال البحث عن التسوية السلمية، أو من خلال الإجراءات القسرية باستخدام قوة الأمم المتحدة للحماية.

وهيبة العربي "مبدأ التدخل الإنساني في إطار المسئولية الدولية"

ناقشت هذه الدراسة مفهوم التدخل الدولي الإنساني ومراحل تطوره وشروطه، كذلك توضيح الطبيعة القانونية للتدخل والجهات المسئولة عنه.

ومن ثم؛ فقد خلصت هذه الدراسة إلى شرح وقائع النزاع في مناطق الصراع في العالم، مثل البوسنة والهرسك وغيرها من المناطق التي ساءت فيها الأوضاع الإنسانية، وتوضيح الآثار الإيجابية والسلبية للتدخلات الإنسانية في هذه المناطق سواء من قبل الدول الكبرى أو المنظمات الدولية الإنسانية، وكذلك بيان الطبيعة القانونية لهذه التدخلات ، ومدى مشروعيتها طبقا للفقه والقضاء والقانون الدولي.

صابرين عبدالرحمن القريناوي "دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة وحتي أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ومن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وحتي ٢٠٠٧م"

ناقشت هذه الدراسة دور المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية في مناطق الصراعات، وكذلك حاولت بيان حقيقة دور منظمة الأمم المتحدة في تطبيق قواعد القانون الدولي وعمليات حفظ السلام.

بناءا على ذلك؛ أكدت هذه الدراسة على تراجع دور هيئة الأمم المتحدة على الساحة الدولية، فيما يتعلق باحترام قرارات الشرعية الدولية وحفظ السلام وقواعد القانون الدولي، وذلك بعد أحداث ١١ سبتمبر، مقارنة بدورها الفاعل خلال الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، وقد جاء هذا التراجع لصالح بعض القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما كان واضحا في أزمة البوسنة والهرسك والصومال.

محمد عاطف أبوعودة " دور وغالة الغوث الدولية في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين: مخيمات اللاجئين في قطاعات غزة نموذجا"

تطرقت هذه الدراسة إلى الأوضاع في قطاع غزة، ودور المنظمات الإنسانية في تقديم العون الإنساني للضحايا، وذلك من خلال التركيز على دور منظمة الأونروا، باعتبارها من أشهر المنظمات في هذا الصدد.

إذا، توصلت هذه الدراسة إلى معرفة دور وكالة الغوث في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين على الساحة الدولية، وذلك من خلال تشخيص دور الأونروا ومهامها، وكذلك التحديات التي تواجهها والضغوط التي تفرض عليها، وذلك للحد من تأثير قضية اللاجئين على المجتمع الدولي وعلى إسرائيل، ومعرفة نتيجة استطلاع رأي اللاجئين حول دور الأونروا في الحفاظ على قضيتهم.

ثالثا: دراسات تناولت تدخلات المنظمات الإنسانية في السودان ومدى تأثيرها على سيادة الدولة

حنان بوعزيز " أزمة دار فور في القانون الدولي الإنساني"

تطرقت هذه الدراسة إلى مضمون التدخل الإنساني، والنطاق المادي لتطبيقه، وآليات تنفيذه، وما يترتب على تطبيق نصوص القانون الدولي الإنساني من تدخلات.

توصلت هذه الدراسة بناءا على تناولها للعديد من القضايا الخاصة بالتدخلات الإنسانية إلى أن التدخلات باسم الانسانية المستندة للقانون الدولي الانساني في دارفور كانت لها أجندة أخري -غير تلك الأجندة المعلنة- ترتب عليها العديد من عمليات القتل والتشريد للمدنيين، كذلك أعمال العنف وتدمير القرى بدار فور، وبناءا على ذلك فإن تلك المنظمات لا تنفذ أجندات دولية من تلقاء نفسها، وإنما تسير على خطى تحددها القوى الكبرى لها.

محمد عبدالحميد أحمد " دور المنظمات الغير حكومية في عمليات بناء السلام في أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة"

تناولت هذه الدراسة مفهوم المنظمات الدولية الغير حكومية ودورها في النزاع في السودان، وطريقة عمل هذه المنظمات، ووفق أي أجندة تمارس أنشطتها، مع رصد لأهم المنظمات العاملة في ذلك المجال في القارة الأفريقية عامة والسودان بوجه خاص.

خلصت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العمل المزدوجة للمنظمات الغير حكومية العاملة في مجال بناء السلام في النزاعات الأفريقية وخاصة السودان، وذلك من خلال تقييم إيجابي لدور هذه المنظمات في الصراعات من خلال تقديم العون الإنساني بالفعل، ويشمل الغذاء والدواء فضلا عن حملات التوعية بحقوق الإنسان الأفريقي، ومساعدة ضحايا الحروب وغيرها من المساعدات الإنسانية وآخر سلبي؛ من خلال دعم الجماعات المتمردة لإطالة أمد الصراع، فضلا عن تورطها في عمليات الاتجار بالأطفال، وذلك انطلاقا من أجندة دولية تعمل وفقا لها.

محمد عبدالفتاح مجذوب ابراهيم " تقاطع السياسة في العون الإنساني"

تدور هذه الدراسة حول مفهوم وسياسة العون والمساعدة الإنسانية من خلال التدخل الإنساني، كذلك تدور حول تفاعل المبادئ الإنسانية وما تقتضيه من عون ورعاية مع الإرادات السياسية.

كما توصلت هذه الدراسة إلى توضيح عمليات انسانية محددة أثرت بالفعل على السيادة الوطنية للدولة القومية، وأثرت أيضا على الدور السيادي للحكومة في السودان، وأهمها اتفاقية شريان الحياة، باعتبارها نقلت السودان لحقبة جديدة تضافرت فيها الجهود ذات الطابع الدبلوماسي مع العون الإنساني في اتجاه إعادة صياغة الواقع السياسي المعيش منذ نشأة الدولة.

عفاف بشير "التدخل الدولي الإنساني بين حرية حقوق الإنسان وانتهاك سيادة الدولة"

تناولت هذه الدراسة تعريف القانون الدولي الإنساني والسيادة الوطنية في المجتمعات الحديثة، كذلك تطور حقوق الإنسان عبر الأزمنة، مع دراسة لأزمة المنظمات الإنسانية في دارفور.

حيث رصدت هذه الدراسة أسباب أزمة دار فور انطلاقا من مدخل الصراعات القبلية والتدخلات الأجنبية عن طريق المنظمات الدولية، التي اتسم دورها بالتناقض من حيث الأقوال والتصرفات الفعلية على الأرض، كما ربطت هذه الدراسة بين مفهوم حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، ومفهومه في القانون الوضعي، ومراحل تطوره في الحالتين.

زيدان زياني " التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدولة الفاشلة"

تناولت هذه الدراسة ظاهرة التدخلات الإنسانية، وأسباب تغلغلها داخل الدولة، ومدى وجود ضوابط قانونية دولية نافذة تحد من هذه التدخلات، وذلك بالتطبيق على نزاع دارفور.

حيث انتهت هذه الدراسة إلى دراسة موضوع التدخل الإنساني في دارفور، في محاولة لتفسير أحد ألغاز السلطة على المستوى التنظيمي بالنسبة لحقل العلاقات الدولية، واختبار مدى قدرة الفاعل الدولي على إنجاز المهام الموكلة إليه للتصدي لها، في ظل التجاذب السياسي والأكاديمي حسب ما تم التطرق له في ثنايا هذه الدراسة حول الدوافع والنتائج المتوخاة من التدخل.

عتيقة بن يحيى " إشكالية التدخل الإنساني وتطور الاتجاهات السياسية لمجلس الأمن الدولي منذ عام ١٩٩٠: السودان وفلسطين نموذجا"

ركزت هذه الدراسة على دور المنظمات الإنسانية في مناطق الصراعات، والأسس التي استندت إليها في تدخلاتها الإنسانية، والآليات التي اعتمدت عليها في التنفيذ.

ومن ثم؛ خلصت هذه الدراسة إلى توضيح دور مجلس الامن الدولي في إرساء مبدأ التدخل الإنساني بعد عام ١٩٩٠، ومحاولة التعرف على مدى شرعية القرارات مجلس الامن المتعلقة بالتدخلات الإنسانية لاسيما في السودان، ومن خلال التعرف على الأسس التي استندت عليها لتبرير التدخل، وآلياتها التي تستخدمها لتنفيذ مهامها، أمكن الوقوف على مدى مصداقية هذه المنظمات في التعامل في مناطق الصراعات على قدم المساواة.

الباقر العفيف " ما وراء دارفور-الهوية والحرب الأهلية في السودان"

يقدم هذا الكتاب رؤية جديدة ومختلفة عن حقيقة الصراع السياسي في السودان، سواء في الصراع بين الشمال والجنوب أو مشكلة دارفور، بالإضافة إلى رصد وتحليل ردود الأفعال اتجاه الأزمة، كذلك التركيز على اشكاليات الهوية في مجتمع متعدد الاعراق والثقافات كأحد مداخل تفسير الصراع الممتد في السودان منذ الخمسينات، وذلك كمحاولة للتنقيب عن الجذور الاكثر عنقا للحرب في السودان التي تكمن بحسب الكاتب في الهوية إلى جانب الاسباب السياسية والاقتصادية والتنموية.

حسام نبيل الدين مشرف " الصراعات في القارة الأفريقية دراسة حالة السودان"

تناولت هذه الدراسة إلى مجموعة العوامل المحركة للصراع في السودان، والبيئة الداخلية وما يرتبط بها من عوامل داخلية أدت إلى زيادة حدة الصراع، التي تمثلت في المشكلات المتعلقة بالهوية مثل الدين. ومن ثم توصلت إلى كيفية استغلال هذه العوامل الداخلية من قبل البيئة الخارجية المتمثلة في التدخلات في الشأن الداخلي السوداني من قبل المنظمات الدولية الإنسانية وغيرها من القوى الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة، ودول الجوار الجغرافي، وايضا تركز على قضية الفقر والتهميش والحرمان باعتبارها من ضمن العوامل التي أدت إلى تأجيج الصراع وإطالة أمده.

ملخص الدراسات السابقة-:

تطرقت هذه الدراسات إلي توضيح مفهوم التدخل الدولي الإنساني وتاريخه وأساليبه والغاية منه وكذلك توضيح الطبيعة القانونية للتدخل والجهات المسئولة عنه، كما قامت بتوضيح حقوق الدول في حماية سيادتها وصون وحدتها الإقليمية وتوضيح المسئوليات الجنائية التي تقع علي عاتق الدول والمنظمات والأفراد في حال ارتكاب أياً منهم انتهاكات لحقوق الإنسان، وأخيراً قامت بتوضيح دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في تطبيق قواعد القانون الدولي وعمليات حفظ السلام.

وتتمثل أوجه القصور في هذه الدراسات في انها لم توضح أن موضوع التدخل الدولي الإنساني موضوع شائك نظراً لارتباطه بمبدأ أصيل في قواعد القانون الدولي من جهة وهو مبدأ السيادة الذي لا مجال من ضرورة احترامه باعتباره قانوناً عاماً دولياً، وبين التدخل من أجل حماية البشرية من أنواع الانتهاكات المختلفة وحماية حقوق الإنسان باعتبارها مفهوماً حديثاً وقديما من جهة اخرى ، وذلك في الوقت الذي لم تستكمل فيه بعد هذه الحقوق أبعادها في المجتمع الدولي المعاصر إذ لايزال الكثير من هذه الحقوق ينتظر الانجاز.

وبالتالي سوف تحاول دراستنا معالجة هذا القصور قدر الامكان من خلال التعرف علي الي اي مدي كان التدخل الانساني في السودان منفذا لغرضه المعلن وهو حماية الانسانية من الانتهاك وهل تضارب هذا الهدف مع السيادة الوطنية للدولة ام لا.

ثامنا:- تقسيم الدراسة

الفصل الاول:- التدخل الانساني بين المفهوم والنشأة.

المبحث الأول:- مفهوم التدخل لأغراض انسانية.

المبحث الثاني:- نشأة التدخل الانساني ومدي مشروعيته.

الفصل الثاني:- التدخل الدولي الانساني وبعض النماذج لهذا التدخل.

المبحث الاول: التدخل الدولي الانساني من قبل بعض المنظمات الانسانية.

المبحث الثاني: نماذج للتدخل الدولي الانساني(غزة، البوسنة والهرسك، الصومال، كوسوفو).

المبحث الثالث: تحديات التدخل الدولي الانساني.

الفصل الثالث:- السودان والتدخل الدولي الانساني.

المبحث الأول:- مقدمات التدخل الدولي الانساني في السودان.

المبحث الثاني:- التدخل الانساني والسيادة الوطنية في السودان.

المبحث الثالث:- تداعيات التدخل لأغراض انسانية.

الفصل الاول

التدخل الدولي الانساني بين المفهوم والنشأة

مقدمة الفصل:

يعتبر موضوع التدخل الدولي الإنساني من الموضوعات الهامة التي لاقت اهتمام كبير بين الأوساط الدولية وقد تمثل دراسته مجالا رحبا للمهتمين بالشئون الدولية وذلك لارتباطه بمواضيع هامة في القانون الدولي كمبدأ عدم التدخل ، السيادة وحقوق الانسان ، و لقد انتشرت عباره التدخل الدولي الانساني في العقد الماضي من خلال المؤتمرات الدولية ، وسائل الاعلام والبحوث لمحاولة خلق الظروف المناسبة لإنشاء قواعد عرفية دولية جديدة تستخدم مصالح الدول التي نادت بإنشاء نظام دولي جديد، وتبين الأصول التاريخية أن التدخل

الدولي الانساني قد ظهر على صعيد العلاقات الدولية قبل ظهور مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول حتى إذا كان ذلك قد ارتبط بالحق السيادي للدول باللجوء الى الحرب وهو ما يفسر عدم اقتران اللجوء إلى التدخل بأي قواعد قانونية.

يعد موضوع التدخل الدولي لأسباب إنسانية[7] ظاهره قديمة في ميدان العلاقات الدولية فقد بدأ قبل نشأة القانون الدولي وقد تطورت أشكاله واستخداماته عبر القرون الماضية حيث برزت عمليات التدخل الانساني مع نهاية القرن السابع عشر بحيث تدخلت كلا من روسيا والدنمارك وبريطانيا لحماية الرعايا الارثوذكسيين في بولونيا وطالبت ملكها ستانيلو اوغست الثاني الكاثوليكي الذي كان يضطهد رعاياه من الأرثوذكس والبروتستانت بالتوقف عن الاضطهاد وذلك عن طريق رسالة وجهتها قيصر روسيا كاتيرنا الثاني إلى ملك بولونيا عام 1766 وكان مضمونها: 'أن حريه العبادة هي من ضمن الحقوق المستمدة من الحق الالهي وواجب الحكومة المستنيرة مساعدة رعاياها على التعبد بالعبادة التي تروقهم، وانه لا يسعها النظر الى الاضطهاد الذي يعانيه فريق كبير من أهل بولونيا ولذلك طلبت منهم أن يرد الى رعاياه حقوقهم مادامت بولونيا دولة حرة وعضو في المجتمع الدولي، ولكن كان لملك بولونيا موقف متعصب وقد استمر في اضطهاده وتعذيبه لرعاياه مما كان سببا في الإطاحة بدولته وتقسيمها بعد ست سنوات من تاريخ المذكرة.

ولقد تزايد الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان مع نشوب النزاعات الداخلية[8] في الدول مما أدى إلى نشوء آلية التدخل الدولي الإنساني ، كما أن التدخل الدولي الإنساني يعتبر الصورة الحديثة لمفهوم الحرب العادلة التي سادت في القرون الوسطى والذي شاع استخدامه أكثر في بداية القرن التاسع عشر تحت تبريرات حماية الأقليات الدينية و رعايا الدول المتداخلة، وقد ازداد هذا الاهتمام مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي و تفكك المنظومة الاشتراكية، لاسيما مع زياد نشوب النزاعات الداخلية في العديد من الدول مما أدى الى نشوب ظاهرة التدخل الدولي الإنساني، حيث أنه مع بداية التسعينيات صدرت دعوات كثيره تطالب بالتدخل العسكري الخارجي من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات ومعاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تعاني من أزمات إنسانية طارئة.

على الرغم من ان المساعدات الإنسانية التي تقدم من قبل الحكومات[9] والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الفاعلين الدوليين إلى مناطق الصراعات والكوارث تعتبر انتصارا لقيم التسامح البشري وميدان تثأر فيه الإنسانية من المعاناة والفقر ولكنها في الجوهر تعتبر وجه من أوجه المصالح السياسية للمانحين، فقد قام الرئيس نيكولا ساركوزي بالإفراج عن موظفي جمعية آرش دوزوييه الفرنسية الذين تورطوا في خطف أطفال من تشاد ودارفور تحت ستار تقديم مساعدات إنسانية ،وقد كانت هذه المساعدات الإنسانية المقدمة للدولة ما هي إلا لتحديد مناطق نفوذ سياسي للقوي الكبرى والإقليمية ، و قارة أفريقيا تعتبر من القارات الممتلئة بالمجاعات والنزاعات المسلحة التي خلقت لاجئين وفقراء وبالتالي لديها قابلية للمساعدات الإنسانية بكل ما تحمله من مصالح وتأثيرات سياسية ودولها تعتبر من أكثر مناطق نفوذ هذه القوى الكبرى، كما ساهمت المساعدات الإنسانية في إنشاء صناعات ضخمة بمليارات الدولارات و التي تقودها القوي الغربية الكبري من خلال منظمات دولية غير حكومية تسيطر على العالم بغرض تقديم مساعدات إنسانية.

و رغم اعتراض الكثيرون من أشخاص المجتمع الدولي على مبدأ التدخل الدولي الإنساني إلا أنهم اجازوا مشروعيته في النهاية ولكن بوضع عدد من شروط ، وذلك لأنه لا يمكن ترك منتهكي حقوق الإنسان بدون عقاب بحيث لا يجوز ترك الدول وسلطاتها بانتهاك حقوق مواطنيها واضطهادهم التي من المفترض أن تقوم بحمايتهم وتلبية مطالبهم بحجة ان ذلك يعد من واقع اختصاص سلطتها الداخلية، وقد قام ميثاق الأمم المتحدة بحماية حقوق هذه الدول ، وقد ظلت الدول و منظمه الأمم المتحدة مهتمة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولكن مع تزايد الاهتمام بالنزاعات المسلحة في كثير من دول العالم أدي إلى عدم الاعتراف بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي استخدم للإخلال بمبدأ السلم والأمن الدوليين وهو ما دفع إلى التوسع في هذا المفهوم من خلال اعتراف العديد من المنظمات الإقليمية والعالمية صراحة بمبدأ التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية.

المبحث الاول – مفهوم التدخل الدولي الانساني

قبل ان نتطرق الي مفهوم التدخل الدولي الانساني ينبغي اولا معرفة ما هو مفهوم التدخل الدولي وما هي اهم أركانه وما هي صوره التي يعتبر التدخل الدولي الانساني اهمها.

اولا: مفهوم التدخل الدولي

يعتبر التدخل الدولي ظاهرة سياسية معبرة عن الطبيعة التنافسية والفوضوية للنظام الدولي كما انه يعتبر احد الخيارات المستعملة لتحقيق المصالح الخارجية للدول ولكن بالرغم من قدم هذه الظاهرة فان مفهومها مازال غامضا وادي هذا الغموض بدارسي العلاقات الدولية والقانون الدولي الي اعطائها تعريفات غير متطابقة وتطوير مفاهيم غير متناسقة مثل التأثير والغزو، ومما يزيد من غموض هذا المفهوم وصعوبة تعريفه تعدد اشكاله وادواته وابعاده[10].

وقبل التطرق الي مختلف المفاهيم لابد من الوقوف علي المصطلحات المتعلقة بشان التدخل الدولي وهي كالتالي-:

التعريف اللغوي للتدخل الدولي:

في اللغة العربية يعرف التدخل بانه "دخل قليلا قليلا" اي انه يفيد التدرج بكل وعي وارادة و "تدخل في الخصومة" اي دخل في دعواها من تلقاء نفسه للدفاع عن مصلحة له فيها دون ان يكون طرفا من اطرافها[11] لذلك قال الله تعالي " ولا تتخذوا ايمانكم دخلا بينكم[12]"

اما في اللغة الانجليزية فقد ورد intervention بمعني يتدخل لتسوية نزاع او التدخل بالقوة او التهديد بالقوة في الشئون الداخلية للدول الأخرى[13].

التعريف الاصطلاحي للتدخل الدولي:

يمكن التميز هنا بين اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الاول: المفهوم العام للتدخل الدولي

وهو الذي يميل انصاره الي حد اعتباره مرادفا لكل اشكال سلوك الدولة في علاقاتها الخارجية حتي لو كان هذا السلوك سلبي كحالة عدم التدخل في حالات معينة، ويعرفه البعض بانه استخدام الوسائل القسرية من قبل دولة او مجموعة من الدول او من قبل منظمات دولية او عالمية او اقليمية او الوكالات الانسانية علي ان يكون هدفها او علي الاقل احد اهدافها الرئيسية وقف انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها السلطات الحاكمة او منع او تخفيف وطأة المعاناة الانسانية في حالات النزاعات الداخلية[14].

الاتجاه الثاني: المفهوم الخاص للتدخل الدولي

وهو الذي يميل انصاره الي قصر التدخل الدولي علي صور التدخل العسكري او التهديد باستخدام القوة المسلحة فقط، ويعرف مارتن وايت التدخل الدولي في هذا الاطار الضيق بانه عمل مباشر وعنيف علي مستوي العلاقات الدولية لكنه لا يصل لدرجة الحرب المعلنة بين دولتين او اكثر، لان الحرب هي المرحلة القصوى في مثل هذا التفاعل وبهذا يكون التدخل سلوك يعتمد علي التهديد باستخدام القوة العسكرية ان لم يتم استعمالها لتحقيق المصالح الوطنية للدولة المتدخلة[15].

التعريف السياسي للتدخل الدولي:

توجد العديد من التعريفات السياسية ولكن ابرزها هو تعريف kouchner bernard والذي يعرفه علي انه ذلك التدخل الذي لا يمكن ان يقوم باسم دولة واحدة ولكن يجب ان يكون جماعيا دون اللجوء الي استخدام القوة الا عند الضرورة وان العمليات القائمة بصفة منفردة وبدون رضا مجلس الامن هي عمليات غير مشروعة[16].

تعريف التدخل الدولي في الفقه:

قام احد فقهاء القانون الدولي وهو الالماني "شتروب" بتعريف التدخل الدولي كالاتي: انه يمثل تعرض دولة للشئون الخارجية او الداخلية لدولة اخري علي ان يكون لهذا التعرض سند قانوني بغرض الزام الدولة المتدخل في امرها علي اتباع ما تمليها عليها الدولة المتدخلة في شان من شئونها الخاصة[17].

ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف التدخل بانه: استخدام القوة المسلحة من قبل الامم المتحدة او من ينوب عنها بقرار صريح لوقف انتهاكات حقوق الانسان في دولة ما.

ثانيا: اركان التدخل الدولي

للتدخل الدولي ثلاثة اركان اساسية وهي كالتالي:

توافر الشخصية الدولية لأطراف النزاع:

بمعني انه لكي يطلق علي حدث ما انه تدخل لابد ان يكون الفاعل يتمتع بالصفة الدولية سواء اكان دولة او منظمة، ومن الملحوظ ان اكثر انواع التدخل هو تدخل دولة في شئون دولة اخري مثل التدخل العراقي في الكويت وتدخل الولايات المتحدة في الشئون الداخلية للعراق ولكن في الآونة الاخيرة ظهر النوع الاخر وهو تدخل المنظمات الدولية في شئون الدول وذلك مثل تدخل الامم المتحدة في الكونغو والصومال وفي منطقة البلقان، والجدير بالذكر ان ميثاق الامم المتحدة في المادة الثانية فيه ينص صراحة علي مبدا عدم التدخل من قبل المنظمات الدولية وضمنا علي عدم التدخل من قبل الدول ورغم هذا فان كل من الدول والمنظمات قد ضربت بهذه المواثيق عرض الحائط في سبيل تحقيق مصالحها، ولكن الذي ينبغي التأكيد عليه انه لابد ان تكون الدولة المتدخلة في شئون دولة اخري والدولة المتدخل في شئونها متساويتين في السيادة اي يمتلكان السيادة الكاملة حتي يطلق علي هذا التدخل تدخل دولي بالمعني الفعلي[18].

الركن المادي:

وقد اختلف تحديد هذا الركن بين مؤيدي الاتجاه الخاص لتعريف التدخل الدولي والاتجاه العام للتعريف نفسه، حيث يري انصار الاتجاه الخاص ان الركن المادي هو ان تتدخل الدولة بطريقة القهر لتفرض ارادتها او ممارسة ضغط لتحقيق هدفها وبالتالي فقد اقتصر هذا الاتجاه علي استخدام القوة الظاهرة العسكرية فقط، اما بالنسبة للاتجاه العام فيري انصاره ان الركن المادي يتمثل في كافة انواع التدخلات سواء كانت سياسية او قانونية او دبلوماسية وبما في ذلك انشطة المنظمات الدولية[19].

الركن المعنوي:

يذهب بعض فقهاء القانون الي ان العنصر المعنوي ليس ضروريا ان يكون متوفرا، ولكن الحكم بالمحصلة او النتيجة وهي ان يكون عملا او حادثا تدخليا سواء كان ذلك بقصد او بغير قصد، برضا الدولة محل التدخل ام رغما عنها، سواء اكان تدخلا عارضا ام طويل الاجل ، بهدف احتلال الدولة او بهدف استغلال اراضيها لأهداف عسكرية وسياسية، المهم ان تكون النتيجة واقعيا هو مس سيادة هذه الدولة وسلطاتها[20].

ثالثا:- صور التدخل الدولي

وبعد ان استعرضنا تعريف التدخل الدولي واهم اركانه سوف نتطرق الي العنصر الاهم وهو صوره المختلفة من حيث اسباب ودوافع هذا التدخل والتي تنقسم بدورها الي خمس انواع اساسية وهي كالتالي[21]:

الدوافع والاساليب الايديولوجية للتدخل.

الدوافع والاسباب الامنية للتدخل.

الدوافع والاساليب العسكرية للتدخل.

الدوافع والاسباب الانسانية للتدخل.

ولعل ما يهمنا في هذه الصور المختلفة هي الدوافع والاسباب الانسانية للتدخل والتي تسفر عن ما يسمي التدخل الدولي الانساني وهو موضوع الدراسة وسوف يتم التحدث عنه بشكل من التفصيل في السطور التالية موضحين اهم مفاهيمه، والاشكاليات المرتبطة به ، وكذلك المفاهيم المرتبطة به.

اولا: مفهوم التدخل الدولي الانساني

لقد ارتبط مفهوم التدخل الدولي منذ بداية تكوينه بمفهوم تدخل الدولة لحماية رعاياها استنادا الي حق الدفاع عن النفس والي ان الرعايا يمثلون جزءا من الدولة سواء كانوا في اقليمها او في اقليم دولة اجنبية، وقد ضم هذا المصطلح تدخلا جديدا وهو التدخل لحماية الاقليات المضطهدة مما جعل بعض الفقهاء والباحثين يرون ان التدخل الانساني هو تدخل ذو دوافع مشروعة وقانونية وهو واجب علي الدول لحماية حقوق الانسان من الدول التي تنتهكها[22]، ومن هذا المنطلق ونظرا لأهمية هذا البعد من التدخل سوف نقوم بعرض اهم تعريفات التدخل الدولي الانساني وفقا للاتي[23]:

تعريف معهد دانش للشئون الدولية لمفهوم التدخل الانساني: هو العمل القسري بواسطة الدول متضمنا استخدام القوة المسلحة في دولة اخري بدون موافقة حكومتها سواء كان ذلك بتفويض او بدون تفويض من مجلس الامن التابع للامم المتحدة وذلك بغرض منع او وضع حد للانتهاكات الجسيمة والشاملة لحقوق الانسان او للقانون الدولي الانساني.

تعريف "سان ميرفي" للتدخل الدولي الانساني: هو التهديد باستخدام القوة او الاستخدام الفعلي لها بواسطة دولة او مجموعة من الدول او منظمة دولية بصفة اساسية بغرض حماية مواطني الدولة المستهدفة من الحرمان الواسع لحقوق الانسان المعروفة دوليا.

تعريف "آدم روبرتس" للتدخل الدولي الانساني: هو التدخل العسكري في دولة ما دون موافقة سلطاتها وذلك بغرض منع وقوع معاناه او ضحايا علي نطاق واسع بين السكان.

تعريف " انتوني كلارك" و "اريندو روبرت بيك" للتدخل الدولي الانساني: هو استخدام القوة المسلحة بواسطة دولة او مجموعة من الدول لحماية مواطني الدولة المستهدفة من وجود انتهاكات علي نطاق واسع لحقوق الانسان بها.

تعريف ستوبل للتدخل الدولي الانساني: هو اللجوء الي القوة من اجل تحقيق غرض عادل يتعلق بحماية سكان دولة اخري من معاملة تتسم بالاستبداد والانتهاكات المتعددة، والتي تتجاوز حدود السيادة لسلطات هذه الدولة والتي من المفترض ان تتسق مع اعتبارات المنطق والعدالة.

من خلال هذه التعريفات الموضحه اعلاه يمكن استنتاج ان مفهوم التدخل الدولي الانساني يشتمل علي ثلاثة عناصر اساسية، يتعلق اولها بوجود تهديد باستخدام القوة او الاستخدام القسري لها، في حين يتعلق ثانيها بوجود انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الانسان، اما ثالثها فيتعلق بإرادة الدولة المستهدفة بالتدخل حيث يتم هذا التدخل رغما عنها.

مفهوم حق التدخل الإنساني من وجهة نظر الفقه الدولي:

يعتبر مفهوم حق التدخل الإنساني من أهم المفاهيم في القانون الدولي نظرا لما يثيره من اختلافات فقهية بين أنصاره ومعارضيه، كونه لا يقتصر على تقديم المساعدات الإنسانية فقط، مما أضفي على محتوى نظرية التدخل الإنساني نوعا من الغموض[24].

يحمل مفهوم التدخل كما ورد في المعجم القانوني Le Grand Larousse Universalمعنى التدخل في الشئون الداخلية للغير، أو تدخل دولة في تسيير المؤسسات، وهو ما يقترب من مفهوم جون سالمون دير الذي يقدم مفهوما للتدخل بأنه "عبارة عن تصرف عير مناسب وغير ضروري، أو عدم تملك الحق في التدخل في شئون الغير[25]."

يتضح من هذا التعريف أن التدخل يرتب خرقا وهو ما يعتبر بدوره نتيجة حتمية لغياب الإذن أو الحق، وهو ما استدعى وجود جدل فقهي كبير حول موضوع التدخل الإنساني فيما يخص مدى مشروعيته ومن له الحق في مباشرة مظاهر التدخل، وما هي الضوابط التي يستند عليها الأخير، فيرى بعض الفقهاء ضرورة وجود

تدخل على أساس الاعتبارات الإنسانية يحمل في طياته وقف المعاملة اللاإنسانية، في حين نجد مجموعة أخرى من الفقهاء ترفض مبدأ التدخل الإنساني، وترى ضرورة وضع ضوابط لتنفيذه، كونه يمس أحد الحقوق الأساسية المتعارف عليها بين الدول الخاصة بالاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدولة، ومن هنا ظهر اتجاهين[26]:

الاتجاه الاول: الاتجاه المؤيد للتدخل الانساني

من أنصاره رواد النزعة الإنسانية الذين ينادون بإجازة حق التدخل الإنساني طالما أن الغرض منه حماية حقوق الأفراد والأقليات داخل الدولة، من خلال وقف أعمال العنف والاضطهاد التي تمارس ضدهم، مع وضع بعض الضوابط والشروط لمنع التمادي والخروقات الفادحة في التدخلات.

وما يلفت الانتباه أن الاتجاه المؤيد لنظرية التدخل الإنساني يضع الحق في الحياة والسلامة الجسدية في مقدمات الحقوق التي يجاز من اجلها التدخل الإنساني في الشئون الداخلية ضد الدولة التي تقوم بهذه الخروقات، انطلاقا من إقرار الصكوك الدولية بهذين الحقين، وتكفل لهما الحماية في السلم والحرب.

الاتجاه الثاني: الاتجاه الرافض للتدخل الانساني

يرى هذا الاتجاه ضرورة الموازنة بين حق التدخل الإنساني وبين عدد من المبادئ الأساسية المقررة في القانون الدولي، كحظر اللجوء للقوة في العلاقات الدولية، وبين عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، بالإضافة إلى مبدأ التسوية السلمية للمنازعات، واحترام وحدة أراضي الدولة واستقلالها السياسي.

وعليه فإن التدخل الإنساني بناءا على وجهة نظر هذا الاتجاه يشكل انتهاكا لمبدأ السيادة الوطنية للدولة، وذلك باعتباره أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي.

العمل الإنساني في منظور الجمعية العامة للأمم المتحدة:

تم إدماج الاعتبارات الإنسانية في المنظومة القانونية للأمم المتحدة بداية من عام 1988، وذلك إثر تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة اللائحة رقم ١٣١/٣٤، ثم بعد عامين من هذا التاريخ تم تبني لائحة ١٠٠/٤٥، اللتين يمكن اعتبارهما بمثابة خطوة إيجابية لتكريس نظام قانوني دولي إنساني جديد يستجيب لضرورة العمل الإنساني، ويغطي مجالا أوسع من نظام اتفاقيات جنيف 1949، من أجل منع احتكار الدولة المعنية بالكارثة او الانتهاكات لمصير ضحاياها عند تقديم المساعدات الإنسانية لهؤلاء، وسوف نقوم بعرض اهم ما احتوته هذه اللوائح في سبيل معالجة موضوع التدخل الدولي الانساني[27]:

اللائحة ١٣١/٤٣ لعام 1988 المتعلقة باستخدام المساعدات الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الاستعجال من النظام نفسه:

نظرا لغياب النصوص القانونية التي تنظم المساعدات الإنسانية في وق السلم، صدرت هذه اللائحة بتاريخ 8 ديسمبر 1988 عقب الزلزال الذي ضرب أرمينيا، وقد كان لفرنسا دور فعال في هذه اللائحة بمساندة جميع الدول التي هي بحاجة مساعدات إنسانية. أخذت هذه اللائحة في الاعتبار مبدأ السيادة الوطنية من جهة، والاستجابة للضرورة القصوى من جهة أخرى التي تقتضي "مبدأ المرور الحر للضحايا"، ومن خلاله سمح للمنظمات الإنسانية بالمشاركة في العمل الإنساني، فإذا كان حق السيادة للدولة حق مقدس إلا أنه لا يمنع خضوع الدولة لشروط مبدأ التضامن بين البشر.

بناءا على ذلك؛ فإن التوجهات الجديدة للقانون الدولي الإنساني توخى بوجود طابع أخلاقي هدفه تكريس كل عمل إنساني تقوم به المنظمات الإنسانية الحكومية والغير حكومية، شرط أن تقتصر على تقديم الإغاثة للضحايا.

اللائحة ١٠٠/٤٥ لعام 1990 المتعلقة بالمساعدة الإنسانية المتعلقة بالكوارث الطبيعية وحالات الاستعجال من النظام نفسه:

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه اللائحة بتاريخ 14 ديسمبر 1990 وتعد بمثابة دعم للائحة الأولى، إذ أنها أكدت علي مبدأ السيادة الوطنية، ومشاركة المنظمات عير الحكومية في عمليات الإغاثة، عن كرق إنشاء قنوات الطوارئ الإنسانية، بناءا على اتفاق بين الحكومة المتضررة والمنظمات الإنسانية، وأن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بدور الوسيط والمنسق في عمليات الإغاثة، وقامت الجمعية بتوجيه نداء للدول التي هي بحاجة المساعدات، كما تقوم بتمكين المنظمات الإنسانية من أداء عملها. تم تبني هذه اللائحة لمواجهة المجاعة بإثيوبيا الناتجة عن شدة الحرب الأهلية، وكذلك استفادت المنظمات غير الحكومية من هذه اللائحة عن طريق الاعتراف لها بالحقوق في المجال الإنساني.

ثانيا: الاشكاليات ذات الصلة بمفهوم التدخل الدولي الانساني

يوجد ثلاث اشكاليات حول مفهوم التدخل الإنساني تثير جدل بين المهتمين بهذا المفهوم وهي كالتالي:

طبيعة ونطاق انتهاكات حقوق الانسان الدافعة للتدخل:

لا يوجد اتفاق عام بين دارسي مبدا التدخل الانساني حول الجرائم التي تشملها هذه الانتهاكات والتي تستدعي التدخل للحد منها ولعل من ابرز هذه الجرائم التي يدور حولها الخلاف هي جرائم الحرب والجرائم ذات الصلة بانتهاك الديمقراطية مثل تزوير الانتخابات والاستبداد السياسي حيث يذهب الاتجاه الغالب الي عدم ادراجها ضمن انتهاكات حقوق الانسان التي تبرر التدخل، ومن الجدير بالذكر ان يتم التنويه الي تعريف " بيتر بايهر" لهذه الانتهاكات حيث يري انها هي تلك التي ترتكب لإنجاز سياسات حكومية من اجل خلق وضع او موقف تكون فيه هذه الحقوق للسكان ككل او لقطاع منهم او اكثر مهددة ومخترقة باستمرار[28].

طبيعة التهديد باستخدام القوة او الاستخدام القسري لها:

والذي يعني الي اي مدي يكون استخدام القوة او التهديد باستخدامها مشروعا للدولة المتدخلة او لا، وهناك مجموعة من المعايير والقيود التي ينبغي علي الدولة المتدخلة مراعاتها في حالة شروعها بالتفكير في قرار التدخل الانساني وهي[29]:

وصول اوضاع حقوق الانسان في الدولة المستهدفة بالتدخل الي درجة من الخطورة لا تجدي معها الوسائل السلمية وذلك الي الحد الذي يجعل من قرار التدخل العسكري بشأنها هو السبيل الوحيد لوقف هذه الانتهاكات.

ان يكون لهذا التدخل العسكري فرصة كبيرة لإنهاء او الحد من هذه الانتهاكات اي ان يكون هناك تناسب بين الوسائل العسكرية المستخدمة والمواقف التي تواجهها.

ان لا يؤدي هذا التدخل العسكري الي وقوع اضرار اكبر من تلك التي كان من المتوقع حدوثها لو لم يتم هذا التدخل لوقف هذه الانتهاكات، حيث ينبغي ان لا يكون الدواء اسوء من المرض[30].

قضية جهة الاختصاص بالموافقة في حالات التدخل الانساني:

لا تثار هذه القضية الا في حالات انهيار الدول والحروب الاهلية و الحكومات الجديدة التي تتولي السلطة عن طريق القوة سواء اكان ذلك بواسطة انقلاب او ثورة حيث يكون من الصعب تحديد الجهة التي يحق لها الموافقة علي التدخل الانساني فيها من عدمه، وقد وضع فقهاء القانون الدولي مجموعة من الشروط لكي تصبح هذه الدول والحكومات الجديدة مؤهلة لإعطاء هذا القرار او التصريح وهذه الشروط هي:

مدي فاعلية هذه الحكومات في ممارسة سلطاتها الحكومية بالمعني الواسع، التشريعي والتنفيذي والقضائي.

مدي قدرة الحكومة الجديدة علي الاستمرار في مواجهة الحكومات السابقة عليها مهما كانت الضغوط الداخلية او الخارجية وتحقيق الاستقرار لدولتها.

مدي تحمل الحكومة الجديدة لكافة الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الحكومات السابقة عليها ومن ذلك معاهدات السلام وكذلك الديون الخارجية.

ثالثا: التمييز بين مفهوم التدخل الانساني وغيره من المفاهيم المرتبطة به

بعثات حفظ السلام:

هي آلية دولية تتم بموافقة اطراف النزاع وتشكل من افراد دوليين عسكريين او مدنيين تحت قيادة الامم المتحدة بهدف مساعدة هذه الاطراف المتنازعة علي العيش في سلام.

ومن هنا يتضح ان التدخل الانساني يختلف عن بعثات حفظ السلام من حيث كونه يتم ضد ارادة الدولة المستهدفة بالتدخل، كما انه لكي يكون مشروعا فلابد ان يكون قرار التفويض به صادرا من مجلس الامن فقط وفقا للفصل السابع من الميثاق[31].

عملية الاغاثة الانسانية:

يعرفها الاستاذ "موريس توريللي" بانها الخدمات الصحية او الموارد الغذائية او المساعدات المقدمة من الخارج لضحايا اي نزاع دولي او داخلي، ويتعين علي هذه المنظمات الحصول علي الموافقة من الدولة التي تتدخل فيها ولكن ايضا الدولة ليست مطلقة الحرية في الرفض او الموافقة علي هذا الطلب حيث ان الدول الداخلة في اتفاقيات جنيف لعام 1949يتعين عليها الموافقة، لان هذه الاتفاقيات تنص علي حق تقديم الاغاثة الانسانية، ولذلك يكون من حق هذه المنظمات التدخل في الحالات الانسانية التي تستدعي ذلك حتي ولو لم تكن الدولة تعترف بوجود مثل هذه الحالات فيها، وبما ان هذه الاغاثة تتطلب موافقة الدولة اذن فهي بالطبع تختلف عن مفهوم التدخل الدولي الانساني الذي يتم بغض النظر عن ارادة الدولة المستهدفة[32].

بعثات الانقاذ لحماية رعايا الدولة بالخارج:

ويقصد بها الاستخدام العسكري للقوة بواسطة دولة معينة لإنقاذ رعاياها في دولة اخري من خطر فعلي او وشيك يتهدد حياتهم وعلي الرغم من التشابه الشديد بين بعثات الانقاذ والتدخل الدولي الانساني والذي يكمن في ان كليهما يتم لأغراض انسانية، وانهما يتمان دون موافقة الدولة المتدخل في شئونها ورغما عن ارادتها ، وتشابه الظروف السياسية التي تستدعي حدوث كلا التدخلين، الا انه يوجد اختلاف جوهري بينهما والذي يتمثل في ان التدخل الانساني يتم بهدف حماية رعايا دولة اخري من خطر يتهدد حياتهم داخل بلادهم وليس لحماية رعايا الدولة نفسها او الدولة المتدخلة في تلك الدولة المستهدفة بالتدخل[33].

التدخل لتسهيل حق تقرير المصير:

يمكن تعريفه بانه التدخل المسلح من قبل دولة ما نيابة عن حركة تقرير المصير داخل الدولة المستهدفة بالتدخل ويكمن الاختلاف فيما بين هذا النوع من التدخل وبين التدخل الدولي الانساني في الاتي[34]:

بهدف هذا التدخل الي تمكين جماعة معينة من الانفصال او تحقيق الاستقلال عن الدولة المستهدفة بالتدخل في حين ان التدخل الانساني لا يسعي الي خلق كيانات سياسية جديدة وانما فقط يسعي الي حماية حقوق الانسان داخل هذه الدولة المستهدفة.

ان التدخل الإنساني يتطلب وجود انتهاكات جسيمة ومنظمة لحقوق الانسان في الدولة المستهدفة بالتدخل كشرط مسبق لاستخدام القوة ضدها في حين ان التدخل لتسهيل حق تقرير المصير لا يتطلب مثل هذا الشرط المسبق.

من خلال عرضنا المسبق للاتجاهات المختلفة لتعريف مفهوم التدخل الانساني وكذلك الاشكاليات ذات الصلة به والتمييز بينه وبين غيره من المفاهيم المرتبطة به فانه من الممكن تعريف التدخل الدولي الانساني بشكل شامل كالتالي:

"هو التهديد باستخدام القوة او الاستخدام الفعلي لها بواسطة دولة او مجموعة من الدول ضد ارادة حكومة الدول المستهدفة من اجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الانسان بها شريطة ان يتم ذلك بتفويض من مجلس الامن وان يكون له استراتيجية خروج واضحة والا يقود الي تهديد وحدة وسلامة اراضي الدولة المستهدفة"[35].

المبحث الثاني – نشأة التدخل الإنساني ومدى مشروعيته

ان التعمق في تاريخ العلاقات الدولية قد يكشف عن وجود سوابق كثيره يصح ان ينطبق عليها وصف التدخل الانساني، لكن يمكن القول ان هذا المفهوم قد اكتسب سمات خاصه و خصائص معينه قبل الحرب العالمية الاولى الا انه عقب انتهاء هذه الحرب ومع انشاء عصبة الأمم اعترى هذه الخصائص الكثير من التغيير والتبديل ، ثم ما لبثت أن تعرضت لتغيير جذري مع انتهاء الحرب العالمية الثانية بقيام منظمه الامم المتحدة لذلك من الاجدر أن نقسم هذا المبحث الى ثلاثة فروع حسب كل مرحله تاريخيه لتتبع المسار التاريخي للتدخل الإنساني مستهلين بفتره ما قبل الحرب العالمية الاولى ثم فتره ما بين الحربين العالميتين واخيرا فتره ما بعد الحرب العالمية الثانية.

الفرع الاول:- التدخل في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى

ظهر حق التدخل لأسباب انسانيه منذ القرن 16 الميلادي، ذلك انه كان على كل امير او حاكم مسيحي واجبات انسانيه اذا لم يحترمها وجب على بابا الفاتيكان تذكيره بواجباته، ولو اخذنا امثله عن هذا التدخل في الفترة ما بين 1815 الى 1830 لوجدنا ان الحلف المقدس الذي جمع بين الممالك الأوروبية كان يسمح لنفسه بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول للقضاء على الافكار الثورية التي تظهر فيها و اعاده تثبيت النظام الملكي فيها، ومن ذلك ايضا ما قامت به روسيا في عهد القياصرة من ارسال بعثات التأديبية ضد تركيا دفاعا عن المسيحيين وكانت البعثات تدعي التدخل الانساني واتباعا لمنطق التدخل الانساني برر التدخل الفرنسي البريطاني لصالح الثوار اليونان سنه 1827 ، رغم ان التبرير الإنساني أتى لاحقاً[36].

كما شهد القرن 16 بعض ممارسات التدخل الانساني خلال سلسله الصراع الدامية بين الطوائف المسيحية التي مزقت اوروبا وخلفت الملايين من الضحايا نتيجة حروب الإبادة بين الطرفين المتنازعين والبروتستانت والكاثوليك، ومن ناحيه اخرى فان ظهور الدولة القومية التي حلت محل الملكية المطلقة وانتشار مبدأ القوميات وازدهاره في اوروبا خلال القرن 19 قد سبب للقليل من الاقليات الوطنية الكثير من مظاهر القمع والاضطهاد في الدول التي آل اليها مصير هذه الاقليات، واتخذ تدخل هذه الدول لحمايه حقوق الاقليات احد مظهرين تدخل انساني غير مسلح وتدخل انساني مسلح.

اولا :- تدخل انساني غير مسلح

لقد كان الهدف من التدخل الانساني هو حمايه مواطني دوله ما في الخارج و هذه النظرية نجد مضمونها لدي جانب من فقهاء القانون الكنسي على راسهم الفقيه فيتوريا، فقد كان القانون الدولي التقليدي يسمح بالتدخل من جانب احدى الدول او عدد من الدول في الشؤون الداخلية لدوله اخرى في حالات معينه وان كانت غير محدودة.[37]

ثانيا:- التدخل المسلح لحماية الأقليات الدينية

من الصعب حصر جميع حالات التدخل المسلح التي تمت خلال هذه الفترة لصالح تلك الاقليات فحسبنا نشير إلى البعض منها، ففي عام 1860 تدخلت فرنسا عسكريا في سوريا نيابة عن القوي الكبرى لإنقاذ المارونيين من المجازر التي تعرضوا لها على ايد الدروز، كما تدخلت روسيا ضد تركيا خلال عامي ١٨٧٧ و 1878 بهدف حمايه سكان البوسنه والهرسك وبلغاريا من الطائفة المسيحية وكذلك قادت المانيا و الإمبراطورية النمساوية المجرية والولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و بريطانيا وايطاليا واليابان حملة عسكرية ضد الصين عام 1901 بغرض حماية المسيحيين والاجانب المهددين بالقتل واللاجئين الى مقر البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدي هذا البلد، ويذكر ايضا ان الولايات المتحدة الأمريكية قد تدخلت عسكريا في مولدافيا لوقف مذابح اليهود في إقليم بيساري، وتدخلت النمسا وروسيا و بريطانيا وايطاليا وفرنسا في تركيا لصالح سكان مقدونيا خلال الفترة من عام 1903 وحتى عام 1908[38].

الفرع الثاني:- التدخل الدولي في مرحلة ما بين الحربين العالميتين

ان مبدأ حق التدخل الانساني في الفترة ما بين الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية لم يكن ان يرى الكثير من التطور القانوني وحتى الانساني حتى لم يكن الفكر العام في المجتمع الدولي ان يقبل بقضيه حقوق الانسان والدفاع عنها بصفه عامه ما عدا حماية حقوق بعض الاقليات التي كانت مسيطرة آنذاك في العالم باسره غيران حمايه حقوق هذه الطوائف والاقليات لم يعد حكرا على الدول الأوروبية فقط بل اصبح من مهام عصبه الامم التي تم انشائها بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وذلك للعمل على الحد من التسلح والمحافظة على السلم الدولي وتشجيع حل المنازعات الدولية بالطرق السليمة.

وقد ظل التدخل الانساني بعد الحرب العالمية الاولى محصورا في نطاق التدخل لحمايه حقوق الاقليات الوطنية، فلم يكن الفكر القانوني او الراي العام الدولي قد صار متهيئا لتقبل فكره حمايه الانسان بصفه عامه، ولكن ذلك لم يحل دون رصد بعض التطور في مجال حمايه الاقليات في خلال هذه الفترة الزمنية، فعلى خلاف الفترة الزمنية السابقة التي القى فيها بعبء حمايه الاقليات على عاتق بعض القوى الأوربية الرئيسية، فإن حمايه حقوق الاقليات قد عهد به بعد الحرب العالمية الاولى الى عصبه الامم اول منظمه عالميه ذات طبيعة سياسية وهكذا لم تعد مساله حمايه الاقليات شيئا يخص بعض القوى الأوروبية الرئيسية وانما صار موضوعا يهم سائر اعضاء الجماعة الدولية ممثله في عصبه الامم.

وقد تميزت هذه الفترة بأبرام جمله من المعاهدات بغرض حمايه الاقليات والتي كان تطبيقها مقتصراً على بعض الدول ولقد وفر هذا النظام منظومة معيارية بمعنى توافر قواعد قانونيه ومجموعة مبادئ عالمية لحماية الطوائف السكانية المستضعفة غير ان هذه التطورات لم تكن في شكل قانوني شامل من شانه ان يكون قانون متكامل لحقوق الانسان[39].

ويعود هذا التطور الى العديد من الاسباب من اهمها:

ادراك المجتمع الدولي ان مشكله الاقليات كانت من اهم الاسباب التي ادت الى اندلاع الحرب العالمية الاولى ومن ثم فان انشاء نظام دولي لحمايه حقوق الاقليات كان يمثل آنذاك واحد من اهم اسباب ارساء دعائم السلام العالمي والحيلولة بين الجماعة الدولية وبين نشوب حرب عالميه جديده.

نجاح التسويات الإقليمية التي اقرها مؤتمر السلام في باريس عام 1919 الي احداث تغيرات هامة على حدود الكثير من الدول وخاصه في وسط وشرق اوروبا وترتب على ذلك ان صارت هذه الدول بحدودها الجديدة تضم أقليات تختلف عرقيا او لغوياً او دينيا عن باقي افراد الشعب ومن هنا راي اعضاء الجماعة الدولية ضرورة وضع قواعد دولية لحمايه حقوق الاقليات خشيه ان يؤدي ظلم واضطهاد البعض منها الى تعريض السلام العالمي للخطر.

لقد أدى انتشار الافكار القومية بين الجماعات الإنسانية المختلفة الى نشوء الحاجه الي ايجاد نظام دولي لحمايه حقوق الاقليات بغية التخفيف من حدة هذه الافكار لاسيما بعد ما بات من المستحيل انشاء دولة خاصة بكل جماعة قومية.

لقد تميز نظام حماية الاقليات خلال هذه الفترة بعقد اتفاقيات دوليه تضمنت الاعتراف بحقوق الاقليات بحيث فرضت جملة من الالتزامات على عاتق الدول التي امتدت سيادتها لتشمل طوائف مكانية تختلف عرقيا أو لغويا أو دينيا عن باقي أفراد الشعب، بالإضافة إلى فرض بعض منها على الدول التي تأسست بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى و لقد ساهمت العوامل السابقة في انشاء نظام دولي خاص بحمايه الاقليات.

الفرع الثالث: التدخل الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية

ان فتره الحرب العالمية الثانية مليئة بالمستجدات القانونية والإنسانية والفكرية، حيث في هذه الفترة عمل الفقهاء والقانونيين على ايجاد تنظيم دولي جديد لحمايه الاقليات ويحافظ على السلم والامن الدوليين وعرف هذا الاهتمام نجاحا كبيرا، فقد نتج عنه حادث قانوني مهم وهو ميلاد منظمه الامم المتحدة[40] التي اقرت في ميثاقها سنه 1945 بضرورة حمايه حقوق الانسان بدون الاقتصار على نوع معين من الحقوق أو فئة سكانية محددة، بل تم التأكيد على حمايه حقوق الانسان في هذا الميثاق بتعهد الدول بالحفاظ على كرامة الانسان وحقوقه جميعها بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين، وهذا ما اكدته المادة 55 من الميثاق والتي نصت

على وجوب عمل هيئه الامم المتحدة علي اشاعه احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز كما نص الميثاق في مادته 62 على ما يلي" للمجلس الاقتصادي الاجتماعي أن يقوم بدراسات ووضع تقرير عن المسائل الدولية في أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها، كما انه يوجه الى مثل تلك الدراسات والى وضع مثل تلك التقارير، وله أن يقدم توصياته في أي مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة والى أعضاء الأمم المتحدة والى الوكالات المتخصصة ذات الشأن."

مما سبق يتضح لنا أن هيئة الامم المتحدة ملزمه بإشاعة احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز، وان يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسات فيما يخص إشاعة احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ومراعاتها عن طريق إعداد المشروعات وعقد المؤتمرات الدولية في هذا المجال.

وبهذا أحرزت منظمة الأمم المتحدة تأييد عالمي في مجال التدخل الانساني الذي أصبح يتميز بالعالمية ويقرر حماية عامة لكافة حقوق الإنسان والأجيال دون التركيز على البعض منها أو تمييز حق على آخر، وذلك إدراكا منها بأن في التمييز عرقلة لمسيرة السلام في العالم[41].خاصة إذا تعلق الأمر بحقوق الاقليات التي غالباً ما تبعث على نشوب نزاعات مسلحة وكذلك عنف وتوتر يهدد السلم والأمن الدوليين.

وبنشأة هذا الميثاق تحسنت العلاقات بين الدول وتعزز مركز حقوق الإنسان بالعمل على إنقاذ الشعوب والأجيال من ويلات الحروب والتدخل لدى الدول التي ينسب إليها انتهاك حقوق الإنسان.

وبالتالي ادت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور مهم في إظهار مبدأ التدخل الإنساني خاصة بعد ظهور منظمة الأمم المتحدة، التي بفضلها ظهرت عدة انشغالات للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وكانت من بين آلياته هو بداية نوع من التدخلات الإنسانية للحفاظ على حماية حقوق الإنسان في مختلف ربوع العالم ذلك في ظل إنشاء الأمم المتحدة[42].

الآراء الفقهية حول التدخل الانساني في هذه الفترة:

لقد ايد بعض الفقهاء هذا الاساس في التدخل الانساني وجعل منه قاعدة شرعية تجيزه كل ما تعلق الأمر بقضية الدفاع الشرعي، ومن هؤلاء الفقهاء الفقيه "جيرار" ، والفقيه "غلاسير" هذا الأخير الذى أعطى لمفهوم الدفاع الشرعي العرفي مفهوم واسع على المصلحة الإنسانية، فحسب هذا الفقيه تلك التدخلات اوحت وجود قواعد دولية تجيز التدخل العسكري عندما تكون هناك مصلحة إنسانية، ثم جاء بعد ذلك كلا من الفقيه "ويتون" والفقيه "روجي" حيث فسر الأساس القانوني لتلك التدخلات بوجود قانون أسمى من القانون الداخلي هو : قانون الإنسانية الذي يجب مراعاته في كل الظروف فأي مساس به يعطي الحق للمجموعة الدولية بالتدخل لصالحه، فالشعب الذى تنتهك حقوقه الإنسانية من طرف حكومته يعطى الحق لأى دولة أو لمجموعة من الدول بالتدخل بإسم المجتمع الدولي من أجل إبطال اعمال السيادة الغير مشروعة أو لمنع تكرارها في المستقبل.

وبنفس المعنى بنى الفقيه "أنتز" حق التدخل واعتبره شرعي عندما يكون هناك خرق لحق الشعوب والإنسانية وبالتالي فكلما تعرض الأمر بالدفاع عن حق من حقوق الشعوب يكون التدخل الانساني مشروعا ولو كان باستعمال القوة، واستناداً لهذا المبدأ أقام الفقيه "روجي" كذلك تفسيره بوجود قانون الإنسانية عندما تعرض لمفهوم الدولة، حيث يري هذا الفقيه أن الدولة تعتبر ميكانزمات يهدف إلى توفير ظروف المعيشة اللائقة لأفرادها وان الدولة ليس لها حقوق إلا بالقدر الذي يحقق هذا الهدف، اما قانون الإنسانية فهو ذلك القانون الذي يهدف إلى وجود قواعد تلزم الحاكم والمحكوم، فهو قانون يسمو على القانون الداخلي والدولي، وان هذا القانون موجود لأن هدف كل مجتمع وطني او دولي هو تمكين الإنسان من حقوقه قبل إرضاء مصلحة المجتمع ككل، كما يري هذا الفقيه أيضا أن أي دولة تقوم بانتهاك قانون الإنسانية يترتب عليها مسؤولية أمام الإنسانية ويؤدي بها في الأخير إلى التضامن ضدها من أجل حماية حقوق الشعوب والإنسانية في كل أنحاء العالم وبالتالي فإن اتساع هذا المبدأ المتمثل في حماية قانون الإنسانية يخول الحق في التدخل الدولي الإنساني[43].

مدي شرعية التدخل الانساني المسلح وغير المسلح:

ان البحث في موضوع شرعية التدخل الدولي الإنساني يدعونا إلي ضرورة الحديث اولا عن طبيعة هذا المفهوم من حيث كونه حق أو واجب في اطار الحفاظ وحماية قواعد القانون الدولي الإنساني التي تدعوا في جلها إلي ضرورة احترام حقوق الإنسان وعدم انتهاكها وعليه لابد من معرفة طبيعة التدخل اولا هل هو دفاعا عن حقوق الدول او أنه ايقاف الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان ،كما انه يجب البحث في ضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولي في التدخل، وكذلك مدي علاقة التدخل بالمجال المحجوز للدول.

اولا: إسناد التدخل الانساني بمسئولية الدول:

يري الكثير من الفقهاء أن التدخل الانساني قد يأخذ صفة الحق أو الواجب، نظرا للأهمية القصوى التي يتميز بها هذا النوع من التدخل خاصة في وقت تزايدت فيه المشاكل الإنسانية والخروقات لحقوق الإنسان في شتي دول العالم ، كما أن ازدياد الحروب والكوارث الطبيعية التي أصبحت تعصف بأرواح الأبرياء العزل والفقراء في أنحاء العالم، ولما كانت الضرورة تدعوا إلي وجود التدخل لصالح الإنسانية المهددة بالخطر، فان القول بأعمال التدخل أصبح يطرح الكثير من التساؤلات حول طبيعته القانونية، فهل هو يدخل في إطار حقوق الدول او أنه واجب عليهم ، وعليه يري الكثير من القانونيين والسياسيين أن التدخل الانساني هو في الحقيقة حق ثابت للدول، كون أن الدول قد اكتسبت هذا الحق من خلال مبدأ عدم التعدي علي حقوقها وعدم السماح بخرق حقوق الانسان وبالتالي فلها أن تراقب كل ما يجري من خروقات في الدول المجاورة كحق لها للحفاظ على مبادئ القانون الدولي الإنساني وهذا بالرغم من أن الدول الأخرى تعلن رفضا صريحاً لهذه المراقبة وبالتالي فهذا يعد حقا من حقوق الدول وهذا علي اعتبار ان الدول آليات في هذا المجال لاسيما في إطار لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعليه فإن التدخل الانساني يمكن أن يتخذ طبيعة الحق في الكثير من الاحيان خاصة عندما يوجه لحماية حقوق الانسان او لحماية رعايا دولة في الخارج او في سبيل تقديم مساعدات للدول الفقيرة[44]، وبالتالي لا يمكن اختصار فكرة التدخل الانساني في مبدأ الحق وحده او مبدأ الواجب بل هي طريقة من اجل فرض المبادئ الانسانية بشتي انواعها، فالتدخل الانساني يشكل قاعدة ذات طبيعة مزدوجة تحمل في الشطر الأول مبدأ الواجب وفي الشطر الثاني مبدأ الحق، فإيمان الدول بضرورة تلقيها المساعدة الانسانية من الدول الأخرى

وحتي من المنظمات الانسانية في حالة الكوارث الطبيعية وفي حالة النكسات بشتي انواعها، فهذا المبدأ الذي تعتبره الدول حقا لها هو في نفس الوقت واجب عليها ازاء الدول الأخرى في حالات مماثلة دون طلب ذلك، وعليه فحق الدول في ان تعيش في السلم والطمأنينة والرفاهية يفرض عليها واجب الدفاع عن تقرير هذا الاستقرار والامن بالنسبة للدول الأخرى وكذلك من واجبها الدفاع عليه[45]، وعليه فإن ضآلة مبدأ التدخل الانساني كاصطلاح الحق والواجب بالنسبة للدول ليس محدود تماما مثل غيره من المصطلحات، ففي الواقع نجد أن عبارة الحق في المساعدة تغلب عبارة الحق في التدخل او واجب التدخل ذلك لأنها تأتي في اول مرحلة ولا يوجد بشأنها اختلاف عدا في التسمية والتي يمكن أن يضطلع عليها وبالتالي فإن المساعدة الانسانية حق معترف به باسم الانسانية.

ثانيا: التدخل في اطار مبادئ الامم المتحدة لحفظ السلم والامن الدوليين

لقد جاءت مبادئ الامم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين متعددة و دقيقه منها اسس عامه واخرى خاصة.

الفرع الاول الاسس العامة للتدخل:

لقد جاءت المادة الاولى من ميثاق الامم المتحددة والتي تنص على ضرورة حفظ السلم والامن الدوليين في المقاصد التالية:

حفظ الامن والسلم الدوليين وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنح الاسباب التي تهدد السلم وازالتها وتقمع اعمال العدوان وغيرها من وجود الاخلال بالسلم وتسويتها وبالتالي تطبيقا لهذه المادة التي تنص علي حفظ السلم والامن الدوليين فانه من الاهداف الرئيسية لمنظمه الامم المتحدة ومن اجل ذلك حثت المادة على مجموعه من التدابير تمثلت في ازاله كل الاسباب التي تهدد السلم والامن الدوليين وقمع العدوان والتذرع بالوسائل السلمية لفض النزاعات الدولية وقد عمل الفقه الدولي على تصنيف هذه التدابير الى

صنفين التدابير المتخذة على المدى القصير والتدابير علي المدى البعيد حيث تمثلت اجراءات الامم المتحدة لحفظ السلم والامن الدوليين على المدى القصير في بند استعمال القوه أو التهديد بها في العلاقات الدولية طبقاً للمادة الثانية والرابعة من ميثاق الامم المتحدة وقمع العدوان من خلال قرار تعريف العدوان الذي اصدرته الجمعية العامة عام 1974 والتذرع بالوسائل السلمية لفض المنازعات الدولية تقبل الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة في اطار تحريم استعمال القوه والعدوان، غيرانه قامت الامم المتحده ينبذ الحرب بشكل مطلق ولم تكتفي بمحاربه الاسباب المؤدية اليها بتحريم استعمال القوة او التهديد بها وقمع العدوان وانما وضعت تحت تصرف الدول الاعضاء آليات وقائية نصت عليها المادة 33 من الفصل السادس الذي جاء نصها كالتالي" يجب على اطراف النزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدوليين للحظر وان يلتمسوا حاله المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكم والتسوية القضائية وان يلجؤوا الى الوكالات والتنظيمات الإقليمية او غيرها من الوسائل السلمية الذي يقع اختيارها غير ان هذه الاجراءات التي تضمنتها المادة 33 تدعي في القانون الدولي بالتسوية السلمية لحل المنازعات الدولية و هي اقدم منهج نحو السلام العالمي عرفته مدينه الاغريق وان هناك اتفاقيه تقضي بانهم في حاله مشروب اي نزاع حول الحدود او اي شيء اخر فيفصل في النزاع قضائيا ولكن اذا ثبت الخصام بين مدينه واخرى من المدن المتحالفة فيتعهدان برفع الامر الى احدى المدن التي يرى كلا الطرفين انهما غير متحيزة.

كما نجد ايضا انه في القانون الدولي الكلاسيكي في مؤتمر باريس عام ١٨٥٦ هو اول عمل دولي تطرق لمسائلة الحل السلمي للنزاعات الدولية حيث جاء في وثيقة هذا المؤتمر "الدول التي ينجم فيها اي سوء تفاهم خطير، يجب عليها قبل الاحتكام الي السلاح ان تلجأ بالقدر الذي تسمح به الظروف الي المساعي الحميدة لدولة صديقة"، ثم جاء بعد هذا العمل اتفاقيات لاهاي ١٩٠٧ الخاصة بحل النزاعات الدولية.[46]

الفرع الثاني تبريرات نزع السلاح في التدخل:

كما أن الفقه الدولي يبرر علي ان هناك انعكاس نفسي على الدول في مسألة نزع السلاح فالدول التي تمتلك اسلحه فتاكه يفرض فيها توتر فوق طاقه احتمال الكائنات البشرية والامه التي تنتمي لديها قوه عسكريه مفرطه ونادراً ما تستطيع ان تتجنب فقدان ضبط النفس في نهاية الامر او تتلاقي الجنود الي تحقيق غاياتها بالعنف،

كما يبرر الفقه أيضا هذا المبدأ في التأثير على العنصر النفسي حيث ان التسلح بقدر ما يحقق القوة فهو يرتب الخوف والتأثير على الاحترام المتبادل عن طريق توليد الكراهية والعصبية، كما أن مسألة التسلح تهدد الاستقرار الاقتصادي للدول الذي هو شرط ضروري لعملية السلام الدولي، لكون التسلح يكلف أموال طائلة ويبدد ثروات العالم البشرية و الاقتصادية.

وعليه فقد تم الاقرار بضرورة مساله نزع السلاح والتي لم تطرح بجديه الا في عصر التنظيم الدولي وكانت البداية بصك الأمم الذي تناول هذا الموضوع من خلال مجموعه من المواد ثم جاء بعد ذلك ميثاق الامم المتحدة في مجال نزع السلاح حيث قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنه 1946 ميلاديا بإنشاء لجنه الطاقة النووية وكان هدفها هو العمل علي ضمان استعمال هذا الاكتشاف الجديد لأغراض سلميه فقط ثم في عام 1947 قام مجلس الامن بإنشاء لجنه الأسلحة التقليدية وكان هدفها مطالبه تقديم اقتراحات للتخفيض العام للأسلحة والقوات المسلحة، وفي عام 1952 ميلاديا تم ضم لجنتين في لجنه واحده تسمي لجنه نزع السلاح وقد انطلق عمل لجنه نزع السلاح بانعقاد اول مؤتمر لنزع السلاح لعام 1959 ميلاديا الذي ظهر بلحيه جديده وهي لجنه عشريه انضمت اليها ثمان دول من مجموعه دول عدم الانحياز وكان ذلك عام 1962 ميلاديا ثم توسع هذا العدد ليصل في عام 1975 ميلاديا الى 31 عضو حيث كان دور مجموعه عدم الانحياز في عمل لجنه السلاح دورا فعالا، حيث قامت في عام 1970 ميلاديا بالضغط على الجمعية العامة للأمم المتحدة من اجل اتخاذ اجراءات فعاله في هذا المجال وقد تم أخذ هذه الضغوطات بعين الاعتبار وقد خصصت الجمعية العامة للأمم المتحدة لمسألة نزع السلاح ثلاث دورات متتاليه ساهمت بشكل كبير في عمليه السلام[47]، وقد عمل هذا التدخل علي:

التخفيض التدريجي العام للأسلحة على مختلف انواعها:

وكان اول عمل في هذا الاطار وهو الاتفاقية الدولية المبرمة في 10 اكتوبر 1980 ميلاديا والتي نصت على الحد من استعمال الأسلحة الكلاسيكية وكذلك المفاوضات الطويلة التي دارت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بداية من سنه 1972 ميلاديا والتي اسفرت على ابرام عدة اتفاقيات تخص الأسلحة الاستراتيجية والصواريخ العابرة للقارات وكذلك الأسلحة النووية.

خلق مناطق منزوعة السلاح:

وفي هذا الاطار تم ابرام عده اتفاقيات دوليه جعلت من بعض المناطق خاليه من السلاح سواء نووي او اسلحه ذات التدمير الشامل وكان اول عمل في هذا المجال هو اتفاقيه واشنطن لعام 1959 والتي قررت جعل المتجمد الجنوبي منطقه خاليه من الأسلحة ثم جاءت بعد ذلك معاهده تحريم الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية المبرمة في العاصمة المكسيكية والتي نصت في المادة الاولى منها على ما يلي" تلتزم الدول الاطراف بموجب هذه المادة بتخصيص التسهيلات والوسائل الفورية التي تقع تحت اختصاصها الوطني

للأغراض السلمية فقط، وكذلك تفادي اي تواجد للأسلحة النووية في اقليمها لأي غرض كان او تحت اي ظرف"، وبناء على هذه الاتفاقية تعتبر منطقه امريكا اللاتينية منطقه خاليه من السلاح النووي وهذا ما أوضحه البروتوكول الاضافي لعام 1979 الذي حث على أنأ تضمن الدول النووية الكبرى احترام امريكا اللاتينية كمنطقة خاليه من السلاح النووي وتلتزم بعدم تهديدها او استعمالها للسلاح النووي ضدها الى جانب هذه الاتفاقيات قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بداية من عام 1970 ميلاديا بإبرام عدة اتفاقيات تخص تحريم الأسلحة النووية واسلحه اخرى ذات التمييز الشامل.

التحريم التام للأسلحة ذات التدمير الشامل:

ويقصد بها الاسلحة التي تقضي على بقاء الحياة فوق الأرض، ويدخل في هذا الإطار: الاسلحة النووية الكيماوية والأسلحة البيكترولوجية في مجال الأسلحة الكيماوية نجد ان البروتوكول الخاص بجنيف لعام ١٩٢٥م حول تحريم الغازات السامه وكذلك اتفاقيه باريس عام 1993 والتي تتضمن تحريم وانتاج و تطوير الأسلحة الكيماوية وكذلك تحطيمها وبالتالي ينبغي على الامم المتحدة ان تعطي في السنوات المقبلة كل اهتماماتها لهذه الانواع من الأسلحة وكذلك ايضا تقوم منظمه الامم المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة من اجل الحفاظ على الامن والسلم الدوليين من خلال منظماتها واجهزتها وكذلك نجد ان اغلب الفقهاء يذهبون الى وصف الاعمال التي تصدرها الجمعية العامة "بالتوصيات" الامر الذي يعني بانها تفتقر الى القوه القانونية الملزمة فهي لا تعدو ان تكون مجرد واجبات.[48]

ثالثا: التدخل في إطار تحديد مجلس الامن لمفهوم السلم والأمن

يعتبر مجلس الامن هو الجهاز الأساسي المسؤول عن عملية حفظ السلم والامن الدوليين" رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً وفعالا وبالتالي يعهد أعضاء تلك الهيئة إلي مجلس الامن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والامن الدوليين ويوافقون علي أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات" إلا أن ما تقرره هذه المادة لا يمنع مجلس الامن من إصدار قرارات في مسائل حقوق الإنسان كلما تعلق الأمر بالمحافظة على السلم والأمن في العالم، مثلما قرره في سنة ١٩٧٧م بشأن انتهاك جنوب السودان لحقوق الإنسان وممارستها سياسة الفصل العنصري وفرض مقاطعة دولية علي توريد الأسلحة لهذا البلد مستندا في ذلك لنص المادة ٤١ من الميثاق[49]، وبناء على هذه المواد ومعطياتها يحق للأمم المتحدة التدخل لصالح الأمن الجماعي، غير أن هذا التدخل يبقي متوقف على الاتفاقيات التي يبرمها مجلس الامن مع الأعضاء في الأمم المتحدة طبقا للمادة ٤٣من الميثاق، وقد يحصل أن يؤدي فشل ابرام هذه الاتفاقيات إلي عدم اشتراك بعض الدول في إجراءات القمع ضد المعتدي في هذه الحالة، فإن الدول الكبرى تقوم بالعمل المشترك باسم المنظمة وذلك بالقدر الضروري لتحقيق المحافظة على السلم والامن الدولي، ويمكن للدول الكبرى أن تشترك مع مجلس الامن في هذه المهمة.

الفصل الثاني – التدخل الدولي الإنساني وبعض النماذج لهذا التدخل

مقدمة الفصل:

لقد بينت المنظمات الإنسانية الدور الاساسي المهم الذي حققته في إغاثة البشرية في جميع انحاء العالم و هذه المنظمات غالباً ما تكون وكالات متخصصة او مؤسسات أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة كاليونيسيف المفوضية العليا للاجئين او برنامج الامم المتحدة الإنمائي او برنامج الغذاء العالمي او لجنه الإغاثة للأطفال او منظمة قانونيين بلا حدود او منظمه العفو الدولية[50]، كما اعترفت الامم المتحدة ان ترك ضحايا الكوارث

الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة بلا مساعدة يشكل تهديد للحياة الإنسانية ويشكل اهانه لكرامة الانسان، وقد يعمم هذا البعد من خلال القرار ٦٨٨ والقرار ٧٣٣ الصادرين من مجلس الأمن.

يعتبر احترام حقوق الانسان وحمايتها أحد الاهتمامات الرئيسية لمنظمة الامم المتحدة منذ انشائها، وقد نصت ديباجة الأمم المتحدة على ذلك وقد تعهدت الدول الاعضاء في منظمة الأمم المتحدة على التعاون مع المنظمة لتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك على الاطلاق بلا تمييز بين الجنس او اللغة او الدين ومنذ انشاء المنظمة عام 1945 وهي تنشط في تنظيم موضوعات حقوق الانسان في اعلانات دولية ومواثيق توقع عليها الدول و تلتزم بها فضلا عن مراقبة هذه الدول في تطبيق واحترام هذه الاعلانات والمواثيق وادانتها اذا ما ثبت اخلالها بها، وقد حدد ميثاق الامم المتحدة دور كل هيئة رئيسية للمنظمة في النشاط المتعلق بحقوق الإنسان تنظيميا ومتابعته ومراقبته، وكانت الجمعية العامة لمجلس الامن الاقتصادي والاجتماعي ومحكمه العدل الدولية و هي اهم الأجهزة التي ساهمت في ارساء قواعد القانون الدولي الانساني وتطوير قواعده، حيث اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها سنه 1956 مؤيدة لما اتخذه المؤتمر الثاني عشر للصليب الاحمر والهلال الاحمر في فيينا سنه 1965 والذي أرسى ثلاثة مبادئ وهي حق اطراف النزاع في استخدام وسائل الحاق الضرر بالعدو ليس حقا مطلقا، ان شن هجوماً يستهدف السكان المدنيين بصفتهم أمر محظور، أنه يجب التمييز في جميع الأوقات بين فئة الأشخاص الذين يشتركون في الأعمال العدائية، فئة أفراد السكان المدنيين بهدف حماية الفئة الأخيرة.

إن ظهور المنظمات غير الحكومية خاصة في دول العالم الثالث، كان نتيجة لتيارات فكرية تسربت اليها بشكل او بآخر من منظمات غير حكومية تنتمي الى الامم الصناعية خلال جهود التعاون في مجري علاقات العمل، كما انه يعتبر الكثيرون ان المنظمات غير الحكومية اصغر عمرا من الناحية التاريخية، فإنها اكثر تنوعا من الناحية السوسيولوجية وبالتالي نظرا للظروف غير الإنسانية التي تمس أغلبية دول العالم وبالخصوص العالم الثالث، اصبح من الضروري الدخول في حوار مع اطراف خارجية كمنظمة غير حكومية في اطار تقديم معونة او مشروع تنميه على سبيل المثال حتى يتغير الحال، وهنا تميل الجماعات الى اتخاذ شكل المنظمات غير الحكومية شكلا ومضموناً.[51]

وتجدر الإشارة هنا إلى الحديث عن دور-:

منظمة العفو الدولية

وهي منظمة غير حكومية أنشئت سنه 1961 بلندن، وهي عبارة عن حركات تطوعية عالمية تسعي لمنع انتهاكات حقوق الانسان الأساسية التي ترتكبها الحكومات، ويستند عملها على احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية وهي منظمة مستقلة عن كافه الحكومات لا تؤيد او تعارض اي نظام سياسي، كما لا تؤيد او تعارض اراء الضحايا الذين تسعي لحماية حقوقهم فهي لا تعني إلا بحقوق الانسان في كل قضية تتولاها[52]، وهي تعتمد في ذلك على ثلاثة مبادئ وهي الافراج عن سجناء الرأي اولئك هم الاشخاص الذين يسجنون او يعتقلون او تقيد حرياتهم بسبب معتقداتهم السياسية او الدينية وهم في نفس الوقت لم يلجؤوا الى العنف ولم يقوموا بالدعوة الى استخدامه، مقاومة إعتقال سجناء الرأي وبقائهم بلا محاكمة أو توجيه تهمة لهم لفترة طويلة ويدخل في هذا الإطار مقاومة المنظمة لمحاكمتهم وفقا لقواعد غير معترف بها دولياً، العمل علي مقاومة فرض وتنفيذ عقوبة الاعدام والمعاملة اللاإنسانية لمسجوني الرأي أو غيرهم، ومن تلك الحالات أيضاً تلك التي قامت بها منظمة العفو الدولية عام ١٩٨٨ ضد الحكومة البريطانية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر[53]

هي مؤسسه إنسانية، وقانونا هي منظمه عالمية غير حكومية تأسست عام 1863 وقد بدأت فكره تأسيس اللجنة عام ١٨٥٩، ولهذه اللجنة مبادئ أساسية تعمل وفقاً لها وهي تلك التي أعلن عنها المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر وهي-:

الانسانية: بمعنى ان الحركة قد نبعت من الرغبة في تقديم العون بدون تمييز بين الجرحى في ميادين القتال و تبذل جهودا لمنع وتخفيف المعاناة البشرية أينما وجدت.

عدم التمييز: بمعنى أن الحركة لا تفرق بين الاشخاص على اساس جنسيتهم أو لغتهم أو ديانتهم او انتمائهم الطبيعي او السياسي.

التطوع: فالحركة منظمة إسعافية تطوعية لا تعمل لأجل المصلحة الخاصة.

وباختصار فإنه يسجل للمنظمات غير الحكومية أنها حاولت التأثير في حكومات الدول وبأنها قد مارست دورا نشيطاً على كل المستويات فقد تبنت ما لا يقل عن 60 اعلان و اتفاقية دولية او معاهدة تعني بحقوق الانسان.

المبحث الأول – التدخل الدولي الانساني من قبل بعض المنظمات الانسانية

هيئه الإغاثة الإنسانية وحقوق الانسان والحريات او هيئة الإغاثة الإنسانية هي مؤسسة غير حكومية دولية تنشط في مجال العلاقات الإنسانية وحقوق الانسان والدبلوماسية الإنسانية في اكثر من ١٠٠ دولة و تأسست في اسطنبول عام ١٩٩٢ بهدف جمع التبرعات و المساعدات الإنسانية وتقديمها لضحايا حرب البوسنة المسلمين ومارست نشاطاتها في اطار العمل التطوعي حتى عام ١٩٩٥ حين تم الاعلان عن تأسيسها كهيئة اغاثة انسانية ومقرها اسطنبول واستمرت الهيئة في ممارسه نشاطاتها وايصال المساعدات الإنسانية الى مناطق الازمات والصراعات مثل الشيشان وفلسطين وسوريا حتى شملت العديد من البلدان في القارات الخمس وتشمل اعمالها الإغاثية تقديم المساعدات الغذائية والتعليم والصحة وانشاء المشاريع والتنمية المستدامة مثل بناء دور الأيتام و المدارس والجوامع و المراكز الثقافية وحفر الابار المائية.

و هيئه الإغاثة الإنسانية كمؤسسة اغاثة دولية تتعاون مع العديد من المنظمات وتقوم بنشاطات مشتركة معها فهي عضو في اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الاسلامي والمنتدى الانساني العالمي كما ان هيئة الإغاثة الإنسانية هي واحدة من بين ٣٠٠٠ منظمة تتمتع بمركز عضو مستشار في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التابع للأمم المتحدة وتتمتع ايضا بعضويه المجلس الاستشاري لمنظمة التعاون الاسلامي و هيئه الإغاثة الإنسانية معافاة من الضرائب في تركيا بقرار مجلس الوزراء التركي الصادر بتاريخ ١٤ابريل ٢٠١١م.

مجالات عمل منظمات الإغاثة الإنسانية:

تعمل هيئة الإغاثة الإنسانية في ثلاث مجالات أساسية وهي المساعدات الانسانية وحقوق الانسان والدبلوماسية الإنسانية ومن ضمن هذه المجالات الأساسية الثلاثة تنشط الإغاثة الإنسانية في ايصال المساعدات الإنسانية واعمال البحث والانقاذ ورعاية الايتام و انشاء مشاريع التنمية المستدامة و مكافحه مرض الساد، كما تنشط في مجال التعليم والصحة، وتساهم في ايجاد الحلول للأزمات كإطلاق سراح الرهائن والاسري و تلعب دور الوسيط بين الاطراف المتنازعة في الصراعات، وترفع قضايا قانونية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته، كما تقوم الهيئة من خلال مشاركتها في الاجتماعات الدولية[54]، او استضافتها لهذه الإجتماعات بنقل تجاربها في مجال نشاطاتها إلى البلدان والمنظمات الأخرى.

والى جانب تقديم المساعدات الإنسانية تمارس هيئه الإغاثة الإنسانية العمل الدبلوماسي الانساني بهدف حل الازمات التي قد تنتج عنها النزاعات والحروب و تقوم بإعداد و نشر التقارير حول ممارسات انتهاكات حقوق الانسان امام الراي العام الدولي وتبادر الى تحريك المرجعيات القانونية الدولية مثال على ذلك ما تقوم به من نشاطات الدبلوماسية الإنسانية في مناطق الصراعات مثل تركستان الشرقية وطاجيكستان و جمهوريه افريقيا الوسطى ومالي وسوريا و الفلبين وغيرها من الدول والمناطق ومثال على ذلك-:

جمهوريه افريقيا الوسطى حيث قامت ميليشيات ائتلاف سيليكا بإشعال اشتباكات عنيفة في العاصمة والسيطرة على مقر الرئاسة والاستيلاء على السلطة في البلاد مما دفع رئيس البلاد للفرار الى جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنها الى الكاميرون و استلم ميشيل جوتوديا الحكم ثم عين رسمياً رئيسا للدولة في شهر اغسطس من العام ذاته على الرغم من اعلان ميشيل حل ائتلاف سيليكا في شهر ديسمبر إلا أن معظم الميليشيات المسلحة رفضت قرار حلها لتبدا اعمال العنف بالتصاعد من جديد في شهر نوفمبر إذ تحول الصراع الى

مواجهات مسلحة بين مليشيات سيليكا وميليشيات بالاكا المسيحية وانتشرت الفوضى في البلاد وتعرض المدنيون خاصه المسلمون منهم لأعمال عنف مفزعة إذ قامت ميليشيات بالاكا بقتل المئات من المسلمين مما أجبر الاقلية المسلمة في البلاد على ترك ديارهم واللجوء الى دول الجوار، وبدأت هيئه الإغاثة الإنسانية نشاطاتها الدبلوماسية في افريقيا الوسطى قبل اندلاع الصراع وتفاقم الازمه الإنسانية في البلاد واوصلت المساعدات الى الضحايا المدنيين كما اعدت تقارير لازمه من اجل تحريك الراي العام الدولي للحد من انتشار الازمه.

ومن الأمثلة أيضا مشاركة منظمات الإغاثة الإنسانية في عمليه السلام بين الفلبين ومورو حيث حافظ سكان اقليم مورو على وجودهم السياسي المستقل الذي يمتد الى القرن الرابع عشر وذلك بالرغم من حملات الغزو والاستعمار المتكررة التي تعرض لها الاقليم على مر عقود من الزمن ولم يكن اقليم مورو تابعا للفلبين حتى اواسط القرن العشرين حين الحقته الولايات المتحدة الأمريكية بالفلبين وسلمت اداره المنطقة الي السلطات الفلبينية عام 1946 ميلاديا وشكل المسلمون عهود الأغلبية الساحقة في مورو اذ كانت اداره المنطقة التابعة لهم ورفض الموريون هذا الالحاق وسلكوا منذ عام ١٩٤٦ ميلاديا سبيل المفاوضات السياسية بغية العودة الى عهد الاستقلال لكن المفاوضات السياسية فشلت وتحولت الهجمات التي كان سكان الشمال الفلبين من المسيحيين يشنونها على المسلمين ثم الى حركة تطهير عرقي مما دفع مسلمي مورو للانتقال إلى مسار العمل المسلح وتشكيل جبهة تحرير مورو الإسلامية في سنوات السبعينيات من القرن الماضي[55]

وفي عام ٢٠١٣ تم تشكيل وفد من المراقبين المستقلين بهدف مراقبة ومراجعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين وكان حسين أوروج نائب رئيس هيئة الإغاثة الإنسانية من ضمن اعضاء ذلك الوفد حيث يقوم الوفد بلقاء المسؤولين في السلطات العليا في الدولة ويقوم بنشاطات ميدانيه لمتابعه المرحلة التي وصلت اليها عمليه السلام ومدي تنفيذ الاطراف لبنود الاتفاقيات كما يقوم الوفد باستلام تقارير دوريه من الطرفين حول العملية ثم يقوم بإعداد تقرير حول نتيجة المراقبة واللقاءات ويضم الوفد ايضا أليستير ماغ دونالد(سفير الاتحاد الأوربي السابق في الفلبين)، وستيفن رود الممثل القطري.

والى جانب القيام بدور الوسيط بين الاطراف في مناطق الصراعات والحروب تمارس الهيئة نشاطات دبلوماسية لتحرير الابرياء من الرهائن والمعتقلين تعسفيا وفي شهر اغسطس من عام ٢٠١٣ قام اللواء البراء وهو احد الألوية التابعة للجيش السوري الحر باعتقال ٤٨ شخص ايرانيا في منطقه السيدة زينب في ريف

دمشق واتخاذهم كرهائن بحجه انهم كانوا من مجموعه الكشافة الايرانيين وبينهم عناصر من الحرس الثوري الإيراني بينما زعم الطرف الاخر انه كان في زياره دينيه للمنطقة ، قام فهمي بولنت رئيس منظمه الإغاثة الإنسانية بدور الوسيط في المفاوضات بين الاطراف المتصارعة والتي ادت الى الافراج عن الرهائن الايرانيين مقابل اطلاق سراح ٢١٣٠ معتقل سوريا في سجون النظام السوري كما نجحت الهيئة في فك اسر ١٠ اشخاص في كل من سوريا وباكستان وليبيا وكان من بين المفرج عنهم مواطن تركيا و مواطنا الماني كما عملت الهيئة على اطلاق سراح ٤٦٤ شخص من الرهائن في سوريا عام ٢٠١٥ ونجحت في ذلك بعد مفاوضات استمرت شهرا ونصف الشهر.

أعمال الإغاثة الإنسانية

إغاثة الطوارئ وعمليات البحث والانقاذ:

تهدف الهيئة عبر نشاطها في إغاثة الطوارئ وعمليات البحث والانقاذ، إلى مساعدة ضحايا الحروب والنزاعات المسلحة والزلازل والسيول والحرائق وانجرافات التربة والجفاف والأوبئة والمجاعات والفقر.[56]

تعتبر إغاثة الطوارئ وعمليات البحث والانقاذ واحدة من أهم النشاطات الإغاثية التي تمارسها الهيئة في أماكن تواجدها، وذلك منذ تأسيسها لمساعدة ضحايا الحرب المسلمين في البوسنة، و تعد كل من البوسنة و كوسوفا والشيشان وأفغانستان وباكستان وكشمير ونيبال والفلبين وتشاد واثيوبيا واليابان واندونيسيا وفلسطين والصومال والعراق جمهورية افريقيا الوسطى وسوريا من بين الدول التي كانت مسرحاً لنشاطات إغاثة الطوارئ وعمليات البحث والانقاذ التي نفذتها الهيئة، كما ان منظمات الإغاثة الإنسانية توفر الحاجات الإنسانية الضرورية من غذاء ودواء لسكان المناطق التي تشهد أزمات إنسانية وحالات طارئة.

تقوم منظمات الإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ ب-:

عمليات البحث والانقاذ وتقديم الدعم الفني واللوجستي.

إيصال الغذاء واللباس و الاحتياجات الإنسانية الأساسية الاخرى.

توفير الأوساط الآمنة للنساء والأطفال والمسنين والمشردين.

انشاء الوحدات اللازمة كالمخيمات والبيوت مسبقة الصنع والمطابخ السيارة.

تامين الوحدات الصحية المتنقلة واللوازم الطبية والعلاجية والمساعدات الصحية من عمليات وما شابهها.

عمليات البحث والانقاذ:

تضم هيئة الإغاثة الإنسانية طواقم متخصصة بالتدخل في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، و تمتلك هذه الطواقم القدرة على القيام بعمليات البحث والانقاذ والمساعدة الدولية في حالات الزلازل والفيضانات وانجراف التربة و تحت المياه والحرائق، وهي مدربة على عمليات إجلاء الضحايا و انشاء محطات اللاسلكي والتواصل عبرها في مواقع الازمات والكوارث، ويبلغ عدد العناصر العاملة في هذه الطواقم ٨٥٠ شخصا بالإضافة الى ذلك تمتلك الهيئة مركز مرمرة لإدارة الكوارث في محافظه بورصة التركية وهو مجهز بأحدث التقنيات في مجال إدارة الكوارث وعمليات البحث والانقاذ.

نشاطات إغاثة الطوارئ في سوريا:

تقدم منظمه الإغاثة الإنسانية المساعدات العاجلة لضحايا الحرب في سوريا عبر سبع مراكز مختلفة توزع في كل في كل من الريحانية، كلس، وشانلي أورفة، و باب الهوى، وباب السلام، و جبل التركمان في سوريا وتقوم الهيئة عبر هذه المراكز بتنسيق المساعدات الإنسانية من غذاء وصحة وملابس، وتسييرها الى الداخل السوري كما تشمل المراكز مستودعات وهي مؤهلة لاستضافة اجتماعات دولية ودبلوماسية.

و هناك مجموعة من الارشادات المتعلقة بتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي على الصعيد المحلي في حالات الكوارث، حيث دعا المؤتمر الدولي الثامن والعشرون للصليب الاحمر والهلال الأحمر المنعقد سنة ٢٠٠٣ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) إلي دراسة القوانين القائمة في مجال الاستجابة الدولية للكوارث في الدراسات والمشاورات التي أجراها لاحقاً عن ثغرات في نطاق القانون الدولي القائم وتغطيته الجغرافية والإحاطة بالقوانين الدولية القائمة وتطبيقها وعلى الاخص مدى قدرة القانون المحلي على مواجهة مجموعة من المشكلات القانونية التي تبرز بشكل منتظم في عمليات الإغاثة الدولية الكبرى ومنها العقوبات الإدارية للدخول الى البلد المعنى والعمل فيه والثغرات في تأمين جودة الإغاثة الدولية و تنظيم أنشطة الانتعاش وتنسيقها ويرد وصف هذه الاكتشافات بالتفصيل في دراسة مكتبيه بعنوان "القانون والقضاء القانوني في ميدان الاستجابة الدولية للكوارث[57]"

ويقدم هذا الشرح نبذة عن تاريخ نصوص مسودة الارشادات ويلخص السوابق القانونية التي تستند اليها وقد أعد هذا الشرح لأغراض التوضيح فقط وليس مطروحاً لاعتماده رسميا ويرد نص الارشادات بالخط المائل في هذه الوثيقة بينما يرد الشرح بالخط الاعتيادي، و هذه الارشادات ليست معاهدة ولا يراد ان تكون ملزمة قانوناً وهي تسترشد بالقواعد والخبرات العملية الدولية القائمة وتهدف بالأحرى الي التعبير عن اجماع دولي على الخطوات التي يمكن ان تتخذها الدول لتحسين أطرها التنظيمية لضمان وصول المساعدات المناسبة بسرعه في حالة وجود حاجة الى المعونة الدولية دون ان تحل محل جهود الاغاثة والانتعاش المحلي ويرجع الى الدول نفسها خيار استعمال هذه الارشادات وكيفيه استعمالها.

وتستند هذه الارشادات الى عدد من الصكوك الدولية القائمة كما انها ايضا تستند الى جمهرة من المعاهدات والقرارات والمبادرات التوجيهية و مدونات السلوك القائمة التي اتفق عليها المجتمع الدولي و تم تجميع هذه الصكوك ووصفها في الدراسة المكتبية عن القانون الدولي لمواجهه الكوارث المشار اليها وتورد الفقرة التالية عدد من الأمثلة الرئيسية على هذه الصكوك، وتجدر الإشارة الى ان المؤتمر الدولي للصليب الاحمر والهلال الاحمر سبق ان اعتمد صكوك مماثلة في الماضي وتضم تلك الصكوك اجراءات ارسال اعدادات الإغاثة على وجه السرعة و التي اعتمدها المؤتمر الدولي و الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك اعلان مبادئ لتنظيم الإغاثة الإنسانية الدولية للسكان المدنيين في حالات الكوارث و مبادئ وقواعد الصليب الاحمر والهلال الاحمر

للإغاثة في حالات الكوارث كما استلهمت هذه الارشادات من مبادرة اقليميه حديثة وضعتها الجمعيات الوطنية لدول البلقان وادت الى وضع مجموعه من القواعد والممارسات الموصي بها لتنظيم الإغاثة في حالات الكوارث سنه 2004.

والغرض من هذه الارشادات هو الاسهام في الاستعداد القانوني الوطني عن طريق توفير المشورة للدول التي يفهمها أن تحسن أطرها القانونية والتخطيطية والمؤسسية المحلية المتعلقة بالمساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الاولى في حالات الكوارث و بينما تؤكد هذه الارشادات على الدور الاساسي للسلطات و الجهات المحلية فإنها توصي في الوقت نفسه بمنح حد ادني من التسهيلات القانونية للدول و المنظمات الإنسانية التي تقدم مساعدتها والمستعدة للالتزام بحد ادني من معايير التنسيق والجودة والمسئولية والقادرة على القيام بذلك ، ويؤمل ان يؤدي استعمال هذه الارشادات الى تحسين جودة المساعدات الدولية للإغاثة والانتعاش الاولى في حالات الكوارث وفاعليتها لخدمة المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث بشكل افضل، ويعود السبب الجوهري لصياغة هذه الإرشادات الي ادراك حقيقه النمو الهائل لأوساط الإغاثة الدولية في حالات الكوارث من حيث عدد الجهات التي تعمل في هذا الميدان وتنوعها ولم يكن هناك قبل القرن الماضي سوي عدد محدود من الدول والمنظمات الإنسانية التي كانت تشارك بنظام في مواجهه الكوارث في حين يمكن ان يستجيب لكوارث اليوم مئات الجهات الدولية من دول ومنظمات انسانيه و شركات خاصه وافراد وينطوي هذا التغيير على جوانب ايجابيه عديده حيث انه يجلب طاقة وتمويلا واساليب عمل جديده لخدمه الاشخاص المتضررين ولكنه يخلق من الناحية التنظيمية تعقيدات اضافيه من حيث الطابع المهني والجودة واذا كان من الاسهل في الماضي حل المشكلات التنظيمية بصوره غير رسميه فان هذا الاسلوب في حل المشكلات اخذ يزداد يوماً بعد يوم لذا نجد اليوم في كل عمليه من عمليات الإغاثة عواقب بيروقراطية في بعض الحالات ونقص في المراقبة الفعالة في حالات أخري لذا تضع هذه الارشادات حد ادني من التسهيلات القانونية التي ينبغي من منحها للدول المساعدة و المنظمات الإنسانية المساعدة و لكنها في الوقت نفسه يجب ان تكون مرتبطة بضمان الالتزام بالمعايير المقبولة دوليا.

ولا يراد تطبيق هذه الارشادات في حالات النزاعات المسلحة او في حالات الكوارث التي تحدث اثناء النزاعات المسلحة و ليس الغرض منها اجراء تغييرات في اي من القواعد التي تحكم الإغاثة في مثل هذه الظروف كما

ليس الغرض منها التوصية بإدخال اي تغيير او التأثير في معنى او في تطبيق القانون الدولي او الاتفاقيات الدولية القائمة ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:[58]

القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان وقانون اللاجئين

الشخصية القانونية و المركز القانوني للدول والمنظمات الدولية الحكومية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر و اللجنة الدولية للصليب الاحمر

القانون الدولي الخاص بالامتيازات والحصانات

النظام الداخلي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ولوائحها والاتفاقيات القانونية القائمة بين مكونات الحركة.

الاتفاقيات القائمة بين الدول أو بين الدول والجهات المساعدة.

ولقد وضعت هذه الارشادات من أجل حالات الكوارث وليس النزاعات المسلحة وهي تميز بين الإثنين لعدة أسباب وهي:

السبب الأول: هو ان القانون الدولي الانساني نص على عدد اكبر وأوضح من الحقوق والواجبات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية الدولية بالمقارنة مع تلك الواردة في الصكوك القائمة في مجال تقديم مساعدات الإغاثة في حالات الكوارث كما انها تربط بشكل مباشر وواضح وغير مشروط تقريبا خلافا للقوانين الدولية الاخرى بين الاشخاص المحتاجين والجهات الإنسانية الدولية وبقدر ما ينبغي ان يشمل القانون الدولي الانساني الإغاثة في حالات الكوارث التي تقع في سياق نزاع مسلح فلا لزوم لأن تتناول هذه الارشادات مثل هذه الظروف

السبب الثاني: هو أن ظروف الكوارث تختلف سياسياً وتشغيليا عن ظروف النزاعات المسلحة فظروف النزاعات تعد بحكم طبيعتها أكثر حساسية من الناحية السياسية بالمقارنة مع حالات الكوارث الطبيعية البحتة، وإن رفض السماح بدخول الإغاثة الإنسانية هو من الأمور الشائعة للأسف وعلى العكس من ذلك يعد اضطلاع الجهات المحلية بالدور الرئيسي في مواجهة الكوارث و تنسيق وتنظيم الإغاثة الدولية من الامور المقبولة

وعادة ما تطلب الدولة المتضررة نفسها المعونة الدولية عندما تحتاج اليها، فعلى الرغم من ضرورة حصول الاشخاص المتضررين على مساعدات الإغاثة والانتعاش أيا كان نوع الأزمة التي خلقت الحاجه هناك اساس عملي للتمييز في طريقة تنظيم الإغاثة الخارجية بين النزاعات والكوارث[59]

ولا تتعارض هذه الارشادات مع القانون الدولي الانساني، كما لا تسعي إلي منافسة أي قانون دولي أو اتفاقيات دولية قائمة، ويشمل ذلك كلا من القانون العالمي والإقليمي (مثل قواعد ولوائح الاتحاد الأوروبي). فلا تتناول هذه الارشادات بالتحديد حقوق الأشخاص المتضررين مباشرة حيث أن طبيعة هذه الحقوق تقنية في المقام الأول، بل أنها وضعت لمعالجة مجموعة متميزة من المشكلات التنظيمية الشائعة في العمليات الدولية وبالتالي فإن قانون حقوق الانسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين تمثل جميعها مصادر إضافية مهمة للدول التي تقوم بصياغة قوانين وسياسات للتأهب للإغاثة والانتعاش في حالات الكوارث.

يضاف إلى ذلك أن العديد من التسهيلات القانونية المنصوص عليها هي تسهيلات ينبغي أن تكون مضمونة أصلاً للموظفين الدبلوماسيين والقنصليين، ولمسؤولي المنظمات الدولية الحكومية والعناصر الدولية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بحكم القانون الدولي، فيضمن كلا من القانون الوضعي والقانون العرفي، علي سبيل المثال، تمتع المنظمات الدولية بشخصية قانونية محلية تتيح لها الاضطلاع ببعض الإجراءات القانونية كإبرام عقود ورفع دعاوي قانونية وبالمثل، يمنح قانون الامتيازات والحصانات للمستفيدين منه حقوقاً فيما يتعلق بالتأشيرات والجمارك والضرائب والأمن، ولا تنطبق الامتيازات والحصانات عادة على أفراد الإغاثة والانتعاش الأولي التابعين لحكومات أجنبية، غير أن العديد من المعاهدات الثنائية وغيرها من الاتفاقيات تمنحهم تلك الحصانات بالتحديد للاضطلاع بأنشطة الإغاثة في حالات الكوارث.

وكما ذكرنا أعلاه، تملك الحركة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر عدداً من الاتفاقيات والممارسات واللوائح التي وافقت الدول على بعضها باعتمادها في المؤتمر الدولي ، ولا تقيد هذه الارشادات او تعدل أيا من هذه القواعد واللوائح او الحقوق والالتزامات الناشئة عنها وأخيراً، عقدت دول عديدة اتفاقات مع جهات دولية حكومية وجهات غير حكومية محددة بعض الحقوق والمسؤوليات المطبقة في الإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث ولا ينبغي اعتبار هذه الاتفاقيات ملغاة أو معدلة لمجرد اعتماد هذه الارشادات.

المبحث الثاني – نماذج للتدخل الدولي الإنساني)غزة، البوسنة والهرسك، الصومال، كوسوفو(

اولا: التدخل الإنساني في غزة

بالنظر إلى الأزمة الإنسانية في فلسطين نجد أنها الأسوأ من بين كل الأزمات الإنسانية، والتي تم إعمال مبدأ التدخل الإنساني بها، ومع ذلك فإن إسرائيل ضربت بكل قرارات الشرعية الدولية عرض الحائط.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى كنموذج للتدخل الإنساني في غزة[60]

هي منظمة دولية، يطلق عليها الأونروا، أنشأت عام 1949، وبدأت عملها 1950، لتعمل كوكالة متخصصة، على أن تجدد ولايتها كل خمس سنوات لحين إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

ومهمتها؛ المساهمة في التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين وقطاع غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان والأردن، من خلال تقديمها لمجموعة من الخدمات الأساسية مثل التعليم والإسكان وتمويل المشروعات الصغيرة.

ميزانيتها ومصادر تمويلها:

تعتمد في ميزانيتها على التبرعات السنوية من الدول المساهمة، أبرزها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والأمم المتحدة، وبلغت ميزانية الأمم المتحدة حتى عام 2012م (750 مليون دولار أمريكي تقريبا)، يتم انفاق حوالي 50% منها على برنامج التعليم وحده.

العدوان على غزة (ديسمبر 2008)

شنت إسرائيل هجوما بحريا وجويا على قطاع غزة سمي بعملية " الرصاص المصبوب "، أعقبه هجوما بريا في 3 يناير 2009، واستمرت العملية لمدة 12 يوما، حتى وقف إطلاق النار في إطار تهدئة دامت ستة أشهر برعاية مصرية[61].

واستهدفت العملية المبانى السكنية ودور العلم والمساجد ومؤسسات الدولة، كما استهدفت مركز وكالة الأونروا نفسها، فضلا عن حملة اعتقالات بلغت حوالي 1617 من قيادات الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى هدم المباني والإخلاء القسري للمنازل وإقامة جدار عازل خروجا عن خط التهدئة 1949، كما أعلنت إسرائيل وقف الإمدادات الغذائية والطبية للمدنيين، الأمر الذي بات معه القطاع في كارثة إنسانية. وهو ما يؤكده تقرير القاضي ريتشارد جولدستون، الذي احتوى ما يجب أن يقوم به مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية لمقاضاة مرتكبي جرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني[62].

دور الأونروا[63]

عملت الوكالة جاهدة لمساعدة مستشفيات القطاع على التعامل مع الضغط الكبير الناجم عن تدفق المصابين والجرحى نتيجة العمليات الإسرائيلية والقصف المتواصل، وقد أوقفت المنظمة العملية التعليمية في القطاع بعد مقتل ثمانية طلاب استهدفهم صاروخ إسرائيلي لدى مغادرتهم للمدرسة، بناءا على تصريحات الناطق باسم وكالة الأونروا في غزة عدنان أبو حسنة.

أعادت المنظمة فتح مراكز توزيع المساعدات التى تم إغلاقها سابقا في مناطق مثل حي الزيتون وبيت حانون، كما قررت جميع المراكز الصحية استئناف عملها داخل قطاع غزة، كما تتولى تقييم الاحتياجات الإنسانية في قطاع غزة، مثل إعادة التلاميذ لمدارسهم، فضلا عن التجاء حوالي 18035 من سكان القطاع في مراكز تابعة للأونروا، وهو ما أكده جون كينج مدير عمليات وكالة الأونروا في غزة.

كما أصدرت الوكالة نداءا عاجلا للحصول على مساعدات بقيمة 35 مليون دولار أمريكي، لتمويل الاحتياجات الطارئة في القطاع، وتوفير الحاجات الأساسية لنحو 94 ألف فلسطيني من سكان القطاع الأكثر فقرا، بالإضافة إلى توفير المعدات الطبية الضرورية، والمساعدات الغذائية التي علقت الوكالة توزيعها في وقت سابق، بعد نفاذ الاحتياطي من الدقيق والمواد الأساسية الأخرى.

وأكدت الناطقة باسم وكالة الأونروا في جنيف، أن الأونروا لن تغادر قطاع غزة حتى بعد تعليق عملياتها بسبب الأوضاع الأمنية، كما أن عددا من مراكز التوزيع مازالت مفتوحة لتقديم المساعدات، إلا أنها علقت العمليات المتعلقة بحركة السيارات والشاحنات من نقاط العبور إلى غزة وأنحاء القطاع.

كما صدر تقريرا من مكتب تنسيق الشئون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وأكد التقرير على أن الأونروا فتحت أربعة مراكز جديدة لإيواء النازحين في مدينة غزة وجباليا ودير البلح، وبذلك يرتفع عدد المراكز إلى 31 مركز، وتؤمن هذه المراكز لأكثر من 25 ألف شخص.

كما أظهر التقرير أن القصف الإسرائيلي استهدف المقر الرئيس للأونروا في غزة وثلاث مستشفيات، وكان يتواجد نحو 700 مواطن في مبنى الأونروا أثناء القصف، وتم إخلاؤهم لاحقا، كما طال القصف مستشفى الوفاء شرق غزة ومستشفى الفتاة والقدس، وتم إجلاء المواطنين إلى أحد ملاجئ الأونروا بعد تعرض المستشفى للقصف.

العدوان على غزة (نوفمبر 2012)[64]

بدأ العدوان باغتيال القيادي أحمد الجعبري، متبوعة بقصف عنيف بري وبحري وجوي في عملية تسمى "عامود السحاب"، بينما أطلقت عليها المقاومة الفلسطينية "حجارة السجيل."

حاولت إسرائيل تبرير العدوان بأنه إعمال لحق الدفاع الشرعي عن النفس ضد من يريد محو إسرائيل، وهو ما عبر عنه نتنياهو في خطابه الأول عقب العملية العسكرية، لكن الهدف الأساسي كان إضعاف المقاومة الفلسطينية.

استهدفت إسرائيل في هذه الحرب منازل المواطنين العزل والبنوك والمحلات التجارية والأراضي الزراعية... إلخ، حتى تم التوصل لوقف إطلاق النار في 21 نوفمبر 2012، لكن دون اتخاذ أية تدابير من قبل الطرفين للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

دور الاونروا

قامت بجمع تبرعات للضحايا كالآتي[65]:

قدمت المملكة العربية السعودية تبرعا قيمته 5.5 مليون دولار لتمويل إسكان للاجئين في رفح في قطاع غزة، وقد سبق وأن تعهد الصندوق بتقديم 91،5 مليون دولار لهذا المشروع.

كما قدم الصندوق السعودي للتنمية دعما لبرامج الأونروا الصحية والتعليمية في غزة والضفة العربية قيمتها 10 ملايين دولار، وتبرع آخر بقيمة 2 مليون دولار، كذلك التبرع للمشاريع الإنشائية التابعة للأونروا.

كما تبرعت حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة قطاع غزة بخمسة ملايين دولار لتأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية لأشد اللاجئين فقرا.

كذلك وقع البنك الإسلامي للتنمية اتفاقية بقيمة 1.3 مليون دولار لدعم فرص تشغيل الخريجين الشباب من قطاع غزة من خلال الأونروا.

كما زادت تركيا من برنامج مساهماتها في برامج الأونروا الأساسية أي 1.25 مليون دولار في مجالي التعليم والصحة، كما قدمت منحا جامعية للطلبة الفلسطينيين استجابة لدعوة الأونروا من قبل.

انتشرت أنفاق التهريب على الحدود بين مصر وقطاع غزة لتخفيف أثر الحصار على القطاع خاصة بعد حرب 2008 و 2012، حيث كانت تأتي مواد البناء من هذه الأنفاق، لإعادة بناء ما تم تدميره في العمليات العسكرية، وهي مهمة الأونروا[66].

ثانيا: التدخل الإنساني في البوسنة والهرسك[67]

بعد إعلان نتيجة استفتاء لصالح استقلال البوسنة والهرسك عن يوغسلافيا عام 1992، اندلعت حرب أهلية بين مسلمي البوسنة والهرسك والصرب والكروات، حيث انتهز الصرب فرصة امتلاكه للسلاح وحظر السلاح على مسلمي البوسنة والهرسك لشن حرب والقيام بحملة تطهير عرقي ضد المسلمين، وذلك لإخلاء المدن البوسنية من سكانها من غير الصرب، سواء من خلال القتل الجماعي أو الترحيل القسري، وهو ما وصفته التقارير الدولية بأنه أفظع انتهاكات لحقوق الإنسان منذ الممارسات النازية في الحرب العالمية النازية.

بعد ذلك أصدر مجلس الأمن قراره رقم 749 في 7 أبريل 1992 بوقف إطلاق النار، وإدانة استخدام القوة في البوسنة والهرسك، وإرسال قوات لحفظ السلام في يوغسلافيا.

إن النزاع المأسوي الذي حدث في المنطقة بين عامي 1992 و 1995 والذي يعرفه دستور البوسنة والهرسك بأنه حرب مدمرة، أثر بصورة كبيرة على الصورة الديمقراطية للبوسنة والهرسك، فقد قتل قرابة 250000 شخص، بينما تم الإبلاغ رسميا عن فقدان قرابة 17000 شخص، ومنذ بداية الحرب وحتى التوقيع على اتفاقية دايتون للسلام، رحل قرابة 2.2 مليون شخص -أكثر من 50% من سكان ما قبل الحرب- من منازلهم، ومن هذا العدد التمس قرابة 1.2 مليون شخص الحماية من أكثر من 100 دولة في جميع أنحاء العالم، بينما

تشرد في تلك الفترة قرابة مليون شخص داخل البوسنة والهرسك، وقد قدمت صربيا وألمانيا وكرواتيا اللجوء لقرابة 80% من اللاجئين من البوسنة والهرسك.

عمليات الإغاثة الإنسانية في البوسنة والهرسك[68]

قدمت المفوضية المساعدات الإنسانية لضحايا النزاع في يوغسلافيا، من خلال الاستجابة الشاملة للأزمات الإنسانية، هذه الاستجابة شكلت الأساس للعمل الدولي المتصل باللاجئين والمشردين من المنطقة، وحدت بالبلدان في المنطقة إلى إنشاء نظم حماية مؤقتة.

في البوسنة والهرسك؛ قامت المفوضية لأول مرة في تاريخها بتنظيم حركة إغاثة وسط حرب دائرة لمساعدة اللاجئين المشردين داخليا وغيرهم من السكان المتضررين من جراء الحرب، وأثناء الحرب قامت المفوضية بتسليم ما يزيد عن 80% من إمدادات الإغاثة الطارئة التي وزعت على المدنيين، وتطلب هذا الأمر تعاونا وثيقا مع سائر وكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، فضلا عن عدد كبير من المنظمات الغير حكومية الدولية والمحلية التي كانت تعمل تحت مظلة المفوضية.

وقد شدد اتفاق دايتون المبرم نهاية عام 1995 عل حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم، ودعا المفوضية إلى وضع خطة لإعادتهم إلى أوطانهم، ومع ذلك لم يوفر ما يلزم لتنفيذ مثل هذه الخطة، وبرغم الجهود المضنية لتيسير العودة بقى مئات الآلاف مشردين، ولم يتم حتى الآن التصدي للنتائج التي أسفر عنها التطهير العرقي وما يلازمه من الدوافع السياسية.

اقترح الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي إلقاء قضية البوسنة والهرسك على عاتق المجموعة الأوروبية، وإبعادها عن الأمم المتحدة بهدف[69]:

إبعاد قضية البوسنة والهرسك عن المجال الذي تستطيع فيه الدول العربية التأثير وهو مجلس الأمن والأمم المتحدة.

إعطاء الوقت الكافي للصرب والكروات لتحقيق أهداف المجموعة الأوروبية على حساب المسلمين

القدرة على التحكم في الأطراف المتصارعة

تستطيع المجموعة الأوروبية إعلان دعمها وتعاطفها مع المسلمين في البوسنة والهرسك، بينما ترك للصرب والكروات تنفيذ ما يتطلب منهم تنفيذه، أي توظيف للمساعدات الإنسانية.

ثالثا: التدخل الانساني في الصومال

عرف الصومال بداية من الثمانينات اوضاع اقتصادية سيئة حيث فرضت عليه سياسة تقشفية لإرغامه علي تسيير القروض وزيادة علي ذلك كان للظروف الطبيعية الصعبة التي اصابت الصومال وسببت المجاعة القوية سببا مباشرا في تدهور الاوضاع التي خلقت ٣٠٠الف قتيل الامر الذي ادي الي افراز حالة اجتماعية متردية ادت عام ١٩٦١الي انفجار حرب اهلية عنيفة كان لها صدي كبير في المجتمع الدولي حيث هرب الرئيس الصومالي محمد زياد بري من العاصمة مقديشيو واصبح هناك فراغ في السلطة وانقسمت البلدان الي اثني عشر منطقة نفوذ ادت الي نشأة هذه الحرب الاهلية وبالرغم من انعقاد مؤتمر المصالحة في جيبوتي عام ١٩٩١بين الاطراف المتصارعة في الصومال واختيار السيد عمر غالب رئيسا للوزراء بالوكالة الا ان الصراع استمر في التصاعد الي ان وصل الي حرب اهلية فعلية[70].

ومنذ ذلك الوقت والصومال تعيش في حالة ازمة مستمرة اذ قدر التقرير الصادر عن المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية ان عدد القتلى الصوماليين بلغ منذ اندلاع الحرب الاهلية عام ١٩٩١وحتي ١٩٩٤نحو ٧٥الف قتيل وكشف عن هذا التناحر ما يزيد عن اكثر من ١٤فصلا صومالي وقد ترتب علي ذلك انتشار اعمال التخريب والتعدي والقتل والترحيل القسري لأعداد هائلة من الصوماليين هروبا من هذا الصراع الدامي كما تعرض ما يقارب من ٥ملايين نسمة للمجاعة والامراض الوبائية وقد ادي هذا الوضع الي حركة كبيرة من

اللاجئين الي خارج الحدود قدرت بنحو ٤٥٠الف صومالي والي نزوح ٢٥٠الف داخل البلاد مما عد كارثة انسانية بكل المقاييس[71].

موقف منظمة الامم المتحدة من الازمة الصومالية-:

نتيجة لتدهور الاحوال كما سبقت الاشارة ارسل السيد عمر غالب رسالة الي مجلس الامن طلب منه عقد اجتماع عاجل لدراسة الحالة في الصومال وبموجبه قامت الامم المتحدة باتخاذ التدابير علي الفور حيث اصدر قرار رقم ٧٣٣لعام ١٩٩٢يطلب فيه الامين العام للأمم المتحدة بزيادة المساعدات الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الي السكان المتضررين في جميع انحاء الصومال ونظرا لعرقلة وصول هذه المساعدات لآلاف من المتضررين في كافة انحاء الصومال من قبل الاطراف المتصارعة والذي ادي بدوره الي تدهور الاوضاع الانسانية اكثر بالمنطقة علي نحو اصبح يهدد السلم والامن العام لم يجد مجلس الامن بدا من اصدار سلسلة م القرارات اعمالا للفصل السابع من الميثاق اهمها[72]:

قرار رقم ٧٥١لعام ١٩٩٢ الذي اقر بإنشاء قوات تابعة للأمم المتحدة اسندت لها مهمة ضمان امن المنظمات الانسانية وذلك لمراقبة وقف اطلاق النار في مقديشيو وحراسة مواد الاغاثة الانسانية وذلك لضمان وصولها الي المناطق الصومالية المتضررة.

ثم عاد مجلس الامن واصدر القرار رقم ٧٧٥ الصادر لعام ١٩٩٢ الذي يقضي بزيادة عدد المراقبين العسكريين وتكوين اربع مناطق للتدخل الدولي وهي المناطق التي اعتبرت الاكثر تضررا من الحرب والمجاعة كما يأذن بزيادة افراد قوة الامم المتحدة لضمان اتمام مهمتها في ميناء مقديشيو وبدأت قوات الامم المتحدة بالفعل والمتكونة من ٥٠٠جندي من القبعات الزرق في القيام بمهامها.

اصدر مجلس الامن اهم قراراته رقم ٧٩٤ لعام ١٩٩٢بحيث مهد لأول عملية تدخل تشكل القوات الامريكية عمودها الفقري وذلك بناءا علي اقتراح الولايات المتحدة لإرسال ٣٧الاف جندي الي الصومال وقيادة تحالف من قوات عدة دول في عملية عسكرية ضخمة وقد سمح مجلس الامن في هذا القرار باستخدام كافة الوسائل الكفيلة بتهيئة بيئة امنية لعمليات الاغاثة الانسانية في الصومال وفي اسرع وقت ممكن ولم يكتف بذلك فحسب

بل دعا جميع الدول الاعضاء التي يسمح وضعها بتقديم قوات عسكرية والمساهمة بتبرعات اضافية نقدا او عينا علي وجه السرعة كما طلب المجلس من الامين العام انشاء صندوق يمكن من خلاله حيثما يكون ذلك ملائما توجيه التبرعات الي الدول او العمليات المعنية.

وقد شكل هذا القرار منعطفا تاريخيا في تطور القانون الدولي لكونه المرة الاولي التي يلجا فيها مجلس الامن الي استخدام القوة لضمان توزيع المساعدات الانسانية كما انه بدا في الافاق ان نموذج التدخل الانساني في الصومال يمثل نموذجا فريدا من نوعه حيث كان المرة الاولي التي يتم فيها تدخل لحماية شعب من نفسه[73].

نتائج التدخل الدولي الانساني في الصومال-:

ادي التدخل الدولي الانساني في الصومال الي تفاقم اكبر للازمة بدلا من حلها ويعود ذلك الي ان المجلس قد تدخل في وقت متأخر من اندلاع الحرب الاهلية كما ان حجم القوة الدولية لم يكن مناسبا للوضع المتردي هناك، الامر الذي جعل من حالة الصومال تزداد سوءا وبدلا من ان تتجه القوات الامريكية لتحقيق الاهداف المنصوص عليها في القرار رقم ٧٩٤لعام ١٩٩٢ الخاص بعمليات توزيع مواد الاغاثة والتوصل الي مصالحة وطنية وتسوية سياسية في الصومال قامت بإرسال فرقة من القوات الخاصة لمطاردة احد قادة الصراع في الصومال وهو الجنرال محمد فرح عيديد المتهم بقتل الجند الباكستانيين التابعين للقوات الدولية في الصومال تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية[74].

كما ان الولايات المتحدة لم تكن حيادية في تنفيذ خطة نزع السلاح من الفصائل الصومالية حيث تركت بعض الاسلحة الثقيلة لدي فصائل معينة من ابرزها تلك التابعة للرئيس المؤقت علي مهدي بغية تقويته ليكون رئيسا للصومال كونه يتمتع بشرعية نسبيه فضلا عن تفهمه لطبيعة المصالح الامريكية في الصومال ومنطقة القرن الافريقي[75].

وبالتالي نلاحظ ان سبب فشل التدخل الدولي الانساني في الصومال في تحقيق اهدافه المعلنة وهي اعادة السلام والتخلص من المجاعات هو عدم وضع الاساس القانوني للتدخل الانساني وتحيز وانتقائية الامم المتحدة في

تنفيذها للقرارات وتغلب العوامل السياسية علي الانسانية في اتخاذ القرار فكان الدافع السياسي هو المحرك وليس الانساني علي الاطلاق.

رابعا: التدخل الانساني في كوسوفو

عرف الاتحاد اليوغسلافي سابقا نوعين من التدخل الانساني بعد الاوضاع المأسوية التي شهدتها المناطق في كلا من البوسنة وكوسوفو خلال السنتين ١٩٩١و ١٩٩٨وسوف يتم التطرق في هذا المبحث لتوضيح احداث كوسوفو حيث تم توضيح ما حدث في البوسنة في المبحث السابق.

احداث كوسوفو:

منذ تكوين الاتحاد اليوغسلافي عام ١٩٤٧بدا سكان منطقة كوسوفو يطالبون بالحكم الذاتي لهم حتي عام ١٩٧٤وفي عام ١٩٨٩قام الرئيس ميلوسوفيتش بإلغاء الحكم الذاتي لمنطقة كوسوفو وفي مارس لعام ١٩٩٠اعلنت حالة الطوارئ في المنطقة نتيجة لهذه الاجراءات التي اتخذها الرئيس ميلوسوفيتش حيث بدا الالبان في كوسوفو يعملون في سرية من اجل تكوين جمهورية مستقلة حيث قاموا في ١٦ اكتوبر لعام ١٩٩١ بتشكيل حكومة وطالبوا في مارس من نفس العام بالاستقلال وبعدها تأزمت الامور اكثر واصبحت الاوضاع لا تحتمل بعد المشدات العنيفة التي وقعت بين الالبان والصرب والتي ادت الي تدخل قوات الامن الصربية لصالح الاقلية الصربية[76].

وفي ٢٣سبتمبر تحرك المجتمع الدولي تجاه ما يجري في كوسوفو بعدما وقع من خرق للمبادئ الانسانية وكذلك حصائل القتلى والجرحى وكذلك الاسري التي كانت لا تعد ولا تحصي وامام هول ما وقع في عمليات السطو والهجومات المتكررة بين الطوائف والاقليات الصربية والالبان قامت اللجان الدولية الانسانية بإعداد التقارير عن استعجال الوضع ومدي خطورته تحسبا لتفاقم الاوضاع اكثر مما وصلت ايه الحالة السياسية

والاقتصادية والاجتماعية في كوسوفو وعليه تم ايصال التقارير لهيئة الامم المتحدة ومجلس الامن وتم دراسة الوضع واعداد قرار اخر من مجلس الامن وهو القرار رقم ١١٦٠والذي من خلاله فرض بموجبه الحصار علي بيع الاسلحة للاتحاد اليوغسلافي وطولب بوقف اطلاق النار الفوري في المنطقة وايجاد تسوية سلمية للنزاع غير ان الوضع ازداد حدة نظرا لعدم احترام القرارات من طرف القوات العربية فازدادت المواجهات حدة وتدهورت الوضعية الانسانية في المنطقة ونتج عن هذا الوضع نزوح الكثير من اللاجئين الالبان الي الدول المجاورة مما اثر علي الحالة في كوسوفو وعليه اعلن مجلس الامن في سبتمبر لعام ١٩٩٨قرار رقم ١١٩٩صرح فيه عن حالة الخطر الكبير الذي يهدد الامن والسلم الدوليين[77].

وعلي اثر ذلك قام حلف شمال الاطلسي بمحاولة اخيرة لوقف هذا الوضع في كوسوفو عن طريق ابرام اتفاق مع بلغراد عام ١٩٩٩لايجاد حل سياسي لازمة كوسوفو ومع رفض بلغراد التوقيع علي الاتفاق سنت القوات المسلحة لحلف شمال الاطلسي عام ١٩٩٩عمليات عسكرية ضد مواقع الصرب في كوسوفو ووسعت عملياتها ضد كامل الاراضي اليوغسلافية بدون موافقة مجلس الامن وبررت ذلك بانها تعمل علي حماية حقوق الانسان في المنطقة وايقاف الانتهاكات المتواصلة ضد الانسانية والتي لم تنجح فيها السبل السلمية وايضا لوضع حد لما اسماه حلف الناتو التلاعب والعبث بالقرارات الاممية ومجلس الامن وكذا عدم احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي الانساني[78].

وعليه قام الاتحاد اليوغسلافي برفع شكوي ضد حلف الناتو امام محكمة العدل الدولية لعدم وجود حق لحلف الناتو لاستخدام القوة العسكرية او التهديد باستخدامها ضد اي دولة ذات سيادة الا في حالة الهجوم علي احدي الدول الاعضاء فيه، وردت المحكمة الدعوي باعتبار ان عرض النزاع امامها يجب ان يحظى بتوافق الطرفين المتخاصمين ولكنها بنفس الوقت عبرت عن عميق قلقها بشان المأساة الانسانية والخسارة في الارواح والمعاناة الكبيرة في كوسوفو والتي تعتبر الخلفية الاساسية للنزاع[79].

وباختصار فان العمليات العسكرية التي قام بها حلف الناتو ضد يوغسلافيا تجسد الخلل الذي يتميز به التنظيم القانوني الدولي بالوقت الراهن وذلك من خلال فرض سياسات انفرادية علي المجتمع الدولي من خلال ادارات وتنظيمات خارج التنظيم الدولي واعتبار تلك التنظيمات بديلة للأمم المتحدة في الحالات التي تتوقع

فيها قوي الهيمنة وعلي راسها الولايات المتحدة معارضة شديدة من الامم المتحدة لتلك السياسات الانفرادية كما حدث في عدوان حلف شمال الاطلسي علي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية كما سبق الذكر[80].

وقد عبرت غالبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة عن رفضها لهذه الاعمال الانفرادية بشكل مستمر وثابت واكدت محكمة العدل الدولية علي معارضتها لاستعمال القوة خارج اطار ميثاق الامم المتحدة وتأكيدها علي وجوب التزام الدول بالقانون الدولي.

المبحث الثالث – تحديات التدخل الدولي الانساني

اولا: التدخل الدولي الإنساني بين المبررات الإنسانية والأهداف السياسية:

ازدواجية المعايير في معالجة قضايا حقوق الإنسان:

اتضح من خلال الدور المهم الذي قام به مجلس الأمن في مجال التدخل لحماية حقوق الإنسان في مرحلة الأحادية القطبية في إطار الشرعية الدولية ان بعض هذه التصرفات صاحبها توجيه العديد من الانتقادات والتي تتمثل في : الانتقائية بدلا من العمومية ، المصالح الذاتية للدول بدلا من الموضوعية والازدواجية في تحديد أولويات التدخل الدولي الإنساني بغرض الحماية، حيث نجد أن معظم قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالتدخل الدولي الإنساني كانت عرضة للنقد لكونها قرارات انتقائية ، كما أن تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق لمواجهة حالات معينة علي حساب حالات اخري تتمثل في درجة الخطورة والتأثير علي السلم والأمن الدوليين نظرا لاختلاف تعامله معها ففي الوقت الذي يعبر فيه عن قلقه تجاه الخروقات التي تنتاب حقوق الإنسان في الصومال بشكل مبالغ فيه إلي حد اعتباره مخل للسلم والأمن الدوليين نجده علي العكس من ذلك في انتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان من طرف روسيا في عام ١٩٩٦ التي يلتزم فيها الصمت وتجاهله حق الشعب في الشيشاني في تقرير مصيره وسكوته عن حملة الإبادة التي قام بها الجيش الروسي عام ١٩٩٩ والتي هلك فيها عشرات الآلاف من المدنيين[81].

وقد[82] أدي التغير الذي حدث لموازيين القوي الدولية نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي إلي تغيير جوهري في أسلوب تعامل مجلس الأمن مع الازمات الدولية مما نتج عنه تطبيق مزدوج للفصل السابع ، ففي عدة مناسبات كان تعامل مجلس الأمن مزدوج في حل القضية الفلسطينية وظل مجلس الأمن صامتا عن التجاوزات الإسرائيلية والانتهاكات المستمرة للشعب الفلسطيني وفي حق بعض الدول العربية المجاورة كجنوب لبنان ، ونتيجة لهذه المعايير المزدوجة كان موقف بعض الوفود في الجمعية الوطنية من دول الجنوب ملئ بالتخوف وذلك لأن التدخل الدولي علي اساس إنساني سوف ينطوي على المساس بالسيادة الوطنية للدول ، وعلي الرغم من هذا التطور الحادث في ميدان حقوق الإنسان في الفترة الأخيرة فقد طغي الجانب السياسي في التدخل علي الجانب الإنساني في جانبه التطبيقي.

الانحراف عن البعد الإنساني للتدخل:

فليس هناك شك أن الواقع العملي علي الساحة الدولية يؤكد أن عمليات التدخل الدولي الإنساني من جانب الامم المتحدة لم تحقق النجاح المنشود طوال الوقت ،فالتدخل الدولي الذي رفع من راية حماية حقوق الإنسان قد اضر بها من الناحية العملية أشد الضرر ، وتعتبر الأضرار الناتجة عن التدخل الإنساني باستخدام القوة من جانب الامم المتحدة أكبر بكثير من حجم الفوائد ان يمكنها أن يحققها هذا التدخل بالإضافة إلى أنه قد يتم إساءة استخدام هذا التدخل تحت شعار الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الإنسانية لتحقيق أهداف اخري بعيدة كل البعد عن الأهداف الإنسانية المنشودة ، ولا شك أن عمليات التدخل الدولي الإنساني والدفاع عن الشرعية الدولية مثلت للأمم المتحدة فرصة نادرة لترسيخ النظام الدولي الجديد التأكيد قدرتها علي حماية حقوق الإنسان والدفاع عن الإنسانية. [83]

سيطرة الدول الكبرى علي عمليات التدخل:

تعتبر سيطرة الدول الكبرى علي عمليات التدخل الدولي الإنساني لها اثر بالغ الخطورة ، حيث أن تجربة التدخل الإنساني في العراق لا يمكن فصلها عن تبعات حرب الخليج الثانية حيث تفضيل الاعتبارات السياسية علي الاعتبارات الإنسانية في هذا التدخل العسكري الذي اعتبر وسيلة للضغط علي النظام السياسي في العراق

،وذلك لأن التدخل لم يتم من جانب الأمم المتحدة فقط بل تم أيضا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وكان لكل دولة من هذه الدول مصالح قومية تسعي لتحقيقها والدليل علي ذلك منطقة الحظر الجوي في ال منطقة الجنوبية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منفردتين دون تفويض من الأمم المتحدة والذي اعتبر أنه مساسا بسيادة العراق وخرقت بمبدأ عدم التدخل من الناحية الأخري، ولقد كان للتدخل الدولي الإنساني في الصومال تدخل عسكري أمريكي تحت مظلة الامم المتحدة لاكتساب الشرعية الدولية وأصبح من الضروري علي الأمم المتحدة بعد الانسحاب الأمريكي ان ترث الموقف المعقد في الصومال بفعل الأخطاء الأمريكية في التعامل مع الفصائل الصومالية ، وانعكس هذا الصراع علي توجهات وأهداف العملية نفسها والتي اتسمت في كثير من مراحلها بالإضراب وعدم وضوح أهدافها التي تراوحت بين الإغاثة وبين تأمين وصول المساعدات الإنسانية في بعض الأحيان، وبين استخدام الحل العسكري لمواجهة الفصائل الصومالية ونزع سلاحها أحيانا اخري.

ومن الملاحظ أن ممارسات القوات الدولية لم تخل من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وفقا للمعايير الدولية عندما تورطت في أعمال القتل واعتقال الصوماليين، وبررت الامم المتحدة هذه الأعمال بأنها لم تكن مقصودة لأن هدفها كان " عيديد " وجماعته ، وقد كان استخدام القوة من جانب القوات الدولية غير منضبط ويفتقر إلي التقدير الدقيق للمسئولية ويعكس تحيزات واضحة بين بعض الأطراف المعنيين علي حساب البعض الآخر وهو ما قاد إلي التشكيك في قدرات مجلس الأمن الذي تجاوز نصوص الميثاق وخصوصا ما تضمنه الفصل السابع عند تفويضه الولايات المتحدة الأمريكية مهمة القيام بأعمال الامم المتحدة وعدم تدخله فيما بعد لتصحيح المخالفات الجسمية لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الأمريكية والدولية التي تدخلت اصلا لحمايتها. [84]

وبناءا على ذلك أصبح القانون الدولي المعاصر لا يفضل فكرة التدخل الدولي الإنساني لأنها تعد في الواقع محاولة لخلق الاتجاه الاستعماري القديم الذي يبيح التدخل الدولي لعوامل إنسانية في الظاهر ولكن الهدف الحقيقي منها هو فرض السيطرة الاستعمارية علي دول افريقيا التي لم يكن يسمح لها بالاستفادة من مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول ، وأيضا أن حق التدخل لا يأخذ شكل التحولات الجذرية التي عرفها القانون الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة تصفية الاستعمار وانتهاء العمل بتقسيم الدول الغربية. [85]

ولتجنب[86]مخاطر التدخل الدولي الإنساني في التعسف والانتقائية والتسبب بأضرار خطيرة لحقوق الإنسان في ظل طبيعة مجلس الأمن لابد من تطوير قانون واضح ومحدد يطبق في حالات الانتهاكات الواسعة والجريمة لحقوق الإنسان ومن الممكن أن يستند هذا القانون إلي مجموعة معايير تؤدي إلى تعظيم الجانب الإنساني وتحد من الجانب السياسي.

ثانيا: شروط التدخل الدولي الإنساني

حدد الفقه مجموعة من الشروط لإضفاء الشرعية الدولية للتدخل الدولي وهذه الشروط يمكن اجمالها فيما يلي: [87]

الشرط الاول:

يتوجب على الهيئات أو المنظمات أو حتي الدول التي تسعي للتدخل الدولي الإنساني من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان أن تحصل علي موافقة الدول التي يتم فيها عمليات التدخل الدولي الإنساني ولكن من الممكن تجاوز هذه العمليات في حالة تعنت هذه الدول واصرارها علي الاستمرار في انتهاك حقوق مواطنيها وفي استيفائها الشرط الأساسي للتدخل في هذه الحالة يمكن لها التدخل دون أن يحسب عليها كتعدي صالح لسيادة الدولة داخل اقليمها أو خارجها.

الشرط الثاني:

يجب ألا تتعدي التدخلات العسكرية الجانب الإنساني والا سوف تتحول الي عدوان غير مبرر من الناحية القانونية وهو ما يعني أنه من واجب الدول أو المنظمات المتدخلة باسم الإنسانية ان لا تتجاوز هذا الهدف المتمثل في حماية حقوق الإنسان وإيقاف الانتهاكات المتكررة لها ،أما إذا كان التدخل هدفه الأساسي هو تحقيق

مصالح شخصية بالتالي يصبح التدخل ملغي وبعد بمثابة عدوان علي الدولة وتجاوز واضح لمبدا احترام السيادة الوطنية للدول، وأيضا يعتبر بمثابة تدخل استعماري وبالتالي تفقد هذه الجهة المتدخلة سواء دولة أو منظمة قيمتها الدولية والإنسانية أمام جميع الدول وامام المجتمع الدولي، وبالتالي لابد من التأكد ان هناك تعدي للمبادئ الإنسانية التي أقرها القانون الدولي الإنساني، وتتنوع هذه المبادئ في السلامة الشخصية للأفراد ومبدأ عدم التمييز ومبدا الأمن وغيرها من الشروط ، وذلك لأن أحكام القانون الدولي أكدت بصفة عامة علي قدسية الحق في الحياة وضرورة تأمينه وحمايته لكل إنسان، وهذا الحق الأصيل جاء في مقدمة الحقوق ذات الحصانة التي نصت الاتفاقية الدولية علي عدم جواز المساس بها من جانب الدول في ظل الظروف الاستثنائية ومهما كانت هذه الحقوق ومدي خطورتها ولتامين حياة أي أمة لابد من الاستشهاد بحالة تعدي واضحة من الحالات المحددة في القانون الدولي الإنساني والمقررة كمبادي عامة أو خاصة.

الشرط الثالث:

يجب أن تكون هناك ضرورة ملحة تستدعي حقا للتدخل لإنقاذ حياة الأفراد أو لحماية المصالح الإنسانية المهددة بالخطر : وهو ما يعني أن ظروف الاستعجال ضروري لإقرار حالة التعدي وأيضا لتحديد الخطر المهدد للإنسانية ولذلك لابد أن يكون هناك ضرورة إنسانية تهدد البشرية والتي يتم التدخل علي أساسها لإيقاف هذا الخطر والحد من العنف الممارس علي البشر ، ولذلك اتفق العديد من الفقهاء والعلماء على ضرورة تحديد نوعية الخطر ومدي استعجالها من أجل دراسة طريقة التدخل من حيث الزمان وأيضا من حيث الآليات الواجب استخدامها في ذلك وأيضا نوعية التدخل الأكثر نجاحا سواء كانت بطريقة مسلحة أو بطريقة سلمية عن طريق التهديد وعقد اتفاقيات تلزم الدولة التي يمارس فيها التعدي الإنساني لحقوق الانسان الحد من ذلك قبل اللجوء إلى التدخل العسكري. [88]

كما ذكر إعلان بانكوك إلي ضرورة الاتفاق على معالجة وتحديد القضايا الأساسية الخاصة بخرق القوانين الإنسانية والتعدي على حقوق الإنسان مع التأكيد علي ضرورة توفير الحماية الفعالة لحقوق الشعوب الأصيلة من أطفال ونساء وعمال وجميع الفئات الأخرى المهمشة ، وكما ذكر هذا الإعلان عدة توصيات منها : أنه لابد من التحري والتدقيق قبل أي تدخل بهدف تعدي حقوق الإنسان وحمايتها وذلك للإبقاء علي احترام حق

الدول بالتمسك بالسيادة الوطنية ولعدم تصعيد الأمر أكثر من السابق ، كما أن منظمة الأمم المتحدة قامت بوضع عدة توصيات من أجل التحقق من أماكن الأزمة وتعدي حقوق الإنسان من خلال إرسال الوفود الدولية والمراقبين الدوليين وتكليفهم بصنع تقرير واضح يحدد حالات التعدي ومستوي تطورها للحد الذي يقتضي بالتدخل الدولي الإنساني، ومن بين هذه الآليات التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة هو إنشاء منصب مفوض خاص بشئون حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة باعتباره سلطة جديدة رفيعة المستوي تحقق استجابة وترابط وتنسيق أكثر كفئا وأسرع للأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الإنسان.

الشرط الرابع:

من الضروري أن يكون الاعتداء على حقوق الإنسان من قبل احدي الدول اعتداء جسمي متكرر وبشرط أن يكون مخالفا للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي كمبدأ السيادة الإقليمية للدول ، وقد لاقي هذا الشرط تأييد واسع من قبل الفقهاء المهتمين بموضوع التدخل الدولي الإنساني، ومن هذا المنطلق لابد من التحري من مدي جسامة الاعتداء من جهة ومدي تكراره من جهة أخري وبالتالي تعتبر مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة من الآليات المهمة التي يمكن من خلالها تقديم التقارير وتحصيل الحقائق عن طريق الوثائق الرسمية ، وكل هذا تقوم به غالبية المنظمات غير الحكومية ويكون ذلك عن طريق خطوات دقيقة وهي كالتالي:

هو إعلام المجتمع الدولي أن الانتهاكات التي تحدث علي امل للضغط علي الحكومة التي تتعدي حقوق الإنسان.

والتي تتمثل في وضع الحكومة المنتهكة لحقوق الإنسان في موقف محرج أمام المجتمع الدولي مما يدفعها لوقف الانتهاك.

ثالثا: التحديات التي تواجه العمل الانساني الفعال

تتمثل هذه التحديات[89] فيما يلي-:[90]

إمكانية الوصول

فليست كل المنظمات الإنسانية لديها نفس المستوي للوصول والقبول في جميع مناطق الدولة ويرجع السبب في ذلك وبشكل جزئي ان التصورات الخاطئة من قبل المجتمعات والجماعات المسلحة الغير تابعة للدولة ،ويعد تجنب المخاطر من قبل العاملين في المجال الإنساني عامل اخر يمكن أن يحد من إمكانية الوصول ،وقد أشار عدد من المستجيبين انهم يتابعون وبدقة التوصيات التي وضعتها الأمم المتحدة لشئون السلامة والأمن وانهم لم يقوموا بعملهم دون تصريح رسمي .، ويعتبر من ضمن العوائق المادية أمام العاملين في المجال الإنساني هو الوصول الي المناطق الجبلية البعيدة أو إلي وسط الغابات وكذلك الألغام الأرضية والمناطق التي بها كوارث طبيعية كالزلازل والفيضانات.

القرب الشديد من المجتمعات

حيث من الواضح أن النهج القائم في المجتمع هو الأسلوب السائد في العمل وهو مدعوم بشكل خاص من خلال زيادة الجهات المانحة الأموال التي تخصصها لهذا النوع من البرامج ، ويعد القرب من المجتمعات أمر ضروري لوضع آليات مساءلة ونهج قائم على الاحتياجات، وبالتالي الشديد والتعايش بين العاملين في المجال الإنساني والمجتمعات قد يعرض الأعمال غير المتحيزة أو المحايدة للخطر.

التنسيق الإنساني

حيث أن التدخل الدولي الإنساني يرتبط بالتنسيق والتحلي بالشفافية مع سلطات الدول التي يقدم لها المساعدة ولكن من الآثار السلبية لهذا التنسيق السياسي أنه يعوق مناقشة القضايا الحساسة ويجعل الجهات الإنسانية الفاعلة تبدو وكأنها تتعاون بشكل حازم وصريح مع جانب واحد في النزاع.

إضفاء الطابع الإنساني علي المساعدات

حيث تعتبر المصالح السياسية عامل أساسي في تقديم المساعدات الإنسانية واي أي جهة تقوم بالتدخل الدولي الإنساني سوف تؤكد علي قضايا التنمية والقضايا طويلة الأمد علي حساب المسائل الإنسانية وتعيد الجهات المانحة توجيه المساعدات ببط وثبات نحو برامج التنمية والسلام على الرغم من إدراكها ان الاحتياجات الإنسانية ستبقي موجودة حتي بعد اتفاق السلام ، وفي حين أن النزاع لايزال مستمر ولا تزال الاحتياطات موجودة وبشدة في مناطق معينة من البلاد إلا أن العاملون في المجال الإنساني يرون خطرا واضحا نظرا للافتقار إلي الوعي والاستجابة من الدول مما يخلق ازمة منسية.

ضغوط الجهات المانحة

حيث أن الجهات المانحة غالبا ما تدعم احترام المبادئ الإنسانية من خلال اختيارها لشركائها وتقييم بعض الجهات المانحة للقدرات العامة لوكالات الاستغاثة من حيث قدرتها علي الاستجابة الإنسانية وأهمية العمل الانساني القائم على المبادئ لديها ، في حين أن العديد من المانحون و العديد من منظمات التدخل الدولي الإنساني تنفذ برامجها من خلال شركاء محليين وبالتالي قد تؤثر هذه الممارسة علي العمل الانساني القائم على المبادئ حيث أنه في بعض الأحيان قد لا يتوفر لدي الشركاء المنفذين في كثير من الأحيان الخبرة الكافية أو قد لا يكون لديهم بعد كافي عن القضايا المحلية من أجل أن يكونوا محايدين وغير متحيزين، ويمكن للجهات المانحة إنهاء الاستجابة أو صرف الأموال ان اقتضي الأمر، ومتي يأتي التمويل فإنه يأتي مصحوبا بقيود أو شروط تشمل الأولويات الجغرافية أو الموضوعية ، ومن المعروف أن بعض الجهات المانحة تتحلي بالمبادئ أكثر من غيرها وأنها تعتبر أكثر اتساقا في تطبيق المبادئ السلمية في تقديم المنح الإنسانية، إلا أن عدد قليل من الجهات المانحة تتسم بالإنسانية بشكل صريح ومباشر أو أنها مصنعة بطريقة تحافظ علي التمويل المخصص للمساعدات الإنسانية ومبتعدة عن العلاقات الخارجية أو المصالح التجارية.

الفصل الثالث – السودان والتدخل الدولي الإنساني

مقدمة الفصل:

يعيش اليوم كثيرا من أقطار العالم الثالث -ومن ضمنه العالم العربي والإسلامي- حالة يسودها وضع من العنف وعدم الاستقرار، بحيث أصبح الحديث عن الواقع لهذا العالم يتطلب الوقوف طويلا على خبايا الواقع الدولي وتعقيداته، وعلى الاعتبارات الإقليمية وتقلباتها، وعلى حقائق الجغرافيا السياسية لكل قطر من أقطار هذا العالم. فالسودان موبوء بالنزاعات وقد دخلت الحرب الأهلية في إقليم جنوب السودان موسوعات الأرقام القياسية لكونها من أطول الحروب في أفريقيا، وبينما كان العالم يهفو لرؤية نهاية هذه الحرب باتفاقية السلام الشامل التاريخية التي وقعت في مطلع عام 2005، اشتعلت حربا واسعة أخرى مازالت تتصاعد نيرانها في دارفور، بينما حرب ثالثة أقل ضراوة وضجيجا تدور رحاها في الشرق[91].

في القرون السابقة كانت الحرب هي الوسيلة لكسب الحقوق، لكن بعد تطور الحياة الفكرية في أوروبا تطورت قواعد القانون الدولي، وأهمها المساواة وعدم التدخل واحترام السيادة الوطنية للدولة، لكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر وبداية الحرب على الإرهاب، بدأت تتناقص السيادة الوطنية، وتم فرض قيود على هذه السيادة، وأصبح لا يوجد سيادة مطلقة، وبناءا عليه فإن مبدأ التدخل الإنساني قد أثر بشكل كبير على السيادة في السودان، لأن تقديم ودخول المساعدات الإنسانية دون قيد يعني إلغاء القيود الجمركية أو التفتيش أو الفحص الطبي أو التأكد من مطابقتها للمواصفات، كذلك نشر المراقبين دون قيد أو شرط وهو ما يمثل انتهاكا واضحا لمبدأ السيادة لا يمكن رفضه أو الاعتراض عليه باعتباره صادر عن منظمة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي.

إن أصل أزمة السودان هو العوامل الداخلية؛ سواء السياسية مثل شكل الحكم ومستوى الحريات العامة، فمن وجهة نظر المجتمع الدولي فإن النظام في السودان هو نظام غير ديمقراطي باعتباره ناتج عن انقلاب عسكري وليس عن انتخابات نزيهة، بالتالي فإن هذا النظام لا يتيح مستوي كاف من الحريات العامة أو مراعاة قواعد العدالة والمساواة، سواء،،فضلا عن عدم احترام حقوق الإنسان. أو الاقتصادية مثل سوء توزيع الثروة بين المواطنين والأقاليم.

وترجع أعمال العنف في دارفور والتمردات لأسباب سياسية واقتصادية، فقد كان لدارفور موقف طويل مع الحكومة السودانية المتعاقبة منذ الاستقلال، وكانت تعاني من سوء الأوضاع بها عامة، وكان تمثيلها ضعيف،

وهو ما يفسر ظهور حركة تعرف باسم نهضة دارفور في منتصف الستينيات من القرن الماضي، وتوالت الانتفاضات في الإقليم إلى أن وصلت إلى مرحلة التمرد المسلح في أواخر عام 2002، وبعد انعقاد مؤتمر نيرتتي في جبل مرة، ظهرت أصوات تنادي بأن الإقليم لم ينل حظه من السلطة والثروة، بالتالي فإن دوافع إقليم دارفور لا تختلف كثيرا عن غيره من الأقاليم في القارة الأفريقية في حروبها الأهلية، سواء كانت لأسباب إثنية أو عرقية أو غير ذلك[92].

أما عن إقليم جنوب السودان فضلا عن العوامل السابقة؛ فقد شهد اختلافات عرقية ودينية أدت في الأخير لانفصال الإقليم عن دولة السودان بعد سنوات من الحرب الأهلية، وتعتبر مشكلة جنوب السودان من أخطر المشاكل الإقليمية وأكثرها تعقيدا، فهي موجودة حتى قبل الاستقلال في 1956 وتسببت في العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية التي مازال يعانى منها السودان حتى يومنا هذا. فالحرب الأهلية أدت إلى عدم استقرار نظام الحكم، وازدادت حدة التوتر الاجتماعي، وانقسمت القوى السياسية مما أثر على سيادة الدولة الداخلية والخارجية، فقد أدت إلى الإطاحة بالنظام العسكري الأول (1958 – 1964)، والثاني (1969 – 1985)، كما أطاحت بالديمقراطية الأولى (1954- 1958)، والثانية (1985 – 1989[93].(

المبحث الاول – مقدمات التدخل الدولي الإنساني في السودان

بدأت أزمة دارفور تظهر على الساحة من خلال الاهتمام العالمي الواسع، الذي يظهر من خلال توجه الإعلام الأوروبي والأمريكي، وتوافد الوفود والشخصيات الدولية على الإقليم وردا على الضغط والتهويل الأوروبي، بدت الحكومة السودانية أقصى ما يمكن لإيجاد حلول داخلية او إقليمية للأزمة بقطع الطريق امام الاصوات المنادية بالتدويل، وتمت الموافقة على تدخل الاتحاد الإفريقي لحل الأزمة، حيث يري السودان أن الاتحاد الإفريقي هو صاحب الإختصاص الأصيل لمعالجة المشاكل العالقة في القارة، حيث كانت قضية دارفور نتاجاً طبيعياً لتراكم مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تداخلت فيما بينها واستغلت من قبل قوى خارجية لها استراتيجيات تهدف إلى تطبيقها من خلال فرض وجودها في معالجة الأزمة[94].

وبالرغم من تداخل أسباب المشكلة وتطورها، ومن بعض الاتجاهات العدوانية السلبية من دول الجوار السوداني مدعومة من دول اخرى، برز دور الدولة السودانية قوياً وثابتا عبر المجهودات الجبارة التي بذلتها حكومة السودان لأجل وضع حد لهذا الصراع الذي يؤيده الآخرين باستغلال ابناء المنطقة من مثقفيها ومواطنها وعلى هذا نتساءل عن الاسباب الداخلية والخارجية التي كانت خلف أزمة دارفور واطراف وطبيعة النزاع في اقليم دارفور.

أسباب النزاع في إقليم دارفور:

يمكن إرجاع اسباب الازمة في إقليم دارفور الى أسباب داخلية تتمثل في الصراع القبلي والحروب الأهلية، واسباب اقتصادية وثقافية هذا من جهة واسباب خارجية من جهة أخرى، تتمثل في تدخل الدول الأوروبية والولايات المتحدة ودول الجوار التي تربطها جذور تواصل مع أطراف النزاع الناشطة بالإقليم.

أولا:- أسباب الأزمة في اقليم دارفور

من المعروف ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذلك العوامل الجغرافية السائدة للمنطقة يكون لها تأثير مباشر او غير مباشر في السياسة الداخلية او الخارجية للدولة، ومن ثم تكون هذه الظروف سببا لأى أزمة محتملة.

الأسباب الداخلية لأزمة دارفور-:

أ-الصراع القبلي في إقليم دارفور

إن اقليم دارفور له تركيبة متنوعة عرقيا واجتماعياً وقبليا، وهو عبارة عن نموذج مصغر لدولة السودان، يحد الإقليم ليبيا وتشاد وافريقيا الوسطى بشكل مبسط ومفتوح ولا توجد عوائق تقيد حركة القبائل وهذا ما يفسر وجود قبائل مشتركة ومتنوعة مع الدول المجاورة، مما أدي الى سلسلة من الصراعات القبلية نتج عنها نشوب معارك كبيرة دامية بين القبائل المختلفة في الاقليم، واهم هذه المعارك القتال الدائر بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا في سنه 1968 و معركه بين السلامات والتعايشة في عام 1890 وكل هذه الصراعات كان خلفها العصبية القبلية التي كانت سببا في تحالف القبائل العربية ضد قبائل الزرقة الإفريقية، وكذلك غياب السلطة الفاعلة للحكومة السودانية في إقليم دارفور.

ب-الحروب الأهلية في الأقاليم المجاورة لإقليم دارفور.

ان الحروب الأهلية من الأسباب التي نفخت النار في الصراع الدائر في إقليم دارفور وجعلته يختلف عن العديد من الصراعات التي حدثت به سابقاً، والتي اهما الصراع الليبي التشادي حول الإقليم التشادي الشهير أوزو والصراع التشادي الذي انطلق من دارفور بالحدود الممتدة بين ليبيا وتشاد وافريقيا الوسطى حيث ان هذه النزاعات جعلت الاقليم يتأثر بالنزاع، ونتج عن ذلك توفر السلاح بحوزة سكان الإقليم من كل جانب واصبح أهل دارفور يتميزون عن كل المجتمعات السودانية بحتمية حمل السلاح للدفاع عن قبائلهم وفضلاً عن ذلك فإن الإقليم تعيش فيه قبائل متلاصقة بين الدول المجاورة كان لها دور في انتشار السلاح والنهب والانتقام بسبب الولاء القبلي الذي أدخل المنطقة في مأزق كبير من الحروب[95].

ت-أسباب اجتماعية

ان إقليم دارفور منطقة بعيدة تقع في الاطراف من العاصمة، وتعرضت الى التهميش من قبل الحكومات المتوالية على النظام السوداني، حيث كان إقليم دارفور أقل مديريات السودان نصيباً من المدارس الابتدائية، إضافة الى عدم وجود ثانويات وجامعات الا في وقت متأخر، الأمر الذى جعل طلاب دارفور يسافرون للدراسة في الشمال وكذلك نقص الخدمات الصحية، وعدم توافر وسائل المواصلات و انتشار البطالة وهو ما

ساعد على انتشار الهجرة الى دول الجوار، ودخول اقليم دارفور في عزلة اجتماعية وجعله أكثر ارتباطاً بالمجتمعات المجاورة، الأمر الذى جعل سكان المنطقة يعانون من قله الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية فهي غير كافية ويحملون الحكومة السودانية سبب هذا التخلف، وهذا يؤكد ان الصراع في السودان ناتج عن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وليس كما يصوره الاعلام الغربي على انه صراع عربي افريقي.

ث-أسباب اقتصادية

إن إقليم دارفور قد عانى من موجات تصحر وجفاف خلقت اختلافات عميقة أثرت على البيئة المحلية الاقليم حيث اضطر الرعاة إلى الترحال بعيدا عن مناطقهم الى مناطق جديدة بحثاً عن الماء والمراعي، ونتج عن ذلك دخولهم الى قبائل أخرى مما أدي إلى احتكاكات عدة تحولت إلى نزاعات مسلحة.

الأسباب الخارجية لأزمة دارفور:

ان الاهتمام العالمي بالأزمة في اقليم دارفور ليس هدفه احتواء الوضع الإنساني فقط بل هناك أطماع من قبل القوى الكبرى التي تتصدرها الضغوط الدولية من أجل بسط الهيمنة من خلال مساندتها لأطراف النزاع في دارفور التي تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان لدول الجوار تشاد وليبيا واريتريا دور في الأزمة، ومن الأسباب الخارجية التي كان لها دور في تأجيج الأزمة-:

أ-تدخل الدول الغربية

ان تدخل الدول الغربية يعود الى ما يزخر به الإقليم من ثروات طبيعية ومتنوعة أهمها الثروة المعدنية الهائلة المتمثلة في جبال الحديد وكذلك التخوف العربي بشكل عام من امتداد التأثير الإسلامي في جنوب القارة حيث

توجد مصالحها [96] ، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى ان لها حقا في بترول السودان على أساس أن اول شركة اكتشفت البترول هي شركة أمريكية، والذي قابلته الحكومة السودانية بإعطاء حق التنقيب لشركات ماليزية وصينية مما سبب انزعاجا لواشنطن التي ترغب في الحصول على مصالح اقتصادية لشركاتها الخاصة، وخاصة أن السودان يعد من الدول البكر في مجال الإنتاج النفطي وعلى هذا اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية النظام السوداني خصماً معاديا لسياستها الاقتصادية والدولية وخاصه بعد احداث 11 سبتمبر 2001 وما تلاه من حروب أمريكية على الإرهاب، فقد تغيرت النظرة السياسية والاستراتيجية للسودان، وأصبحت ساحة للتنافس السياسي والاستراتيجي بين القوي الكبرى في العالم، لهذا ازداد الضغط الأمريكي تجاه النظام السوداني وتحركت الإدارة الأمريكية حيث أصدر الكونجرس الامريكي بيانا يصف فيه الوضع في اقليم دارفور بالإبادة الجماعية.

اما تدخل الدول الأوربية فنجد فيه نوع من الغموض، نتيجة لارتباط مصالحها في مواجهة النظام السوداني ذات التوجه الاسلامي من جهة، وتصادمها من جهة أخرى عندما يتعلق الأمر بتحقيق المصالح الاقتصادية، ولعل هذا ما نلتمسه من تدخل بريطانيا وفرنسا في إقليم دارفور والذي يعتبر منطقة نفوذ في عهد الهجمات الاستعمارية خلال القرن 19 ، ولكون الأراضي السودانية كانت خاضعة إلى الاستعمار البريطاني الذي حكما حوالي 60 سنة وحكم اقليم دارفور بعدها حوالي 20 سنة من دخولهم السودان، كانت لهم الدراية بالسودان وأقاليمها من الناحية البشرية والاقتصادية.

ومن هنا كانت بريطانيا عينها على ثروات السودان خاصة، بعد ما أثبتت الدراسات البحثية توافر البترول بكميات هائلة بالإقليم ومن ثم قامت بإثارة القضية إعلامياً ووفرت منابر لقيادات الحركات المتمردة والمعارضين المتواجدين في لندن، أما التدخل الفرنسي في إقليم دارفور يعود إلى كون تشاد وافريقيا الوسطى المجاورتين لدارفور من المستعمرات الفرنسية حيث توجد لها مصالح اقتصادية واستثمارات في تشاد والتي يتزايد فيها عدد النازحين هذا من جهة ومن جهة أخرى التهديدات الأمريكية بالتدخل العسكري الذي ترى فيه فرنسا تغيرا في الوضع الاقليمي في دارفور وما جاورها.

ب-مواقف دول الجوار

قد أسهمت العديد من الدول على المستوى الإقليمي في تصعيد الأزمة في دارفور، فالسودان بلد كبير و متاخم لعدد من الدول وحدوده مفتوحة و يضم مجموعة من القبائل الإفريقية التي لها أصول وجذور في دول الجوار مما أتاح لهذه القبائل فرصة التداخل والتصاهر فيما بينها، وإيجاد جسور سهلت الحركة مع دول الجوار، ومن ثم كان لها ارتباط ثقافي واقتصادي نتج عنه تأثير دول الجوار في الإقليم والمتمثلة في ليبيا وتشاد وإريتريا وسنعرض اهم مواقف هذه الدول من أزمة دارفور.

موقف تشاد

لقد كان لدولة تشاد دور كبير في أزمة دارفور، وبشكل مباشر في المحادثات التي جرت بين الحركة السودانية والمتمردين وهذا بحكم العلاقات الاجتماعية بين الدولتين المتمثلة في وجود حوالي 13 قبيلة عربية وأفريقية مشتركة بين غرب السودان و شرق تشاد كما ان للحكومتين اتفاقيات مشتركة لضبط مشكلات الحدود و تنظيم عمليات التنقل ومنع تهريب السلاح منها، وهذا ما جعل الحكومة التشادية تقوم بدور اساسي في محادثات السلام بين الحكومة والمتمردين بتفويض من الإتحاد الإفريقي حيث استضافت العاصمة التشادية انجامينا المفاوضات التي أدت إلى عقد اتفاق بوقف إطلاق النار في إقليم دارفور في ابريل لسنه 2004 وقبل هذا طلبت الحكومة السودانية من حكومة تشاد عدم تقديم أي دعم لوجستي الى المتمردين في دارفور.

ولهذا فان الوضع السياسي والاجتماعي المتشابك على الحدود فتح الباب للفعل ورد الفعل الذي يهدد النظامين بتصعيد النزاع، ومن هذا يتضح لنا أن الموقف التشادي كان متناقضا ومضطربا في معاملته مع الأزمة رغم أن حلها بشكل سليمي يكون اول المستفيدين منه بعد الخرطوم تشاد، وعلى الرغم أن تشاد كانت هي الوسيط بين المتمردين والحكومة السودانية إلا أنها لم تلتزم بالوساطة وظلت تلعب أدواراً أخرى من خلف الستار.

موقف ليبيا

ركز الدور الإقليمي الليبي علي دفع مسيرة الإتحاد الإفريقي والمساهمة في تسوية الصراعات الإفريقية ذات الصلة بالنزاع في دارفور ومواصلة تلك الجهود إلى أن يتم التوصل الى حل دائم لهذه المشكلة إلى جانب

التنسيق المستمر والتشاور الدائم مع قادة الدول المشاركة في هذه القمة، من جهة أخرى حاولت ليبيا كبح جماح الدور الاريتري في دعم متمردي دارفور و محاولة اصلاح العلاقات بين الحكومة الاريترية والسودانية غير انها لم تنجح في هذا الدور خاصة بعد انفراج العلاقات الليبية الغربية إثر إعلان ليبيا تخليها عن برنامجها لإنتاج أسلحة دمار شامل.

موقف إريتريا

طول الفترة من مطلع التسعينات من القرن الماضي مروراً ببداية الأزمة سنه 2003 وحتى الان ظلت وتيرة العداء الاريتري لوحدة السودان مستمرة، وأن يطوي السودان ملفا حتى يبادر النظام الاريتري إلى فتح ملف جديد، وعلى الرغم من المحاولات التي قامت بها الخرطوم لإصلاح العلاقات مع نظام اسمراء إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل، ويعود ذلك إلى التنسيق الإسرائيلي الاريتري الذي يسعي إلي جر السودان لاستمرار هذه الأزمة، وتتهم الحكومة السودانية إريتريا بشكل اساسي بأنها تدعم مقاتلي دارفور في الوقت الذي تنفي فيه حكومة اسمراء ذلك وإن كان من الواضح لأي مراقب هل نظام اسياس افوركي الذي أصبح معزولاً بشكل كبير يلعب دوراً واضحاً في غرب السودان من خلال توفير الدعم لهذه الفصائل وعمله أيضاً كحلقة وصل بين هذه الحركات وإسرائيل.

وهناك واقعة محددة في هذا المجال يجب أن تحظى بالاهتمام وأيضا ان تدق جرس الخطر المبكر حيث أعلن سبعة من أعضاء المكتب السياسي للتحالف الفيدرالي السوداني انشقاقهم عن الحزب إحتجاجا على مشاركة شريف حرير نائب رئيس الحزب في لقاءات بترتيب اريتري، وجمعت بين مجموعة من مسلحي دارفور ومسؤولين إسرائيليين وهو اللقاء الذي استضافته أحد السفارات الإسرائيلية في إحدى دول غرب إفريقيا، حيث خاض اللقاء الى حصول جيش تحرير دارفور على بعض التمويل الذى تلتزم به إسرائيل عبر الحكومة الاريترية.

إلا ان أن هذا العداء لم يدم طويلاً حيث بدأ تطبيع العلاقات بين البلدين فزار وفد أريتري السودان، وتلاه زيارة وفد سوداني الى اريتريا وفي ديسمبر سنة 2005 تم الإتفاق علي عودة التمثيل الدبلوماسي، وتم التنسيق للقاء

بين الرئيس السوداني و الرئيس الاريتري وخلال اللقاء عرض فيه البشير على الرئيس الاريتري بأن تلعب السودان دوراً في الوساطة لتطبيع العلاقات بين أثيوبيا وإريتريا، مقابل أن تقوم إريتريا بدور فعال في ارتفاع قادة فصائل التمرد في دارفور التي تناهض إتفاق ابوجا، ولهذا يمكن القول أن موقف إريتريا من النزاع كان داعماً المعارضة في بدايته ثم تحول إلى ساعي لإيجاد توافق بين المتمردين.

احتواء الأزمة في إقليم دارفور:

إن الاهتمام الدولي بما يحدث في إقليم دارفور، والذي كانت خلفه الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبية بقيادة فرنسا وبريطانيا من جهة، وتمسك الدول الإفريقية بأولويتها في التمسك بالشرعية في حل الأزمة من جهة أخرى، جعل من الحلول السياسية أو غير القضائية لها الأولوية في معالجة الأزمة في بداية الأمر، حيث تمثلت هذه الحلول في جهود الإتحاد الإفريقي في حل أزمة دارفور التي تمت بتفويض وترحيب من مجلس الامن وكذلك مجهودات مجلس الأمن لاحتواء الازمة.

تدخل الإتحاد الإفريقي لاحتواء الازمة:

لقد عمل الإتحاد الإفريقي منذ البداية على أفرقة الأزمة وحصرها في نطاقها الإقليمي وعدم تدويلها، فمن الجانب السياسي والدبلوماسي أعطي الأولوية للحل السلمي والسعي الى ايجاد حل نهائي للأزمة من دون التفريط بوحدة السودان حيث كان لها دور كبير في رعاية المفاوضات إلى جانب بعض الدول المجاورة للسودان، حيث قام الإتحاد بمجهودات كبيرة للسيطرة على الأزمة وكبحها باعتباره الأكثر دراية بقضايا القارة، وذلك من خلال رعاية المفاوضات ومتابعة جهود الوساطة بين الأطراف المتنازعة و ارسال قوات مشكله من دول الإتحاد الإفريقي الى إقليم دارفور.

أما من الجانب الإنساني فوصف الإتحاد الإفريقي ما يحدث في إقليم دارفور بأنه أزمة إنسانية، و بذل جهداً كبيراً للحد من تفاقمها رغم حداثة نشأته وقله إمكانياته وتجاربه في معالجة الازمة، حيث يعتبر تدخله في أزمة إقليم دارفور أول تجربة له على الواقع الميداني إلا أنه رغم ذلك كان له الدور الكبير في السيطرة على الوضع ولو بشكل نسبي و لمدة معينة من خلال ما قام به من ترتيبات واجراءات مخولة له قانوناً[97].

أسباب تدخل الإتحاد الإفريقي:

التعجيل بتكامل القارة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية.

تعزيز المواقف الإفريقية حول المسائل ذات الأهمية للقارة وشعوبها والدفاع عنها.

تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الإعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.

أوجه تدخل الإتحاد الإفريقي في إقليم دارفور:

منذ البداية كان الإتحاد الإفريقي مهتماً بما يجري في دارفور، وذلك من خلال متابعة المفاوضات التي تجري حول أزمة دارفور برعاية بعض الدول الإفريقية والتي في مقدمتها تشاد إلا أنه لم يرغب في التدخل في بادئ الأمر حتى تأزم الوضع، وبدأ الإتحاد الإفريقي يستعد لخوض أولى تجاربه في فض النزاعات الإفريقية ودار الجدل حول التدخل الدولي او التدخل الإفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار و حماية المدنيين في دارفور، والذي وجه بالرفض من قبل الحكومة السودانية إلا أن الضغوط المتوالية على الحكومة جعلها توافق على تدخل الإتحاد الإفريقي وصادق البرلمان السوداني على اتفاقية دخول القوات الإفريقية، حسب ما جاء في البروتوكول الصادر عن مجلس السلم والأمن الأفريقي.

ولإدراك أهمية دور الإتحاد الإفريقي في تعاملاته مع الأزمة بكل خصوصيتها يجب التطرق إلى الإجراءات التي أقدم عليها، والتي تتمثل في رعاية المفاوضات وإرسال البعثات إلي الإقليم والمشاركة مع القوات الأمنية.

رعاية المفاوضات بين أطراف النزاع في السودان

لقد كان للإتحاد الإفريقي دوراً كبيراً في خلق مناخ للتفاوض ما بين الحركات المسلحة والحكومة السودانية وقد أجريت المحادثات والمفاوضات لأول مر مرة مع حاملي السلاح في 3 سبتمبر 2003 وقد أفضت إلى إتفاق وقف اطلاق النار بواسطة الرعاية التشادية حيث كانت هذه المرة الاولى التي تتعامل فيها الحكومة السودانية سياسياً مع الحركات المسلحة في دارفور إلا أن هذا الإتفاق لم ينفذ وبعده مباشرة أقيمت محادثات عامة طالب فيها حاملي السلاح بالحكم الذاتي لدارفور والاحتفاظ بجيش تحرير السودان التابع لها وهذا ما أدى إلى فشل المفاوضات وكان الإتحاد الاف الإفريقي حاضراً في كل المفاوضات وحل محل تشاد باعتباره منظمة إقليمية إفريقية وتولي ملف دارفور رسمياً[98].

إرسال بعثة الإتحاد الإفريقي إلى إقليم دارفور

كانت بداية جولات التفاوض بتشاد وقد أفضت بتاريخ 8 ابريل لسنه 2004 الى اتفاقية انجامينا بين الحكومة السودانية و حركة تحرير السودان وحركه العدل والمساواة برعاية الوساطة التشادية حيث نص في الإتفاق على مبادئ أساسية أهمها

وقف العمليات العدائية لمدة 45 يوماً قابلة للتجديد مع اطلاق سراح الأسري وتسهيل الإمدادات.

إلزام الحكومة بالسيطرة على الميلشيات المسلحة، وتجميع المعارضة في مواقع موحدة للمراقبة.

تشكيل لجنة مشتركة تضم الأطراف، ووفد الوساطة التشادية، والإتحاد الافريقي، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الاتفاقية.

المبحث الثاني

التدخل الانساني والسيادة الوطنية في السودان

نظرا للصراعات الداخلية في اقليم دارفور وما اسفر عنها من مخالفات واختراقات لحقوق الانسان، سرعان ما تدخلت منظمات حقوق الانسان لحل الوضع في دارفور ووقف اختراقات حقوق الانسان التي وصلت اقصاها، ولكن من المعروف ان سيادة الدولة تعني في ابسط معانيها عدم تدخل اي دولة في الشئون الداخلية لدولة اخري الا اذا سمحت لها هذه الدولة بالتدخل، وما فعلته هذه المنظمات اختراقا واضحا للسيادة الوطنية لدولة السودان وتدخل واضح في شئونها الداخلية ليس لمصلحة حل الازمة وايقاف اختراقات حقوق الانسان ولكن كان بدرجة اكبر تجسيدا لمصالح الدول الكبرى في المنطقة وسوف نقوم بعرض اهم الادوار التي جسدت هذا الاختراق لسيادة الدولة تحت ستار حماية حقوق الانسان.

اولا: دور المنظمات الدولية والاقليمية في حل ازمة دارفور

لقد اتسم الفعل الدولي في المنظمات الدولية والاقليمية بالوقوع تحت تأثير القوي الغربية الضاغطة وعلي راسها الولايات المتحدة الامريكية وهو ما جعل التدخل الانساني هدفا بحد ذاته وليس التوصل الي تسوية سلمية وسوف نقوم بعرض بعض ادوار هذه المنظمات التي جسدت هذا القول، اولها الامم المتحدة وثانيها مجلس الامن وثالثها المحكمة الجنائية الدولية والتي تختص بمعاقبة مجرمي الحرب علي حد قولها، واخيرا فهو دور الاتحاد الاوروبي[99].

دور الامم المتحدة في ازمة دارفور

من المعروف ان الولايات المتحدة الامريكية لا تتدخل لحل مشكلة الا من منطلق مصالحها المباشرة لذلك فقد سارعت الادارة الامريكية الي ادانة ما يحدث في دارفور باعتبارها كارثة انسانية ومن ثم سارعت الي السودان باسم التدخل الانساني وفي هذه الحالة لمصلحة المسلمين حيث ان طرفي الصراع هناك من المسلمين ويعني ذلك محاولة تجميل السياسة الخارجية الامريكية ودرء التهم عنها بانها في حالة حرب ضد الارهاب تستهدف المسلمين في المقام الاول.[100]

وقد مارست الامم المتحدة مجموعة من الضغوطات لتسوية الازمة وفقا لمصالحها حيث زار الامين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان السودان وزار دارفور وانتقد طريقة ادارة الخرطوم للازمة وانها كانت بطيئة في ضمان وصول المساعدات الانسانية وقد حصل علي تعهدات من الرئيس السوداني عمر البشير بإزالة جميع العقبات التي تعرقل وصول المساعدات الانسانية الي المهجرين وتوفير امن المدنيين في المنطقة ومحاكمة المسئولين عن اعمال العنف المسلح، ووقع بيان مشترك بين الحكومة السودانية والامم المتحدة تعهدت فيه حكومة السودان بنزع اسلحة الجنجويد والجماعات المسلحة الأخرى الخارجة علي القانون والسماح بنشر مراقبين لحقوق الانسان والغاء القيود علي العمل الانساني من معوقات وتأشيرات دخول للعاملين وحرية الحركة في دارفور ومحاكمة الافراد والجماعات المتهمة بانتهاك حقوق الانسان[101].

وقد تعهدت الامم المتحدة بأقصى ما يمكن لتوفير الحاجات الانسانية لمواطني دارفور واللاجئين السودانيين في تشاد خلال خطة للعمل الانساني تنفذ في 90يوما، كما قامت بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الهجرة الدولية بعقد اتفاق مع السودان بقصد برامج العودة الطوعية ومساعدة النازحين وبسط الامن والحماية للمراقبين وتوفير الامن والاستقرار.

دور مجلس الامن في ازمة دارفور

لقد انطوت الكثير من قرارات الامم المتحدة علي العديد من المطالب التي تقلص من سيطرة وسيادة حكومة الخرطوم علي اراضي دولتها، كما نلاحظ هنا مدي المبالغة في اصدار القرارات، حيث اقدم مجلس الامن علي اصدار ثلاثة قرارات تتعلق بدارفور في اسبوع واحد وهي قرارات رقم 1590بتاريخ 24مارس 2005، لإنشاء بعثة الامم المتحدة في السودان لضمان اتفاقية سلام الجنوب، والقرار رقم 1591بتاريخ 29مارس سنة 2005لمعاقبة الاطراف في دارفور، والقرار رقم 1593بتاريخ 31مارس لسنة 2005بشان احالة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية في دارفور للمحكمة الجنائية الدولية[102].

ونلاحظ ان معظم هذه القرارات جاءت في صالح تدويل الازمة حيث اصطحبت بالتأكيد الدائم في مضمونها علي ان الواقع في الاقليم يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ولعل ذلك يتضح اكثر من خلال عرض بعض القرارات وما نصت عليه-:

قرار مجلس الامن رقم 1564:

صدر هذا القرار في 18سبتمبر سنة 2004، وقدمته كالعادة الولايات المتحدة الامريكية الي جانب حليفتها، وقد طالب هذا القرار بتشكيل لجنة تحقيق دولية فيما يتعلق بانتهاك حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني وزيادة مراقبي الامم المتحدة، وكما هو معروف ان هذه اللجان تشكل احراج بالغ لحكومات الدول نظرا لتنافيها مع مقومات السيادة للدولة وقد تم التأكيد في مضمون هذا القرار علي ان مجلس الامن سوف يتخذ اجراءات حاسمة بشأن الحكومة السودانية اذا لم تنفذ ما املي عليها في هذا القرار[103].

قرار مجلس الامن رقم 1593:

صدر هذا القرار في 31مارس عام 2005، وقد اصدر هذا القرار بناءا علي تقرير لجنة التحقيق الدولية ويتضمن هذا القرار تحويل الوضع في دارفور الي المدعي العام للمحكمة الجنائية مع الزام جميع الاطراف بالتعاون الكامل مع المحكمة وقد جاء هذا القرار طبقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وقد صدر بأغلبية 11صوتا وامتناع اربعة دول وكانت المفاجأة الكبرى ان الولايات المتحدة كانت من ضمن الدول الممتنعة عن التصويت[104].

قرار مجلس الامن رقم 1556:

وقد صدر هذا القرار في 30يوليو لعام 2004، ويعتبر هذا القرار من اكثر القرارات تاثيرا علي السيادة الوطنية لدولة السودان حيث ترتب علي حيثياته ان ظلت السودان تحت التهديد المستمر بالتدخل تحت البند السابع من ميثاق الامم المتحدة منذ ذلك التاريخ وكان اهم ما جاء فيه الآتي[105]-:

الغاء جميع القيود التي يمكن ان تعيق تقديم المساعدات الانسانية.

توفير السبل للوصول الي جميع السكان المتضررين.

التحقيق المستمر في انتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي.

تهيئة اجواء امنية موثوق بها من اجل حماية السكان المدنيين والجهات الانسانية الفاعلة.

استئناف المحادثات السياسية بشان دارفور مع الجهات المنشقة في منطقة دارفور

للوهلة الاولي يبدو ان هذا القرار مهتم بالجانب الانساني الا ان مقتضاه يعني دخول جميع الجهات الانسانية الفاعلة اي المنظمات وغيرها دون قيد او شرط او مراقبة او رصد ويعني الغاء القيود الجمركية والتفتيش او الفحص الطبي او المواصفات، بالإضافة الي ذلك ينص القرار علي ايفاد مبعوثين دوليين واقليميين ونشر مراقبين لحقوق الانسان في المنطقة.

وبالتالي نستطيع القول ان هذا القرار يمثل انتهاكا صارخا لسيادة الدولة السودانية والاسوأ من ذلك ان السودان لا يستطيع المنازعة فيه لأنه صادر من مجلس الامن تحت البند السابع من ميثاق الامم المتحدة اي انه قرار ملزم للكافة.

ومن خلال ما تم عرضه من بعض قرارات مجلس الامن بشان الازمة في دارفور نستطيع ان نلاحظ الآتي-: [106]

ظل السودان منذ عام 2004تحت التهديد المستمر بالتدخل تحت البند السابع من ميثاق الامم المتحدة

طلب محاكمة افراد سودانيين متهمين امام المحكمة الجنائية الدولية فيه انتهاك للولاية القضائية للدولة السودانية لان الاصل ان يتم محاكمتهم داخل السودان وبواسطة قانون القضاء السوداني ومجرد تحويلهم للمحكمة الجنائية الدولية يعني اتهام القضاء السوداني بالعجز او الحكومة بعدم الرغبة في محاكمتهم كل ذلك يؤدي الي انحطاط قدر السودان في المحافل الدولية.

عدم التوصل الي اتفاق سياسي ينهي الصراع في دارفور سوف يزيد من التدخلات الدولية لاستمرار المعاناة الانسانية.

دور المحكمة الجنائية الدولية في ازمة دارفور

احيل ملف التحقيق في جرائم دارفور الي المحكمة الجنائية الدولية في 31مايو لعام 2005بقرار من مجلس الامن رقم 1593كما ذكرنا سابقا، وقد قابلت الخرطوم هذا التصعيد والتدويل للقضية الحكومة لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية وامنية اجنبية[107].

ونلاحظ ان توقيت القرار لم يكن مناسبا الي حد كبير، بل انه لم يكن باي حال لمحصلة السلم والامن في الدولة السودانية اذ انه تزامن مع نوع من التوافق السياسي في السودان قد نشا بعد تجاوز عقبة قانون الانتخابات واستطاعة شريكي الحكم من تجاوز عقبة مسألة "آبيي" عن طريق اللجوء للتحكيم الدولي، وبالتالي جاء هذا القرار بعكس المرجو منه حيث عمل علي زيادة تفكيك الوحدة السودانية[108].

ومما لا نستطيع غض الطرف عنه ايضا، ان معيار العدالة الدولية انتقائي حيث لا ينطبق الا علي الافارقة حيث من الممكن القول ان القارة الافريقية اصبحت بمثابة حقل تجارب للنظام الدولي الامريكي الجديد والدليل علي ذلك ان الحالات الاربع التي تنظرها المحكمة الجنائية الدولية ترتبط بالحدود الواسطة لقرن افريقيا الكبرى وهي اوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دارفور، جمهورية افريقيا الوسطي، في حين انه قد قدم للمحكمة اكثر من 139قضية خاصة بالجرائم ورفضتها بحجة انها تخرج عن ولاية المحكمة ولعل من ابرز القضايا التي رفضتها ، قضية انتهاكات حقوق الانسان وجرائم الحرب التي ارتكبتها القوات الامريكية والاسرائيلية في كلا من العراق وغزة علي الترتيب[109].

دور الاتحاد الاوروبي في ازمة دارفور

اتبع الاتحاد الاوروبي سياسة ترمي الي استقرار الوضع في دارفور وحل المشكلات بالسبل السلمية مع تدخل دولي لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار هناك اضافة الي تقديم من ارتكبوا جرائم الحرب في دارفور للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك لان استقرار الوضع في السودان يعني استقراره في الاتحاد الاوروبي ايضا[110]،

حيث ان افريقيا تعتبر البوابة الخلفية لأوروبا وبالتالي اي توتر في الاستقرار هناك سوف يصاحبه تأثير كبير علي المصالح الاوروبية خاصة ان هذا التوتر في صالح القوي الكبرى المتنافسة علي القارة الافريقية والتي هي بالأخص الولايات المتحدة الامريكية والصين، وهو مالا يحبذه الاتحاد الاوروبي حيث ان صعود هذه القوي منافي لمصالحه ومضعف لمكانته.

ولكي يحقق الاتحاد الاوروبي مصالحه التي توافقت مع تدعيم الموقف السوداني، تحالف مع الاتحاد الافريقي من اجل حماية استقرار المنطقة وتحقيق السلم والامن لساكنيها، حيث صرحت المفوضية الاوروبية سنة 2006عن استراتيجية للسلم والامن والتنمية وذلك من خلال التعاون مع منظمة (الايجاد) IGAD لتحقيق السلم والامن الغذائي والتطوير المؤسسي[111].

وبعد ان استعرضنا اهم المنظمات الدولية والاقليمية التي كان لها تأثير ملحوظ في ازمة دارفور، وعلي الرغم من ان دورها كان الاكبر والاهم الا ان هذا الدور كان يدار بواسطة ايادي خفية دفعت بتلك المنظمات كذريعة لشرعنة تدخلها في القضية وهذه الايدي الخفية تتمثل في القوي الدولية الكبري وسوف نعرض في السطور القادمة اهم الادوار التي لعبتها تلك القوي لتسوية الازمة كما تدعي ولتحقيق مصالحها كما تبين بعد ذلك.

ثانيا: التفاعل الدولي في حل ازمة دارفور

كان من اهم القوي الدولية التي كان لها تأثير كبير في الازمة واثر واضح فيما اصاب السودان من انتهاكا لسيادتها وتدخلا في شئونها الداخلية واستغلالا لثرواتها؛ فرنسا، اسرائيل واخيرا الصين، وسوف نقوم بعرض اهم الادوار لهذه القوي الدولية كلا علي حدي.

الدور الفرنسي في ازمة دارفور

ينطلق الدور الفرنسي من زاوية ان فرنسا كانت تحتل دولة اتشاد وافريقيا الوسطي المجاورتين لإقليم دارفور محل النزاع لان لها مصالح اقتصادية فيه، وبالتالي فان الحكومة الفرنسية تسعي جاهدة الي التوصل الي تسوية سلمية للازمة السودانية ، بما يسمح لها من استغلال حصتها في الثروة النفطية السودانية ومع ذلك فإنها علي وعي بان اساس المفاوضات الراهنة وموقف الولايات المتحدة الامريكية الداعم والراعي لها سوف يحرم فرنسا من استغلال ثروات الجنوب السوداني وعليه فان فرنسا اتخذت موقفا مغايرا للولايات المتحدة في دارفور وعرضت فرض عقوبات اقتصادية علي السودان[112].

ويري محللين سياسيين ان الرؤية الفرنسية في افريقيا تسعي الي دعم المكانة والنفوذ الفرنسي في افريقيا، تامين مصادر الطاقة والموارد الطبيعية في افريقيا، مجابهة الهيمنة الامريكية الجديدة، تبني منظور متعدد الاطراف من خلال الاعتماد علي المؤسسات الدولية والاقليمية التي تمكن فرنسا من التأثير في مجريات الاحداث بشكل لا تستطيع ان تمارسه بمفردها.

دور اسرائيل في ازمة دارفور

عملت اسرائيل علي اتباع استراتيجيتها المعروفة في هذه الازمة مثل غيرها من الازمات وهي استراتيجية شد الاطراف ثم بترها، والتي يتلخص مضمونها في اقامة علاقات تحالفية مع الجماعات الاثنية المحيطة بالدول العربية بهدف تفتيت هذه الدول وتقويضها ومن ثم اهتم واضعوا هذه الاستراتيجية بدعم حركات التمرد والانفصال في السودان وهو ما تعتبره اسرائيل مهما لأمنها، ولذلك بادرت اسرائيل الي دعم حركة التمرد بجنوب السودان ومدها بالسلاح، فخلال عام 2004نجحت اسرائيل بالتنسيق مع امريكا من احداث تنسيق بين الحركات الشعبية وحركات التمرد في دارفور من جهة وبين اسرائيل وزعماء حركات التمرد في دارفور من جهة اخري من خلال انعقاد اللقاء الذي جمع بين جون قرنق وزعماء حركة تمرد دارفور في واشنطن،[113] وقد استغلت إسرائيل وجودها النشط في اريتريا واتخذت منها مركزا لدعم حركات التمرد في دارفور من خلال القيام بتدويلهم وتسليحهم ولقد وجدت اسرائيل في الصراع الدائر في السودان فرصة لتسويق السلاح الاسرائيلي فيه وقد كشفت دراسة استراتيجية امريكية يدور مضمونها حول وجود سيناريو لتقسيم السودان الي ثلاث دول احداهما دولة موالية لإسرائيل في دارفور، وبالتالي لم يكن دور اسرائيل مساعد لحل الازمة

في الحقيقة بينما كان محاولة منها لكسب الراي العام في القارة الي جانبها خاصة في قضية الصراع العربي الاسرائيلي.

دور الصين في ازمة دارفور

سعت الصين جاهدة لحل مشكلات اقليم دارفور عن طريق الاتحاد الافريقي حتي لا تجد الولايات المتحدة الامريكية لها منفذا للتغلغل بشكل اكبر في دارفور والسودان ولذلك لم توافق الصين علي مشرور قرار الولايات المتحدة الامريكية المقدم الي مجلس الامن بفرض عقوبات علي السودان، كما اتخذت مواقف متعددة في مجلس الامن تجاه القضية السودانية ورات ان ما تقوم به السودان من رفض عملية التدويل هو حق سوداني اصيل وانها صاحبة الحق في اتخاذ ما يلزم من تدابير لا تنتقص من سيادتها الوطنية[114].

ونلاحظ ان الدور الايجابي للصين في الازمة لم تكن دوافعه الحقيقية هي المدافعة عن السيادة الوطنية للدولة او ضرورة حماية امن وسلامة سكان منطقة معينة او حتي من دافع احترام حقوق الانسان ووقف انتهاكاته في اقليم دارفور وانما كان ذلك الدور مجرد ترجمة لمصالحها التي كانت تقتدي التصرف بهذا الشكل الذي كان في صالح السودان، حيث ان استمرار الصراع يعني استمرار تدخل الولايات المتحدة وبالطبع هذا التدخل سوف يكون تحقيقا لمصالحها هي الأخرى، وهو الامر المزعج بالنسبة لمستقبل الصين كقوة صاعدة ترغب في مكانة دولية لا تقل اهمية عن الولايات المتحدة الامريكية الذي سوف يعتبر اكتسابها لقدر اضافي من المكانة الدولية علي اثر هذا التدخل عرقلة للمسار الذي تسلكه الصين للوصول للمكانة الدولية التي ترجوها.

المبحث الثالث – تداعيات التدخل لأغراض انسانية

أولا : نتائج التدخل في دارفور

إن أزمة دارفور تعتبر من أهم الأزمات التي ظهرت على سطح الأحداث السياسية العالمية في السنوات الأخيرة والتي انتشرت أخبارها في الصحافة والاعلام و في جميع أنحاء العالم وانشغل بها أهالي دارفور والسودانيين والعرب والمصريين والاتحاد الافريقي ، أيضا جذبت اهتمامات الدول الأجنبية والقوى الخارجية وتعتبر هذه الأزمة هي أسوء كارثة إنسانية يشهدها العالم خلال الفترة الأخيرة وذلك لأن تصاعد الاشتباكات العسكرية في دارفور خلقت بؤرة صراع جديد في السودان بعد أن ظهرت بشاير السلام في الجنوب هذا مما أعاد السودان مره اخرى إلى مشكلات القتال والصراع المسلح والذي ساهم في اتساعها ، ولم تكن هذه الأزمة وليدة الأحداث الطارئة في السنوات الأخيرة وإنما هي حصيلة النزاعات والتراكمات والرواسب القديمة والتي ساهمت فيها الأوضاع السياسية والنخبة الحاكمة في السودان منذ الاستقلال. [115]

وقد بدأ الاهتمام بدارفور في بداية عام ٢٠٠٤ بعد أن قامت بعض الدول بمطالبة الحكومة السودانية بحماية العاملين في المجالات الإنسانية وبدأت الانتقادات للحكومة في الاتساع بعد ان أعلن رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في مارس 2004 عن فظائع ترتكب في اقليم دارفور وطالبت الحكومة ان تبدا الحوار مع الصور في دارفور وايقاف المليشيات العسكرية المسلحة التابعة للحكومة والتي ارهبت الاهالي[116]، ومن أهم المنظمات التي ساهمت في زيادة حدة الأزمة بعض المنظمات الدولية والتي بدلا من أن تساهم في إيجاد حل سلمي للحرب قامت التشجيع على الحرب وتأجيج هذه الصراعات ومن أهم هذه المنظمات منظمة هيومن رايتس واتش (HRW) والتي يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية ،ومنظمة أطباء بلا حدود والتي حذرت من ان سكان دارفور وعددهم ستة ملايين معرضين لخطر مجاعة كبري[117] ، وهذه المنظمات تعمل علي إبقاء نفسها علي الصورة دائما و ذلك من خلال حملات لجمع الأموال والتبرعات وهذه المنظمات مصلحتها الحقيقية في حق التواجد هو استمرار أي نزاع حتي يضمن لها البقاء حتي تتمكن من تنفيذ الاستراتيجيات الأمريكية والصهيونية في تلك المناطق من العالم.

ومن أكثر المجالات التي تهتم بها هذه المنظمات في دارفور هو مجال المياه بعدد ٤٢ منظمة يليها إصلاح البيئة بعدد ٣٧ منظمة و منظمة الخدمات العامة والتنسيق بعدد ٣٥ منظمة اما بالنسبة للتغذية وحقوق الإنسان فتأتيان في المرتبة الرابعة بعدد ٢٢ منظمة ، والعون الغذائي يأتي في المرتبة الخامسة بعدد ١٢ منظمة اما

الأمن الغذائي فيأتي في المرتبة السادسة بعدد ٣ ،منظمات والخدمات البيطرية والتعليم والتدريب المهني والتي احتلت المرتبة السابعة في سلم أولويات هذه المنظمات.

ويعتبر التدخل الإنساني في مسألة دارفور هو مجرد واجهة وذريعة من الذرائع الكثيرة التي تلجأ إليها الولايات المتحدة الأمريكية في كل مرة تحاول فيها التدخل في صميم الشئون الداخلية للدولة ما، وأن تدويل قضية دارفور لم يأت بطلب من حكومة السودان وبعض الدول العربية والإفريقية كما حدث في قضية الجنوب.

وفي بداية أبريل ٢٠٠٣ انفجرت أزمة دارفور و ذلك عند مهاجمة مطار مدينة الفاشر التي تلاها عمل إعلامي مكثف وتلاه وصول عدد كبير من المنظمات الطوعية الأمريكية والأوروبية وقد بلغ عدد المنظمات الأمريكية العاملة في دارفور ٢٠ منظمة تطوعية ، ومنذ بداية الأزمة تغيرت مواقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية من الترحيب بالمبادرات السودانية لحل النزاع إلي الهجوم وذلك بسبب الأزمات التي نشبت نتيجة احتلال كل من أفغانستان والعراق

ومن نتائج تدخل المنظمات الأجنبية في السودان:

علي الرغم من الأنشطة الإيجابية التي قدمتها المنظمات الإنسانية إلا أن هناك الكثير من التجاوزات والمخالفات التي ارتكبتها ومنها: [118]

عدم اتباع الأسلوب الشفاف في الوضع الانساني واصطفاء فريق على اخر من المحتاجين

اكتشاف إدارة الصحة بجنوب دارفور لأغذية فاسدة وأدعي المسؤول عنها في منظمة اطباء بلا حدود انها افسدت لسوء التخزين

ضبط بعض المنظمات تتعامل بالتجارة بمواد الأغذية التي تم اعفائها من الجمارك كمنظمة العون الملكي الهولندية

ضبط منظمه التضامن الفرنسي وهي تمول حركات التمرد بالوقود والمعونات العسكرية الاستخبارية

ضبط منظمه كوبر الإيطالية وهي تقوم بتهريب مواد الإغاثة عبر الحدود والتعاون مع المتمردين

ومن مخاطر المنظمات الأجنبية العاملة في السودان': [119]

مخاطر على الأمن القومي و سيادة الدولة وذلك من خلال المنظمات التي لها وجهات سياسيه او عقائدية معادية او اجنده خفيه ضد مصلحه البلاد وامنها

ان هناك اخطار غير مباشره تتمثل في تبني بعض المنظمات استراتيجية الضغط على الحكومات كوسيلة لتغيير بعض السياسات الحكومية ذات الأبعاد الاجتماعية وتلجأ في ذلك لتأديب الدول والمؤسسات الكبرى لتحقيق اهدافها مثل أحداث دارفور

قامت بعض المنظمات بإعاقة معالجات النظام لبعض القضايا في مناطق النزاعات القبلية والاحتكاكات المسلحة وقامت بالتركيز على قضايا جانبية تعزلها عن الاطار القومي العام للمجتمع السوداني وتم في هذا الاطار تسخير وسائل الإعلام للتشويه والتضخيم لتهدئه الأوضاع للتدخل والضغوط الدولية

محاوله بعض المنظمات القيام بالتأثير على البنيه الثقافية للسكان المتواجدين داخل معسكرات النزوح من خلال الترويج لقيم تتناقض مع القيم الوطنية ونشر سلوكيات دخيلة على المجتمع الوطني.

وعلي الرغم أن هذه المنظمات تعمل جميعها في دارفور ولكن يبدو أن بعضها كان عبارة عن جهات للعمل الإعلامي المضاد و أعمال أخرى غير معروفة وغير واضحة وتشير التقارير أن تلك المنظمات تقوم بصرف أموالها على العمل الإداري والترحال بين دارفور ودولها ومقرها فقط وذكرت بعض التقارير أن العمل الاداري للمنظمات بلغ أكثر من 80 % بينما وظفت 20 % فقط على مهامها الاخرى صحيه ام خدمية وبالتالي فقد تعددت كثيرا في تداول وتهويل قضيه دارفور وساعدت في تطورها لأسباب غير واضحة[120]

وحصل القول أن السودان قبل بمبدأ الوجود الافريقي فكان دور الاتحاد الافريقي بمثابه الحاضر الذي حال بين السودان والتدخل الأجنبي المفروض، أما بالنسبة للدول العربية فقد ناقشت الأزمة في بدايتها وأعلنت رفض أي تدخل اجنبي في دارفور علي أن يقوم السودان باتخاذ الاجراءات العاجلة لحماية المهاجرين من

هجمات الجنجويد وبالتالي فقد ايدت قرار مجلس الامن رقم ١٥٥٦ والذي يدين السودان ولم يكن لديها ما تقدمه ما عدا تحرك بعض الدول العربية في مجال الدعم الانساني وهذا شيء ايجابي في بدايات مراحل تحرك الأزمة ولكنها لاذت بالصمت في أغلب الأحيان وتركت الساحة للأمم المتحدة والاتحاد الافريقي وتحركت بعد عقد قمه الخرطوم ولكن بعد ان رفض مجلس الامن قرارات ضد السودان واصبحت لازم تجاه المنظمة بحكم عقبتها.

وقامت[121] محكمة الجنايات الدولية في 4 مارس 2009 بإصدار قرار يقضي باتهام الرئيس السوداني عمر احمد البشير بارتكاب جرائم في اقليم دارفور وأسقطت المحكمة تهمه الإبادة الجماعية وقد كانت للمنظمات الأجنبية العاملة في دارفور دور هام في صدور هذا القرار وكان لها تأثير على المحكمة الجنائية برفع التقارير الخاطئة عن الوضع الانساني والأمن بالإضافة الى تأثيرها فى زيادة حدة الصراع والدعم للحركات المسلحة بالعديد من وسائل الاتصال والامداد بالمؤن والغذاء ، وقد أحدث هذا القرار وردود أفعال واسعة كانت لها انعكاسات على الصعيد العالمي و الاقليمي والمحلي فعلي الصعيد العالمي لم يستطع مجلس الامن إصدار قرار بشان ارجاع المنظمات المبعدة للعمل في دارفور واكتفي بالتهديد

وفي هذا الاطار أشار مندوب السودان في الأمم المتحدة الى وجود ادله على تورط تلك المنظمات في انشطه تنافي الممنوح لها وانها تشكل تهديد لسيادة وكرامه السودان و لم تلتزم بعملها في المجال وقد وصل الأمر مرحله تطلب التدخل لتصحيحه وقد بلغ عدد المنظمات المبعدة حوالي 13 منظمة من إجمالي المنظمات البالغة 188 منظمه مسجلة في السودان ويتمثل بنسبه ٦٫٩ % من العدد الكلي و يوجد الان بدارفور 71 منظمة أجنبيه منتشرة في جميع انحاء الاقليم وأوضحت الحكومة أن غالبية هذه المنظمات التي شملها قرار الطرد هي منظمات تقوم بتوزيع بالإغاثة ودورها ينحصر في التوزيع فقط ما عدا اطباء بلا حدود وأوضحت الحكومة انها قادره على تغطيه الوضع الانساني وانه لن يحدث تأثير كبير يذكر[122] .

ثانياً : أثر المنظمات الأجنبية علي الأمن القومي السوداني:

أولاً: الأثر الأمني:

تعرض الأمن القومي السوداني بمختلف مفاهيمه عسكرياً وسياسياً واجتماعيا واقتصادياً وثقافياً لأكبر الاختراقات جراء التواجد الضخم للمنظمات الأجنبية بكافة أنواعها وتخصصاتها، التي ظلت تمارس هذا الاختراق طوال فترة تواجدها أثناء حرب الجنوب، مستفيدة من الإمكانات المادية والبشرية الضخمة التي قدمتها لها الدول المانحة، وعندما اقتضت مصالح هذه الدول إيقاف حرب الجنوب ، تحولت هذه المنظمات بسرعة فائقة لمنطقة دارفور وقامت بإجراء ما يلزم من تصعيد للأزمة محدثة نفس التهديد والاختراق للأمن القومي السوداني ، وذلك بحسب ما تمليه استراتيجية الدول الكبرى للمنظمات الأجنبية علي الأمن القومي السوداني.[123]

تمثل المنظمات الطوعية العالمية الذراع الفاعل لأجهزة استخبارات دولهم المانحة، ويمثل أفراد الأمن والاستخبارات مجموعة كبيرة من الكوادر العاملة بها وقامت بممارسة نشاط استخباري واسع في منطقة دارفور والمناطق العسكرية المجاورة لها ، وتُقدم المنظمات الطوعية العالمية من خلال عملها الإنساني داخل معسكرات النزوح بالداخل واللجوء بالخارج وتقوم باستغلال واستقطاب أصحاب الحاجة من المواطنين للحصول علي المعلومات في إعداد تقاريرها التي ترسمها للجهات الممنوحة والدول المانحة، مما يعتبر أكبر مهدد للأمن الوطني، كما تقوم المنظمات الطوعية العالمية باستغلال عملها مع المنظمات الدولية العالمية للبلاد ومع بعض الوزارات المتخصصة بالدولة للحصول علي معلومات هامة تقوم بالاستفادة منها في خططها المعادية بالتنسيق مع الحركات المتمردة وتكوين مادة ترسلها لدولها المانحة عبر التقارير الدولية ليصبح من اكبر مهددات الامن القومي السوداني.[124]

ثانيا: الآثار السياسية:

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الغربية مبكراً ارجاع حكومة الانقاذ عن توجهها السياسي الذي التزمت فيه بمبادئ كحرية القرار السياسي ورفض الوصاية السياسية والاعتماد علي الذات ، وذلك

بهدف النهوض بالسودان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وكانت الوسائل التي استخدمتها الدول الغربية في ذلك الوقت هي اعتماد المنظمات الدولية الطوعية العالمية ، وقد استغلت هذه المنظمات طبيعة عملها ذو البعد الانساني والطوعي لإنفاذ الأجندة المطلوبة بواسطة هذه الدول حيث ان تنفيذها هو السبيل للحصول علي التمويل المطلوب.

مارست المنظمات الطوعية العالمية ضغوطاً شديدة علي البلاد عبر المنظمات الدولية وعبر سفارات بلادها بالسودان، وذلك تجاوزاً للوائح والقوانين التي تلزمها بها وزارة الشئون الإنسانية ، وكانت في معظم الأحيان تمارس عملاً ليس له علاقة باختصاصاتها تجاه النازحين أو اللاجئين، حيث كانت تمارس أنشطة سياسة تسعي من خلالها لإحراج الحكومة وإضعافها وتسلبها حقها في ممارسة سيادتها علي شعبها وأراضيها ونجد ذلك واضحا إبان إصدار رئيس الجمهورية قراراً بطرد مجموعة المنظمات بتحريض المجتمع الدولي وحثه علي التدخل السريع لإنقاذ خمسة من السفراء الغربيين من بينهم سفراء الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وبريطانيا وآخرون.

واستطاعت المنظمات الطوعية العالمية الدولية عبر إعلامها المكثف أن تجعل من الأزمة في دارفور القضية الأولي في العالم وذلك رغم وجود قضايا هامة ومؤثرة في السلام والأمن الدولي كقضية فلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها، وقد كان لهذه المنظمات الدور الكبير في تصعيد هذه المشكلة الداخلية وانعكس ذلك بالزيارات المتكررة من أكبر المسؤولين في العالم لإقليم دارفور، مثل الأمين العام للأمم المتحدة السابق(كوفي عنان) ووزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية السابق(كولين باول) ووزير خارجية بريطانيا السابق (جاك استرو) ووزراء خارجية معظم الدول الأوربية وغيرهم وكل هؤلاء كانوا يمارسون ضغوطاً شديدة علي الحكومة السودانية ، ويتدخلون في شئونها الداخلية كما أنهم يوجهون بإطلاق يد المنظمات الطوعية العالمية لتفعيل ما تريد تحت ستار الإغاثة.

ثالثاً الآثار الاقتصادية:

عمل المنظمات الأجنبية في السودان قد أورد كثير من المسئولين انها لا تصدق منها علي العمل الانساني اكثر من 15% بينما تستغل باقي المبلغ في المنصرفات الإدارية المختلفة وعلي العاملين والأشياء الهامشية الأخرى بالمعسكرات كما أنها تتجنب الصرف علي بنود التنمية والإعمار ، وهي بهذا الأسلوب تدفع أموالاً ضخمة في ايجار المنازل في مدن دارفور التي كانت الإيجارات فيها زهيدة كما يدفعون مبالغ ضخمة لشراء وإيجارات السيارات ، ولشراء المعدات الخاصة بالترفيه كالتلفزيونات والسينما للنازحين بالمعسكرات، كما ارتفعت أسعار المهن الهامشية ، وخلقت هذه الأنشطة مجموعات من السماسرة والمنتفعين الذين أصبحوا لا يرغبون في العمل الجاد والتنمية ، بل لا يرغبون في رحيل هذه المنظمات حرصاً علي مصالحهم. [125]

عمل المنظمات الأجنبية في السودان:

دخلت معظم المنظمات الطوعية العالمية السودان مؤخراً بدعوي مساعدة النازحين للمشاركة في وضع السلام بالبلاد وخاصة في دارفور ولكن بمجرد دخول هذه المنظمات لدارفور ، أصبحت تكتب التقارير المزيفة وترسل البيانات الكاذبة وذلك بدعاوي الرق وانتهاك حقوق الانسان وتقارير عن اغتصاب للنساء ما فعلته منظمة أطباء بلا حدود الهولندية حيث ان هذه التقارير كانت تعكس أقبح الصور عن أحوال المواطن السوداني بدارفور ، ويتم الترويج لهذه التقارير عبر الآلة الاعلامية بالداخل والخارج.[126]

واستطاعت أجهزة الإعلام الغربية ومن خلال التقارير التي تصلها من المنظمات الطوعية والأجنبية ان تملأ العالم بالمعلومات المضللة عما يدور في دارفور، حتي أصبح كل العالم يعرف دارفور ويتحدث عنها ، كما استطاع هذا الإعلام ان يروج كثيراً من الأفعال الغير موجودة والتي عبر هذه التقارير ، وقد كان التركيز كبيراً جدا علي مصطلح (الجنجويد) وتمثل كأكبر الأخطار المائلة من القبائل العربية علي القبائل الأفريقية بدارفور ، كما ان الاعلام الغربي المضلل استهدف بهذا التركيز علي الجنجويد أن يزرع الفتنة بين القبائل السودانية(عربية – إفريقية) وان يضعف تماسك المجتمع وان يشوه صورة الأمة السودانية المسلمة ، وتعتبر هذه الأنشطة الإعلامية التي تمارسها المنظمات من أشد المؤثرات علي الرأي العام العالمي والأمريكي، والتي أصبح بسببها يستهدف بصورة واضحة وحدة الأمة وأمنها القومي.

رابعاً الآثار الاجتماعية والثقافية:

استطاعت المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع دارفور إحداث تغيرات اجتماعية كبيرة سواء في العادات والتقاليد او القيم المُجملة، كما استطاعت إحداث بعض التحولات الثقافية علي مجتمع دارفور مثل التحدث باللغة الإنجليزية علي حساب العربية ، ارتداء الملابس الغربية بدلاً عن المحلية ، كما أثمر هذا الوجود عن إضعاف روح العمل والمثابرة التي عُرف بها أهل الإقليم كما سادت روح السلبية والاتكالية والاعتماد علي الإغاثة وسط المواطنين ، وذلك إضافة الي وجود نشاط لتنصير المسلمين بدارفور واتضح ان الوسائل المستخدمة في التنصير تتمثل في الأموال وتقديم المساعدات والخدمات بالإضافة الي توزيع الكتب التنصيرية.

وهناك مجموعة من العوامل التي تهدد الأمن الاجتماعي ومنها:

الانحراف: وهو الابتعاد عن المسار المحدد وانتهاك القواعد والمعايير ومجانبة الفطرة السليمة، واتباع الطريق الخطأ المنهي عنه، حكماً وشرعاً

الغلو: يعني التجاوز المجانب لحد الاعتدال، ولعل أخطر اشكال الغلو هو الاعتقاد الذي يعتمد المنهج التكفيري لمستواه، مما يبيح له ارتكاب الجرائم بحقه ومعاداته.

المخدرات: وهي من أخطر الآفات التي تهدد المجتمع وتعبث بكيانه واستقراره لما تتركه من آثار سلبية علي صحة الابدان والعقول.

الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية حيث يؤدي الحرمان والعوز الي بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها الي السرقة والانتقام.

العولمة الثقافية وأساليبها:

يواجه السودان الكثير من التحديات من جراء سعي الغرب محاولة فرض النموذج الاجتماعي الغربي علي العالم الاسلامي عن طريق العولمة الثقافية والاجتماعية والتي انعكست علي المجتمع السوداني.

واستخدمت العولمة الثقافية اساليب ناجحة في التأثير علي الدول النامية منهل ما يلي[127]:

اسلوب الاغراق: وهذا يتم عبر كثافة المواد المنتجة والموجهة للعالم.

اسلوب زعزعة القناعات: ويعتبر من الأساليب المستخدمة مع الدول الاسلامية مثل التشكيك والتضليل الاعلامي والصاق التهم بهم كالإرهاب والأصولية.

اسلوب التحدي والاحتقار: كثيرا ما يثبت في الغرب تصديه لبعض القضايا ويؤكد انه صاحب الحل الأوحد.

اسلوب الابهار والانقياد: وذلك باستهداف الشباب والنساء باسم التحرير والمساواة.

ومن خلال ما سبق عرضه نستنتج ان؛ لقضية دارفور وجها آخر غير انساني، حيث يعكس حقيقة الاطماع الاستعمارية والتنافس الدولي في المنطقة بعد انتهاء سنوات الحرب الباردة، بل انه يشير الي العداء الموروث بين الاسلام والغرب وعملية اعادة تشكيل الوعي الغربي تجاه قضايانا بعد احداث 11سبتمبر لعام 2001، وان محاولة تجاوز حقائق التاريخ واستبعاد مكونات الصراع الحقيقية في ازمة دارفور تعكس حقيقة التدخل الدولي الانساني وتكشف عن الوجه الآخر للمنظمات الدولية التي اوهمتنا بانها تسعي لإنقاذ دارفور.

وبالتالي يبدو لنا واضحا وبدون اي تشويه ان تدخل هذه القوي الكبرى والمنظمات الاجنبية التي تمول من قبل هذه القوي لم يكن لصالح تسوية الازمة كما ادعت او لتخليص السودان من الحروب الاهلية والنزاعات العرقية او لوقف انتهاكات حقوق الانسان في اقليم دارفور وانما كان لخدمة مصالحها اولا واخيرا، وتامين الثروات الطبيعية في السودان لصالحها والحصول علي البترول عالي الجودة في تلك المنطقة المكتظة بالبترول الذي وصفت بانها بكر وهو ما كشفت عنه بعض البحوث والدراسات، وبالتالي قد احدث هذا التدخل ليس فقط انتهاكا للسلم والامن السوداني، واستغلالا لموقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية، بل سلب حقها في السيادة

وعدم التدخل في شئونها الداخلية واضعف مركزها الدولي وسلب هويتها وثقافتها وجعلها تنجرف في دوامة من الحروب كانت بداية نهايتها قرار تقسيم السودان.

الخاتمة:

إن دراسة موضوع التدخل الدولي الإنساني يستوجب علينا استخلاص المبادئ والأطر القانونية الأولى وهي الأحكام التي دعت إليها منظمة الأمم المتحدة في احترام مبادئ السياسة الداخلية للدول من جهة وكذلك احترام حقوق الإنسان وحمايتها من جميع أنواع الانتهاكات المستمرة، حيث أنه حماية هذه الحقوق يحقق جوهر النظام القانوني الممثل في ضمان التطبيق الفعلي للالتزامات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي يتماثل الإلتزام بها مع أي إلتزام قانوني دولي من خلال وسائل محددة في الاتفاقيات الدولية ذاتها.

وعليه تبين لنا من خلال ما عرضناه من أفكار ومعطيات أن احترام الدول لبعضها البعض في إطار أحكام منظمة ال الأمم المتحدة يعد السبيل الأفضل لحفظ السلم والأمن الدوليين حيث أنه تعد المعاهدات أفضل اسلوب تعتمده المنظمات الدولية لإقرار حقوق الإنسان وتعزيز حمايتها داخل الدول وهذا هو الإطار القانوني للحماية الدولية لحقوق الإنسان، أما بالنسبة للإطار السياسي فيمكن القول إلى أن هذه الحماية تتخذ خطواها ليس استناداً الى أطر وتنظيمات وأجهزة متخصصة فقط في مجال حقوق الإنسان، ولكنها تستند الى الأجهزة الدولية الرئيسية التي تختص بالشؤون الدولية العامة، كما أن الاهتمام المتواصل بحقوق الإنسان وحمايتها والتأكيد عليها في جميع المنتديات والملتقيات لن يكون ذا جدوى ما لم يجد ترجمة عملية مؤسسة مستقرة تجعل معطيات حقوق الإنسان ومفرداتها جزء من الحياة اليومية للفرد والمجتمع، إذ أن وجود آليات دولية هو مسألة ضرورية وفعالة في سبيل تعزيز حقوق الإنسان غير ان هذه الآليات لا يمكن أن تتعدى حدود احترام سياده الدول واختراقها بدون ضابط قانوني ودولي، لأن ذلك يعود على المجتمع الدولي بها حبس خطير وهو إباحة التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول و كسر قيود الشرعية الدولية دون مبرر قانوني، مما قد يؤدي إلى استفحال ظاهرة الإستبداد الدولي التي تمارسها الدول القوية على الدول الضعيفة من أجل الوصول الى أطماع اقتصادية قد تم التخطيط لها من قبل برسم خطة الدفاع عن حقوق الانسان والتدرع بأسس ومبادئ المسؤولية الدولية

التي قد تقتضي على الدول والمنظمات الدولية المختلفة مساعدة الجنس البشري أينما كان كلما مورست عليه أنواع الإستبداد والانتهاكات.

ولذا فإن التدخل الإنساني يجب أن يكون موجهاً لوضع حد لانتهاكات مجموعة من الحقوق التي تصنف كأساسية والتي تحوز القبول من غالبية أعضاء المجتمع الدولي غير أننا نعتقد أن جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المتضمنة في الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان تستحق من حيث الأصل أن تحمي بواسطة التدخل الإنساني، إلا أن أهمية التفرقة بين حق وآخر تتجلي في اختيار الوسيلة المناسبة التي يتم بها التدخل الإنساني من خلالها فلا يتصور استخدام القوة المسلحة لتنفيذ تدخل إنساني دولي في حالة الاعتداء الجسيم.

لكن تجدر الاشارة إلى أنه بالرغم من العثور على نصوص قانونية تمثل الأساس القانوني للتدخل الإنساني ومع إمكانية الاقتناع بالاعتبارات الإنسانية التي تمنح مبررات شرعية للتدخل فإن هذا لا يعني إضافة صفة الشرعية على كل تدخل يدعي بتنفيذه لدوافع إنسانية، فثمة قيود معينة يجب الالتزام بها لينطبق وصف الشرعية على هذا التدخل وإن تجاوز مثل هذه القيود من شأنه نعت هذا التدخل بعدم الشرعية.

وهذه القيود نجدها في الضوابط التقليدية التي ارساها ميثاق الأمم المتحدة متمثلة في مبدأ السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول وبتطبيق الاستنتاجات التي توصلنا إليها في الموضوع يمكن الجزم بأن ترجيح حق أخر ليس له طابع الثبات بل هو عرضة للتغير، فالتسليم بوجود حقوق دولية للإنسان يعني بداهة أن مجالاً من المجالات الأساسية للاختصاص المطلق للدول، أصبح محلا لتخلي القانون الدولي العام بالتنظيم والحماية ومن هنا تثور مشكلة حول مدي وجود حق للدول والمنظمات الدولية في مراقبة تقرير وفرض احترام حقوق الإنسان تجاه سيادة الدول، وكذلك الأمر لنطاق عدم التدخل ومراعاة المجال المحجوز للدول أي أن هناك حالة من حالات تنازع الحقوق.

ومع ذلك يجب عدم إطلاق أحكام عامة بإباحة التدخلات الانسانية واكثر من هذا فإنه يتوجب عند الاعتراف بفرضية واجب التدخل الانساني ان يتم تقييد هذا الحق بضوابط وتزويده بضمانات حتي لا يحيد عن الهدف

سواء كانت ضمانات ذات بعد وقائي تحول دون تأزم الوضع او ذات بعد علاجي عندما تكون أمام وضعية لا مفر فيها من تدخل انساني مسلح بتكريس الالتزام بأحكام القانون الدولي الانساني ، وبتحليل السوابق الدولية في التدخل لصالح الانسانية يتبين ان تذرع الدول بهذا المبرر ليس إلا وسيلة للتدخل في نزاع داخلي ، وهو سمة من سمات العلاقات غير المتكافئة التي سادت في نهاية القرن الماضي، وبداية هذا القرن بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوربية من جهة، وبين الشعوب الأخرى لدول العالم من جهة أخري ، وإذا ما تفحصنا الممارسة الدولية للتدخل الانساني قد تصل الي مفاده ان التدخلات المسلحة المحركة رسمياً تحت غطاء "الاعتبارات الانسانية" كانت في أغلب الاحيان غطاء لسياسات القوة التي سببت في احيان كثيرة أشد الاضرار علي حقوق الانسان، وبالتالي فإنه لا مفر من دراسة التدخلات الإنسانية حالة بحالة لمعرفة ما اذا كان التصرف المتخذ شرعياً ام لا، وبناءاً عليه لا يمكن شرعياً الا علي هذا الأساس.

ان الاهتمام المتعاظم باحترام حقوق الانسان والتأكيد علي عالميتها وعدم تجزئتها هو من أهم المبادئ الأساسية لهذا العنصر، حيث أصبحت شرعية الحكم في اي دولة تقاس بمدي احترام حقوق الانسان ، حيث اتسعت مجالات حقوق الانسان بظهور حقوق أخري مثل الحق في السلام، الحق في التضامن ، الحق في بيئة نظيفة الي ما اخره من هذه الحقوق.

وبالتالي فمن هذا المنطلق يكون القانون الدولي الانساني الحامي لحقوق الانسان أسمي من القوانين الدولية والوطنية ، فالقواعد الخاصة بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم إبادة الجنس البشري أينما كان تعد قواعد آمرة في القانون الدولي المعاصر وعليه لا يجوز مخالفتها، وبالتالي فالإنجاز الذي حققه العهدان الخاص بحقوق الانسان كان حاسما في خلق نوع من الشرعية الدولية، وعليه فهناك علاقة وطيدة بين القانون الدولي الانساني والقانون الداخلي من حيث بلورة حقوق الانسان وصياغتها بصفة القواعد الآمرة.

وعليه تساهم الاعتبارات السياسية بدور مهم في مدي فاعلية أجهزة الحماية الدولية لحقوق الانسان وعليه يبقي موضوع التدخل الانساني موضوع شائك وفعال في نفس الوقت لارتباطه بحقوق الانسان من جهة وبسيادة الدول وإلزامية احترامها من جهة أخري ، وكذلك ملاهما مرتبط بما يسمي بنظام المسؤولية الدولية وقواعد الشرعية الدولية عامة.

ان حماية حقوق الانسان في المجتمع الدولي بفعالية التدخل الدولي الانساني يفترض بداية تمكين كل فرد في المجتمع الدولي أولاً، ولكل دولة أو منظمة دولية الحق في التبليغ عن اي انتهاك داخلي او خارجي ويكون ذلك في تلاقي ثلاث علاقات لابد من احترامها مع بعضها البعض، وهي السيادة من جهة وحماية الجنس البشري من جهة أخري وتمكين التدخل الدولي للضرورة من جهة ثالثة، وهذه الحلقة الأخيرة التي تعكس مدي فعالية المواثيق الدولية والقوانين العامة التي تكفل حماية الدولة من جهة بسيادتها وحماية رعاياها كشعب سياسي واجتماعي من جهة أخري.

وأمام هذا التلازم بين الحماية وفرض احترام الشرعية الدولية كأساس دولي يفرض أساساً حماية سيادة الدول كمبدأ أصلي في القانون الدولي القديم والمعاصر ، ويمكننا القول ان القانون الدولي الانساني بكل مفاهيمه ومعطياته يفرض علينا ضرورة التكفل بجميع حالات الانتهاكات التي قد تحدث في العالم بأسره، وأمام ما يعرف الآن بالعولمة وتصغير العالم وجعله كدولة واحدة، ويمكن تحديد هذه الحالات بمختلف مجريات الأحداث التي قد تضر بالإنسان والإنسانية جمعاء.

النتائج:

وقد خلصت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها:

علي الرغم من ان معظم دول العالم تنشد الانسانية وحقوق الانسان وخاصة الكبري منها، الا انه مازال هناك انتهاكات كبيرة لحقوق الانسان في معظم دول العالم، والمفارقة هنا ان هذه الدول الكبري تستغل انتهاكات حقوق الانسان في هذه الدول كذريعة للتدخل واحداث انتهاكات اكبر ولكن هذه المرة تخت غطاء الشرعية.

ان قواعد القانون الدولي مازالت قاصرة عن مد يد العون لسائر الدول بنفس القدر من الانصاف اذ نلاحظ انها لا يتم العمل بها او تفعيلها الا اذا كانت تخدم مصالح الدول الكبري فقط وكأنها وضعت لترعي مصالح الدول الكبري وتلحق العقوبات بتلك الدول التي لا تقوي علي الاعتراض.

لا تمتلك قواعد القانون الدولي حتي الان القوة الالزامية التي تستطيع من خلالها فرض العقوبات علي الدول المخالفة ولكن الدول الكبري تمتلك هذه القوة وهذا ما جعلها لديها الصلاحية لخرق قواعد القانون الدولي دون مجال لاعتراض الدول الأخري والادعي من ذلك انها تستطيع فرض العقوبات علي الدول المخالفة وكأنها احتكرت القانون الدولي لمصلحتها.

اصبحت قضايا حقوق الانسان بمثابة الأداة السياسية التي تستخدمها الدول الكبري لتحقيق مصالحها وليس لتخليص الانسانية من ويلات الحروب والصراعات كما تدعي.

اصبح للمنظمات الطوعية دور كبير في تحقيق اهداف المنظومة الدولية واغراض التنظيم الدولي وفي تحديد سياسات الدول تجاه رعاياها.

يتضح ان التدخلات التي حدثت في اقليم دارفور كان بعضها في مصلحة الازمة وكان مكتسبا للشرعية ولكن معظمها كان غير مشروع ويمثل تحايلا علي القانون واستغلالا للازمة لتحقيق مصالح معينة بعيدة تماما عن الغرض الاساسي للتدخل.

يتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك ان هناك علاقة قوية بين مصالح الدول الكبري والتدخل الدولي الانساني في السودان تحت مظلة مجلس الامن، حيث ان السودان كان دائما محل اطماع القوي العظمي لاسيما الولايات المتحدة وفرنسا والصين وبالتالي يمكن تفسير هذا التدخل الموصوف بانه انساني من خلال متغير النفط وطبيعة العلاقة مع النظام السوداني.

واخيرا يمكن القول ان هذا التدخل الانساني في دارفور لم يأخذ من الانسانية سوي الاسم فقط وان كل ما حدث في السودان كان عكس المزعم تنفيذه بل كان خرقا صارخا لسيادتها، وان المحرك الاساسي لهذه القوي الكبرى في اي دولة هي مصالحها فقط وانها تنظر للاعتبارات الانسانية علي انها تلك العصا السحرية التي تحقق لها السيادة والنفوذ الدولي وتبيح لها التدخل في شئون الدول وانتهاك سيادتها.

التوصيات:

وفي الختام يتقدم فريق البحث بمجموعة من التوصيات لكل الأطراف المعنية في الأزمة، وأيضا لتجنب تكرار الأزمة السودانية في أي دولة أو في السودان ذاتها مرة أخرى:

اذا كان لابد من التدخل الانساني فيجب أن يكون هناك اجماع دولي حول حتمية هذا التدخل وتقديم ضمانات بأن يكون له قواعد يتم في سياقها ولا يتخطاها.

يجب عدم استخدام القوة العسكرية في التدخل واللجوء إلى أساليب سلمية أكثر فاعلية.

يجب على الدول الكبرى والمنظمات الدولية والاقليمية عدم تسييس حق التدخل الإنساني من خلال استغلاله كذريعة للتدخل في الدولة وتفتيت النسيج الاجتماعي، وهو ما اتضح من الدور الإسرائيلي مثلا خلال أزمة السودان.

يجب على المنظمات الدولية والإقليمية التنسيق مع الأمم المتحدة والمحكة الجنائية الدولية، بحيث تقوم المنظمات الدولية الإنسانية بإخطار الأمم المتحدة بأي انتهاكات لحقوق الإنسان حول العالم، ومن ثم يتم اتخاذ ما هو مناسب من قرارات، وبالتالي تضيع على الدول الكبرى فرصة التدخل في الدولة المعنية باسم الإنسانية لتحقيق أغراض سياسية.

ت

مثل حّالة جّنوب ٱلسودان ظّاهرة ٱفريقية بّكل ٱمتياز مّن حّيث الصراعات وّالحروب ٱللامتناهية وّالتيّ أفضت بّعد سّلسلة مّن ٱلحروب ٱلأهلية مّع ٱلسودان إّلى ٱلانفصال ،ّحيث يُعتبر هذا ٱلانفصال نقطة تحول تاريخية مهمة أدخلت جنوب السودان فّي المجتمع الدولي كدولة مستقلة ، وإن بروز دولة جديدة تصاحبه تحدياتّ كبيرة تحتاج معالجتها إلى بعد نّظر لكي يُترجم الاستقلال السياسي إلى مستوىّ معيشي عال لشعب جنوبّ السودان . وعليه فّإن دراسة ٱلدولة ٱلوليدة تّعتبر جّديرة بّالاهتمام مّن حّيث تّحديات بّناء ٱلدولة وّالتهديداتّ المحيطة بّها،

وبناءا على ذلك تحاول هذه المقالة إبراز أهم العوامل التي كانت وراء انفصال جنوب السودان من عوامل تاريخية وبيئة داخلية متمثلة أساسا في التهميش الاقتصادي والاجتماعي التي منها مواطن الجنوب بالإضافة إلى البيئة الخارجية المتمثلة في دور القوى الخارجية والكبرى التي حاولت استغلال النزاعات الداخلية من أجل مصالحها الخاصة ومن بينها اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

كما تعالج هذه المقالة التحديات التي واجهت جنوب السودان بعد الانفصال من بينها هشاشة وضعف الدولة ، ومشكلة المناطق المتنازع عليها نظرا لسهولة عسكرة وتسليح المجتمعات الملية و تدني مستويات المعيشة وانتشار الفقر والفساد بالإضافة إلى انتشار النزاعات الإثنية والقبلية لاسيما النزاعات المتعلقة بالموارد وانتشار العنف والأسلحة والصراع العسكري والسياسي لدولة جنوب السودان الوليدة..

وفي الأخير تتناول المقالة تأثيرات النزاع في دولة جنوب السودان على دول الجوار بما فيها جمهورية السودان واثيوبيا وغيرها نظرا للموروث ٱلصعب مّن ٱلتدخلات ٱلطبيعية وّالإثنية وّانعكاساتها عّلى ٱلواقع ٱلجيوبولتيكي التي ستّفرض نّفسهاّ بقوة ،ّفانفصال جنوب ٱلسودان الذي أصبح واقعاً بعد ٱستفتاء 2011.

Abstract :

This artical entitled “the secession of southern sudan between internal challenges and regional implications”, in order to study the Factors and Causes of Southern Sudan Secession , Refering to the Historical Evolution wich is necessary to understand the North/ South Conflict , there were many attempts to resolve the crisis in southern Sudan, and the successive Sudanese governments used different methods to resolve the crisis, such as the use of military forces to integrate the north with southern Sudan and the political solution that recognizes the differences between the two parties and grants autonomy to the south. The Naivasha agreement in 2005 was the best of those attempts because it was the one which stopped the war and laid the groundwork for the sharing of power .

the Global Peace Agreement and the process of independence of South Sudan have left unsolved some key issues that might in the end endanger the full peace process. In particular, unresolved issues over citizenship, Abyei, border and the sharing of resources represent issues over which confrontation with Sudan can escalate, the decisions makers of South Sudan also face a variety of challenges: the challenge of establishing the state security and the challenge of the spread of violence and armed militias, confronting the economic drivers of instability and conflict.

This Thesis examines the regional political impact of South Sudan's independence on its neighbours. It takes into account the emergence of South Sudan as an independent nation, which has resulted in a new "rapport de force" among the neighbouring states. This region of Africa is made up countries with a history of conflicts and poor govern-ance. State authority is weak –particularly in the border areas between Sudan, South Sudan and Uganda to the east; and Chad, the Central African Republic and the Democratic Republic of Congo to the west. Referred to here as an 'ellipse of insecurity', this vast area of instability.

مقدمة:

السودان ٱلقطر ٱلواسع ٱلمترامي ٱلأطراف وّالمتنوع ٱلخصائص الجغرافية وّالاجتماعية، ٱلمتعدد ٱلثقافاتّ الإثنية وّالعرقية فّي تّجمعاته ٱلسكنية وّنمط حّياته والزاخر بّالموارد ٱلطبيعية وّالبشرية،فرغم كّل هّذهّ الخصائص ،ّإلا أّنه مّنذ تّكوينه وّتأسيس أقاليمه يّحمل فّي دّاخله عّناصر مّتضادة وّقوى مّتصارعة، فّلاّ يمكن فّي مّحاولة ٱلبحث عّن أّسباب ٱنفصال جّنوب ٱلسودان، ٱلفصل بّين ٱلعامل ٱلتاريخي كّالسياسةّ الاستعمارية ذّات ٱلنهج ٱلانفصالي ،ّفقد ٱنتهج ٱلاحتلال ٱلانجليزي سّياسة تّعمل عّلى تّعزيز ٱلاختلاف بّينّ الشمال وّالجنوب.1والعامل ٱلاقتصادي ٱلمتمثل فّي ٱختلاف مّستوى ٱلتنمية بّين ٱلشمال وّ ٱلجنوب، أّوّ التهميش ٱلسياسي وّ ٱلمتمثل أّيضا فّي أّخطاء ٱلحكومات ٱلسودانية ٱلمتعاقبة وّغياب دّور ٱلدولة ،ّ أوّالعامل الديمغرافي ٱلمتمثل فّي ٱلتباين ٱلثقافي وّ ٱلاختلاف ٱلعرقي، فّكل هّذه ٱلعوامل سّببت فّي تّأزمّ مشكلة جّنوب ٱلسودان.

تعد مّشكلة جّنوب ٱلسودان مّشكلة مّعقدة وّمتعددة ٱلجذور تّتداخل فّيهاّ عناصر وّعوامل عّديدة ،ّوقد تّعددت مّحاولات إّيجاد حّل لّلأزمة فّي جّنوب ٱلسودان مّثل ٱلحل ٱلعسكريّ باستخدام ٱلقوّة ٱلعسكرية لّدمج ٱلشمال مّع جّنوب ٱلسودان ،ّوالحل ٱلسياسي ٱلذي مّنح ٱلحكم ٱلذاتيّ للجنوب ،ّ وّنتيجة لّلضغوط ٱلداخلية وّالخارجية ٱستمر مّسار ٱلسلام فّي ٱلسودان لّيصل فّي ٱلأخير إّلى مّاّعرف بّاتفاق ٱلسلام ٱلشامل ٱلذي مّثل نّهاية ٱلحرب ٱلأهلية

ٱلتي وّصفت بّأنها أّطول حّرب أّهلية فّيّ أفريقيا2 .حّيث تّم وّضع أّسس ٱلتوصل إّلى حّل يّنهي مّشكلة جّنوب ٱلسودان تّلك ٱلمشكلة ٱلتي طّالما شّكلتّ تهديدا لّلأمن وّالأمان لّيس فّقط فّي ٱلسودان وّلكن أّيضا فّي شّمال وّوسط أّفريقيا ،ّ وّقد تّمت ٱلموافقة عّلىّ مبدأ تّقرير ٱلمصير بّواسطة غّالبية ٱلقوى ٱلسياسة ٱلتي لّم تّبدي أّي مّعارضة لّاتفاق ٱلسلام بّل تّعهدتّ معظمها عّلى دّعمه ،ّ وّقد نّص ٱلاتفاق أّن ٱلمواطنين فّي جّنوب ٱلسودان لّهم كّامل ٱلحق فّي مّمارسة حّقّ تقرير ٱلمصير بّما فّي ذّلك ٱلتصويت فّي ٱستفتاء بّعد ستّ سّنوات لّتحديد مّستقبل إّقليمهم سّواء ٱلوحدة أّوّ

الانفصال ،ّ وّقد ٱختار ٱلجنوب ٱلانفصال.

المحور الأول :البيئة الداخلية والخارجية المساعدة على انفصال جنوب السودان

دور التهميش الاجتماعي والاقتصادي في انفصال جنوب السودان:

الارتباط بين مّستوى التهميش الاجتماعي والاقتصادي ومستوى الانفصال،ّيظهر في أن فّشل ٱلنخب ٱلحاكمة فّي تّحقيق ٱلعدالة وّ ٱلتوازن بّين ٱلمجموعات ٱلإثنية ،ّمما يّخلقّ هوة عّميقة دّاخل ٱلدولة مّما يّهددها بّالانقسام وّ ٱلتفتت، وّهو ما اتضح جلياً بالنسبة لّحالة جّنوبّ السودان،أين مّارست ٱلحكومة ٱلسودانية سّياسات ٱلتهميش ٱلاجتماعي وّالاقتصادي ضّد ٱلجماعات ٱلعرقيةّ في جّنوب ٱلسودان ،ّ حّيث وّصف ٱلجنوب بّأنه مّن أّكثر مّناطق ٱلعالم تّخلف نظرا لّعوامل ٱلعزلةّ الطبيعية وّالسياسية ٱلتي حّالت دّون ٱتصاله بّالعالم ٱلخارجي وّاستفادته مّن إّمكانية ٱلتقدم ،ّوانعدام االثقة بين ٱلجنوب وّ ٱلشمال وّ ٱلذي كّان تّمهيدا وشرارة كّل تّمرد وّ كّل ٱلحروب إّلى جّانب ٱلتمهيش ٱلسياسي وّانعدام اللااستقرار وّ ٱللامبالاة ٱلموجهة لّلجنوب مّن طّرف ٱلحكومة ٱلسودانية أّفرز فّي ٱلوقت نّفسهّ منظمات وأحزاب وّ جّبهات تّعمل مّن أّجل ٱنفصال ٱلجنوب عّن ٱلشمال.

كما أّن هّشاشة تّكوينّ الدولة فّي ٱلسودان ظّل يّلقي بّتبعاته وّيؤثر فّي حّاضر ٱلبلاد ٱلسياسي وّالاجتماعي ،ّ وّمشكلة ٱلجنوبّ والحرب ٱلأهلية ٱلمدمرة ٱلتي تّمخضت عّنها تّعكس هّذه ٱلهشاشة ،ّ حّيث إّنه لّم تّتح ٱلظروف ٱلملائمةّ أمام جّنوب ٱلسودان لّلتفاعل مّع الأجزاء ٱلأخرى فّي ٱلبلاد فّقد ظّل فّي وّضع أّشبه بّالانطواء عّلى ٱلذات،هذه ٱلتجربة ٱلفاشلة مّن ٱلحرب وّالقمع لّعقود دّفعت بّالقيادات ٱلجنوبية إّلى طّلب ٱلانفصال عّن شّمالّ السودان .3

-2دور الأطراف الخارجية في انفصال جنوب السودان:

هناك علاقة بّين تّدخل الأطراف ٱلخارجية مّن أّجل تّحقيق مّصالحها الاستا رتجية وّتدهور ٱلأوضاع ٱلداخلية، . ذلك أن، حّالة جّنوب ٱلسودانّ وما تّطرحه مّن تّدخلات خّارجية وّاضحة تّمثل صّورة مّصغرة لّلمشهد ٱلأفريقي ٱلعام،حيث أّن ٱلسياسةّ الغربية وّالأمريكية فّي مّنطقة جّنوب ٱلسودان وّحتى مّنطقة ٱلقرن ٱلأفريقي إّنما هّي استمرار لّلجهود ٱلغربيةّ الرامية لّإعادة صّياغة ٱلعالم غّير ٱلغربي فّكا وّتركيبا بّما يّخدم مّصالحها وّأهدافها ٱلعليا، وّفي مّقابلّ ذلك ٱرتبطت ٱلقوى ٱلجنوبية غّالبا بّقوى خّارجية لّتدعيم مّوقفها ،ّالأمر ٱلذي جّعل ٱلجنوب مّدخلا لّلتدخلّ في ٱلشؤّون ٱلداخلية ،ّفقد لّعبت ٱلقوى ٱلخارجية دّو ا ر فّاعلا فّي كّل ٱلاتفاقيات ٱلسياسية ٱلتي تّم ٱلتوصلّ إليها ، وّيظهر ذّلك مّن خّلال عّمليات ٱلتفاوض ٱلتي تّمت بّوساطات خّارجية تّداخلت فّيها أّجندة قوى إ قليمية وّدولية ،ّ وّقد لّعب تّقاطع مّصالح هّذه ٱلقوى ٱلخارجية دّو ا ر مّهما أّحيانا فّي تّأجيج ٱلحروب ٱلأهليةّ4، كّما ٱستطاع ٱلتأثير عّلى مّسار ٱلتسويات ٱلتي تّمت.

ومن بين أبرز القوى الخارجية الفاعلة في أزمة جنوب السودان اسرائيل حيث تواصل الكيان الاسرائيلي مّع حّركة تّحرير جّنوب ٱلسودان وّالفصائل ٱلمتمردة فّي عّامّ بّتقديمه ٱلدعم ٱلمالي وّالعسكري لّلجيش ٱلشعبي لّتحرير ٱلسودان بّقيادة غرانغ وّمن بّعده سّلفاكيرّ الذي بّات رّئيس حّكومة جّنوب ٱلسودان، وّتزويده بالخبرات ٱلعسكرية وّالمعدات ٱللوجيستية وّالتقنياتّ والأسلحة ٱلمتقدمة عّبر دّول أّفريقية تّرتبط بّعلاقات وّثيقة مّع ٱلكيان الاسرائيلي مّثل أّثيوبيا وّكينيا وّتدريبّ قياداته ٱلعسكرية فّي قّواعد عّسكرية إسرائيلية وّمشاركة هّذه ٱلقيادات فّي وّضع ٱلخطط وادارة ٱلعملياتّ العسكرية.5

وّتمثل أّهداف ٱلسياسة الإسرائيلية إزاء ٱلسودان فّي استمرارية ٱلدولة الإسرائيلية عبر إكتساب عّنصرّ الشرعية ٱلسياسية والاعتراف ٱلقانوني لّلدولة ٱلصهيونية مّن خّلال إّقامة عّلاقات دّبلوماسية تّرسخ مّفهومّ الوجود ٱلصهيوني، وإحباط مّحاولة بّناء دّولة قّوية مّوحدة وّمنافسة بّموارده وّمساحته ٱلشاسعة مّن خّلالّ تأجيج مّشاعر ٱلانفصال فّي ٱلجنوب لّتغيير مّجرى ٱلأوضاع فّي ٱلبلاد نّحو الصراع وّالانقسام وّتوليدّ الأزمات ٱلمزمنة ٱلمستعصية عّلى حّساب تّعظيم القدرات بّما يّفسح ٱلطريق أّمام ٱلتدخل الإسرائيلي .6

أما عن ٱلولايات ٱلمتحدة ٱلأمريكية فقد انحازت بّكل ثّقلها وّدعمت تّماما مّبادرة ٱلإيجاد ٱلتي أّكدت عّلى حّقّ تقرير ٱلمصير لّلجنوب ،ّوقد ٱستمرت ٱلجهود ٱلأمريكية ٱلضاغطة عّلى ٱلحكومة ٱلسودانية فّي ذّات ٱلوقتّ الذي قّدمت فّيه ٱلدعم لّحركة ٱلتمرد فّي ٱلجنوب ،ّكما دّعت حّلفاءها ٱلدوليين مّثل بّريطانيا واسرائيل والإقليميين مّثل دّول ٱلجوار ٱلأفريقية لّلسودان بّتقديم ٱلدعم لّلجنوبيين ،ّوهو ٱلأمر ٱلذي دّفع بّالحكومةّ السودانية إّلى ٱلرضوخ لّلشروط ٱلأمريكية وّالموافقة عّلى ٱتفاق مّشاكوس ٱلإطاري فّي عّامّ 2002.7

المحور الثاني : تحديات جنوب السودان ما بعد الانفصال

مع ٱنفصال جّنوب ٱلسودان ظّهرت جّملة مّن ٱلتحديات ،ّترتبت عّليها تّحولات دّستورية وّسياسيةّ ودبلوماسية وّأمنية اجتماعية وّاقتصادية وّثقافية تّتبدى أّثارها فّي مّناحي ٱلحياة، تّتمثل بّتحديد فّي بّناءّ دولة ٱبتداء مّن وّضع هّياكلها وّدستورها وّخدمتها ٱلمدنية وّتحدي تّوحيد ٱلقوى والأحزاب ٱلسياسية ٱلجنوبيةّ والصراعات ٱلقبلية ٱلمستشرية،إضافة إّلى ٱلتحدي ٱلأمني ٱلمتمثل بّالميليشيات ٱلمسلحة ٱلمنتشرة وّكلّ المتعلقات ٱلاقتصادية 8 ،ّوما تّتطلبه مّن بّنى تّحتية يّفتقر إّليها ٱلجنوب، بّالإضافة إّلى تّحديات أّخرى،ّكمشكلة حّدود الأراضي ٱلمتنازع عّليها وّمشكلة ٱلمياه ، ّوّتنمية مّناطق ٱلجنوب.

.تحدي بناء الدولة في جنوب السودان:

تّختلف دّولة جّنوب ٱلسودان عّن سّائر ٱلدول ٱلأفريقية ٱلّتي نّالت ٱلاستقلال قّبلها فّي أّنها كّانت شّبهّ مستقلة لّمدة ستّ سّنوات قّبل ٱستقلاله ٱلرسمي فّيّ 9 تّموزّ 2011 ،ّخلال تّلك ٱلفترة كّانت حّكومة جّنوبّ السودان تّتمتع بّموارد مّالية وّسلطة سّياسية إّلا أّنها لّم تّتمكن مّن إّرساء قّاعدة لّدولة ٱلجديدة ،ّبرغمّ من أّن ٱتفاقية ٱلسلام ٱلشامل كّانت تّهدف بّنهاية ٱلفترة ٱلانتقالية لّأن يّكون جّنوب ٱلسودان قّد تّطورّ ليكون عّلى مّستوى ٱلولايات ٱلشمالية إّما لّإبقاء ٱلجنوبيين فّي إّطار وّحدة ٱلسودان فّي ٱلاستفتاء عّلىّ تقرير عّلى تّقرير ٱلمصير أّو لّإرساء أّساس قّوّي لّدولة جّديدة ،ّو جّاء خّيارهم لّصالح ٱلانفصال عّنّ السودان فّوجد بّذلك ٱلجنوبيين أّنفسهم أّمام تّحديات هّائلة كّان يّمكن مّواجهتها مّنذّ 2005 عّندما تّم تّكوينّ

حكومة جّنوب ٱلسودان.

وّفي هّذا ٱلإطار يّواجه مّختلف ٱلقائمين عّلى عّملية ٱعادة ٱلبناء تّحديات جّديدة تّتمثل فّي تّحول أطراف النزاع مّن ٱلعقلية ٱلأمنية إّلى ٱلمجال ٱلسياسي ٱلذي يّهتم بّالمسائل ٱلتنموية ،ّفضلا عّن تّغير نّمط ٱلحياةّ العسكرية وّالقيم ٱلمعمول بّها أّثناء الحروب بّنمط حّياة مّدنية وّاستبدالها بّقيم ٱلشفافية وّالمساواة والديمقراطية وغيرها ،ّوتحدي ٱلحفاظ عّلى سّلام دّائم وّالابتعاد عّن إّمكانية تّجدد ٱلن ا زعات ٱلمسلحة. 1 وّأول تّحدي وّاجهته ٱلنخبة ٱلسياسية ٱلحاكمة فّي جّنوب ٱلسودان هّو ٱلإخفاق ٱلمؤسسي فّما ا زلت ٱلقبليةّ بعاداتها ٱلتقليدية هّي ٱلمؤسسة ٱلاجتماعية وّالسياسية وّالاقتصادية ٱلتي يّلجأ ٱليها ٱلمواطن وّالإخفاق فّيّ بناء هّوية مّوحدة فّقد ظّلت قّدرة ٱلحركة ٱلشعبية وّالجيش ٱلشعبي عّلى قّيادة عّملية ٱلبناء ٱلسياسي وّالإداريّ ضعيفة، فّدولة جّنوب ٱلسودان هّي كّيان فّي إّطار ٱلتشكل وّمن ٱلمتوقع نّدرة أّو غّياب ٱلعناصر ٱللازمةّ لتكوين دّولة وهناك مّخاوف مّن أّن يّصبح جّنوب ٱلسودان دّولة فّاشلة جّديدة فّي شّرق أّفريقيا.9

كما تعاني دولة جّنوب ٱلسودان عّلى غرار غّيرها مّن ٱلدول ٱلأفريقية مّن مّشكل تّدخل ٱلعسكرّ في ٱلحياة ٱلمدنية بّلا قّيود وقد سّاعد ٱلعسكر عّلى ذّلك ٱلنظر إّلى أّنفسهم كّمؤسسة خّاضت ٱلحرب ضّدّ حكومة ٱلخرطوم وّبقيت تّمارس مّهامها بّنفس ٱلطريقة بّعد ٱنهاء ٱلحرب ،ّ حّيث لّم يّستطع ٱلحزب ٱلحاكمّ الانتقال مّن

حّركة مّسلحة إّلى حّزب سّياسي يّقود عّملية تّحقيق تّطلعات وّتوقعات مّجتمع جّنوب ٱلسودانّ بعد ٱلتوصل إّلى ٱلسلام ،ّفي حّين تّحول مّشروعه إّلى صراع مّستميت حّول ٱلسلطة بّين مّجموعاتّ المختلفة ،ّكما لّم يّتم تّحويل ٱلجيش ٱلشعبي لّتحرير ٱلسودان إّلى جّيش قّومي مّوحد يّدين بّالولاء لّلدولة ، فقد ظّل كّما كّان أّيام ٱلحرب ضّد ٱلخرطوم مّجموعات قّبلية وّلاؤها لّلقادة ٱلمحليين، ٱلواقع في جنوب السودان هو أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تسيطر على المسرح السياسي ليس لقوة تنظيمها الداخلي وّلا لمقدرتها على تعبئة الجماهير، وإنما للوضعية الخاصة التي حصلت عليها في اتفاقية السلام الشامل مدعومةّ بتكتيكاتها في تضييق مساحة حرية التنظيم والتي نفذتها بلا هوادة خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

وّحسب تّصنيف صّندوق دّعم ٱلسلامّ fund for peace سنةّ 2014 وّ 2015 1 جاءت جّنوبّ السودان فّي ٱلمرتبة ٱلأولى لّأكثر ٱلدول هّشاشة بّعدما كّانت فّي ٱلمرتبة الرابعة سّنةّ 2013 مّن بّينّ 178دولة فّي ٱلعالم وّفقّ 12 مؤشرا ٱجتماعيا وّاقتصاديا وّسياسيا وّهي تّشمل مّعايير : شّرعية ٱلدولة، احترام حقوق ٱلانسان ،ّ وّسيادة حّكم ٱلقانون وّالتنمية وّغيرها.10

مشكلة الحدود بعد انفصال جنوب السودان:

ٱلانفصال لّم يّحسم سّوّىّ وّجه وّاحد مّن وّجوه ٱلعلاقات ٱلمتشابكة بّينهما. فّثمة قّضايا عّالقة لّم يّتمّ حسمها بّعد، مّنها مّا يّعرف بّه "قضايا مّا بّعد ٱلاستفتاء"، أّو ٱلقضايا ٱلمصيرية وّهي عّشر قّضايا، كّانّ قانون ٱلاستفتاء عّلى حّق تّقرير ٱلمصير، ٱلذي تّم إّق ا رره فّي نّهاية دّيسمبرّ 2009 ، قّد نّص عّلي وّجوبّ الوصول إّلي ٱتفاقات بّشأنها فّي حّالة ٱختيار ٱلجنوبيين لّلانفصال، هّذه ٱلقضايا هّي) الجنسية، ٱلعملةّ،الخدمة ٱلعامة، وّضع ٱلوحدات ٱلمشتركة وّالمدمجة وّالأمن ٱلوطني ٱلاتفاقيات وّالمعاهداتّ الدولية، ٱلأصول وّالديون، حّقول ٱلنفط وإنتاجه وّترحيله وّتصديره، ٱلعقود ٱلبيئية فّي حّقول ٱلنفط، ٱلمياهّ الملكية(، وّكان يّنبغي حّسم تّلك ٱلقضايا قّبل ٱلإعلان ٱلرسمي لّانفصال ٱلجنوب فّيّ 9 يّوليوّ 2011 ، ولكن لّم يّتمكن ٱلطرفان مّن ٱلوصول إّلي تّفاهمات أّو ٱتفاقات بّشأنها.

ونظرا لّغياب آلثقة آلتي مّيزت آلمشهدّ السياسي آلسوداني طّيلة أّعوام،إضافة إّلى سّهولة تّسليح وّعسكرة آلمجتمعات آلمحلية عّلى جّانبي آلحدودّ بين آلشمال وّالجنوب، أّضحت تّلك آلمناطق آلحدودية تّشكل بّؤر تّوتر تّنذر بّالانفجار فّي أّي وّقت، والسياق آلاجتماعي وّالاقتصادي لّهذه آلمناطق بّالغ آلضعف وّالهشاشة ،نظرا إّلى مّحدودية قدرات أّجهزةّ الحكم وّالإدارة فّي آلتعامل مّع قّضايا الأراضي وّتسوية النزاعات آلمحلية وّما شّابه ذّلك والمصالح آلمتناقضة وّالولاءات آلمعقدة وّثقافة آلعسكرة وّسهولة آلحصول عّلى آلسلاح فّي آلمناطقّ الحدودية تّدفع إّلى عّودة الصراع المسلح عّلى نّطاق وّاسع ،ّولاسيما إّذا لّم تّلبى مّطالب آلمجتمعاتّ الحدودية فّعلى سّبيل آلمثال فّإن هّذه آلمجتمعات تّعتقد أّنها قّد هّمشت وّلم يّتشاور مّعها عّند آلتفاوضّ على آلحدود بّين آلشمال وّالجنوب.

وّتخشى آلمجتمعات آلحدودية مّن أّن تّعاني مّزيدا مّن آلتهميش ،ّكما أّن مّفهوم آلانفصال لّيس جّزءاّ من ثّقافة هّذا المجتمعات آلتي دّخلت فّي شّبكة آلتفاعلات فّما بّينها عّبر قّرون طّويلة ،ّوفي ظّل غّيابّ أطر إّدارية مّحلية يّعتد بّها لّلمناطق آلحدودية إّذا آعتمدت آلمجتمعات آلرعوية وّالاستهلاكية عّلى مّفهومّ الحدود آلناعمة soft borders)) الذي يّسمح بّحرية آنتقال الأفراد وّالسلع مّن دّون أّي مّعوقاتّ.

تحدي بناء هوية مشتركة في جنوب السودان:

منذ آنفصال جّنوب آلسودان فّيّ 2011 ، شّهدت آلبلاد صراعات عّرقية دّاخلية، وّلاسيما تّلك النزاعات المتعلقة بّالموارد آلطبيعية والنزاعات حّول المراعي وّالماشية وّخاصة فّي وّلايتي جّونغلي وّأعالي آلنيل ،ّعلىّ الرغم مّن آلجهود آلوطنية آلمتعددة لّتفادي قّيام مّثل هّذه النزاعات آلقبلية ،ّووفقا لّلأمم آلمتحدة يّرى مّفوضّ شؤون آللاجئين فّي جّنوب آلسودان أّن هّذا آلبلد يّواجه مّجموعة مّن آلتحديات آلسياسية وّالاقتصاديةّ والأمنية بسبب الاستمرار فّي آلعداء بّين آلطوّائف وّانتشار آلجماعات آلمتمردة، وّنجد هّذه الصراعات حتى دّاخل آلقبيلة نّفسها مّثل الصراع بّين آلدينكا)بحر الغزال (وّالدينكا) بور(. .11

إّن آحتمالات فّشل آلمشروع آلقومي وإخفاق بّناء هّوية مّوحدة ثّقافية – اجتماعية لّلشعب آلجنوبيّ ،تتداخل فّيها الاعتبارات آلقبلية فّي مّختلف آلمشاكل، حّتى آلسياسية مّنها، وّتزيد مّن عّمقها ،ّفبعد تّوقيعّ اتفاقية آلسلام آلشامل

عّامّ 2005 أّصبحت ّالمنافسة ّالقبلية أّكثر تّعقيدا، لّأنها ّامتدت مّن ّالمنافسة عّلىّ الموارد ّالطبيعية والأراضي وّالماشية إّلي ّالمنافسة عّلى عّد ّالموظفين فّي حّكومات ّالولايات وّالتمثيل فّيّ المحليات وّغيرها،وترجع هّذه الصراعات ّالقبلية فّي جّنوب ّالسودان إّلى غّياب ّالكفاءة فّي ّالإدارة ّالعامةّ وغياب ّالشفافية ّالمالية 12،وّغياب عّدالة ّالتوظيف ّالحكومي وّاستبعاد جّماعات عّرقية صّغيرة مّن حّقوقهاّ السياسية وّالاقتصادية.

إن مّستوى ّالنجاح فّي بّناء دّولة يّتوقف عّلى حّجم ّاندماج جّميعّ العناصر ّالمكونة لّلمجتمع ،ّ فّالدولة ّالتي لّا تبنى على مؤسسات ت ا رعي مختلف المكونات الاجتماعية تميل إلى أن تّكون دّولة فّاشلة ،ّ فّتكوين ّالمؤسسات ّالوطنية هّو مّرآة تّعكس مّستوى وّحجم ّاندماج جّميعّ العناصر ّالمكونة لّلمجتمع فّي إّطار ّالدولة، وّعلى ّالمنوال نّفسه تّوضح أّماكن ّانتشارها وّطريقة عّملهاّ مدى فّاعليتها فّي تّقديم ّالخدمات إّلى جّميع ّالمواطنين دّون تّفرقة أّو تّهميش ،ّوهو مّا تّعيشه جّنوبّ السودان أّين لّم يّتمكن وّلاء الأفراد وّالجماعات مّن ّالخروج مّن وّلاءات ّالاثنية وّالقبلية نّحو وّلاء أّسمى وّهوّ الدولة ّالقومية . وّالإشكال لّيس فّي ّالتعدد ّالاثني ذّاته بّقدر مّاهو فّشل ّالسلطات فّي ّالتعامل مّع هّذاّ التعدد بّشكل يّسمح بّاندماج كّل ّالمكونات الديمغرافية والاجتماعية ،ّ وّهو مّا يّرشح ضّعف هّيكل ّالدولة فّيّ الجنوب مّع ّالحضور ّالقوي لّلعامل ّالقبلي.

تحدي تحقيق التنمية الاقتصادية في جنوب السودان:

يعاني ّالجنوب من ضّعفّ قدرة إّدارة مّؤّسساته بّصورة أّكثر فّاعلية وّمعظم ّالمصروفات تّتمثل فّي ّالأجور ،ّما يّحد مّن ّالقدرة عّلىّ الاستفادة مّن ّالموارد ّالاضافية بّشكل فّاعل) ظّلت حّكومة جّنوب ّالسودان تّصرف أّكثر مّنّ 90 فّي ّالمئةّ من ميزانيتها فّي إّدارة عّجلة ّالحكومة (،ّضف إّلى ذّلك أّن ّالدولة ّالجديدة فّي جّنوب ّالسودان سّوف تّكونّ من دّون مّوانئ بّحرية وّيجب أّن تّتوصل إّلى ّاتفاقيات مّع دّول ّالمنافذ ّالبحرية شّمال ّالسودان وّكينيا لّكيّ تستورد وّتصدر عّبرها.

حيث هناك ارتباط بين مستوىّ التنمية ومستوىّ الاستقرار ّالسياسي . فالدول ّالتي لم تنجح في تحقيق تنمية متوازنة تراعي ّاحتياجات مختلف الأطراف، تعاني من اللااستقرار سّياسي وّاختلال الوضع الأمني الداخلي . وتعثر ّالدول في توفير الاحتياجات الأساسية والضرورية لّمكوناتها المجتمعية تزداد خطورته عند تعدد هذه

المكونات اثنياً أو دينياً . وهو ما كان واضحاً بالنسبة لجنوب ٱلسودان، ففشل ٱلسلطة المركزية والسلطات اللامركزية المتفرعة عنها في توفير أبسط الضروريات لجنوب ٱلسودانيين جعلهم يوالونّ للقبائلّ التي ينتمونّ إليها بدل الدولة،و فّشل ٱلأبنية ٱلإقتصادية فّي تّلبية حّاجيات كّل ٱلفئات ٱلوطنية ،ّ واقامةّ المشروعات ذّات ٱلخدمة ٱلعمومية خّاصة فّي ٱلدول ٱلنامية ٱلتي تّعاني مّن ٱنتشار ٱلبطالة وّالفقر ،ّ وانتشار أّوضاع ٱلتخلف ٱلمزمنة وّالمعززة بّما خّلفته ٱلحرب ٱلطويلة ،ّوهو مّا يّرشح دّولة ٱلجنوب لّعدمّ استقرار مّزمن.

ولذلك يّحتاج جنوب السودان إلى إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل تحقيق نمو مقدر، وهذا يتطلب نمو الإنتاج القومي ووضع وّتطبيق ضوابط نقدية ومالية صارمة لضبط التضخم وتوسيع الاقتصاد، بدونّ نمو حقيقي في الاقتصاد ستظل الأغلبية ٱلساحقة للشعب تحت حد الفقر،وستظل البطالة في ارتفاع دائم، وستظل المؤشرات الاقتصادية الأخرىّ تسجل أرقامًا ضّعيفة،لابد من تنويع مصادر الدخل القومي بدلاً من الاعتماد الكلي على النفط والذي هو مصدر للطاقة غير مّتجدد وأسعاره متذبذبة، يصاحب كل ذلك وضع خطة متكاملة للتنمية والتي هي مفتاح التطور الاجتماعي والنمو ٱلاقتصادي والرفاهية في دولة جنوب السودان،تضع مثل هذه الخطة في اعتبارها نقاط قوة الدولة في الزراعة والسياحة،والنقل النهري، وغيرها، واستغلال النفط كمحرك لعملية التنمية.

تدهور الوضع الأمني بعد انفصال جنوب السودان:

يّبذل ٱلسياسيون ٱلجنوبيون مّجهودا خّارقا لّفك ٱلارتباط بّين ٱلصورة ٱلذهنية ٱلتي كّرسها تّاريخ ٱلحربّ الطويلة فّي جّنوب ٱلسودان، وّالعنف ٱلمتبدي فّي الصراع ٱلعسكري وّالسياسي لّدولة جّنوب ٱلسودانّ الوليدة، وان كّان وّاضحا أّن ٱلحرب بّين ٱلشمال وّالجنوب ٱلتي ٱستمرت لّنصف قّرن مّن ٱلزمان لّهاّ أسبابها ٱلمتمثلة فّي تّهميش ٱلمواطن ٱلجنوبي وّأجندات أّخرىّ، فّإن الصراعات ٱلداخلية بّين ٱلجنوبييّن أنفسهم تّتشكل بّسبب ٱستيقاظ ٱلهويات ٱلعرقية مّن حّين لّآخر ،ّوبهذا تّواجه دّولة ٱلجنوب ٱلوليدة تّحديّ الاستقرار ٱلسياسي وّالعسكري، فّي دّولة تّعاني مّن الصراعات ٱلمترسخة، وّهو مّا يّجعلها فّي مّواجهة أّنواعّ متعددة مّن ٱلعنف ٱلنابع مّن التوترات ٱلمحلية فّي إّقليم طّالت خّبرته لصراعات، نّتيجة لّانتشار ٱلسلاحّ وتكاثر فّصائله ٱلمكونة عّلى أّساس إّثني. أمنيا فّإن تّداول ٱلأسلحة وّالفشل فّي نّزعها مّن ٱلجماعات ٱلمتمردة، وّانتشار ٱلمليشيات ٱلمتعددة يّمثلّ خطورة كّبيرة عّلى استقرار وّأمن ٱلجنوب، وّهو مّا أّثر عّلى عّملية ٱلتحول الديمقراطي، فّبدلا مّن أّن يّحتويّ تكوين

ٱلدولة ٱلجديدة ٱلتناقضات ٱلعرقية والصراعات ٱلداخلية لّتحقيق الاستقرار، فّإن ٱلمطالب ٱلتي بّرزتّ لم تّتنته بّحق تّقرير ٱلمصير، حّيث تّرى بّعض ٱلمجموعات ٱلمنشقة أّنه تّم تّهميشها فّي ٱتفاقية ٱلسلام، وأنها تّخضع ٱلآن بّعد ٱلحصول عّلى ٱستقلال ٱلجنوب إّلى هّيمنة ٱلحزب ٱلواحد وّوفقاً لّهذا ٱلإحساس لّم تّتكيف هّذه ٱلمجموعات عّرقيا وّلم تّستطع تّجنب الصراع وّالغارات عّلىّ المراعي وّالعنف ٱلقبلي وّالقتال فّيما بّينها، مّما ٱ زد مّن حّدة ٱلتنافر بّين ٱلحركة وّالمنشقين عّنها،وأصبحتّ الحاجة عّوضا عّن ذّلك لّيس إّلى إّشباع ٱلحاجة ٱلسياسية فّحسب وانما حّاجة أّمنية ٱقتصادية وّاجتماعيةّ ملحة.

وّلذلك فّإن حّق تّقرير ٱلمصير وّاستقلال ٱلجنوب لّا يّقف عّند حّد ٱلحصول عّليه، بّل يّتعداه إّلىّ الحفاظ عّليه بّمعالجة أّسباب الصراع ٱلأزلية ٱلتي تّسهم فّي إّعادة إّنتاج ٱلأزّمة،فالخروج مّن مّرحلة ٱلحربّ والعنف إّلى حّالة ٱلسلم وّ إّلى الديمقراطية، وّتحقيق نّوع مّن الاستقرار بّالجنوب رّغم أّنه أّمر مّستعصٍّ حدوثه فّي ظّل الصراعات ٱلقبلية وّتجارب ٱلجنوبيين ٱلماضية ومرارتهم ٱلسابقة، فّهو يّتطلب ٱلتركيز عّلىّ أسباب ٱلعنف عّن طّريق ٱلكشف عّن وّسائل مّساهمة ٱلمؤسسات ٱلجنوبية وّالتدخلات ٱلخارجية فّي خّلقّ الأزمات واستمرار تّأجيج الصراع.

المحور الثالث : تداعيات انفصال جنوب السودان على الجوار الإقليمي

الدولة ٱلقومية ٱليوم حّتى وّلو كّانت قّادرة عّلى ٱلحفاظ عّلى الاستقرار وّالأمن، إّلا أّنها لّا تّستطيع تّحقيقّ على ٱلمستوى ٱلخارجي فّهي خّاضعة لّمنطق ٱقليم يّجعلها تّتأثر بّالأحداث ٱلمحيطة بّها ،ّفهي تّتأثر بّماّ يحدث فّي نّطاقها الجغرافي مّن توترات واضطرابات ،ّيمكن أّن تّتطور إّلى حّد زّعزعة أّمنها نّتيجة لّماّ تفرزه ٱلأحداث ٱلاقليمية ، ّفبرغم مّن ٱلطابع ٱلداخلي لّانفصال جّنوب ٱلسودان،إلا أّنه تّمكّن مّن أّن يّكونّ له تّجليات وّمظاهر تّتخطى ٱلحدود ٱلاقليمية لّجنوب ٱلسودان ،ّفبعد ٱلانفصال تّكونت خّريطةّ جيواستراتجية جّديدة فّي ٱلمنطقة ،ّوكانت لّها تّداعيات سّلبية عّلى ٱلدول ٱلمجاورة خّاصة تّلك ٱلتي تّتشابهّ أوضاعها فّي بّعض أّوجهها مّع قّضية جّنوب ٱلسوّدان ،ّوالتي تّوجد فّيها أّقليات لّديها تّطلعات ٱنفصالية ، وانفصال جّنوب ٱلسودان يّشكل وّاقعة سّابقة تّحثهم عّلى تكرار ٱلتجربة ذّاتها فّي بّلدانهم.ومن بين هاته المناطق اقليم دارفور وشرق السودان وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

طّرحت ٱلحركة ٱلشعبية فّي وّلاية ٱلنيل ٱلأزرق، مّقترح ٱلحكم ٱلذاتي ،ّ فّقد عّبّر عّنه رّئيس ٱلحركة، مّالكّ عقار، فّي أّبريلّ 2011 إّبان تّوليه رّئاسة حّكومة وّلاية ٱلنيل ٱلأزرق، بّاعتباره حّقاً دّستورياً وّقانونياً لّولايتهّ وكافة وّلايات ٱلسودان ،ّ وّقد أّثارت جّدلاً وّاسعاً دّاخل ٱلأوساط ٱلسودانية، وّخصوصاً أّن الأطراف وّضعتّ نصب أّعينها تّجربة دّولة جّنوب ٱلسودان، ٱلتي مّنحت حّكماً ذّاتياً وّفقاً لّاتفاقية "نيفاشا" مّقروناً بّتقريرّ مصير، قّاد فّي ٱلنهاية إّلى ٱنفصال ٱلجنوب، مّما يّثير هّاجسا لّلحكومة ٱلسودانية مّن عّودة شّبحّ الانفصال.

و ٱلواقع فّي ٱلسودان يّؤكد أّن مّناطق ٱلسودان كّلها تّعاني ضّعفا فّي ٱلخدمات وّالتنمية ،ّوليس هّناكّ إقليم يّحظى دّون غّيره بّذلك ،ّفالمطلوب مّن أّقاليم ٱلسودان عّدم ٱلانزلاق وراء ٱلتوجهات ٱلإثنية وّالجهويةّ والعمل عّلى مّعالجة مّشاكل ٱلوطن وّفق مّنهج استراتجي يّعزز ٱلوحدة وّيرفض ٱلتجزئة وّالبحث عّن حّلولّ قومية فّي إّطار ٱلسودان ٱلموحد ،ّعلى أّن تّكون عّادلة لّكل أّقاليم ٱلسودان ،ّحتى لّا يّكون ٱلمدخل لّتحقيقّ العدالة وانتزاع ٱلحقوق هّو حّمل ٱلسلاح وّتخريب ٱلوطن وّفتح بّوابات ٱلتدخل ٱلخارجي عّلى مّصرعيه ، ومن ثم، فإن هذه النزعات الانفصالية تّمثل اختيارا للسودان حول مدى قدرته عّلى تطويق منهج تقريرّ المصير، وّالحيلولة دونّ انتشاره إلى المناطق ٱلملتهبة، لاسيما دارفور وجنوب كردفان،وهو ما سينعكسّ بدوره عّلى الوضع ٱلأمني من حيث جعل السودان في حالة تّأهب واستنفار دائمين، الأمر الذي سّيؤدي إليّ إرهاق وّتشتيت قوته.

فالموروث ٱلصعب مّن ٱلتدخلات ٱلطبيعية وّالإثنية وّانعكاساتها عّلى ٱلواقع ٱلجيوبولتيكي سّتفرض نّفسهاً بقوة ،ّفانفصال جنوب ٱلسودان الذي أصبح واقعاً بعد ٱستفتاء 2011 ؛ وصفه الرئيس التشادي بأنه كارثةّ على إفريقيا كلها، فما من دّولة إفريقية إلا وفيها شّمال وجنوب ومسلمونّ ونصارى، فهو يحمل في طّياته من الكثير مّن ٱلتداعيات وّالحسابات، وليس مّن يّرى فّي ٱلانفصال ايجابيات يعظّمها دعاته لّحجب رؤية مخاطره ومهدّداته وسلبياته.13

يّثير تّدهور ٱلأوضاع ٱلأمنية فّي جّنوب ٱلسودان قّلقا وّسط المراقبين ٱلدوليين وّالإقليميين ،ّ وّيقود هّذاّ التخوف دّول ٱلإقليم مّن ٱنتشار ٱلعنف وّتدفقه عّبر ٱلحدود ،ّفوفقا لّتقويم ٱلأخطار ٱلسنوي ٱلذي قّدمتهّ المؤسسات

ٱلاستخبارتية لّلجنة الاستخبارات فّي مّجلس ٱلشيوخ ٱلأمريكي شّباطّ 2010 ،ّفإن تّناميّ النزاعات ٱلقبلية فّي جّنوب ٱلسودان ،ّوانتشار ٱلفساد ،ّيتهددان استقرار ٱلمنطقة ،ّوأشار ٱلتقرير إّلى أّن ٱلمنطقة ستّعاني مّن ٱلآثار ٱلسلبية لّانفصال جّنوب ٱلسودانّوخاصة ٱلدولة ٱلمجاورة لّجنوب ٱلسودان ٱلّتي ستّتأثر بّشكل مّباشر.

تّضاف إّلى ذّلك ٱلأبعاد ٱلاجتماعية لّلعائدين إّذ تّثير قّضية إّعادة دّمج ٱللاجئين وّالنازحين نّقاشاً واسعا ،ّ حّيث يّرى بّعض ٱلباحثين ضّرورة ٱلحديث عّن دّمج لّا إّعادته ،ّوذلك لّأن ٱلعائدين وّفدوا مّنّ مناطق مّّختلفة مّن دّاخل ٱلسودان وّخارجه، وّقاد ذّلك إّلى وّجود ٱختلافات فّي ٱلقيم وّالسلوك بّينّ العائدين وّهو ما يّتطلب قدرا مّن ٱلوقت لّبناء ٱلثقة واقامة ٱلعلاقات ،ّمع دعاة تّمثيل هّذه ٱلمجموعات فّيّ الحكومة ٱلمحلية وّأطر ٱلقيادة.14

يّضاف إّلى ذّلك أّن وّجود نزاع حّول ٱلأرض بّين ٱلعائدين مّن جّهة وّالقبيلة ٱلّتي تّتمسك بّالملكيةّ المشاعة سّيؤثر فّي تّقديم ٱلخدمات وّفي ٱلاستثمار، لّذا فّإن عّدم الاستقرار ٱلمتمثل بالنزاعات ٱلاثنيةّ وحركات ٱلتمرد وّالعصيان سّوف تّدفع بّانتقالها إّلى ٱلدول ٱلمجاورة.

تعاني أّغلب ٱلدول ٱلمجاورة مّن مشاكل جراء الانقسامات الاجتماعية الموجودة بها، وهي ناتجة عن التعددية ٱلإثنية و ٱلدينية الكبيرة وتتراوح من البسيطة ٱلعابرة إلى المعقدة مثل الدخول في دوامة من الحروب الأهلية، أو ضّعف و تّفتت الدولة وّما يصحبه من التدخل في شؤونها الداخلية، وهذا يعتبر إشارة على أن تلك الدول قد فّشلت فّي تحويل التعددية الاجتماعية إلى مكسب وعامل ايجابي داعم لبناء للدولة،وهو مّايزيد مّن دّرجة تّأثرها بّحالة جّنوب ٱلسودان.

حيث تخشى اثيوبيا مّن ٱحتمالات فّتح ٱنفصال ٱلجنوب ٱلمجال أّمام ٱرتفاع أّصواتّ مطالبة بّحق تّقرير ٱلمصير، وّتكرار سّيناريو ٱنفصال ٱريتريا، ٱلذي لّا تزال إّثيوبيا تّعيش حّتى ٱليومّ تداعياته ٱلسلبية، بّعدما حّوّلها إّلى دّولة حّبيسة مّن دّون مّنفذ بّحري، مّا حّتّم عّليها تّحسين عّلاقاتها مّعّ دول ٱلجوار، بّما فّي ذّلك رّسم خّريطة جّديدة لّلتعامل مّع حّكومة ٱلخرطوم . وترى إّثيوبيا أّن دّولة ٱلجنوبّ الوليدة تّفتقر إّلى مّقومات ٱلدولة ٱلقوية، ٱلأمر ٱلذي سّيضعها أّمام مّجموعة مّن ٱلتحديات ٱلمؤثرة فّيّ أمنها ٱلقومي، إّضافة إّلى دّولة فّاشلة

جّديدة إّلى جّوارها بّعد ٱلصومال وّاريتريا، كّما أّن تّكلفة عّودةّ الحرب مّرة أّخرى إّلى جّنوب ٱلسودان سّوف تّؤدي إّلى خّسارة دّول ٱلجوار نّحوّ 34 % مّن إّجماليّ ناتجها ٱلمحلي خّلال ،ّ وّربما تّخسر كّل مّن كّينيا واثيوبيا نّحو مّليار دّولار سّنويا فّي حّالة عّودة ٱلحربّ إلى جّنوب ٱلسودان.

خاتمة:

تمثل حّالة جّنوب ٱلسودان ظّاهرة ٱفريقية بّكل ٱمتياز مّن حّيث الصراعات وّالحروب ٱللامتناهية وّالتيّ أفضت بّعد سّلسلة مّن ٱلحروب ٱلأهلية مّع ٱلسودان إّلى ٱلانفصال ،ّحيث يُّعتبر هذا ٱلانفصال نقطة تحول تاريخية مهمة أدخلت جنوب السودان فّي المجتمع الدولي كدولة مستقلة ، وإن بروز دولة جديدة تصاحبه تحدياتّ كبيرة تحتاج معالجتها إلى بعد نّظر لكي يُترجم الاستقلال السياسي إلى مستوىّ معيشي عال لشعب جنوبّ السودان . وعليه فّإن دراسة ٱلدولة ٱلوليدة تّعتبر جّديرة بّالاهتمام مّن حّيث تّحديات بّناء ٱلدولة وّالتهديداتّ المحيطة بّها، ودراسة ٱلتداعيات ٱلتي تّنجم عّن هّذا ٱلانفصال نظرا لّلارتباط ٱلوثيق بّين أّزمات جّنوب ٱلسودانّ ومحيطه ٱلإقليمي.

كما تّحتاج حالة جّنوب ٱلسودان ٱلمعقدة منهجية شاملة تراعي مختلف احتياجات مكونات مجتمع جنوبّ السودان،السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وّالإقليمية، ويؤسس لهندسة سياسية واجتماعية فاعلة تّأخذّ في عين اعتبارها تلك الحقائق.

حيث عّانى ٱلسودان مّنذ ٱستقلالهّ 1956 مّن صراعات سّياسية وّانقلابات عّسكرية ،ّوحروب أّهلية فّي ٱلشرقّ والغرب وّالجنوب أّثرت عّلى استقرار ٱلدولة وّعلى مّشاريع ٱلتنمية فّي مّختلف ٱلمجالاتّ والأطراف،واستنزفت مّوارده ٱلاقتصادية وّالبشرية وّأعاقته مّن ٱلقيام بّدوره مّحليا وّأفريقيا وّدوليا،وبعد إّعلانّ الانفصال رّسميا فّيّ 9 يّوليوّ 2011 طّرحت ٱلعديد مّن ٱلأسئلة بّشأن ٱلمستقبل وّمدى مّساهمة ٱلانفصالّ في صّناعة الاستقرار أّو ٱنتاج ٱلحرب،لاسيما فّي ظّل وّجود ٱلعديد مّن ٱلملفات ٱلعالقة ،ّ فّعندما طّالبّ الجنوبيون بّحق تّقرير ٱلمصير

كّانوا يّرغبون فّي أّن يّقرروا بّحرية وّضعيتهم ٱلسياسية وّالاقتصادية ،بّناءاً على ذّالك فّإن نّجاح أّو فّشل ٱلدولة ٱلجديدة سّيقرر بّمدى تّحقيق هّذه ٱلتطلعات.

أوردت وكالة أنباء جنوب السودان SSNA في 3 فبراير 2017ووكالة Reutersللإنباء في 4 فبراير 2016 ونقلت عنهما شبكات الأخبار والصحف الدولية والإقليمية البيان الصادرعن حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة SPLA-IO التي يتزعمها Riek Machar خصم الرئيس Salva Kiir في الحرب الأهلية الجارية بينهما حالياً بجنوب السودان , والذي تضمن الإشارة إلي أن القوات الجوية المصرية أسقطت ما لا يقل عن 9 قنابل ومتفجرات علي مواقع تابعة لحركة SPLA-IO تقع علي مقربة من قرية Kakaبولاية أعالي النيل بجنوب السودان , كما حذر المتحدث العسكري للحركة العقيد William Gatjiath Dengمن مغبة إستمرارالتمرد السوداني وتصعيد مصر لمشاركتها في الحرب القائمة حالياً بجنوب السودان , مُعتبراً ذلك من المؤشرات الواضحة لشعب جنوب السودان وللإتحاد الأفريقي وللأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأن نظام جوبا يستفز المنطقة ويجر جنوب السودان لحرب إقليمية " , وأوضح العقيد Deng أن عناصر من حركة العدالة والمساواة JEM وحركة تحرير جنوب السودان – قطاع الشمال SPLM-Northتتسلل إلي أراضي جنوب السودان إنطلاقاً من قاعدة Angathna بولاية النيل الأزرق بشمال السودان بغية الهجوم علي وإستعادة بلدات المستقبل و Wadekona و Detang من أيدي التمرد المُعارض التابع لريك مشار الذي يعتقد – أي مشار – أن هناك إتفاقات بين القاهرة وجوبا تدعوه إلي الشك في نوايا القاهرة إزاء الصراع بين حركته ونظام , Salva Kiir وأحالت وكالة أنباء جنوب السودان علي أحد كبار القادة العسكريين بحركة SPLA-IO المتمردة المناوئة للرئيس Salva Kiir قوله " هناك ثمة صفقة قذرة تتم بينKiir والسيسي , وأن سد النهضة الإثيوبي واحد من القضايا الرئيسية التي تمت في القاهرة , وأن مصادرنا المخابراتية في Kampala عاصمة أوغندا وفي جوبا أكدت أن مصر تريد من جنوب السودان وأوغندا أن يكونا حلفاءها الإقليميين حتي يمكنها أن تتقدم في مخططها الهدام الخفي ضد إثيوبيا , وأن الرجل)الرئيس (Kiir ما هو إلا عميل مزدوج فلسوف يتسبب في مشاكل كثيرة بمنطقة شرق أفريقيا " , وأضاف هذا المسئول قوله بأن الخبراء العسكريين والمهندسيين المصريين متواجدين بجوبا منذ شهور وأن التعامل العسكري بين القاهرة وجوبا تعمل أوغندا علي تنسيقه منذ العام الماضي , ودعا هذا المسئول الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلي التحقيق في التورط المصري في الحرب الأهلية بجنوب السودان.

من جانبه نفي الناطق باسم وزارة الخارجية المصرية هذه الإتهامات مُوضحاً أن مصر لا تتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخري , كما نفي Ateny Wek Ateny الناطق باسم رئاسة جنوب السودان هذه الإتهامات عن الضربة الجوية المصرية واصفاً إياها بأنها فارغة.

إن الحرب الأهلية بجنوب السودان التي بدأت موجتها الثانية للحرب الأهلية في 15 ديسمبر 2013 بين الرئيس Salva kiir Mayardit المُنتمي لقبيلة الدنكا وهي الأكبر بجنوب السودان ونائبه Riek Macharالمُنتمي لقبيلة النوير ثاني أكبر القبائل هناك أحدثت إستقطاباً واضحاً للدول المحيطة به خاصة وأن النظام القائم بجوباً ومعارضيه معاً تتأسس الأصول الفكرية لقادتهما علي مفهوم " التمرد علي الدولة" , ولقد نتج عن بدء هذه الموجة ما يُعرف بأزمة الحكم في جنوب السودان الذي حصل علي إستقلاله بناء علي إتفاقية السلام الشامل مع حكومة السلام المُوقعة في كينيا في يناير 20055, لكن وبعد حصول جنوب السودان علي إستقلاله في 9 يوليو 2011 بعامين بدأت هذه الموجة الثانية من الحرب الأهلية (الموجة الأولي للتمرد الجنوبي كانت ضد حكومة الخرطوم في الفترة من 1955 حتي 2005 علي مرحلتين يفصلهما إتفاقية أديس أبابا الموقعة في 27 فبراير 1972بين التمرد الجنوبي بقيادة جارانج والسودان إبان نظام نميري) التي هي في الواقع حرب بين قبيلتي الدنكا والنويرالتي أوقفت نمو مفهوم الدولة في جنوب السودان وألزمت السياسيين بالعيش دائماً داخل قوقعة القبلية , لذلك وبالرغم من تحرك الولايات المتحدة وإثيوبيا وأوغندا سريعاً لتسوية أزمة الحكم في جنوب السودان بعد نحو عشرين شهراً من الحرب الأهلية وممارسة الضغوط المتنوعة علي طرفي الحرب وبصفة خاصة علي الرئيس kiir تم التوصل برعاية تجمعIGAD ورئيس الوزراء الإثيوبي إلي توقيع طرفي هذه الحرب في 17 أغسطس 2015 علي إتفاقية أديس أبابا التي لم تصمد طويلاً , إذ كان لدي وفد حكومة جنوب السودان بعض التحفظات علي بنود تتعلق بما تعتقده بأن تطبيقها يعني أن جنوب السودان تحت إنتداب الأمم المُتحدة وهو ما يمس بسيادة الدولة , ومن جهة أخري فقد ظلت دوافع التمرد علي الدولة نشطة وصالحة للعمل السلبي لدي هذه الإتفاقية , فلم يكن لدي الدولة ولا المُتمردين عليها – وما يزال – المفهوم المُتداول للدولة الذي يعتنقه المجتمع الدولي , فالدولة لديهما لا تتعدي مفهوم القبيلة إلا قليلاً وبالقدر البروتوكولي , وبالرغم من محاولات أمريكية لإنهاء هذه الموجة الأعنف من الحرب الأهلية بالإتصالات الدبلوماسية التي كُلف بها Donald Booth المبعوث الأمريكي لدي السودان وجنوب السودان ,إلا أنه

وبسبب التشدد النسبي للرئيس kiir وتصاعد وتيرة الحرب الأهلية وتداعياتها المرعبة التي وصلت إلي حد إتهام أمين عام الأمم المتحدة Ban Ki- Moon القوات الحكومية لجنوب السودان بإقتراف التطهير العرقي , وهو ما لم يكترث به الرئيس kiir ونفاه مسئولي الحكومة في جوبا في حينه , فقد تفاقمت الأزمة الإنسانية مما دفع الجنوبيين للهرب من جحيم الحرب الأهلية بإجتياز الحدود إلي إثيوبيا وأوغندا وكينيا بل والسودان الشمالي , وقد نتج عن ذلك حتي العام الماضي مصرع ما يزيد عن 50,000 مواطن جنوبي وتشريد 2 مليون جنوبي بما فيهم نحو 180,000 من الجنوبين الباحثين عن حماية الأمم المتحدة لهم.

موقف الولايات المتحدة إزاء الموجة الثانية للحرب الأهلية في جنوب السودان:

هناك ضرورة لإلقاء الضوء علي أبعاد الموقف الأمريكي الحالي من الموجة الثانية للحرب الأهلية في جنوب السودان , إذ لا يمكن إفتراض أن التمدد العسكري المصري في جنوب السودان يتم بدون التنسيبق مع العسكرية الأمريكية وتحديداً القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا , AFRICOM وبنفس القدر لا يمكن لإسرائيل (باعت إسرائيل عام 2013أسلحة ومعدات عسكرية لدول أفريقية بمبلغ إجمالي قدره 71 مليون دولارثم بلغ 318 مليون دولار عام 2014) أن تستمر في دعم حكومة جوبا بدون تنسيق مع الولايات المتحدة وذلك وفقاً لتقرير تقصي حقائق أممي وكذلك بالمعلومات الإستخباراتية عن قوات الحكومة وقوات حركة SPLA-IO التمردالمعارضة المُسلحة التي يقودها Riek Machar وحلفاؤه , إذ أن كلا من إسرائيل ومصر حلفاء مخلصين للولايات المتحدة وبين ثلاثتهم تنسيق في ملفات معينة علي مدي يتسع بالشرق الأوسط منها ملف مواجهة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء والمنطقة , كما أن كلا من إسرائيل ومصر تتمتعان بتدفقات سنوية من المعونة العسكرية والإقتصادية الأمريكية , وإن كان التنسيق الأمريكي أعمق مع إسرائيل التي ترتبط مع الولايات المتحدة بسلسلة مُحدثة دائماً من الإتفاقيات ومذكرات التفاهم الإستراتيجي لها سمات تؤكد التحالف المصيري بين إسرائيل والولايات المتحدة والتي تنص علي عقد الإجتماعات الدورية بين وزيري الخارجية والدفاع بالدولتين لتسيق المواقف في كل الملفات بلا إستثناء , لذلك فإن القول بأن الدعم العسكري الإسرائيلي والمصري لنظام kiir يجري في أعنته هو قول مُبتسر محدود الرؤية وليس واقعياً ولا عملياً , فهو يتم ويتقدم

داخل المضمار الإستراتيجي الأمريكي في جنوب السودان تلك الدولة التي نشأت كإسرائيل بناء علي تعهد أمريكي قامت علي تنفيذه المؤسسات التابعة لدولة الولايات المتحدة وخاصة مؤسستي الخارجية والدفاع .

ما تقدم لا ينفي القول بأنه ومع إندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان أصبحت هذه الدولة عبئاً بلا عائد إقتصادي و / أو معنوي للولايات المتحدة التي تعد أكبر مانح للمساعدات الإنسانية لجنوب السودان إذ بلغ مجموع ما أنفقته الولايات المتحدة في هذا الشأن منذ إندلاع الحرب الاهلية في ديسمبر2013 حوالي 1,7 بليون دولار * (أشارت مذكرة رسمية صادرة في 13 أكتوبر 2016عن السفارة الأمريكية في جوبا إلي أن مجمل المساعدات الإنسانية الطارئة من الولايات المتحدة لجنوب السودان منذ ديسمبر 2013 بلغت 1,9 بليون دولار) , كما تعد أكبر مانح علي الصعيد الثنائي لحكومة جنوب السودان , ولهذا نجد أن وزير الخارجية الأمريكية John Kerry يصرح في أغسطس 2016 بقوله " إن المساعدة المُقدمة لجنوب السودان سوف لا تستمر للأبد لو أن قادة الجنوب غير مُهيئين لفعل ما هو ضروري لشعبهم " و في هذا الصدد أحالت شبكة Fox Newsفي 27 أغسطس 2016 علي مسئولين بالخارجية الأمريكية قولهم أنه بينما إتفاقية السلام لم تُطبق بشكل كامل بعد , إلا أنها تظل السبيل الأفضل لإقامة السلام في جنوب السودان , هذا وقد طلبت وزارة الخارجية الأمريكية الموافقة في مشروع الموازنة لعام 2017علي رصد مبلغ 30 مليون دولار لتحديث جيش جنوب السودان وأوردت الخارجية مبرراتها لذلك الطلب في أنه سيستخدم لتحقيق أهداف منها تحري القوات المسلحة لجنوب السودان لإحترام حقوق الإنسان وتمثيل كل السكان في صفوفها وإعتماد الرئيس المنتخب عليها , وحماية شعب جنوب السودان ولتشجيع الإستقرار في عموم منطقة القرن الأفريقي , كما طلبت الخارجية الأمريكية رصد مبلغ 132 مليون دولار للمجتمع المدني بجنوب السودان وبرامج بناء السلام , وقد تزامن مع طلبات الخارجية تلك الهجوم الذي شنته قوة حكومية يترواح عددها ما بين 800 إلي 100 فرد)ربما منها عناصر من SPLA الموالية للحكومة (علي فندق Terrain بجوبا في 11 يوليو 2016 والذي تعرض فيه مواطنون أمريكون للإغتصاب والضرب من قبل قوات أو ميلشيات تدين بالولاء لحكومة الرئيس Salva kiir , ولوحظ أن الإدارة الامريكية لاذت بالصمت إزاء هذا الحادث لأكثر من شهر إلي أن كشفته وأذاعته تفصيلاً وكالة الأنباء المتحدة APفي تقرير لها من جنوب السودان , الأمر الذي إضطر الإدارة مع دلائل أخري الأمريكية إلي النظر للرئيس kiir كزعيم لجيش عدواني النزعة بعد أن كانت تعتبره زعيما موثوقاً به , وبالرغم من تواجد قوة أمريكية تابعة للقيادة العسكرية الأمريكية علي أراضي جنوب السودان * (تبلغ نحو 50 فرد) إلا أن Mary Catherine Phee السفيرة الأمريكية هناك أكدت أن أيا من أفراد هذه القوة لم يكلف بالتدخل لتحرير من بالفندق , لكن الرئيس Obama أشار في بيان رئاسي إلي أنه أرسل 47

فرد من القوات الأمريكية مجهزين بعتاد قتالي لجنوب السودان لحماية الأفراد والممتلكات الأمريكية هناك , كما أدانت سفيرة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة Samantha Power هذا الهجوم في أغسطس 2016 مع إدانة أخري من الأمم المتحدة , لأن الإعتداء شمل أفراد من قوة حفظ السلام الأممية , وأشارت السفيرة إلي أن الولايات المتحدة قلقة بشأن ما إذا كانت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة غير قادرة أم أنها غير مستعدة للإستجابة لنداءات المساعدة ممن كانوا بفندق) * Terrain وجهت مندوبة الولايات المتحدة الدائمة لدي الأمم المتحدة Susan Rice خطاباً للكونجرس الأمريكي عام في يوليو 2009 أشارت فيه إلي أن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي غالباً ما تُوصف بضعف الإرادة تعد أداة جوهرية لحماية المصالح الأمريكية حول العالم , وطيلة سبعة أعوام تالية لإيضاحSusan Rice للكونجرس تمادت عناصر بقوات حفظ السلام الأممية في فضائح جنسية خلال مهمتهم بجمهورية أفريقيا الوسط كما أنهم فشلوا في وقف الهجمات الوحشية علي سكان دارفور وهو ما يتكرر أيضا في جنوب السودان مما أثار شكوك حول فعالية قوات حفظ السلام , (لكنها نوهت بأن السفارة إتصلت علي الفور بالسلطة المختصة بحكومة جنوب السودان ونقلت إليها نداءات من هُجموا بالفندق التي وردت للسفارة , وبناء علي ذلك أرسلت الحكومة قوة لموقع الفندق لوقف الهجوم . * (السفير بلال المصري . دراسة منشورة بعنوان " النفاذ الإسرائيلي في أزمتي الحكم في جنوب السودان وشمالة . 17 نوفمبر 2016)

دعت لجنة مشتركة من الكونجرس الأمريكي بعد أن قامت في 29 أغسطس 2016بزيارة ميدانية لجنوب السودان *(اللجنة الفرعية لأفريقيا المنبثقة عن لجنة الشئون الخارجية ولجنة حقوق الإنسان بالعالم) الإتحاد الأفريقي إلي تسريع تأسيس المحكمة المختلطة Hybird Court لجنوب السودان * (ينشؤها الإتحاد الأفريقي في مدي 6 أشهر بعد تشكيل الحكومة الإنتقالية لجنوب السودان وتتشكل من 7 قضاة أربعة منهم يعينهم الإتحاد الأفريقي و3 قضاة من جنوب السودان) لمحاكمة قادة جنوب السودان المتهمين بإقتراف جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية منذ إندلاع القتال بالجنوب بين الفرقاء في 15 ديسمبر 2013 وذلك تطبيقاً لنص بإتفاقية السلام الموقعة في اديس أبابا في 17 أغسطس 2015 بين الأطراف المتحاربة في جنوب السودان , و تأكيداً علي أهمية هذه المحكمة كأداة كابحة للنزعات العدوانية المتبادلة بجنوب السودان أشار التقرير الختامي للجنة تقصي الحقائق بجنوب السودان التابعة للإتحاد الأفريقي AUCISS والذي نُشر في في سبتمبر 2015 أن إنشاء

هذه الآلية القضائية تحت رعاية الإتحاد الأفريقي مؤيدة من المجتمع الدولي خاصة من الأمم المتحدة لجلب هؤلاء الذين يتحملون المسئولية الأعظم وهم علي أعلي مستوي للمساءلة , وأن هذه الآلية يجب أن تتضمن قضاة ومحامين من جنوب السودان .

إزاء تدهور الأوضاع الأمنية بالجنوب قادت الولايات المتحدة في الربع الثالث من أغسطس 2016 جهوداً تفاوضية في الأمم المتحدة لإستصدار قرار من مجلس الأمن للترخيص بزيادة إضافية لقوة حفظ السلام الأممية بجنوب السودان UNMISS بواقع 4000 عنصر للحماية ولتأمين العاصمة جوبا ودعم القوة الأممية لجنوب السودان UNMISS المتواجدة هناك بالفعل وقوامها 12,000 رجل وقد صدر هذا القرار بالفعل عن مجلس الأمن الدولي تحت الرقم 2304بتاريخ 12 أغسطس 2016 وتضمن تجديد مهمة قوة حفظ السلام القائمة بالفعل في جنوب السودان حتي 30 يونيو 2017 , كما رخص بدعمها بعدد إضافي لتعزيز حماية المدنيين , وقد صوت ممثلي 11 دولة عضو بالمجلس بالموافقة علي القرار فيما إمتنع عن التصويت كل من ممثل الصين وروسيا ومصر وفيزويلا , وبالرغم من الجهود الأمريكية التي بُذلت لتمرير قرار الدعم العددي للقوة الأممية بجنوب السودان إلا أن هذه القوة مازالت عرضة للإنتقاد لضعف أداءها ميدانياً ولهذا أصدر أمين عام الأمم المتحدة قراراً في مستهل نوفمبر 2016بإقالة قائد هذه القوة الكيني Johnson Mogoa Kimani Ondiekiبعد تقرير رُفع إليه في الأول من نوفمبر إنتقد بشدة ضعف رد القوة الأممية علي الهجوم الذي تعرض له المبني المجمع للأمم المتحدة المُخصص بالعاصمة جوبا لإيواء نحو 27,000 نازح جنوبي وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن 73 جنوبي , هذا بالإضافة لأوجه قصور أخري , وإزاء هذا الأمر أعلنت الحكومة الكينية في 2 نوفمبر عن سحب مساهمتها في هذه القوة والتي تبلغ 1,000 جندي إحتجاجاً علي إقالة قائد القوة بدون التشاور المُسبق معها , ولابد من ربط هذا الهجوم بموضوع السلاح , ذلك أن القوات الموالية للرئيس Kiir وفقاً لتقرير سري صادر عن الأمم المتحدة – حصلت وكالة أنباء Associated Press علي نسخة منه في سبتمبر 2016 – هي التي قامت بالهجوم بتوجيه من مستويات عليا بحكومةKiir وإن دل ذلك علي شيئ فإنما يدل علي (1) أن Kiir يأمن العقوبة أو علي الأقل يعلم أن حبال الصبر الأمريكية عليه طويلة نسبياً و(2) أن موردي السلاح لنظام Kiir يعلمون بدرجة أو بأخري أن الوقت مبكر للخشية من إثارة موضوع السلاح مرتبطاً بإقتراف جرائم حرب , وبالرغم من أن الرئيس Salva kiir قاوم صدور قرار الدعم العددي للقوة الأممية بجنوب السودان والذي تضمن أيضاً إشارة إلي إمكانية النظر في فرض حظر علي السلاح , بل وأعلن علناً رفضه له في البداية بدعوي أنه يؤثر سلباً علي سيادة الدولة , إلا أنه أُرغم في النهاية علي قبوله ما يعني تناقص قدراته أمام المجتمع الدولي , مع أن الوقت المناسب لفرض الحظر كان

مبرراً تماماً بعد هجوم القوات الموالية له علي مجمع إيوائي تابع للأمم المتحدة مخصص للنازحين الفارين من الحرب في يوليو الماضي , إلا أنه إنصاع تحت وطأة ضغوط امريكية أخري في تقديري جعلته يوافق مرغماً . * (المرجع السابق)

بينما صدر قرار مجلس الأمن المُشار إليهإ إنهمكت قوي أخري إقليمية تعتبر في التحليل النهائي واجهة أخري وإن بوجه أفريقي للدبلوماسية الأمريكية ممثلة في دول منظمة مكافحة الجفاف والتصحر IGAD في البحث عن الوسائل المناسبة لإعادة الأطراف المُتحاربة للوضع الذي قررته إتفاقية السلام الموقعة بينهما في 17 سبتمبر 2015 وهي الحالة التي إعتبرتها الأمم المتحدة الحالة الراهنة التي يُقاس عليها أي الـ Status quo) *أصدر رؤساء دول تجمعي IGAD Plus وشرق أفريقيا في ختام مؤتمرهم الخامس الذي عُقد في أديس أبابا في 7 أغسطس 2016 بياناً قوياً بشأن الأزمة في جنوب السودان أشاروا في موضع منه إلي أن البلاد المجاورة لجنوب السودان حملت علي عاتقها العبء الثقيل للصراع منذ تفجره في ديسمبر 2013 بما في ذلك عبء التدفق المستمر والكثيف للاجئين وكذلك الإنتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة وعدم الإستقرار , (ومع تدهور الأوضاع الأمنية لابد من الإشارة إلي آفة القبلية و الفساد المُستشري في أركان دولة جنوب السودان التي يقودها الرئيس Salva kiir من خلال SPLM حزبه الحاكم الذي ينتمي إليه أيضاً رئيس هيئة أركان القوات المسلحة لجنوب السودان اللواء Paul Malong الذي يشغل في نفس الوقت منصب رئيس حزب SPLM علي المستوي الجهوي بولاية شمال بحر الغزال , ولهذا فإتفاقية سلام أديس أبابا إستهدفت السلام كأولوية لكنها لم تنفذ عميقاً لتقتلع القبلية وآليات الفساد التي تعمل بكامل قواها في دولة أنيط بناؤها لقوي متمردة , هذا وقد نفت حكومة جنوب السودان جملة وتفصيلاً في 13 سبتمبر 2016علي لسان Ateny Wek Atenyالسكرتير الصحفي لرئاسة جمهورية جنوب السودان ما أورده تقرير وضعه مكتب قانوني يدعي مجموعة The Sentry إستغرق وضعه عامان من التحريات ودمغ معظم إن لم يكن كل رجال حكومة جنوب السودان بدءاً من رئيس الجمهورية بالفساد وأشار هذا التقرير إلي أن Riek Machar النائب السابق للرئيس تربح بملايين الدولارات من صفقات سلاح مشبوهة, والنقطة المهمة إشارة التقرير من بين أوجه عدة للفساد إلي أن الرئيس Kiir ونائبه السابق Machar تربحا من من تعاقدات توريد السلاح ومن مبيعات البترول والحصول من خلال نفوذهما علي أنصبة في شركات عاملة بجنوب السودان) * أسس هذه المجموعة

George Clooneyنجم Hollywood ومعه الناشط في مجال حقوق الإنسان John Prendergast)وتضمن التقرير كذلك توجيه تهمة الفساد للرئيس Salva Kiirونائبه السابق Riek Macharلتكوينهما ثروات جراء فسادهما علي حساب ملايين من شعب الجنوب وأوضح Ateny أن التقرير سياسي لأن به خلاصات غير مؤسسة علي حقائق عن الفساد بحكومة الجنوب , وهكذا فقد طال الوهن أركان مؤسسات الدولة ففي معظم المناصب الحكومية والمحلية والعسكرية يلمس المرء طغيان العناصر المتحدرة من قبيلة الدنكا من أعالي النيل) * كان جون جارانج يحابي أبناء قبيلته الدينكا خاصة هؤلاء الذين من دينكا بور (Dinka Bor حتي بحر الغزال فالإستوائية ومن ثم فلا مجال للحديث عن محاسبة فمن يحاسب من , فيما الولاء القبلي يشد الكل ؟ , لهذا فلم تصمد إتفاقية السلام الموقعة في أديس أبابا الموقعة في 17 سبتمبر 2015 طويلاً لأن هذه الأوضاع السلبية وسمت بل ووصمت أيضاً الدولة الوليدة في جنوب السودان إلي أن ساقتها مرغمة نحو أتون القتال الأهلي مُجدداً في 188 يوليو 2016 أي بعد عام من هذه الإتفاقية قصيرة العمر التي تجمدت نصوصها الخاصة بوقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الإنتقالية ولجنة المراقبة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار وتاسيس مؤسسات جديدة والشروع في إجندة إصلاحية في القطاع العام وآليات العدالة الإنتقالية وغيرها.

لم يتوقف النزاع المسلح بين طرفي أزمة الحكم في السودان إلا ليتواصل مجدداً فكلما مضي الوقت مع إضطراد القتال يتزايد عدد الضحايا والنازحين والمشردين مما يؤثر علي أنشطة الرعي والزراعة التي بطبيعة الموقف تعرضت إنتاجيتهما لتناقص حاد أثر علي مجمل الأحوال المعيشية اليومية لسكان الجنوب بما فيها العاصمة جوبا والمدن الهامة مثل , Malakal وألقي هذا الموقف بظلال كثيفة علي موقفي طرفي أزمة الحكم في جنوب السودان الذي كلما زاد ميل الأمم المتحدة والولايات المتحدة للتدخل فيه مباشرة زادت شراستهما وكمثال علي ذلك أنه عندما تحركت الولايات المتحدة داخل الأمم المتحدة وبتنسيق مع الصين * (التي تخشي علي مصالحها خاصة البترولية في الجنوب في ولاية الوحدة وهجليج وعدرايل وغيرهم من إمكانية تعرضها لهجمات تخريبية) وقوي غربية أخري لها مصالح إقتصادية بالجنوب بإتجاه دعم قوة حفظ السلام العاملة بالفعل في الجنوب السوداني بإضافة عدد آخر لها لحماية السكان والقوات رفض الرئيس Salva kiir مقترح دعم القوة الأممية العاملة بل وأصدرت حكومة جنوب السودان بيان في 11 أغسطس 2016 أشارت فيه إلي " أن مقترح الولايات المتحدة بإرسال 4,000 عنصر لدعم قوة حفظ السلام في جنوب السودان سيمنح الأمم المتحدة إمكانية حكم جنوب السودان , وأنه في السابق تدخل المجتمع الدولي في أفغانستان والعراق وليبيا بهدف جلب السلام والديموقراطية لهذه الدول , لكن ما حدث أنه نجح في إزالة هذه الأنظمة لكنه فشل

في جلب الأمن والسلام ولا يعلم أحد حتي الآن متي سيعود السلام لهذه البلاد " , لكن وبالرغم من هذه الإنتقادات الرسمية للولايات المتحدة فإن الرئيس Salva Kiir إضطر أمام الضوط الأمريكية التي لا يمكنه إحتمال أقلها للإنصياع للقرار الأممي وأرتضي به بعد ممارسة ضغوط أمريكية مباشرة عليه وأعلن عن قبوله له بعد لقاءه في القصر الجمهوري بجوبا مستهل سبتمبر 2016 لوفد عال المستوي يمثل مجلس الأمن الدولي وصدر بيان مشترك في نهاية اللقاء أشار إلي " أن حكومة جنوب السودان وافقت علي تمركز قوة إقليمية إضافية لحفظ السلام للحماية وليس للتدخل " , وكان هذا القبول بنية مبيتة علي الرفض.

أوضحت الولايات المتحدة موقفها بجلاء في أكثر من مناسبة وعلي مدي زمني تالي للخامس عشر من ديسمبر 2013 تاريخ تفجر الصراع السياسي القبلي بين الرئيس Salva kiir ونائبه الأولRiek Machar وجددت هذا التوضيح مرة أخري في 7 سبتمبر 2016 عندما نقلت وكالة Associated Press من جوبا تصريحاً أدلي به Donald Booth مبعوث الولايات المتحدة الخاص بجنوب السودان دعا فيه جنوب السودان لإعادة بناء إتفاق المشاركة في السلطة في إطار إتفاقية السلام التي وقعها الطرفان في أديس أبابا , وأشارت الوكالة إلي أن المبعوث الأمريكي أفاد الكونجرس بأنه " لا يعتقد أنه سيكون من الحكمة من قبل قائد التمرد Riek Macharأن يعود لممارسة دوره كنائب للرئيس بعد أن فر من البلاد في ذروة تجدد القتال في يوليو الماضي " , لكن الأمور كانت تسير بين الولايات المتحدة و Machar في إتجاهها المعتاد فقد أعلنت مصادر إعلامية وثيقة الصلة به وتقلتها صحيفة Sudan Tribune في 6 أكتوبر 2016 التي أحالت علي هذه المصادر قولها أن فريقاً عالي المستوي يمثلMachar برئاسة السفير Stephen Par Kuol وصل إلي واشنطن للتباحث مع المسئولين هناك حول الموقف في جنوب السودان ولتنقية الأجواء بين واشنطن وحركة SPLM/SPLA (IO)بقيادة Machar وذلك بالرغم من أن John Kerry وزير الخارجية الأمريكية صرح أثناء زيارة أخيرة له لكينيا في سبتمبر 2016 أن تبديل Machar بنائب آخر هو Taban Deng يأتي إتساقاً مع إتفاقية سلام أديس أبابا , فيما تؤكد المعارضة المسلحة بقيادةMachar أن تعيين Taban Dengإنتهاك لما ورد بالمواد 4/6 و5/6 من هذه الإتفاقية , وإتصالاً بتحركات Machar وقتذاك ذكرت مصادر مسئولة في السودان أنه متواجد حالياً بالسودان التي لها دور مهم في مجريات الأحداث في جنوب السودان سواء أكانت متعلقة بأزمة الحكم أو غيرها وفيما يتعلق بأزمة الحكم أعلن Radio Tamazuj في

15 سبتمبر 2016 بالإحالة علي Manawa Peter Gatkuoth المتحدث باسم المعارضة المسلحة " أن فريقاً يمثل حركة SPLM-IO المعارضة للرئيس kiir والمُتحالفة مع نائبه السابق Riek Machar تخطط لعقد إجتماع في الخرطوم وذلك لمناقشة التطورات الجارية في جنوب السودان وأشار إلي أنهم يريدون لقاء الدول المُشاركة في Troika أزمة جنوب السودان لشرح موقف المعارضة لهم وأسباب القتال الذي نشب مجدداً في جوبا في يوليو 2016 مُضيفاً أن حركة SPLM-IO ستعقد مؤتمراً في بلدة Yuai بولاية Jongleiبحضور قادة الجيش الأبيض وآخرين.

هددت الولايات المتحدة حكومة جنوب السودان أكثر من مرة بوقف مساعداتها الإنسانية مالم تتخذ حكومة جوبا خطوات إيجابية بإتجاه السلام , ولكن من الواضح أن هذا التهديد لم يكن له أثر جدي لا علي الحكومة التي وُجه إليها ولا علي المعارضة المسلحة التي جزء مهم من هؤلاء الموجه إليهم هذا العون الإنساني ينتمون قبلياً إليهم , فمن يستحل القتل بسفك الدماء لا يخشي التسبب في القتل جوعاً , خاصة وأن هناك تجارب سابقة أثبتت أن تدفق المساعدات للنازحين الفارين من القتال يدعم الحكومة بل ويفسح لها المجال أكثر لمواصلته بمزيد من الشراسة مثلما كانت الحال مع Hutu في شرق الكونجو الديموقراطية في تسعينات القرن الماضي , ولذلك وجدت الإدارة الأمريكية التي أصدرت في وقت سابق حظراً علي كبار العسكريين من طرفي الصراع بجنوب السودان نفسها وهي ترسل الرسائل الإنذارية والتهديدية للرئيس Salva kiir مضطرة لإيضاح حدود دعمها العسكري لدولة جنوب السودان , خاصة بعد إعلانه رفض دعم القوة الأممية لحماية السكان بدعوي تعارض تمركزها مع سيادة دولة جنوب السودان وكذلك بسبب الإنتقادات الصادرة عن المعارضة المُسلحة متمثلة في SPLM-In بالداخل للولايات المتحدة متهمة الإدارة الأمريكية بتجديد دعمها العسكري لحكومة الرئيس Salva Kiir وإعتبارها لهذا الدعم " قراراً خاطئاً " فقد أصدر الرئيس Barack Obama في 7 أكتوبر 2016 قراراً بإستمرار العون العسكري لجمهورية جنوب السودان * (علقت الولايات المتحدة عونها العسكري لجوبا بعد بداية الحرب الأهلية في ديسمبر 2013) , وهو القرار الذي وصفه رئيس مجلس وزراء جنوب السودان Martin Elia Lomuro بأنه " الأمر الصحيح الذي يجب عمله " مُضيفاً قوله بأن " فرض الحظرعلي السلاح سيزيد من العداء ويقلص القدرات العسكرية مما يعزز من العمليات القتالية وأن هذا القرار يُظهر تجديد الشراكة بين البلدين ويتضمن تعهداً ببذل الجهود لتطبيق إتفاقية السلام وإستعادة الإستقرار " , وحتي تحتفظ الولايات المتحدة بخطوط إتصالها مع المعارضة المسلحة بمنأي عن قرار مواصلة العون العسكري الأمريكي لحكومة Kiir أصدرت السفارة الأمريكية في جوبا بياناً بتاريخ 13 أكتوبر 2016 , يعتبر في تقديري ذا أهمية لعلاقته بقضية مبيعات الأسلحة الإسرائيلية لجنوب السودان ذلك أن الحكومة

الأمريكية أوضحت فيه محددات عونها العسكري لهذه الدولة , فالبيان أوضح أن هناك " دعم جار لكنه في إطار الجهود الإقليمية التي يقودها الإتحاد الأفريقي " و " أنه في أعقاب تفجر الصراع في ديسمبر 2013 علقت الولايات المتحدة برنامج المساعدة غير القتالية وهو البرنامج الذي كان معمولاً به في الفترة من 2006 حتي 2013 والموجه للجيش الشعبي لتحرير السودانSPLA لمساعدته علي الحرفية والذي تم تطويره بطلب من , " John Garang de Mabior كما أشار البيان إلي " أن الولايات المتحدة لم تستأنف هذا البرنامج ولم تقدم أي عون عسكري لحكومة جنوب السودان أو للمعارضة المسلحة منذ ديسمبر 2013 ", ثم أكد " أن الحكومة الأمريكية يمكنها أن تواصل الإمداد بالعون المالي لدعم تنفيذ إتفاق السلام خاصة ما يتعلق بالكيان المعروف بـ " آلية وقف إطلاق النار والمراقبة الأمنية الإنتقالية CTSAMM " والمُكلف بمراقبة إنتهاكات وقف إطلاق النار , وأنه بدون تحقق ذلك فأن الولايات المتحدة سوف لا يمكنها دعم مراقبة وقف إطلاق النار بسبب الأنشطة الخطرة والعدائيات الحالية , كما أشار البيان إلي أن حكومة الولايات المتحدة لم تشر إلي نيتها لتوسيع مدي مساعدتها لجنوب السودان فالقانون الساري بالولايات المتحدة يحظر علي حكومتها الإمداد بمساعدات جديدة لحكومة جنوب السودان حتي تأخذ الأخيرة خطوات فعالة فيما يتعلق بـ (1) إنهاء العدائيات والإستمرار بنية خالصة في التفاوض من أجل تسوية سياسية للصراع الراهن و(2) وقف تعيين وإستخدام الجنود الأطفال و(3) حماية حريات التعبير والإجتماع والتجمع و(4) خفض الفساد المتعلق بإستخراج البترول وبيع البترول والغاز و(5) إقامة مؤسسات ديموقراطية بما في ذلك إقامة جيش مسئول وشرطة تحت قيادة مدنية , وسوف تستمر الولايات المتحدة في حث جنوب السودان علي إتخاذ هذه الخطوات التي تؤمن بأنها مساهمة مستديمة للإستقرار والتنمية " . * (المرجع السابق)

لكن لوحظ أن تحرك الولايات المتحدة في مسألة إصدار قرار من مجلس الأمن بفرض حظر علي السلاح لجنوب السودان يتسم بالمد والجزر فبالرغم من نداءات أمريكية بضرورة فرض الحظر نجد أنه بالإضافة إلي إصدار الرئيس Obama قراراً في 7 أكتوبر 2016 بتجديد العون العسكري لجنوب السودان فإن جهود الولايات المتحدة في الإتفاق الدبلوماسي مع روسيا والصين المعارضان الرئيسيان لفرض حظر علي السلاح لجنوب السودان تعرضت لنكسات , ففي جلسة مجلس الأمن في 17 فبراير 2015 وزع المندوب الأمريكي بالمجلس مسودة قرار مُقترح خلا من إقتراح فرض الحظر بل وحتي لم يشر إلي وضع شخصيات مسئولة بالحرب الأهلية هناك علي القائمة السوداء أو حظر سفرها للولايات المتحدة ,, فيما أفادت وكالة Reuters في 24 سبتمبر 2015 أن الولايات المتحدة إقترحت في مشروع قرار وُزع علي أعضاء مجلس الأمن إنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة للعقوبات علي جنوب السودان , وأشارت الوكالة أن هذا المشروع لم يشر إلي رئيس

جنوب السودان Salva Kiir ولا Riek Machar قائد التمرد عليه بالإسم , وأستعاضت عن ذكرهما بالإشارة إلي أن العقوبات ستطبق علي " قادة أي كيان من الكيانات" ولم يتضمن المشروع ذكر لعقوبات معينة بل وضع آلية لها ,وأشارت الوكالة نقلاً عن الوفد الأمريكي بمجلس الأمن قوله أن فرض حظر علي السلاح ممكن إن لم يستطع طرفي الحرب الإنخراط في عملية السلام , ثم وفي الأسبوع الأول من أبريل 2016 قادت الولايات المتحدة جهوداً لحظر السلاح لجنوب السودان لكن الأمم المتحدة إرتأت تأجيل الأمر حتي يونيو 2016 بزعم أن هناك تحسناً في سلوك الأطراف المُتحاربة في الجنوب *(حتي مايو 2016 فإنه إلي جانب الولايات المتحدة تدعم الدول الآتية فرض حظر سلاح علي جنوب السودان : السنغال – أسبانيا – فرنسا – نيوزيلاند – المملكة المتحدة – أنجولا التي يتأرجح موقفها , بالإضافة لدول أفريقية أخري كإثيوبيا , كما يدعم كلا من الإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي هذا الإتجاه) , وقد وجهت 30 شخصية من جنوب السودان والمنظمات الدولية خطاباً للرئيس Obama في يناير 2015 يدعونه فيه إلي دعم قرار من الأمم المتحدة لفرض حظر علي السلاح لجنوب السودان , وهو ما لم تستطع الدبلوماسية الأمريكية تحقيقه لإستمرار معارضة روسيا والصين لأسباب تتعلق بمصالحهما مع نظام , Salva Kiir وإستمرار مصر في دعمه أيضاً ولكن علي قاعدة الحفاظ علي أمنها القومي وبالتحديد الأمن المائي.

لوحظ بعد خروج Machar من جنوب السودان وإتجاهه إلي الخرطوم في أغسطس2016 إعلان أكثر من مسئول أمريكي ممن يتناولون ملف الجنوب السوداني عدم رغبة الولايات المتحدة في التعامل مع Macharففي خبر بثته إذاعة Radio Tamazuj في 20 أكتوبر 2016 أشارت إلي سياسة الولايات المتحدة في التعامل مع أزمة الحكم في جنوب السودان وأشارت إلي أحد هذه التصريحات بالرغم من أن الموقف الأمريكي حيالMachar كان مواتياً إلي أن حدثت الإشتباكات في يوليو الماضي وخروجه من أراضي جنوب السودان بعدها , ففي18 أغسطس 2016 صرحت السفيرة-Linda Thomas Greenfieldمساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية لإذاعة صوت أمريكا بقولها " إننا نأمل في أن تكون هناك إمكانية لعودة د Machar . إلي جوبا ليكونوا (أي الجانبين) قادرين علي الإستمرار في العملية " , وعموماً فهناك ثمة إحتمالات متعددة إزاء هذا الإتجاه الأمريكي في التعامل مع Machar منها أنه قد يكون موقف تساومي أمريكي بتهديده بالعزل السياسي الأمريكي له ,بفرض أن هذا الإحتمال يقلل من فاعليته إنضمام شخصيات ومجموعات جنوبية إلي صفوف المعارضة المسلحة وكذلك فإرتباطات Machar مع السودان ولو أنها تُحسب عليه من الجانب الأمريكي إلا أنها تقوي من ساعده * (أعلن وزير الخارجية السوداني إبراهيم الغندور في يوليو 2016 بأن السودان لن يسمح بأن تكون أراضيه منصة لأنشطة المعارضة الجنوبية

المُسلحة) , الإحتمال الآخر أن الأمريكيين لا يريدون أن الظهور في الصورة علي أنهم علي صلة قوية مع Macharحتي لا تستخدمها الأغلبية الدنكاوية من الساسة والسكان المنتمين لقبيلة الدينكا ضد الولايات المتحدة خاصة وأن Machar والمعارضة المسلحة هدفهم النهائي من الحرب أو التفاوض أو هما معاً الوصول لحالة تعادل في السلطة والثروة وهو ما قد يقبله الجانب الدينكاوي بصعوبة إن قبله لمدة طويلة , الإحتمال الأخير أن يكون Machar وقواته علي صلة قوية بالصين التي سبق لكتيبة تابعة له عام 1997حراسة منشآت البترول التي كانت الشركة الوطنية الصينية للبترول تقوم علي إستخراجه وإنتاجه , خاصة وأن الصين مازالت تولي أهمية لإستقرار تواجدها في المجال البترولي بجنوب السودان , ولهذا نجد أن الصوت الصيني واضح في الجلبة السياسية الحاصلة حالياً بشأن صراع الجنوبيين نظراً لكثافة مصالحها الإقتصادية هناك , ومما يؤكد ذلك وفقاً لوكالة الأنباء الصينية (Xinhua) في الأول من نوفمبر 2016 أن الصين قررت إرسال 9255 رجل للإنضمام لقوة حفظ السلام الأممية في جنوب السودان ودارفور لعام واحد , لكن وبغض النظر عن أثر العلاقات السابقة بين الصين و Machar فإن الصين أوضحت معارضتها لفرض حظر علي السلاح لجنوب السودان عندما تساءل Liu Jieyi مندوبها الدائم لدي الأمم المتحدة في 17 فبراير 2015عن المنطق الذي تستند إليه الولايات المتحدة في إندفاعها نحو إنشاء نظام عقوبات ضد جنوب السودان بينما الأطراف المتحاربة هناك تتفاوض من أجل صفقة إقتسام للسلطة تنهي الصراع في هذا البلد.

يُلاحظ أيضاً في شأن العلاقات الأمريكية بجنوب السودان أن الولايات المتحدة تركز حتي الآن مساعدتها لحكومة جنوب السودان علي العون الإنساني والعون العسكري المُحاط بمحددات , لكنها لا تفعل مثلما فعلت و تفعل في أنجولا فهي تدعم جهود حكومة أنجولا لتسكين الصراع الدائر بينها وبين الإنفصاليين مسلحي جبهة تحرير جيب كابيندا FLECوهو إقليم يساهم بنحو 75% من إنتاج البترول الأنجولي البالغ 2 مليون برميل / يوم تقريباً , ويؤكد ذلك ما أعلنه Jim Blackwell مدير شركة Chevron في كابيندا في 26 مارس 2006 من أن شركته رصدت مليار دولار للتنمية في كابيندا لدفع جهود السلام في الإقليم بالإضافة إلي أن الإستثمارات الأمريكية في البترول الأنجولي مثلاً شهدت طفرة فقد سبق وأعلن مدير Chevron في 27 مارس 2006 أن شركته التي تنتج 481,000 برميل / يوم في أنجولا (ومنها كابيندا) متوقع لها تحقيق نمواً إنتاجياً بنسبة 40% خلال الفترة من 2005 حتي 2008 وأن مشروعات التنمية الإنتاجية الأربع تلك تبلغ قيمة الإستثمارات فيها 11 مليار دولار تُنفق علي مدي 3 سنوات , ولإن معظم بترول جنوب السودان مازال في قبضة الصين فلا حافز لدي الأمريكيين للإستثمار المُكثف في جنوب السودان وفقاً لمبدأ " العائد

علي التكلفة " ولا يعني هذا خفض الأهمية السياسية لجنوب السودان بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية , بل يعني فقط أن جنوب السودان " حالة سياسية " لا أكثر ولا أقل للولايات المتحدة حتي الآن.

الموقف المصري من الموجة الثانية للحرب الأهلية في جنوب السودان

في تقديري أن الموقف المصري من الموجة الثانية للحرب الأهلية في جنوب السودان بالرغم من أنه يتم بضوء أخضر أمريكي , إلا أنه يختلف قليلاً عن الموقفين الأمريكي والإسرائيلي داخل نطاق التحالف الثلاثي بين ثلاثتهم , ومن ثم فإن هذا الإختلاف طالما كانت نقطة إرتكازه التحالف والتنسيق الثلاثي فإنه إختلاف يؤدي للتكامل من خلال توزيع الأدوار للأوركسترا الثلاثي , وهو ما سبقت الإشارة إليه , صحيح أن هناك تناقض ظاهري بين الموقف المصري والأمريكي في التعامل مع الموقف في جنوب السودان , إلا أن هذا التناقض الذي يظهر من إمتناع مصر عن التصويت لصالح قرار أمريكي بشأن دعم القوة الأممية في جنوب السودان بنحو 4000 رجل ووُفق عليه بعد معارضة من الصين وروسيا نتيجة إتصالات وتسويات أمريكية معهما , كما يظهر أيضاً من إمتناعها عن التصويت علي مشروع قرارأمريكي آخر- مازال هناك شك في إصداره – بفرض حظر علي السلاح لطرفي الحرب الأهلية هناك , تناقض مُدار Managed في تقديري فالولايات المتحدة لعوامل مختلفة داخل تركيبة المجتمع السياسي الأمريكي الذي تعد الكنيسة الأمريكية ومنظمات العمل الإنساني والحقوقي غير الحكومية من مكوناته بل من أهم مكوناته , مُضطرة للخضوع لضغوطهما لإنهاء الإقتتال الأهلي بجنوب السودان , ولا يمكن ان ننسي الدور الحاكم الضاغط للكنيسة الأمريكية والمنظمات الحقوقية والإنسانية الأمريكية في دفع إدارتي كلينتون وبوش نحو تنفيذ مخطط فصل جنوب السودان بل وحتي داخل الكونجرس لدرجة إصداره " لقانون السلام في السودان " في سياق الضغوط المُنوعة والمُوجهة لفصل الجنوب , ومن ثم فإن ضغوطهما الحالية ما هي إلا إمتداد طبيعي يتسق مع خشيتهما من تحلل أو علي الأقل تناقص مُتسارع لمفهوم الدولة بجنوب السودان , وهو – في تقديري – ما يدفع الإدارة الأمريكية لإنقاذ ما تبقي من مفهوم الدولة بجنوب السودان توطئة لمحاولة إستعادة الجزء الأكبر منه مُجدداً حتي لو أضطرت للأخذ بما يتناثر هنا وهناك من طرح البعض لمقترح فرض وصاية الأمم المتحدة علي جنوب السودان.

إضافة لما تقدم وبالقدر الذي لا يتعارض مع جماعات الضغط الأمريكية المُشار إليها فالولايات المتحدة تستهدف من تحركاتها الحالي في مجلس الأمن الدولي الحد من قوة طرفي هذه الحرب علي مواصلتها للحد من إستقطاب وتداخل قوي دولية أخري في مقدمتها الصين وروسيا في منطقة نفوذ شادتها الدبلوماسية والبنتاجون الأمريكيين , وهو ما أخفقت الدبلوماسية الأمريكية عن تحقيقه حتي الآن بسبب إستمرار تصادم مصالحها هناك مع المصالح الروسية والصينية) . أشارتقرير الخبراء الذي عُرض علي مجلس الأمن بأن الصين أو مؤسسة North Industries Corp الصينية باعت لجنوب السودان أسلحة عام 20155 قيمتها 20 مليون دولار (

يختلف الموقف الإثيوبي من الحرب الأهلية بجنوب السودان عن الموقف المصري المُنحاز بوضوح لنظام Salva Kiir , إذ تولت إثيوبيا برعاية من رئيس وزرائها Hailemariam Desalegn بإعتبار عضوية بلاده في تجمع Intergovernmental Authority on Development أو ما يُعرف إختصاراً IGADإدارة المفاوضات بين طرفي هذه الحرب مدعومة من الإتحاد الأفريقي وذلك حتي تم التوصل إلي إتفاقية أديس أبابا وتوقيع طرفي الحرب عليها في 17 أغسطس 2015 , والواقع أن إثيوبيا دفعها إلي ذلك عدة دوافع مُرتبطة ببعضها البعض أولها تأكيد الدور الإقليمي المُتميز لإثيوبيا في القرن الأفريقي علي نحو خاص , وثانيها الحرص علي إستقرار قوة التأثير المتبادل لإثيوبيا والسودان فيما يتعلق بدولة جنوب السودان , ثالثها خفض الأثر السلبي الناتج عن إستمرار تصاعد الحرب بالجنوب لما لذلك من تأثير علي معادلة الأمن القومي الإثيوبي خاصة في شقها الديموجرافي , إذ أن أعداد من قبيلة Murle لجأت إلي إثيوبيا وأعلن رئيس الوزراء الإثيوبي Desalegn, on Monday في 18 أبريل 2016عبر بيان مُتلفز أن القوات الإثيوبية ستتعقب مسلحين من قبيلة Murle للمناطق التي أتوا منها في جنوب السودان لإنقاذ 100 طفل إثيوبي في قبضة هؤلاء , وأشارت الأنباء الواردة من أديس أبابا أن أبناء قبيلة Murle عبروا حدود جنوب السودان مع إثيوبيا وأغاروا علي 13 قرية إثيوبية بولاية Gambella الإثيوبية سكانها إمتداد ديموجرافي لقبيلتي Anyuakو)* Nuer التي ينتمي إليها Riek Machar خصم رئيس جنوب السودان , (Salva kiir وقد أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي إتصالاً بذلك عن إتصالاته مع رئيس جنوب السودان kiir للقيام بعمليات عسكرية مُشتركة علي الحدود المشتركة لمواجهة إرهاب الجماعات المسلحة من قبيلة Murle وهكذا كان الأمر علي الحدود الأوغندية و الكينية والكونجولية مع جنوب السودان.

في مقابل هذا الدور الإثيوبي وتأثيره نسبياً علي الصراع القائم في جنوب السودان والذي يُوصف بأنه للآن مُتوازن نسبياً بين طرفي هذه الحرب , يُلاحظ أن الدور المصري مختلف عن الدور الإثيوبي بل وحتي عن الدور الأوغندي في شأن الصراع الدائر حالياً في جنوب السودان , ومن بين الأدلة الكثيرة علي ذلك , أن Riek Macharفي تصريحات علنية له كشف عن مدي علاقته بالرئيس الأوغندي Yoweri Musevenіودور أوغندا في الصراع بجنوب السودان في حديثه لإذاعة Radio Tamazuj نُشرعلي موقع هذه الإذاعة في 20 أكتوبر 2016 حيث قال " إن السبيل الوحيد لحل الأزمة في البلاد سيكون من خلال مبادرة جديدة للتعامل مع الإختلافات السياسية بيني وبين الرئيس "Kiir وأشار إلي أنه إلتقي الرئيس الأوغندي Yoweri Museveni خلال زيارته الأخيرة للخرطوم وأنه أي الرئيس الأوغندي أشار في هذا اللقاء بأن لديه مبادرة جديدة لحل الأزمة في جنوب السودان , وأوضح Machar بأنه والمعارضة سيدرسونها لأنهم مع السلام , وفي رد فعل علي موقفMachar من مبادرة الرئيسYoweri Museveni المُحتملة والتي لم يُكشف النقاب عنها أشار Wek Ateny السكرتير الصحفي برئاسة جنوب السودان أنهم لن يقبلوا أي مبادرة تربطهم بحركة SPLM-IO التي يقودها Riek Machar وأن كل العمليات المسلحة التي تقوم بها المعارضة في أرجاء مختلفة بالبلاد سيكون مآلها الهزيمة بعد أن إتفقت الحكومة مع مجموعة Taban Deng Gaiعلي الإحاطة بالمعارضة عسكرياً مُشدداً علي أن الحكومة لن تقبل العودة لنقطة الصفر وأنهم سيطبقون إتفاق السلام مع مجموعة Taban Deng وليس معMachar الذي يمكنه العودة لجنوب السودان في الإنتخابات التي ستُجري عام 2018, ويتضح بذلك أن كل من إثيوبيا وأوغندا متفاعلتين مع طرفي الحرب الأهلية بجنوب السودان , وهو أسلوب لم تتبعه السياسة المصرية في الموجة الأولي من الحرب الأهلية بجنوب السودان منذ 1955 وحتي 1998 عندما فتحت السياسة المصرية خطوط إتصال لأول مرة مع زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان جون جارانج بالتزامن مع إقترابه بمعونة من منظمة IGAD بقيادة كينيا وبرعاية ودعم أمريكي من وضع حق تقرير شعب جنوب السودان في نص إعلان المبادئ الصادرعن منظمة IGADوالذي وافقت عليه حكومة السودان وكان هذا الإعلان هو المقدمة لإتفاق السلام الشامل الموقع بين حكومة السودان وجارانج في كينيا في يناير 2005والذي فتح الباب لإنفصال ثم إستقلال جنوب السودان , وهو نفس الأسلوب الذي تتبعه حالياً السياسة المصرية لكن مع بعض الإختلاف , ففي الموجة الأولي من الحرب الأهلية نأت مصر بنفسها في الفترة الأخيرة من صراع الجنوب عن طرفي الحرب الأهلية أي الجيش الشعبي لتحرير السودان والسودان الذيتعلم مصر أن النظام فيه يتبني الخيار الإسلامي في الحكم ومن ثم فلا يمكن التلاقي معه وفقاً للإختلاف في هوية نظام الحكم (لم يكن للنظام المصري 1981 -2011 من هوية

محددة) بالتالي سادت أجواء صراع مكشوف تارة ومكتوم تارة أخري بين القاهرة والخرطوم في الفترة من 1989 وحتي 2000 تاريخ إستئناف العلاقات علي مستوي السفراء بعد قطعها بسبب محاولة إغتيال مبارك في أديس أبابا في يونيو 1995, أما في الوقت الراهن فإن العلاقات بين جنوب السودان ومصر تشهد تعاوناً واضحاً في معظم مجالات العلاقات الثنائية وخاصة العسكري منذ أن إعترفت مصر بدولة الجنوب وكانت ثاني دولة تعترف بها , فيما لم يُرصد أية إتصالات مصرية علي أي مستوي معRiek Machar خصم Kiirفي الموجة الثانية والحالية للحرب الأهلية بجنوب السودان , وهو ما يعني وبالتأكيد أن الإتصال والدعم المصري حصري لحكومة جنوب السودان برئاسة. Salva Kiir

إن تطوير مصر لإستراتيجيتها في جنوب السودان إلي حد إتاحة فرصة ومنطق لخصومها لتأييد وتأكيد تورطها عسكرياً في صراع الجنوب السوداني الذي وصفه جمع من عقلاء الخبراء والسياسيين بأنه مُستنقع وسيظل كذلك لوقت طويل , بل إن هذا التطوير تماس أيضاً مع دائرة العلاقات المصرية الإثيوبية , وبناء علي ذلك يمكن القول بأن هذا التطوير لم يكن تطويراً بمعني التنمية الإيجابية لدائرة الأمن القومي المصري وعلاقتها بالأمن المائي المصري في جنوب السودان , ومن ثم فلا يمكن أن تبرره الدفوع التي يطلقها البعض والآخرين في مصر بأن وراءه دوافع الأمن القومي المصري ومن ثم فهو إذن وفقاً لكل هؤلاء قضية وطنية من هذا الباب , إلا أن السوابق التاريخية والحالية وطبيعة الموقف السياسي الداخلي في مصر والنمو غير الوراثي Non-genetic للمؤسسة العسكرية المصرية لا يتيح مساراً لمنطق آخر , وتقديري أن البيان الصادر عن التمرد المسلح علي نظام الرئيس Salva Kiir بشأن التدخل العسكري الجوي المصري ضد مواقع للتمرد في ولاية أعالي النيل يمكن النظر إليه وفقاً لما يلي من ملاحظات:

– 1أن ما يتردد عن صفقة قذرة Dirty Deal في الإعلام الإقليمي والدولي تمت وتنفذ عبر تحالف ثلاثي يضم مصر وجنوب السودان وأوغندا حتي لو كان حقيقياً , إلا أنه سيظل قاصراً عن بلوغ مراميه التي من بينها إشاعة عدم الإستقرار في إثيوبيا وإتجاه مصر في إطار سيناريو سوداوي بإستخدام قاذفات سلاحها الجوي في عملية تخريبية لسد النهضة الإثيوبي علي غرار دكه لمواقع لحركة SPLA-IO التي يتزعمها Riek Macharوفقاً للبيان الصادر عن هذه الحركة , والسبب في محدودية الأثر السلبي لهذا التحالف الثلاثي – إن كان قائماً أو قادراً علي الإستمرار كذلك – أن إثيوبيا دولة هامة جداً لإستراتيجية القيادة

العسكرية الأمريكية لأفريقيا AFRICOM في إطارين مُتداخين هما القرن الأفريقي الكبير Greater Horn of Africaالذي تعتبر جنوب السودان المُلحق الجديد فيه , والإطار العام الأفريقي , إذ أن إثيوبيا إعتبرها البعض بالمؤسسة العسكرية الأمريكية مكاناً مثالياً لمقر AFRICOM لكونها تحتضن مقر الإتحاد الأفريقي ومعظم إجتماعات القمم الأفريقية , لكن الأهم وما هو ملموس مادياً هو الدور الإثيوبي في الصومال التي تعتبرها الولايات بؤرة الترويج للمفاهيم القتالية الجهادية للولايات المتحدة في القرن الأفريقي بل وشرق أفريقيا حيث يتركز وإن بثقل سكاني أقل من الغرب الأفريقي الإسلام الأفريقي , كما أن الصومال تمثل الموقع الخلفي للقيادتين العسكريتين الأمريكيتين في أفريقيا AFRICOM وآسيا والباسيفيكي , USPACOM وقد يستمر هذا التحالف الثلاثي زمناً إلا أن عمره الإفتراضي محدود بدرجات متفاوتة فالعداء الأوغندي لإثيوبيا منشأه من بين أسباب مختلفة المنافسة بينهما علي الدور في إطار الإتحاد الأفريقي وخارجه , فيما أن عداء جنوب السودان لأغثيوبيا منشأه الأثر السلبي المُفترض من قوة الحلف السوداني الإثيوبي , أما العداء المصري الإثيوبي فمهما بالغ السياسيون من الجانبين في تجميله ليكون خادعاً إلا قليلاً , إلا أنه عداء طويل ميز العلاقات الثنائية منذ 1952 حتي الآن ولم يشهد هدوءاً إلا في فترات محدودة للغاية فالعداء مُرتبط بظاهرة طبيعية جغرافية هي النيل والتي أقترفت مصر خطئاً قاتلاً بتوقيعها علي إعلان مبادئ يتعلق بسد النهضة الإثيوبي في مارس 2015 سلبها حجية مبدأ لطالما تمسكت به لعلاقته الوثيقة بالقانون الدولي وهو مبدأ صيانة الحقوق التاريخية في مياه النهر تأسيساً علي إتفاقيتي 1902 و1929 بين بريطانيا ومصر , ومن ثم فعداء مصر يمكن وصفه بالأبدي مع إثيوبيا ما لم تستعد مصر بأسها المُتعارف عليه القائم علي شعب غير مُنقسم وإدارة سياسية نابعة من حكم ديموقراطي ومؤسسة عسكرية مُتفرغة لمهمة واحدة وهو ما تفتقده للأسف منذ وقت طويل نسبياً , إذن هذا التحالف الثلاثي سيتفكك بعوامل التعرية السياسية كما تفكك تجمع صنعاء للتعاون الذي نشأ في أكتوبر 2002 وضم اليمن وإثيوبيا والصومال وجيبوتي والسودان وكما تفكك مجلس التعاون العربي وكما تجمد مجلس التعاون المغاربي ألخ.

– 2عندما وقعت مصر والسودان في 15 يوليو 1976إتفاقية الدفاع المُشترك كان ذلك مؤُسساً علي منع ثلاث مخاطرأولها الخطر المُتمثل في صراع المُتمردين الإنفصاليين في جنوب السودان وثانيها الخطر الإثيوبي سواء الخطر المائي (إنتظام تدفق مياه النيل) أو البحري الإثيوبي (قبل إستقلال إرتريا) في البحر الأحمر في ضوء ضعف البحريات العربية ثالثها الخطر الشيوعي السوفييتي في الصومال وإثيوبيا وصلته المُحتملة بالشيوعيين في السودان , ولقد إعتبرت الولايات المتحدة والتمرد الجنوبي في السودان هذه الإتفاقية

التي جمدها فيما بعد السيد الصادق المهدي بعد توليه رئاسة الوزراء في السودان , أنها تقوية لساعد الحكومة السودانية في صراعها ضد التمرد الإنفصالي في جنوب السودان , ومع ذلك فالعلاقة العسكرية المصرية / السودانية التي إرتقت إلي حد التوقيع علي إتفاقية دفاع مُشترك مع السودان نموذج لا ينطبق علي العلاقة العسكرية الحالية بين مصر وجنوب السودان , إذ أن العلاقات العسكرية المصرية / السودانية كانت أحد مكونات مختلفة تعمل نشطة في إطار عام مُتكامل للعلاقات الثنائية وصلت إلي حد توقيع ميثاق التكامل المُوقع في فبراير و1974الذي كان أقرب إلي الوحدة الشعبية والمؤسسية وإن لم يصل إلي شكل الوحدة الإندماجية , أما علاقات مصر وجنوب السودان في شكلها الحالي فتنمو ببطء شديد لإفتقادها النسق العام الذي ميز ويميز بالرغم من كل شيئ العلاقات الثنائية المُتجذرة و العميقة بين مصر والسودان فلا وحدة أنثروبوليجية أو إثنية بين الشعبين ولا تاريخ مُشترك ولا تلاق في المواقف الثنائية من قضايا كبري كقضية الصراع العربي الإسرائيلي علي الأقل حتي 26 مارس 1979 تاريخ توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل فمن المعروف العلاقة التاريخية بين إسرائيل وتمرد جنوب السودان والتي إستمرت قوية حتي وقتنا الحاضر , ولا حتي هناك ثمة نظرة فيها قدرعال من التوافقية في قضية مياه النيل فجنوب السودان لم يعترف بعد بإتفاقية الإنتفاع الكامل من مياه النيل والمُوقعة بالقاهرة بين مصر والسودان في 8 نوفبر 1959 بل إن جنوب السودان كان علي وشك التوقيع علي الإتفاق الإطاري الذي أُعلن عنه عام 2010 والمُوقع تباعاً بمعرفة إثيوبيا وأوغندا وبورندي ورواندا وكينيا وهو الأتفاق الذي يُنكر علي مصر والسودان حقوقهما التاريخية في مياه النيل , أي أن أمن مصر المائي مازال مُعرضاً , Vulnerable وصحيح أن جنوب السودان أعلن مسئوليه فيما بعد بدء الحرب الأهلية في منتصف ديسمبر 2013 عن أنه لا مساس بمصالح مصر المائية , إلا أن هناك ملاحظتين في شأن هذا التعهد غير المُوثق والدعائي – في تقديري – وهو أن جنوب السودان من الوجهة النيلية لا يمثل في حد ذاته تهديداً مائياً مُؤثراً لمصر كالتهديد الإثيوبي الذي يعد تهديداً ماحقاً لمصالح مصر المائية أي أن التهديد الأخطر عنوانه أديس أبابا وليس جوبا ولا حتي كمبالا , ولولا إشتعال الحرب الأهلية بين نظام الرئيس Kiir وبين خصمه ونائبه السابق Machar في 15 ديسمبر 2013 لوقع جنوب السودان الإتفاق الإطاري لسبب بسيط وواضح وهو أن أمنه القومي مرتبط بجواره الأفريقي المباشر وخاصة مع كينيا وإثيوبيا , وليس بجواره المباشر مع السودان ولا غير المباشر مع مصر , وما التحالف الذي يبدو وكأنه تحالف بين مصر وجنوب السودان وأوغندا إلا تحالفاً شعورياً آنياً بحتاً مرتبط بمصالح موقوتة سرعان ما تتحقق أو تتآكل.

– 3إن مصر وهي تتجاوز التنسيق مع الخرطوم في شأن علاقاتها بجنوب السودان ترتكب أكبر الأخطاء في حق أمنها القومي فمازال للأمن القومي المصري / السوداني خاصية يمكن إستعادتها والعمل بها ألا وهي خاصية التبادلية فالأمن القومي المصري / السودانية ذا خاصية تبادلية أثبتتها المواقف , فيما العلاقة المصرية بجنوب السودان تفتقد إليها , فغاية ما ستحصل عليه مصر من تطوير علاقتها العسكرية بجنوب السودان إلي حد القتال معها – وهو ما لم تفعله العسكرية المصرية مع السودان شقيقتها في العروبة والإسلام تاركة إياه عرضة لخطر الإنفصال إلي أن إنفصل شماله عن جنوبه بالفعل – دعم نظام Kiir الآيل للسقوط فعلياً بعد أن رسب في إمتحان تمتين مفهوم الدولة في جنوب السودان مُبقياً علي روح وإخلاقيات التمرد لديه ورجال دولته الذين تضامنوا معاً لتدمير مستقبل الجنوب مروراً من ثغرات الدولة التي أسسها إنفصاليون كان منهم , Kiir ومصر في الواقع وبصفة مباشرة تدعم Kiir علي محورين أولهما المحور المباشر وثانيهما محور ضد السودان الشمالي فمازالت هناك أزمات مترابطة بين جوبا والخرطوم منها أزمة الحدود فيAbyei والمُشابهة إلي حد كبير للنزاع علي حلايب بين مصر والسودان , وللأسف فعلي هذين المحورين لن تجد مصر شيئاً ملموساً تحصل عليه من الرئيس Kiir والدليل علي ذلك أنه من الممكن لمصر أن تدفع عنها خطر نقصان حصتها المحتمل من بناء إثيوبيا لسد النهضة وإكتماله في نهاية هذا العام بمطالبة حكومة جنوب السودان – التي تدعمها الآن – بإستكمال حفر قناة جونجلي في ولاية أعالي النيل والتي دمر التمرد الجنوبي في فبراير 1983 الحفار العملاق الذي كان قد أتم حفر نحو 75% منها وكانت هذه القناة ستوفر لمصر والسودان أكثر من 4 مليارات متر مكعب من مياه سهوب منطقة المستنقعات بمنطقة السدود تُقسم بينهما وفقاً لنص إتفاقية الإنتفاع الكامل من مياه النيل , وهو ما لم تبد حكومة جنوب السودان إستعداداً لفعله حتي قبل بدء الموجة الثانية من الحرب الأهلية الحالية التي إندلعت في ديسمبر 2013 , إذن فالسؤال الكبيرهو : ما الذي لدي الرئيس Kiir ليعطيه لمصر وهي تدعمه وهي أيضاً – أي مصر – في ذروة ضعفها الإقتصادي والسياسي ؟

– 4إن إستمرار الحرب الأهلية بجنوب السودان قبل أن تعد فشلاً لإتفاقية أديس أبابا المُوقعة في17 أغسطس 2015 بين طرفي الحرب الأهلية في جنوب السودان , فإن إستمرارها وتداعياتها تُعد من زاوية أخري للنظر التهديد الحقيقي للأمن القومي المصري , ليس علي أساس من بقاء Kiir أو القضاء علي , Machar بل من زاوية إستمرار الأسباب الكامنة للحرب الأهلية في جنوب السودان وأهمها القبيلة والفساد وإستمرار التدخلات الأجنبية في شئون جنوب السودان , وهي أسباب يتساوي فيها طرفي الحرب الأهلية فكلاهما بني موقفه في هذه الحرب علي أماني قبلية ليس من مصلحة مصر مساعدة أيهما علي تحقيقها أو علي الأقل تقرير التدخل

في دعم طرف من الطرفين في الحرب الأهلية بدون إيلاء أهمية لديمومة العامل القبلي في مستقبل السياسة بجنوب السودان , إذن فالموقف الآمن لمصالح مصر هو الحفاظ علي الحياد وكانت تستطيعه بسهولة علي الأقل درءاً لخطر تحقق إحتمال تولي Machar أو غيره ممن لن يكن بمقدوره التخلي عن جاذبية العامل القبلي لمن يتولي السلطة أو يشارك فيها وفقاً لتسوية محتملة تُستبدل فيها نصوص إتفاقية أديس أبابا أو في سيناريو آخر فرض الأمم المتحدة لنظام الوصايةTrusteeship علي دولة جنوب السودان وهو أمر مُحتمل بالرغم من أنه غير ممكن إن إستمرت الأوزان الحالية لطرفي الحرب الأهلية كما هي , وفي هذه الحالة لن تجد مصر ما تفعله علي الإطلاق في جنوب السودان فسيكون كياناً لا دولة والحالة هذه , ومن ثم فإن مصر وهي تنتهج سياسة تدخلية في جنوب السودان تنتهجها وهي لا تملك كل أدواتها فهي أقل الدول المنخرطة في هذه الحرب حيازة لأدوات من الوزن الثقيل وعلي سبيل المقارنة ليست هناك حدود مُشتركة تبرر لمصر أي مستوي من مستويات التدخل العسكري , كما أنها ليست عضواً أصيلاً في تجمع IGAD كإثيوبيا لتتمكن من رعاية مفاوضات بين طرفي الحرب وهي ليست ككينيا يستورد ويصدر جنوب السودان تجارته عبر موانئها , كما أن مصر بالطبع فيما يتعلق بجنوب السودان ليست في وزن السودان الذي له الوزن الأثقل في التأثير علي مسافة مُعتبرة علي مجمل أوضاع جنوب السودان وبالتبعية علي هذه الحرب الأهلية , وتكفي الإشارة إلي أن زعيم حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة Riek Machar لديه من الصلات القوية مع حكومة الخرطوم ما يكفي للقول بأنه حليف فعلاقته بحكومة السودان تعود إلي فترة سابقة لتوقيع فصيله و 6 فصائل متمردة مُنشقة عن حركة جون جارانج في 211 أبريل 1997 لإتفاقية السلام بالخرطوم بل وتولي فصيله حراسة منشآت البترول الصينية السودانية في جنوب السودان قبل الإنفصال في 9 يولية 2011, ولذلك فإن أي تدخل عسكري مصري في الحرب الأهلية بجنوب السودان لن يعني إلا أن مصر تري كإسرائيل أن من مصلحة مؤسستها العسكرية إستمرار هذه الحرب الخاسرة بالمفهومين الدبلوماسي والإنساني , فإسرائيل وفقاً لتقارير خبراء الأمم المتحدة تأكد أمر توريدها بصفة تجارية للسلاح لحكومة Kiir ومصر تردد أيضاً وبقوة أمر إستخدام سلاحها الجوي أي أفرادها في دك مواقع التمرد الذي يقوده Riek Machar أي أن إسرائيل ومصر تساهمان بالسلاح والأفراد في دعمKiir ويظل هذا الزعم مُحتملاً حتي يرد ما ينفي وبقوة دعم مصر لجنوب السودان من خلال إمدادها بدعم عسكري جوي مباشر ضد مواقع التمرد بأعالي النيل أو غيرها.

– 5هناك علاقة غير مباشرة بين إعادة تصعيد الرئيس السوداني عمر البشير للنزاع المصري/ السوداني علي حلايب وبين الدور المصري الداعم للرئيس Kiir الخصم اللدود للسودان , والرجاء من الله ألا يمتد الخلاف المصري / السوداني إلي ملف مياه النيل الذي يمكن للسودان إحداث أضرار أوسع مدي من تلك التي يُحتمل أن تقدم عليه حكومة جنوب السودان ومن بين أخطر الأضرار إعلان السودان تنصله من إتفاق الإنتفاع الكامل من مياه النيل الموقع عام 1959 والذي يمثل الركن الركين لما تبقي من أمن مصر المائي , وهو أمر ليس بالمستبعد التوافق فمن المواقف الدالة علي ذلك ما نشرته صحيفة Khaleej Times في عددها بتاريخ 24 أكتوبر 2004عن تقدم عدد من النواب بالبرلمان السوداني في 23 أكتوبر 2004 بطلب لمراجعة إتفاقية الإنتفاع الكامل من مياه النيل الموقعة مع مصر في نوفمبر 1959 , ونقلت عن السيد / إبراهيم نايل إيدام وهو أحد أعضاء البرلمان الموقعين علي هذا الطلب قوله " إن هذه الإتفاقية غير عادلة ولذلك أتساءل لماذا ننتظر الغد لمراجعتها " فيما أشار عضو آخر إلي أن مهددات التصحر وحاجة السودان لمشروعات زراعية تدعو السودان لطلب مراجعة هذه الإتفاقية , كما أشارت الصحيفة إلي رد وزير الري السوداني علي ذلك بقوله " أن السودان لا يتوقع إيجاد مياه نيلية كافية لري كل الأراضي الزراعية فيه " , وأشارت الصحيفة أخيراً إلي أن لجنة الزراعة بالبرلمان السوداني إقترحت زيادة منسوب بعض السدود مع أساليب أخري , لذلك فإن دعم مصر لنظام Kiir قد يؤدي إلي تقوية موقفه المناوئ لمصالح الخرطوم والمثير للقلاقل وعدم الأإستقرار في السودان الشمالي بدعمه للمعارضة الشمالية المُسلحة , مما قد يدفع حكومة الخرطوم دفعاً لخيارات ضارة بمصر منها علي الأقل موافقة السودان – والذي لديه تحفظات حتي يومنا هذا- علي التوقيع علي الإتفاق الإطاري لمياه النيل الذي مازالت مصر ترفضه , وهو ما يعني إنسلاخ السودان عن إتفاقية الإنتفاع الكامل من مياه النيل التي وقعها مع مصر عام 1959 , وعليه فإن تطوير مصر لعلاقتها بجنوب السودان بدعم نظام تمرد عليه كتلةهامة من شركاءه بقيادة Riek Machar المنتمي لثاني أكبر قبائل السودان أي النوير يعني مخاطرة مصر أو لنقل تضحيتها بإنحيازها بكتلة مهمة من سكان جنوب السكان بدون مقابل ملموس للآن.

-6إذا ما حاول المرء تقبل وجود علاقة قوية بين متطلبات الأمن القومي المصري وبين دعم نظام الرئيس Kiirعسكرياً بدك جوي لمواقع التمرد عليه وفقاً لما أدعته حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارضة المُسلحة المُتمردة علي نظام Kiir فإنه وفقاً للمعيار نفسه – أي الأمن القومي- كان علي المؤسسة العسكرية المصرية أن تتدخل عسكريا ومباشرة وعلي نطاق واسع ومتنوع في مسرح عمليات اليمن دعماً للمجهود العسكري السعودي , فاليمن يتصل لوجيستيكياً بمضيق باب المندب وبالبحر الأحمر علي إتساعه وتأمينه من

أي خطر من المُفترض أن يقع علي أول سلم أولويات الأمن القومي المصري لصلته المباشرة بتأمين قناة السويس , لكن – وكما سبقت الإشارة – فإن دعم المؤسسة العسكرية المصرية لنظام حكم قبلي ضعيف جذوره تمتد إلي فكر التمرد كنظام الرئيس Kiir لا يعني – علي الأقل حتي الآن – إلا أنه دعم للقبلية والفساد وضعف الإدارة السياسية بدولة جنوب السودان , وربما أثبت توسيع الدور المصري في جنوب السودان وتحديداً في الحرب الأهلية هناك نظرية الإستخدام الأقصي لوسائل الإنتاج , فالجيش المصري بلغت تعاقداته والمدفوعة والمُقسطةعلي آجال حوالي 12 مليار دولار قيمة مشتريات عسكرية متنوعة منها حاملة طائرات هليوكوبتر وسرب رافال وغواصة وأسلحة ومركبات عسكرية , وهي طاقة تسليحية لا مبرر واقعي لها لدولة مُهددة بالإنهيار الإقتصادي ولا إرتباط مباشر لها بصراع حاد أو قائم مع أحد جيرانها المباشرين والأهم أنها تخففت من خطر الحرب مع إسرائيل بموجب نصوص معاهدة السلام الموقعة في 26 مارس 1979 , وبناء علي ذلك يمكن النظر إلي أي تدخل عسكري مصري في جنوب السودان علي أنه إستخدام للطاقة التسليحية المصرية بشكل غير منتج أو غير مُدر للربح Non rentable إلا إذا أكد ذوي النوايا السيئة والخونة أن المؤسسة العسكرية المصرية أنفقت 12 مليار دولار للتدخل العسكري في صراعات مربحة مالياً تبرر هذا الإنفاق وهذا التدخل , مع أن الشعب المصري كان في حاجة ماسة إلي هذا التمويل العسكري الباهظ للخروج من قبره الذي حفره عسكريون سابقون لدفنه فيه , فقد كان أحري بهذه المؤسسة – وفق قول هؤلاء الخونة – إلتزام الحياد العسكري والسياسي معاً مثلما فعلت بإنضباط تُحسد عليه في الفترة من 1981 حتي ما قبل توقيع إتفاقية السلام الشامل في كينيا برعاية IGAD في يناير 2005 بين جنوب السودان بزعامة جون جارانج قائد تمردالجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة السودان , إذ لم تدعم المؤسسة العسكرية المصرية القوات المسلحة السودانية في صراعها مع التمرد في تلك الفترة بالرغم من أن خسارة معركة السودان أمام التمرد الجنوبي – وهو ما حدث للاسف – تهديد ماحق للأمن القومي المصري قبل السوداني.

6سنوات مرت منذ إعلان نتائج الاستفتاء الشهير في 2011 والذي جاءت نتائجه مؤيدة للانفصال باكتساح ،وقد بلغت نسبة الأصوات المؤيدة لقرار انفصال جنوب السودان ما يعادل **98%**من مجموع المصوتين ،ليكتب هذا اليوم فصلا جديدا في تاريخ ومستقبل دولة السودان،ومستقبل المنطقة وقارة أفريقيا علي حد سواء. كان الانفصال هو الحل النهائي الذي أتفق عليه إطراف الصراع،ورأي كثيرون إن ذلك سيساعد علي إنهاء الصراع في السودان،هذه الدولة التي لم تتمتع بالاستقرار السياسي علي الإطلاق منذ الاستقلال في عام **1956**)م(وحتى تاريخه،الإ أن المشكلة تفاقمت بعد استقلال دولة الجنوب،ومرور كل هذه السنوات لم يزد

الأمر إلا سوءا،فتجددت الصراعات بين الشمال والجنوب،وتفجرت قضية دارفور من جديد،بين حكومة الشمال والجماعات المتمردة هناك،..ولم يقف تأثير الانفصال علي دولة السودان بل امتد ذلك االتاثير إلي الدول الإقليمية وعلي رأسها مصر،والمنطقة العربية ،وقارة أفريقيا.

في هذه الدراسة..سنحاول العودة مرة أخري لدراسة انفصال جنوب السودان..نبحث في الأسباب..ونحلل التداعيات والعوامل التي أدت إلي تفاقم التأثير السلبي للانفصال علي السودان والمنطقة العربية بشكل خاص،ونناقش عوامل النجاح والإخفاق في إدارة الموقف السوداني لمرحلة مابعد الانفصال،محاولين الخروج بحلول علمية تقدم لصناع القرار في العالم العربي للتعامل مع هذا النوع من الأزمات بالشكل المناسب لتقليل الخسائر في مثل هذه القضايا الحساسة ولتجنب تجربة سودان عربي مقسم جديد،في ظل الظروف غير المستقرة التي يعيشها العالم العربي اليوم.

مفاهيم الدراسة:

1-مفهوم الصراع:

تجدر الإشارة إلي صعوبة التوصل إلي تعريف محدد للصراع،وهذا لغياب قاعدة الإجماع حول مفهومه ، فكل تعريف يخضع لمعيار معين يختلف عن التعريف أو المفهوم الآخر،لذا نجد أنفسنا مضطرين لتقديم عدد من المفاهيم في أدبيات الصراع منها:

هناك من يذهب إلي وضع تعريف لكل من النزاع والصراع رغم أن الكثير يعتبرها شيء واحد ففي تعريف لكمال حماد يعرف النزاع:"هو خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل الحدود،المياه بين دولتين ،يكون موضوعها أحد المصالح الحيوية،ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه ،أما الصراع فيتناول الوجود الآخر سواء كان شعبا،أو دولة،ويمكن للصراع أن يكون علي حدود أو الثروات ،ولكن يتناول بعدا أيديولوجيا أو دينيا ،أو عقائديا.[1]"

أما لويس كوسر فيعرف الصراع بأنه "تنافس علي القيم وعلي القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية ،أو الإضرار بالخصوم[2]."

كذلك يعرف أمين هويدي الصراع بأنه تصادم إرادات وقوي خصمين أو أكثر يكون فيه هدف كل طرف من الأطراف تليين إرادة الآخر[3]

مفهوم التوتر:

هو حالة من القلق، وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر قد يكون سابقا ،أو سيأتي النزاع، والأزمات الدولية،كما أنه يشير إلي حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح،أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، غير أنه يبقي في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وتهديدا متبادلا،من الأطراف للتأثير علي بعضهم البعض،وهذا التوتر حالة سابقة علي النزاع.[4]

مفهوم الأزمة:

تفترض الأزمة وجود صانع قرار، وتبدأ الأزمة عندما تقوم دولة بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخري،ويعرف جون سبانير:"الأزمة بأنها موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم،وهو الأمر الذي تقاومه دولة أخري،مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب،فالأزمة هي جعل الطرف الآخر فجأة في وضع لا يطاق،ويقتضي منه اتخاذ قرارات سريعة،والقيام بردود فعل عنيفة،إذا كان قابل لفقدان قيمته[5]".

مفهوم النزاع:

"ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد،ويرجع ذلك إلي تعدد أبعادها،وتداخل مسبباتها ومصادرها،وتشابك تفاعلاتها،وتأثيرها المباشر وغير المباشر،وتفاوت المستويات التي تحدث عندها،وذلك من حيث المدى،أو الكثافة،والعنف.[6]"

مفهوم الحروب الأهلية:

وهي ماتعرف بالعنف الإثني،الذي كانت دوافعه أو أطرافه أو ضحاياه،تتحدد أساسا نتيجة الانتماء إلي جماعة إثنية،حيث تتميز الجماعية الإثنية عن غيرها من الجماعات استنادا إلي معايير ثقافية وأهمها اللغة،الدين،العادات،والتقاليد المشتركة،أو البيولوجية كالملامح البدنية،والإعتقاد بالأصل الواحد المشترك.[7]

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في دور البعد الدولي والتدخل الخارجي في انقسام السودان،واهتمام القوي الكبرى المتزايد بالسودان من خلال التدخل المباشر في الأزمة وعلي رأسها الولايات المتحدة والصين،وتأثير الانفصال علي الواقع العربي ،وتدور الدراسة حول تساؤل رئيسي هو ما هي الأسباب الرئيسية الداخلية والخارجية التي ساهمت في انفصال جنوب السودان؟

وينتج عن هذا التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية:

- كيف تفاقمت أزمة الجنوب حتى وصلت للانفصال؟
- ماهي الإمكانات التي يتمتع بها السودان والتي دفعت القوي الكبرى للتدخل بشكل مباشر من أجل تقسيمه لدويلات صغيرة؟

- ماهو تأثير انفصال الجنوب علي واقع ومستقبل السودان؟
- ما مدي تأثير الانفصال علي مشكلة إقليم دارفور؟
- كيف يمكن تجنب تكرار التجربة في الوطن العربي؟

أهمية الدراسة:

أهمية نظرية:

تنبع الأهمية النظرية من خلال استخدام الدراسة للمنهج الوصفي التحليلي من في تحليل الوضع الراهن ودور البعد الدولي والتدخل الخارجي في انفصال جنوب السودان وتوصيف العوامل التي أدت إلي ذلك مع محاولة استشراف المستقبل لحل القضايا المشابهة،وتمثل الدراسة إضافة للمكتبة العربية لندرة الدراسات التي تناولت الموضوع للباحثين والأكاديميين المهتمين بشؤون السودان.

أهمية عملية:

تأتي أهمية الدراسة في ظل سياسة الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة والدول الطامعة بالسودان،بما أنه ظل يشغل موقعا متقدما وساحة خصبة لصراع القوي العظمي لما يتمتع به وخاصة جنوب السودان وإقليم دارفور من موارد طبيعية وثروات معدنية،ما جعل الإقليم مسرحا هاما للتدخلات الخارجية،والتي ساهمت في إبقاء واستمرار الصراع في السودان لخدمة مصالحها،وسيقدم البحث مرجعا يمكن لصناع القرار الاستناد عليه في فهم سياسات القوي الكبرى في الشرق الأوسط وكيف يمكن التعامل معها.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل الوضع الراهن ودور البعد الدولي والتدخل الخارجي في انفصال جنوب السودان وتوصيف العوامل التي أدت إلي ذلك مع محاولة استشراف المستقبل لحل القضايا المشابهة.

الأدبيات السابقة:

دراسة إيهاب إبراهيم السيد أبوعيش بعنوان " **تداعيات انفصال جنوب السودان على الأمن القومى المصرى:**

"تناولت هذة الدراسة قضايا عديدة منها قضية الأمن المائى ، تناولت المخاوف المصرية من توسع الدور الأسرائيلى فى جنوب السودان ، ولذلك سعى مصر لتوطيد العلاقة مع جنوب السودان بما يحقق أمنها و

مواجهة الكثير من التهديدات ،تناولت ايضا متطلبات الأمن القومى المصرى فى ظل التهديدات و التحديات الأقليمية و الدولية لدولتى السودان الأستراتيجيات المقترحة المصرية لتحقيق الأمن القومى المصرى.

الدراسة الثانية : دراسة لهانى رسلان **بعنوان مصر و المسؤلية عن انفصال الجنوب** :

تحدث عن انفصال الجنوب والدور الرئيسي والمسؤولية الأنفصال على مصر لغياب دورها قبل ثورة 25 يناير ، لم توضح السيناريوهات المصرية للحفاظ على امنها القومى

تقسيم الدراسة:

سوف تنقسم الدراسة لثلاثة فصول كالتالي:

- **الفصل الأول :تاريخ السودان وأسباب الصراع:**
- المبحث الأول **:**جغرافية السودان
- المبحث الثاني: نبذة تاريخية عن السودان
- المبحث الثالث: أسباب الصراع في السودان.
- **الفصل الثاني :جنوب السودان..تاريخ الصراع..وتأثيره علي السودان:**
- المبحث الاول :تاريخ الصراع في الجنوب
- المبحث الثاني :تأثير الصراع علي السودان كدولة
- **الفصل الثالث :تداعيات الانفصال علي دول الجوار:**
- المبحث الاول :تداعيات الانفصال علي قارة افريقيا
- المبحث الثاني :تداعيات الانفصال علي الدول العربية
- المبحث الثالث :موقف مصر من الانفصال

1 –3جغرافية السودان:

السودان كلمة عربية مشتقة من تعبير بلاد السودان أي بلاد السود وهو اللفظ الذي كان يطلقه العرب في العصور الوسطى علي سكان المساحات والأقاليم الشاسعة من افريقية، فيماوراء الصحراء الكبرى، من البحر الأحمر والمحيط الهندي إلي المحيط الأطلسي ،لما لاحظه العرب على لون البشرة الغالب على سكان هذا الإقليم الكبير، وما ا زل اللفظ يستعمل حتى الآن([8]).

كان شمال البلاد بين الشلالين السادس والأول للنيل، يعرف بالنوبة أي بلد الذهب باللغة المحلية، وكان السودان يسمى مملكة مروة ثم مملكة شنغار من 1605 إلى 1821 م، وبعدها السودان الإنجليزي المصري[9].

-الموقع: يقع السودان شمال شرق إفريقيا، يحده مصر وليبيا شمالا، تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى غربا، زائير وأوغندا جنوبا، إثيوبيا والبحر الأحمر شرقا، ويمتد من خط عرض 55شمالا إلى خط العرض 12 ° قرب خط الإستواء[10].

الحدود الدولية الكلية:

7697كلم منها 1165كلم مع جمهورية إفريقيا الوسطى و 1360 كلم مع تشاد، 1237كلم مع مصر، و 221كلم مع إثيوبيا و 232 كلم مع كينيا و 383 كلم ليبيا و 435 كلم مع أوغندا و 628كلم مع الكونغو[11].

المساحة الإجمالية :2.5055.810 كلم مساحة الأرض 2.376.000: كلم 2،طول الشريط

الساحلي835: كلم2[12].

أهم المدن: بور سودان، جوبا، عطبرة، مدني، الأبيض، كويستي، كسالا. أهم الجبال: جبل مرة،العوينات، كدفان، دارفور، هضبة بلاد النوبة، أعلى قمة: قمة كينيني3178كلم ،أهم الأنهار: النيل الأبيض،6670كلم، النيل الأزرق، السوباط، عطبرة[13].

وينقسم السودان إلى أربعة مناطق كبرى هي: الشمال: منطقة مطلة على البحر الأحمر محدد بتلال جبل الحمايات 2736 كلم، وهي سهبية متكونة من قاعدة رملية مغطاة بطبقة رقيقة من الرمل مرملة، والمنطقة الغربية الوسطى "القوز"، حول جبل مرة وتقدر ب 3000 متر، المنطقة الوسطى للخرطوم، سهول أرضية شاسعة، موجودة بين النيل الأبيض والنيل الأزرق، وأكثر خصوبة، بها مزرعة الفلاحية الكبرى الجزيرة[14]

النبات الطبيعي: تنمو حشائش الإستبس في القسم الأوسط من السودان أما حشائش السفانا فتنمو في القسم الجنوبي و الحشائش الإستوائية في أقصى الجنوب،أما الغابات الإستوائية فتنمو في القسم الجنوبي بسبب المناخ الموسمي[15].

السودان غني بالموارد، تقدر المساحة القابلة للزراعة بحوالي59مليون هكتار المساحة المزروعة حوالي 7 ملايين هكتار، وأراضي الغابات حوالي 91.5مليون هكتار وأراضي المراعي حوالي 117.75مليون هكتار، وتقدر المياه المتاحة على النحو التالي:

20.5مليار م 3 حصة السودان في نهر النيل04.0,مليار م 3من الأنهار غير النيلية

1.4مليار م 3من المياه الجوفية، لاراضي المراعي الطبيعية تمتد من الجنوب إلى الشمال حوالي117.75 مليون هكتار أي نصف المساحة الكلية للسودان[16]

المناخ: مناخ السودان مداري بوجه عام، فلا يوجد بالسودان جزء لا تمر عليه أشعة الشمس العمودية،وبذلك فإن مناخه يتدرج من الصحراوي في أقصى الشمال، حيث يعز المطر إلى المناخ المداري ذي المطر الصيفي، والذي تتفاوت فيه شهور المطر إلى المناخ دون الاستوائي، أو شبه الاستوائي في أقصى الجنوب، ونظرا لعدم وجود كتل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب فإن اتجاه الرياح نحو الشمال أو الجنوب لا يقف في سبيله حاجز، ومن ثم تمييز المناخ بالتدرج وأصبحت الحدود الفاصلة بين إقليم وآخر غير واضحة وبالتالي السودان يعتبر من أكثر المناطق الاستوائية في العالم ارتفاعا في درجات الحرارة، وتصل متوسطاتها الشهرية القصوى حوالي 21 درجة مئوية[17].

ويرجع هذا لشساعة البلاد ماجعلها تتمتع بمناخ متنوع، تتأرجح بين المناخ المداري الرطب في جنوب البلاد غزير الأمطار،ومناخ صحراوي جاف في شمالي البلاد، فمناخ جاف طول السنة وأمطار صيفية موسمية[18].

-2**الإطار البشري** :

يبلغ عدد سكان السودان أكثر من 36 نسمة، خلال سنة 2008 ، وتقدر الكثافة السكانية: 14نسمة/كلم2 أما عدد السكان بأهم المدن: أم درمان1273077نسمة، الخرطوم931778نسمة بورسودان213385:نسمة، الأبيض:2=233.96نسمة، نسبة عدد سكان المدن35 :%،نسبة عدد سكان الأرياف 65%: اللغة الرسمية: العربية ، اللغة النوبية-الإنجليزية–لهجات محلية، الديانة: مسلمون 70%، معتقدات محلية 25% مسيحيون5%، الأعراق البشرية: العرب،النوبيين، الحاميون، الزنوج، قبائل الدجة[19].

وتلعب الظروف الطبيعية بالإضافة إلى العوامل القبلية دورا هاما في توزيع السكان، حيث يحتل نصف السكان مديريات البلاد التسع وهي دارفور، وكردفان والنيل الأزرق، نسبة سكان الحضر 26%من السكان كما أن هناك15%من القبائل الرحل، وبالنسبة للتركيب العمري وقوة العمل، تبلغ نسبة الشباب الأقل من14 سنة 42%من مجموع السكان بينما نسبة السكان القادريين على العمل جوالي53%يتوزعون بين قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات بنسب69%، 5%، 9% بالترتيب، أما عن ظروف الحياة المعيشة في السودان، فنجد توقع الأجل عند الميلاد لا يتجاوز

47عاما كما ترتفع نسبة الأمية إلى حوالي 67%بما يعكس بوضوح تدني معدلات التنمية بالبلاد.[20]

التركيب العرقي اللغوي و الديني:

ينقسم السودانيون بين أكثر من 530قبيلة تختلف أصولها العرقية بين العروبة والزنجية ،كما تختلف لغاتها ولهجاتها المحلية، وتنقسم تلك القبائل إلى قبائل منطقة البحر الأحمر وقبائل بني عامر التي تتكلم بلغاتها القديمة المشتقة من الحامية والسامية كما نجد قبائل النوبية في شمال وادي النيل وهي تتكلم العربية المختلطة ببقايا اللغة النوبية، أما في وسط البلاد فهناك مجموعة من القبائل العربية كالكباش والكواهلة والجعليين والرشايدة، بينما يعج الجنوب بالقبائل الزنجية كالنوير والشيك والكاوك بالإضافة إلى الدنكا أكبر القبائل الزنجية في البلاد.

ويعتبر الإسلام الدين السائد في السودان إذ يتجاوز أتباعه ثلاثة أرباع السكان، وهناك العديد من الطرق الصوفية، وأهمها الطريقة المهدية، بالإضافة إلى القادرية والسمانية، وهناك الوثنية خصوصا في الجنوب تصل إلى خمس السكان، بالإضافة إلى الأقلية المسيحية 5% تنقسم بين البروتستانت والكاثوليك والأرثودوكس.

ويعد السودان بتكوينه الاجتماعي هذا أكثر البلاد العربية تفرقا في ثقافته السياسية،فهو الدولة العربية الوحيدة التي تنقسم فيها الهوية، الثقافية والقومية بين العربية والإفريقية بالإضافة للتقسيم البريطاني خلال فترة الحكم الاستعماري بين الشمال والجنوب[21].

المؤشرات السياسية: اسم البلد: الجمهورية السودانية،تاريخ الاستقلال 1956م، نظام الحكم:جمهوري،العاصمة :الخرطوم، ومنذ 1991أصبحت الشريعة الإسلامية قانون البلاد،تاريخ الانضمام إلى الأمم المتحدة 1956[22].

المؤشرات الاقتصادية:تعتبر الوحدة النقدية: الجنيه السوداني100 = قرش ،أما إجمالي الناتج المحلي35.7:بليون دولار، بينما معدل الدخل الفردي:340 دولار ،فيما تكمن المساهمة في إجمالي الناتج المحلي:الزراعة39.8 %،الصناعة18.4%، التجارة والخدمات41.8. %:

القوة البشرية العاملة في الزراعة:80% ،بينما في الصناعة: 8% التجارة والخدمات 12%ومعدل البطالة 4%وبلغ معدل التضخم 10%، ومن بين أهم الصناعات في السودان الإسمنت، تكرير البترول ،الكيماويات الدوائية، الصابون والأحذية والسكر، بينما المنتجات الزراعية فنجد القطن، الصمغ الغربي، الزيوت، الحبوب والذرة،الثروة الحيوانية: 23مليون رأسا، الإبل 2.9مليون.

وفيما يخص انتاج النفط نجد حوالي 466.100برميل، واحتياطي الذهب والفضة 1.378مليار دولار،تصدير النفط:282.100، برميل، بينما بلغ احتياطي الغاز:84.95مليار متر مكعب[23].

2-3 نبذة تاريخية عن السودان:

أثناء الفتح الإسلامي دخل المسلمون إلى مصر عام 636 م فعقدوا معاهدة مع الدولة النوبية، ودامت طويلا، فأنتشر الدين الإسلامي بسبب تنقل التجار المسلمين بين هذه المناطق،وازدادت خاصة أيام الدولة الفاطمية، وبعدها الدولة الأيوبية، كذلك عهد المماليك عام 1250.وأصبحت المنطقة بأكملها مسلمة تتكلم اللغة عربية رغم القضاء على الدولة النوبية المسيحية عام 1504 وقيام دولة الفونج أوالسلطة الزرقاء في نفس العام إلى 1821 نتيجة تحالف بين عرب القواسمة والفونج، وامتدت على قسم كبير من السودان وخاصة على عهد عمارة.[24]

واتخذت شعارا لها، بعد أن قضت على مملكة علوة ومع هذه الدولة بدأ انتشار المذهب المالكي، وبدأ تفكك هذه الدولة في ق 18بسبب تمرد عدد من القبائل على السلطة بينما بدأت تنشأ غربي السودان قوة جديدة عرفت بمملكة دارفور وعاصمتها طرة، وصمدت المملكة الجديدة قرنين من الزمن حتى فتحت قوات محمد علي السودان[25].

-الاحتلال الإنجليزي:

أجبرت إنكلترا حكومة مصر على سحب جيشها من السودان بعد انتصار ثورة المهدي، في 14سبتمبر 1981بزعامة محمد أحمد مهدي تدعوا إلى قيام دولة سياسية إسلامية واستقلال البلاد وتحريرها فأصبح يعرف بالمهدي المنتظر، وقاد كينشز وعدد من ضباط الانجليز حملة الجيش المصري لإعادة دخول السودان1896م، حتى عام1898، حيث انهزم المهديون في معركة أم درمان،فعقدت اتفاقية بين مصر والانجليز 1899 بحجة أن السودان قد أعيد فتحه بدعم من البلدين، ورفع العلم المصري والانجليزي وتعيين حاكم عسكري للسودان، تختاره بريطانيا ويعينه الخديوي[26].

وبدأت المظاهرات والاحتجاجات تعم مصر والسودان، وتنامت حركات المعارضة، في السودان ففي عام 1938 قام مؤتمر الخريجين وهو اتحاد المعلمين السودانيين بقيادة إسماعيل الأزهري بالاندماج مع الحزب الوطني الاتحادي،في 1941 تم تأسيس حزب الأشقاء ثم 1943تأسس حزب الأمة بقيادة عبد الرحمان المهدي، 1946تأسس الحزب الشيوعي، وتبعه الإخوان المسلمين،وبدأ البريطانيون مع مطلع العشرينات في تكوين تيار سوداني قوي معاد لمصر، وحمل شعار السودان للسودانيين، وكانت مطالب مؤتمر الخريجين

المنعقد1940بمصر يطلب عونها في تحسين أوضاع السودان، إلا أن الحكومة البريطانية عارضته وقاومته، وفي 1942 قدم المؤتمر للسلطات البريطانية في السودان بمذكرة شرح بها أماني البلاد:

- إصدار تصريح مشترك مصري انجليزي يمنح السودان حق تقرير المصير بعد الحرب.
- تأسيس هيئة سودانية تمثل الشعب السوداني لإقرار القوانين.
- فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.
- تأسيس مجلس سوداني أعلى للتعليم.
- إلغاء قانون المناطق المغلقة في جنوب السودان
- وقف المعونات عن الإرساليات التبشيرية في الجنوب.

لكن هذه المذكرة قوبلت بالرفض من طرف الحاكم السوداني الانجليزي[27].

بقيت بريطانيا تحاصر السودان، حيث أصدرت أوامر لقواتها في مصر بتعبئة الجيش المصري والزحف به لاحتلال السودان، وإذا كان السودان قد أصبح خاليا فان بقية السواحل المصرية لهذه الدولة الإفريقية قد قسمت بين ايطاليا وفرنسا وانجلترا[28].

اتجهت الحركة الوطنية في السودان عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية باتجاهين، الأول ذهب إلى تأييد الاتحاد مع مصر "حزب الاتحادين"والثاني دعا إلى قيام حكومة سودانية حرة متحدة مع التاج المصري وكان الحزب الوطني من أهدافه إقامة حكومة سودانية ديمقراطية متحدة مع مصر أما الاتحاد الثاني, حزب الأمة السوداني يهدف إلى استقلال السودان بمعزل عن مصر، وبعد قيام الثورة المصرية أرسلت الحكومة مذكرة إلى الحكومة البريطانية أعلنت فيها اعترافها بحق السودانيين بتقرير مصيرهم، كما سعت إلى توحيد الأحزاب الاتحادية السودانية في حزب واحد تحت اسم الحزب الوطني الاتحادي في 1952 ، وكان موقف الأحزاب السودانية مؤيدا للمذكرة، أما الحكومة البريطانية فقد أفشلت الاتفاق وأعلنت تحفظاتها على القرار. فدخلت الحكومتان المصرية والبريطانية 1953 في مباحثات حول الحكم الذاتي، وفيه تم تحديد فترة الانتقال بان لا تتعدى ثلاث سنوات لمنح السودان حكم ذاتي.

تم تشكيل لجان، ففاز الحزب الوطني و قام بتأليف الوزارة برئاسة إسماعيل الأزهري، لكن أخذت المعارضة بالتحرك ضد إسماعيل الأزهري وفقدت الحكومة استقلالها، فشكلت حكومة جديدة بأغلبية ضئيلة، وناشدت

البرلمان بإعلان استقلال السودان وصدور القرار عام 1955 وصادق مجلس الشيوخ علي القرار 1956ورفع العلم السوداني وأنزل العلم البريطاني[29].

وأصبحت السودان عضوا في جامعة الدول العربية، وعضوا في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة

الإفريقية، لكن في 17 نوفمبر 1956 قام انقلاب عسكري بقيادة إبراهيم عبود ،قضى على النظام القائم وحل الأحزاب السياسية، ثم انتقل الحكم في أعقاب حركة شعبية 1964 من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى حكومة مدنية يرأسها ختم الخليفة وظل عبود رئيسا للدولة، وشكل خليفة وزارة ائتلافية يشارك فيها الجنوب[30].

3-3أسباب الصراعات في السودان:

أسباب الصراعات والحروب الأهلية في السودان متعددة ومتنوعة، وفقا لطبيعة المنطقة المتواجدة فيها والأسباب التي أدت إلى نشوبها، فيبدو أن مستقبل التناحر والحروب السودانية لا يخرج عن واحد من السيناريوهات الثلاثة : فإما التركيب القائم على معايير الانتماء الجغرافي بعيدا عن الهوية الدينية، أو التفكيك وتقسيم السودان إلى مجموعة من الكيانات ذات ارتباطات إقليمية مختلفة وإما إعادة التفكيك والتركيب معا، وقد مثلت إشكالية السلطة و توزيع الثروة في السودان محور الصراعات والحروب الأهلية التي شهدها في الجنوب والغرب و الشرق،فقد رفعت جماعات التمرد مطالب ملحة ضد سياسات التهميش والإقصاء التي تعرضت لها مجتمعاتها طيلة سنوات ما بعد الاستقلال[31].

ـــلم يمتلك السودان قبل الاستقلال تقاليد الدولة الوطنية المتجانسة، وإنما شهد تعددا وتنوعا في الثقافات والديانات والأعراق، حتى أنه استحق وصف مرآة إفريقيا.

التعددية الإثنية في السودان، فمن الناحية الطبيعية والعرقية والثقافية يمثل عالما إفريقيا مصغرا، سكانه من الأجناس والألوان،ويتبع ذلك التنوع في اللغات والتقاليد والمعتقدات وبالتالي فهو مجتمع متنوع وليس له مطالب مشتركة .[32]

-بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية وتقسيم الثروة والموارد يتضح ذلك بجلاء من تطور مشروع قناة جونجلي، والنظر إليه الجنوبيين على أنهم سوف يحرمون من مواردهم الطبيعية لصالح الشمال، واكتشاف النفط في الجنوب أضاف بعدا مهما لفهم الصراعات في السودان[33].

وأحد أهم مسببات الصراع في السودان يكمن في البعد الخارجي للصراعات ودوره في تأجيج الخلافات في السودان، إذ لا يمكن إنكار دور الامتداد الإقليمي لبعض القبائل،فالرئيس التشادي إدريس ديبي-علي سبيل المثال- وبعض وزرائه ، ينتمون إلى قبائل الزغاوة ولقد كان أول قائد ميداني في الجيش التحريري لدارفور

الذي أطلق شرارة التمرد الأول 2003 ، والسيد عبد الله ابكر أحد قادة الهجوم الناجح الذي انطلق من دارفور 1990 ، ليدفع بإدريس ديبي إلى سدة السلطة في تشاد فيبقى المتغير الخارجي في دعم أطراف الصراع والتدخل في تفاعلاته المختلفة وكذلك التحكم في آليات التسوية يشكل المتغير الأهم في الصراعات القائمة في السودان، لأن القوى الغربية تحاول دائما صياغة وتشكيل المنطقتين العربية والإفريقية بما يخدم مصالحها وأهدافها الاستعمارية[34].

وظاهرة الحروب الأهلية مستمرة في السودان وغيرها من البلدان الإفريقية، وهو دليل واضح على عدم فهم جميع أبعاد هذه الظاهرة، وثمة عدة ملاحظات أساسية تعد مقدمات ضرورية لتفهم ظاهرة الصراعات والحروب الأهلية في دولة السودان:

الأولى أنها تشهد وجود انقسامات اثنيه، وعرقية، وقبلية منوعة، وتباين هذه المجموعات ثقافيا واجتماعيا، وقد تملك هوية ذاتية تضعها في مرتبة أسمى من الانتماء إلى الهوية القومية، وهوما يدعم قناعتها بالاستقلال والتمايز العرقي.

الثانية: أن هذه الانقسامات تتسم بالكثير من المستويات العالية من العنف والتسييس، كماهو الحال في جنوب السودان.

الثالثة: أنه عادة في ظل هذا التوتر العرقي ما يتصاعد العداء بين مجموعتين أثنيتين على نحو مكثف، ويزداد الشك بين هاتين الجماعتين، بحيث تعتقد كل جماعة أنها مهددة من قبل الجماعة الأخرى، وتتوالى الأفعال العنيفة وردود الأفعال المضادة[35].

الرابعة: وجود وعي اثني متزايد، سواء من حيث مداه أو ثقافته، ومن ثم فإن المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المصاحب له سيتسم بالتوتر، وفي ظل هذه الظروف والأوضاع يكتسب العامل الاثني نوعا من الإشباع والتدعيم، ويورث الانتماء العرقي عبر الأجيال المتتالية، فالثغرة الإثنية تسيطر على العائلة، وأجهزة الإعلام، والحوارات الخاصة والعامة، ومختلف الوسائط الإعلامية الاجتماعية.[36]

2-1 الصراع في جنوب السودان:

يعد البريطانيون أول من سمى جنوب السودان وكان ذلك في عام 1921 بهدف ايجاد كيان مستقل بهم، تبلغ مساحة جنوب السودان حوالي 700 ألف كيلو متر مربع من مساحة السودان البالغة 2.5مليون كيلومتر مربع تقريبا أي ما يعادل 28%من المساحة الكلية للبلاد وللجنوب حدود تمتد إلى2000كلم تقريبا، مع خمس دول

هي إثيوبيا وكينيا أوغندا الكونغو وإفريقيا الوسطى، ويعرف جنوب السودان بأنه الجزء الذي يمتد جنوبا حتى بحيرة ألبرت بأوغندا ويشتمل على ثلاث مدبريات هي بحر الغزال،المديرية الاستوائية، أعالي النيل، وتشكل المراعي40% من الجنوب السوداني,والأراضي الزراعية 30%بينماا تشغل الغابات الطبيعية 23% والسطوح المائية 7%من جملة المساحة**[37]**

تعتبر مشكلة الحرب الأهلية في جنوب السودان، والتي بدأت منذ أكثر من ثلاثين عاما، من أهم التهديدات لأمن واستقرار هذا البلد الشقيق، الذي يضم بين حدوده العملاقة العديد من الجماعات ذوات الأصول العرقية المختلفة، لقد بدأت الحرب الأهلية عام 1956 إثر تمرد بعض الجنوبيين بقيادة يوسف لاجو ولجوء الحكومة إلى قمع التمرد بقسوة، مما أدى إلى فرار تلك القوات إلى المرتفعات الجنوبية الفاصلة بين السودان وتشاد ،عام 1956حاول ممثلوا الجنوب في الجمعية التشريعية خلال الحزب الليبرالي تمرير مشروع لتطبيق الحكم الذاتي في محافظات الجنوب، لكن المشروع واجه معارضة شديدة من الأحزاب[38].

وبعد إجراء الانتخابات التشريعية عام1958، طالب نفس الحزب الليبيرالي ، أثناء مناقشة الدستور الجديد بإتباع نظام حكم فيدرالي مع التهديد بالانفصال في حالة رفض مطلبه، وقد أدى ذلك إلى احتدام الخلاف، وحل البرلمان، وتجميد الحياة السياسية مما مهد الطريق أمام الانقلاب العسكري الأول في نوفمبر من نفس العام، وبعد تولي عبود السلطة استمرت الأوضاع على توترها في الجنوب، ولجأ النظام إلى استخدام العنف مع المتمردين، مما أدى إلى استمرار القتال وتشريد الآلاف من سكان الجنوب ولجوئهم إلى أوغندا حيث تم تشكيل أول حزب سياسي، يمثل المتمردين الجنوبيين، هو حزب الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني الذي عرف باسم "سانو" عام 1962.

عند سقوط النظام العسكري في أكتوبر 1964 تمت أول محاولة جديدة للمصالحة الوطنية من خلال مؤتمر المائدة المستديرة في الخرطوم مارس 1965 ، حضرته الأحزاب السياسية، وقادة التمرد في الجنوب، وبعض المراقبين من الدول الصديقة مثل: مصر وغانا، كينيا، نيجيريا، تنزانيا والجزائر، وتم الاتفاق فيه علي عودة اللاجئين، حرية الاعتقاد، وإقامة جامعة في الجنوب، وتشكيل لجنة لدراسة الوضع المستقبلي.[39]

وبظهور البترول في أرض السودان وخاصة في الجنوب، بدأ صراع مع الحكومة وثوار الجنوب فالمواقع الجغرافية ، أصبحت عاملا جديدا للصراع في الحدود المشتركة بين الشمال والجنوب لكن اندلعت أعمال العنف من جديد في جويلية 1965 وهو ما أزد من التعنت في الجنوب ونشأة حركات سياسية أكثر تطرفا مثل جبهة تحرير أنزانيا التي أصبحت تنادي بالانفصال التام،بالإضافة إلى حركة أنيانيا،مما أدى إلى عودة النظام العسكري عندما استولى النميري على السلطة 1969 ، كانت الفوضى تعم الجنوب، ولم يعد الجيش

قادر على السيطرة، وبسط ثوار الأنيانيا نفوذهم في بقية المناطق، مما أدى بالنميري إلى الاعتماد علي أسلوب المهادنة والتهدئة واعلان العفو العام عن جميع السياسيين ومقاتلين الجنوب وعين وزرائهم للشؤون الجنوبية.[40]

وفي بداية عام 1972 تم توقيع اتفاقية بين الطرفين والتي نصت على منح الحكم الذاتي لمحافظات الجنوب الثلاث تحت إشراف المجلس التنفيذي الأعلى،الذي يعين رئيسه بقرار من رئيس الجمهورية، كما نصت على تشكيل جمعية تشريعية خاصة للإقليم مع إحكام سلطات المجلس التنفيذي على التعليم والصحة، والموارد المعدنية وقوات الشرطة المحلية، كما ضمت ملاحق الاتفاقية نصوصا حول إعادة توطين اللاجئين وترتيبات وقف إطلاق النار وتشكيل قوة عسكرية محلية من 12 ألف رجل نصفهم على الأقل من أبناء الإقليم[41].

بعدها أدت مجموعة من القرارات العامة في الجنوب إلى إحياء التوتر من جديد، ففي عام 1982صدر قرار إعادة تدوير القوات العامة في الجنوب مما أدى إلى هروب الكثير من الضباط الجنوبيين من الخدمة، كما قام النظام بمحاولة تعديل حدود الجنوب لضم منطقة بانتيو البترولية إلى الإقليم الشمالي، مما أثار استياء أهالي الجنوب خصوصا وأن الحكومة السودانية، كانت قد قررت تصدير البترول المستخرج خاما دون تكريره، مما يعني حرمان أهالي الجنوب من فرص العمل، بالإضافة إلى إعلان تقسيم الجنوب إلى ثلاث محافظات، والتطبيق الناقص للشريعة الإسلامية، في أقاليم الجنوب ذات الأغلبية غير المسلمة[42].

وقد أسفر ذلك كله عن تمرد حامية مدينة يور الجنوبية في مايو 1983معلنا بدء الحرب الأهلية من جديد بتمرد من قوات الجيش كما حدث عام 1955 ،ثم صدر البيان الأول لحركة تحرير السودان بزعامة العقيد جون جارانج، فقد عمد على توحيد صفوف التيارات المختلفة العاملة في الجنوب، تحت قيادته، كما تجنب الدعوة إلى الانفصال الإقليم الجنوبي بل أعلن بإصرار تمسكه بوحدة السودان وتماسك أراضيه، كما استطاع خلال ثلاثة أشهر تجنيد كتائب كاملة من المقاتلين مشكلين الجناح العسكري، لحركته باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتلقي الدعم الليبي فقاموا بتدمير حقول التنقيب عن النفط، وقام بتحقيق مجموعة من الأهداف، فعلى الجانب المعنوي اكتسب مزيدا من التأييد بين أبناء الجنوب لإستغلال الحكومة المركزية لموارد إقليمهم والناحية الدعائية جلب أنظار العالم لمجابهة الشركات الأجنبية.[43]

وبالتالي فقد اصطلح المراقبون على نسبة جذور مشكلة جنوب السودان إلى الاستعمار، حيث اتبعت – السياسة الاستعمارية البريطانية في السودان، وخاصة بين عامي 19922-1948 سياسة متعمدة لإغلاق الجنوب وفصله، عن بقية أجزاء القطر[44]

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض، قامت الإدارة بسن قوانين المناطق المنغلقة في عام 1922وطبقته في جنوب السودان، ومنطقة جبال النوبة في جنوب كردفان، وشمل التطبيق أبعاد الموظفين السودانيين والمصريين من الجنوب، واقتصاد التجار العرب والمسلمين، واستبدالهم بالإغريق وغيرهم من الجاليات، ومنع تعلم اللغة العربية واستخدام اللغة الإنجليزية واحتكار التعليم في الجنوب، والإرساليات المسيحية، حيث قسم الجنوب إلى اقطاعيات منحت كل كنيسة من الكنائس العربية مساحة فيها[45]

كما نجد المبادرة المصرية السياسية في حل مشكلة السودان في الجنوب من أجل تحقيق الوفاق والسلام الوطني الشامل تقوم على المبادئ والأسس التالية:

- وحدة السودان أرضا وشعبا، المواطنة في السودان هي الأساس في ممارسة الحقوق وأداء الواجب.
- الاعتراف بالتعدد العرقي والديني والثقافي للشعب السوداني
- ضمان مبدأ الديمقراطية التعددية واستقلال القضاء
- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية
- كفالة حرية التعبير والتنظيم وفقا للقانون
- كفالة الحريات الأساسية، وضمان ممارستها، والالتزام برعاية حقوق الإنسان
- إقامة نظام حكم لا مركزي في اطارة وحدة السودان.
- إنتاج سياسة خارجية تراعي تحقيق المصالح القومية للبلاد.

وقد لاقت هذه المبادرة تأييد المعارضة الشمالية بزعامة حزب الأمة على اعتبارأنها تلبي مطالبها**[46]**

المبحث الثاني :نتائج الصراع علي السودان :

-نتائج الصراع علي السودان كدولة:

أصبحت الحكومة السودانية تواجه العديد من المشاكل نتيجة للصراع القائم في الجنوب حتي بعد انفصاله وكذلك إقليم دارفور،وخاصة في المعارضة المتصاعدة في المركز و الأطراف، و صارت الحكومة السودانية متهمة في مجالات عدة منها انتهاك حقوق الإنسان، و حرق قرى المدنيين الأفارقة، و اغتصاب نسائهم،و الترحيل القصري للقبائل، و حفر المقابر الجماعية للمدنيين الأفارقة التي تحاول الحكومة طمس معالمها،ونتج عن ذلك أن طالبت الحركتان العسكريتان المعارضتان في دارفور في احدى جولات مفاوضاتها مع الحكومة السودانية بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق فيما يخص تلك الانتهاكات الإنسانية المذكورة، و قد أرفق

المتمردون مطالبهم إلى الأمم المتحدة بوثائق وأفلام مسجلة تحدد عدد القتلى في كل قرية و معسكر و أسمائهم و تاريخ استشهادهم، مما يدل على صحة ما يدعون[47]

–أصبحت الحكومة السودانية غير قادرة على إدراك قبضتها على الحكم و باتت مهددة من جميع القوى السياسية داخل السودان، و اذا حدثت هذه الفوضى و استمرت قد تؤدي الى تدخل عسكري دولي فتكرر مأساة العراق في قلب القارة الافريقية و على الحدود الجنوبية للدولة المصرية.

–دخول الولايات المتحدة كطرف فاعل في الشأن السوداني،وهذا باكتشاف النفط وما يعنيه من تحولات مهمة في المشهد السوداني، ووجود ضغوط من قبل الشركات الغربية للعودة مرة أخرى للسودان من اجل الاستفادة من قطاعاته النفطية و موارده الطبيعية.

–تسييس الخلافات وما فتأت الحكومات المتعاقبة في السودان، والقوى والأحزاب السياسية لسنوات طويلة إلى تبيين الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية واستغلالها إما لتسوية بعض القضايا القومية أو لتحقيق أهداف حزبية، وعقيدية ما أدى إلى تنامي الصراع وتصاعده، وزاد من طابعة العسكري العنيف.

–تنامي الوعي السياسي عند القوى المعارضة،وقد ترتب عنها اشتعال الصراع واستمراره وتعدد الأطراف المتورطة فيه عامة،وتنامي الميول والنزاعات الاقتصادية، يخلف إحساس عام بأن السلاح هو القوة الكفيلة باسترجاع الحقوق وتحقيق المطالب،ما أدى إلى تزايد القوى المتصارعة وهذا من خلال ظهور المليشيات المعروفة بالجنجويد في دارفور. والتي نشرت الرعب واسعا، وبالتالي الفشل في إدارة الصراع في دارفور،من خلال تباين معاملة النظام الحاكم مع حملة السلاح بدرجة من الاحترام ورد الحقوق، وتجاهل من استعملوا أساليب سياسية ومدنية، فأدى إلى تدني فاعلية الإرادة المدنية والأهلية[48].

و تبنت بعض الدول سياسات ذات تأثير مباشر على الوضع السوداني. فبريطانيا مثلا اتخذت موقفا مواليا للإدارة الأمريكية في سعيها لعزل السودان، باعتباره دولة ا رعية للإرهاب خاصة بعد احداث 11سبتمبر 2001

الفصل الثالث(1)المبحث الاول :التداعيات على القارة الأفريقية:

تعدّ القارة الأفريقية في أبعادها الكلية الكبرى، أشد المناطق تأثراً بالانفصال الحادث فى الجنوب السوداني، وتتركز شدة التأثير علــى المنطقــة المتاخمــة للجنوب (منطقة البحيرات العظمى) وقد اتخذ التأثير نمطين

متباينين سلباً وإيجاباً، بغض الطرف- هنا- عن السلوك الذي تنتهجه دولة الجنوب الجديدة ، بمعنى أننا ننظر هنا للأثر في حتميته الكلية.

فمن المنطلقات الإيجابية ، يمكن القول أن الانفصال اكتسبت المنطقة الأفريقية منه مايلى-:
أنموذجاً راشداً في حل النزاعات مبنياً على الثقة والوضوح بعد أن تأسس على الخبرة الطويلة.

إتساع الأمل في إحلال النهج الديمقراطي بدلاً من الشمولي في تأطير سياسات ونظم الأقطار الأفريقية[49].
اكتساب عضو جديد في المنظومة الأفريقية ، يمكنه الإسهام بخبرة-جيدة- فى صوت القارة العالمي.

أن احتفاظ الجنوب برابطته التاريخية مع الشمال من شأنه أن يمنح مقولة (الجسر العربي الأفريقي) طابعاً سلمياً يمكن من تحقيق مبتغيات التعاون العربي- الأفريقي- ، إخراجاً لتلك المقولة من النظرة المرتابة التي كانت تتبعه في الماضي.

أما المنطلقات السلبية ، فتذهب إلـــى أن القارة الأفريقية ستعاني جراء الانفصال مايلى[50]-:
إن التزام القارة الأفريقية بمبدأ(الإبقاء على الحدود الموروثة) كمخرج من التوجهات الانفصالية، أو النزاعات الحدودية ، يشهد انكساراً بالتطور الجديد، ربما يقود إلى (متوالية) من المطالبات تفرغ المبدأ التاريخي من مغزاه.

أن الاتفاقات الدولية للمياه ، وبخاصة (مياه النيل) ، ستمر باختبار عسير فى تماسكها وثباتها ، بما يقتضى جهداً متصلاً فى ترسيخ الثقة بين الأطراف المستفيدة وإشاعة مناهج التكامل بينها حفاظاً على الحقوق، إذ بغير ذلك يغدو المستقبل مظلماً.

أن الأبعاد الأمنية في المحيط الإفريقي لا يتوقع أن تلقي استتبابا ،لاسيما وأن انفصال الجنوب لا يقدم حلولاً لنزاعات تاريخية فى المنطقة المتاخمة، مثل النزاع الشهير بين النظام اليوغندي ومتمردي جيش الرب (شمال يوغندا وجنوبها)، أو الصراعات القبلية فى الكنغو ورواندا التى تتمدّد – بصورة أو أخرى- إلى داخل الجسد الجنوبي.

تأجيج ثقافة صراع الحضارات، خاصة إذا اتبع الجنوبيون المفاهيم العنصرية لبعض الزعماء الأفارقة، مثل الرئيس اليوغندى (موسيفنى) ،الذي يشبه العرب فى أفريقيا، بالأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا.

(2)المبحث الثاني :لتداعيات على المنطقة العربية :

لو نجح التوصل الى وفاق سياسي، إقتصادي، إجتماعى بين مكونات شمال السودان فى مرحلة مابعد الإستفتاء، فإن الأثر السلبى لقيام كيان سياسى جديد فى جنوب السودان على المنطقة العربية كان سيتضاءل كثيراً. والمقصود بالأثر السلبى هنا هو الآثار التي تنتج عن تشكل كيان سياسى أفصح قادته سلفاً عن نيتهم فى تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وفى الوقت الذى لا ينبغى أن يشكل مجرد الوجود الدبلوماسي والسياسى الإسرائيلى فى الجنوب مصدر قلق بالغ للعواصم العربية ، يبقى قائما إحتمال تعميق هذا الوجود وتطوير آلياته ليشمل جوانب أكثر خطورة، ربما تمس الأمن القومي العربي مباشرة.

وفي محور آخر ، كثر الحديث عن إنعكاسات قيام كيان سياسى جديد فى جنوب السودان على قضية مياه نهر النيل الذى يعتبر شريان الحياة فى كل من مصر والسودان. ودون الأفراط فى التهوين من قدر الخطر المحتمل ، ينبغى التذكير هنا أن النيل الأبيض، الذى ينبع من منطقة البحيرات ويمر بجنوب السودان حتى يلتقى النيل الأزرق فى الخرطوم، يرفد نهر النيل بنسبة لاتتجاوز 14% من مياهه، في حين تجئ النسبة الأكبر(أى86%) من الهضبة الأثيوبية ورافدها الرئيسى النيل الأزرق 0 غير أن هذا المنطق ، المستند على الأرقام والحساب الكمى ، لا ينبغي أن يصرفنا عن تدبر المعالجات العادلة لمسألة المياه بحيث لا تضار دولتا المصب ولا تحرم الدولة الوليدة من نصيبها من المياه.. ولا شك عندي أن العمل المتكامل بين مثلث مصر وشمال وجنوب السودان يكتسي بأهمية قصوى في هذا السياق وينبغي تفعيل آلياته بأعجل ماتيسر،خصوصا في ظل المأزق الحالي الخاص بتعسر المفاوضات بين مصر وإثيوبيا بخصوص السد. أمّا الدول العربية الأخرى ،غير المجاورة للسودان مباشرة ، فيقل التأثير المباشر لانفصال جنوب السودان عليها دون أن يختفي تماماً- إذ يمكننا هنا النظر- على سبيل المثال- إلى الدعوة لتقرير المصير في الجزء الكردي من العراق، رغم اختلافه عن النموذج السوداني ذي التباينات الواضحة . كما أن البعض- في سياق التطورات- يشيرُ إلى احتمال فقدان السودان للميزة الإستراتيجية باعتباره جسراً بين العالم العربي وأفريقيا غير أن تلك الملاحظة لاتصمد كثيرا أمام التحليل المعّمق إذ أن الجسر باق ولن يتحرك عن مكانه وما على الراغبين فى إستخدامه إلاّ الوفاء بالشروط العادية للإستخدام.. وأعنى بذلك توفير الشروط الموضوعية التى تجعل الكيان السياسى الجديد يلمس

ويتذوق الفوائد والمكاسب التى قد يجنيها من رسوم عبور السلع والخدمات والأفكار المتجهة من الشمال(العالم العربى) الـى الجنوب(أفريقيا فى تجلياتها الجغرافية الأكثر إتساعاً).

بصفة أكثر تحديداُ ، أرى أهمية إدارة حوار جاد عن كيفية تحقيق الأمن الإقتصادي والأمنى والمائى والسعى، قدر الإمكان ، إلى عقلنة السياسة الخارجية بالتعامل مع مسألة إنفصال جنوب السودان دونما حشد للمشاعر العاطفية ولابد لحوار من هذا النوع أن يستصحب حقائق ثلاثاً[51]:

(أ) التاريخ المشترك بين الشمال والجنوب ،ومراعاة أن الكيان الجنوبى الوليد لايملك الخروج من دائرة التأثير الشمالى فيه بين عشية وضحاها، حيث أن أى تأثير محتمل له على دول جواره الأفريقى أو فى المنطقة العربية عموماً لا يمكن أن يحدث بمعزل عن الشمال الذى يظل الكيان السياسى الأكبر والأقوى والأكثر تمرساً وتسامحاً، إذ (هناك عوامل تشد الجنوب شمالاً)، كما يقول الإنجليز.

(ب) أهمية صيانة المصالح المشتركة والأمن الإقليمى المشترك باعتبار أن دولة الجنوب الوليدة ستصبح عمقاً إستراتيجيا لدولة الشمال، وكذلك دولة الشمال بالنسبة لدولة الجنوب،نظراً للحوار المباشر بين الشمال والجنوب الذى يرتبط بالقرن الأفريقى والبحر الأبيض المتوسط.

(ج) ضرورة تعزيز التكامل الإقتصادي بين الدولتين حيث تتاح فرص التبادل التجاري ذات الجدوى فى مناطق التماس الجغرافى تحديداً وتتوفر كذلك السوانح لتطوير التجارة البينية عبر حزام السافنا المعروف بثرواته الهائلة. وهنا أيضا تبرز إمكانية لعب دور هام من العالم العربى فى تحقيق هذه الفرضية.

المبحث الثالث : موقف مصر من انفصال الجنوب:

بعد الإعلان عن دولة جنوب السودان المستقلة فى 9 يوليو2011 ،شكل الانفصال وفقا لمستحقات اتفاقية السلام الشامل التى تم توقيعها بين حكومة السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان فى 9-1-2011 بنيروبى و التى أقرت فترة انتقالية لمدة 6 سنوات يعقبها استفتاء لمواطني الجنوب لتقرير مصيرهم بالبقاء فى إطار الوحدة أو الانفصال . شكل ذلك الانفصال حدثا كبيرا فى السياسة السودانية و الوضع الإقليمى و الدولى ، و انعكاسات على المستويات الداخلية و الإقليمية و الدولية.

سارعت مصر إلى إعلان دعمها لدولة جنوب السودان والاعتراف بها دولة مستقلة، وإقامة علاقات دبلوماسية معها، وذلك فى إطار حرص مصر على رغبة أبناء الجنوب فى أن تكون لهم دولة مستقلة خاصة بهم ومنفصلة

عن الشمال، واستمرت العلاقة القوية بين مصر والسودان سواء الشمال أو الجنوب، بل وتم تطويرها وتنميتها لتبقى مصر كما كانت دائما مساندة للشعب السوداني شماله وجنوبه.

وشهدت العلاقات المصرية مع دولة الجنوب تطورا كبيرا فى أعقاب استقلالها، بدأت بمشاركة وفد مصري رفيع المستوى في احتفالات إعلان الدولة الذي أقيم في جوبا، وأعلن الوفد المصري خلال الاحتفال حرص مصر على تعزيز العلاقات ودعمها مع الأشقاء فى الجنوب. تسعى مصر من خلال التوجه جنوباً إلى ضمان أمنها القومي بضرورة العمل على تقليص فرص التواجد الفاعل للقوى المضادة للمصالح المصرية سواء في شمال أو جنوب السودان، ومنع النزاعات الإثنية أو العرقية أو الدينية على هذا الاتجاه باعتبارها تهديداً للأمن القومي المصري وتهديداً للمصالح المصرية.

كما تهدف مصر إلى الحفاظ على حجم مواردها المائية من منابع نهر النيل في الهضبة الأثيوبية، وإمكانية العمل على زيادتها بما يسمح بالتنمية الاقتصادية مع المتابعة المستمرة لكافة الأعمال التي من الممكن أن تؤدى إلى تقليص كمية المياه الواردة إليها والاستعداد للتدخل بكافة الطرق والوسائل لإحباط مثل هذه النوايا، ولا يتأتى ذلك إلا بالتعاون مع جمهورية جنوب السودان. لذلك فإن انفصال جنوب السودان له العديد من التأثيرات على الأمن القومي المصري بمختلف أبعاده.

الحقيقة التي يجب التأكيد عليها هي أن اهتمام مصر بجنوب السودان بدأ مبكرا وبعد تأكد القاهرة من أن الحفاظ علي السودان موحدا اصبح مستحيلا خاصة بعد اتفاقية نيفاشا2005 ولذلك قام الرئيس المخلوع حسني مبارك بزيارة جوبا لأول مرة في نوفمبر2008 وقد مثلت الزيارة حدثا بارزا واعتبره المحللون دعما مصريا لجنوب السودان ولم ينس مبارك ان يعرض علي جنوب السودان مشروعات تنموية املا منه في ان يغض جنوب السودان الطرف عن الانفصال, وعندما تعذر ذلك لم يكن امام القيادة المصرية إلا ان تؤكد في26أكتوبر2009 التزامها بما يقرره غالبية الشعب السوداني في الجنوب, ولكنها بدأت تلوح بتخويف جنوب السودان من سلبية النتائج التي تترتب علي قيام دولة لا تملك البنية الأساسية والمؤسسات الضرورية لقيام دولة مستقلة قابلة للاستمرار, كما انها لم تنس التحذير من مخاطر الاقتتال القبلي علي مصير الدولة الوليدة اذا أصبح خيار الانفصال أمرا لا مفر منه و شاركت مصر منذ ذلك الحين بطريقة عملية في دفع عجلة التنمية والمشروعات الخدمية ومشروعات البنية التحتية, فأقامت عيادة طبية مصرية بجوبا ووضعت حجر الأساس لجامعة الإسكندرية بالجنوب, وأقامت محطات للكهرباء في عدة مدن بالجنوب, ومنحت أبناء الجنوب300 منحة

سنويا للدراسة بالجامعات المصرية, إضافة إلي العمل علي تطهير النيل من أجل الملاحة والمشاريع المشتركة في مجال المياه والتعليم والتدريب وتبادل الخبرات والتعاون المشترك في جميع المجالات[52].
بعد الانفصال والذي تزامن مع تولي حكومة الدكتور عصام شرف بعد ثورة25 يناير كثفت الحكومة المصرية تحركاتها جنوبا وقامت أولا بترفيع تمثيلها من قنصلية الي سفارة.

لما كانت مصر هى الأقرب جغرافيا و تاريخيا للسودان (شماله و جنوبه) فإن إنعكاسات انفصال الجنوب ستكون الأعمق عليها للروابط الاستراتيجية و الأمنية بينها و بين السودان ، و لحساسية موقفها تجاه كلا من السودان و دولة جنوب السودان خاصة مع توتر العلاقات بينهما بعد الأنفصال.

-تأثير انفصال جنوب السودان على الأمن القومي المصري في المجال السياسي:
إن وجود أي تهديد للأمن القومي السوداني سواء كان مصدر هذا التهديد داخلياً (من داخل السودان في شكل نزاعات انفصالية) أو إقليمياً (من جانب دول أفريقية مجاورة وخصوصاً كينيا وأثيوبيا) أو دولياً من جانب (الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل) إنما ينعكس بشكل مباشر على الأمن القومي المصري في المجال السياسي من الجوانب التالية.

-1التداعيات العامة للانفصال على الأمن القومي المصري من الناحية السياسية:
أ- تفرز الصراعات الداخلية التي يعانى منها السودان تأثيراً مباشراً على الأمن القومي المصري، وخاصة بعد أن أدت إلى انفصال لبعض أجزاء الإقليم السوداني، مما أدى إلى زيادة عدد دول حوض النيل إلى إحدى عشرة دولة، وما يعنيه ذلك من تعقيدات لمصر تؤثر بشكل مباشر على أمنها القومي، حيث تعتبر مياه النيل شريان الحياة بالنسبة لها من خلال تدفق ما نسبته28% من حصة مصر من المياه من الجنوب السوداني. كما أنه ترتب على انفصال جنوب السودان توقف عدد من المشروعات بين مصر والسودان الموحد.

ب-تحتل قضية المياه أولوية متقدمة في التفكير الاستراتيجي المصري في المرحلة المقبلة. ومسألة البحث عن موارد مائية جديدة تكاد تعتمد بشكل رئيسي على مبادرة حوض النيل المشتركة. لهذا فإن ظهور دويلة جديدة في جنوب السودان أو استمرار حالة عدم الاستقرار سوف يؤدى إلى خلق الكثير من التعقيدات في هذا المجال.

ج- قد يؤدى انفصال جنوب السودان إلى وقوع مصر في دائرة الابتزاز الغربية، التي قد تدفعها إلى تقديم تنازلات رفضتها من قبل أبرزها حصول إسرائيل على جزء من مياه النيل.

د- إن انفصال جنوب السودان وتصاعد الحركات المضادة لنظام الحكم في الشمال والتصادم مع دول الجوار والضغوط الدولية على السودان، سيعكس آثاره على الأمن

القومي المصري في المجالات الآتية: تصاعد الهجرات السودانية إلى مصر وما ينتج عنها من آثار سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، عدم تحقيق الاتفاقيات مع السودان خاصة في مجال التكامل الزراعي وبما يمثل خسارة على مصر، تعرض الأمن المائي المصري لمخاطر نتيجة لتدخلات أجنبية في جنوب السودان وبما يعكس العديد من الآثار السلبية في المستقبل، تصدير القلاقل إلى حدود مصر الجنوبية نتيجة عدم الاستقرار في دولتي السودان مما سيؤدي إلى العديد من المشاكل التي من الممكن أن تواجه الدولة المصرية مستقبلاً وبما سيشكل ضغطاً على الحكومة المصرية

الآثار السلبية على السياسة الخارجية المصرية من انفصال الجنوب:

أ- هناك تداعيات على النظام العربي والنظام الإقليمي بصفة عامة نتيجة انفصال الجنوب ومحاولة استقطابه بواسطة قوى عربية أو إقليمية أو دولية تختلف مصالحها عن المصالح المصرية.

ب- وجود تداعيات على العلاقات السياسية المصرية / السودانية، والتي لابد أن يعاد تشكيلها طبقاً للأوضاع الجديدة، وبما قد لا يخدم القضايا المصرية فيما لو أن دولة الجنوب اتجهت إلى التحالف أو استجابت لاستقطاب دول على خلاف مع مصر.

إدراكا للحقائق السابقة والتي تمثل تهديداً خطراً على الأمن القومي المصري، سعت مصر إلى الاتصال بقيادة الجنوب لتنظيم العلاقات معهم وبما يحقق المصالح المصرية في جنوب السودان، والعمل على بذل الجهد السياسي مع دول الجوار السوداني والقوى الفاعلة في أفريقيا والعالم من أجل دعم السودان شمالاً وجنوباً لإيقاف النزيف الناتج عنه الانفصال، والوصول إلى حالة تفاهم بشأن جميع النقاط المعلقة كمشكلة "آبيي" وكيفية استفادة الجانبين وليس على حساب جانب آخر.

إن انفصال جنوب السودان يضر بالمصالح الاستراتيجية لمصر في السودان وأفريقيا، ذلك لأنه في حالة الصدام بين الدولة الجنوبية "الأفريقية" والدولة الشمالية "العربية"، فإن ذلك سيدفع الدول العربية إلى مساندة الشمال بينما ستدفع الدول الأفريقية إلى مساندة الجنوب بشكل يؤدى إلى تدهور العلاقات العربية / الأفريقية

من ناحية ويكون معوقاً أمام العلاقات المصرية مع دول حوض النيل، ويقوض أية إمكانية للتعاون المائي المشترك.

سيترتب على الانفصال الإضرار بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد تتعرض البعثات المصرية إلى عدوان من قوى الانفصال المعارضة للتواجد المصري، ويتطلب ذلك وضع خطط لتدعيم وتأمين المصالح المصرية في مجالاتها المختلفة.

كما يجب أن تتحدد استراتيجية ردع لمن تسول له نفسه الاعتداء على أي مصالح مصرية، وأن يكون ذلك معلناً مسبقاً بأسلوب ما تنفذه العمليات النفسية حتى تضمن عدم المساس بكرامة مصر والمصريين عند حدوث أي أزمات.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن انفصال جنوب السودان يمثل نجاحاً لأحد أطراف مسلسل الانقسامات التي تعانى منه بعض الدول العربية، فضلاً عن استمرار المشاكل بين الشمال والجنوب حتى بعد الانفصال دون التوصل لحل هذه المشاكل مثل مشكلة "آبيي" مما يعطى الفرصة للدول غير العربية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي للتدخل في شئون السودان شمالاً وجنوباً مما يؤثر على الأمن القومي المصري.

ولذلك فإن مصر سوف تواجه مأزقاً استراتيجياً لا يستهان به في مدى زمني قصير لا يتجاوز عشر سنوات، إن لم تسارع إلى تبنى تحركات نشطة تستثمر فيها الموارد المتاحة إلى حدها الأقصى، من أجل إنفاذ استراتيجية مركبة تقوم على الحفاظ على تماسك دولة شمال السودان، وكذلك مساعدة دولة جنوب السودان على الاستقرار والتنمية بجهد مصري عربي مشترك، مع السعي بقوة إلى خلق وتشجيع علاقة تعاونية بين شمال وجنوب السودان. وفى الوقت ذاته فإنه يجب الشروع في إطلاق مبادرة جديدة لإنشاء إطار تعاوني جديد يؤسس وينظم تفاعلات دول حوض النيل على أسس موضوعية تقوم على أساس الاعتراف بالمصالح المتبادلة والسعي إلى تحقيق منافع متوازنة للجميع بعيداً عن الأجندات الخارجية التي لن تجلب إلى المنطقة إلا الصراع والدمار والتخريب.

مصر والسودان هما دولتان تقعان في قارة أفريقيا ولكن عند معرفة تاريخ مصر والسودان فنجد أن السودان تعتبر أمتداد طبيعي لمصر، فالعلاقات المصرية السودانية هي علاقات ذات طابع خاص حيث يصفها البعض بالازلية والبعض الاخر بالتاريخية، حيث نجد أن مثل هذه العلاقات لا تتوافر بين أي دولتين ولكنها توجد في العلاقات بين مصر والسودان، لذلك يطلق البعض علي العلاقات المصرية السودانية بالعلاقة الخصوصية، فنجد أن هناك أكثر من شئ جعل هناك أرث تاريخي في العلاقات بينهما فهناك روابط طبيعية يجسدها النيل وروابط فكرية تدعمها وحدة اللغة والدين وهناك روابط حضارية وتاريخية وأجتماعية <1> ،وبالرغم من أي خلافات توجد علي مستوي الحكومات في مصر والسودان علي أختلاف الازمنة والعقود فالروابط بين مصر والسودان روابط خصوصية ومتصلة وتتميز بالاستمرارية. <2<

العلاقات المصرية السودانية بدأت منذ القرن التاسع عشر ومع مرور الازمنة وأختلاف الحكومات مرت هذة العلاقة بعلاقات المد والجزر أي كان هناك تعاون ووفاق في بعض الاوقات وكان هناك خلاف في أوقات أخري لذلك أطلق عليها علاقة المد والجزر، وهناك تكامل بين مصر والسودان نتيجة للتاريخ والجغرافيا وثوابت الامن القومي والمصالح المشتركة لكل منهما<3. <

وتتحدد العلاقة بين مصر والسودان تبعا لبعض المحددات التي تتحكم في هذه العلاقة سواء كانت داخلية أو خارجية، لذلك نجد أن هناك روابط سياسية وأقتصادية بينهما كما هناك علاقات أقليمية في بعض القضايا والمسائل التي تخص الاقليم الافريقي، ونجد أن العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك أختلفت من آن لاخر حيث تميزت في بعض الاوقات بالطابع التعاوني وكان هناك تفاعلات بين مصر والسودان في جميع المجالات السياسية والاقتصادية ولكن بسبب بعض القضايا وأختلاف وجهات النظر أدي الي نهاية المرحلة:

-1أسامة الغزالي حرب"محرر"، "العلاقات المصرية – السودانية :الماضي-الحاضر-المستقبل"، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، الطبعة الاولي، 1990م.

-2غادة خضر حسين زايد،"التسوية السياسية للنزاع المصري السوداني بشأن مثلث حلايب"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2000م.

-3محمد ابراهيم يوسف،التكامل المصري السوداني في ظل انفصال جنوب السودان : دراسة في الامكانيات والتحديات"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014م.

التعاونية وتحولت العلاقة الي الطابع الصراعي ، فكان هناك بعض الازمات والقضايا الاقليمية التي أدت الي توتر العلاقات بين الطرفين مثل أزمة غزو العراق للكويت وتأييد السودان للموقف العراقي ووقوفها ضد مصر، وأزمة االنزاع الحدودي "مثلث حلايب وشلاتين" التي مازال الصراع مستمر عليها حتي الان وهناك أيضا قضية وادي النيل وتقسيم نصيب المياه بينهما<1. >

ومع حلول عام 2004م بدأت العلاقات المصرية السودانية تأخذ مسارا جديدا عن السنوات السابقة في عهد مبارك، حيث بدأت من خلال تدعيم التعاون بينهما عن طريق توقيع بعض الاتفاقيات وعددها 19 أتفاقية لتدعيم التعاون بين مصر والسودان وأيضا شهدت العلاقات توقيع أتفاق الحريات الاربع ، ثم حدث توتر في العلاقات نتيجة احساس السودان بعدم أستقلاليتها من خلال التعاون مع مصر <2>، وظلت العلاقة مضطربة وهشه بينهما الي أن جاءت ثورة 25 يناير 2011م والتي مثلت تحولا أستراتيجيا في العلاقات بين مصر والسودان حيث مثلت ثورة يناير وسقوط حكم مبارك أنفراجة في العلاقات المصرية السودانية التي شهددت كثيرا من أوقات السوء والاضطراب،وحدثت نقلة نوعية في العلاقة وأتسمت بالصراحة والشفافية والتطرق الي العقبات التي اعترت تلك العلاقات في الفترة السابقة وكان الرئيس السوداني "عمر البشير " أول رئيس عربي يزور مصر بعد ثورة يناير ليعبر عن سعادته بنجاح الثورة.

تميزت العلاقات المصرية السودانية بعد ثورة يناير وفي الفترة الانتقالية بمؤشرات ايجابية وهي : الاحساس بالقصور أو اهمال نظام مبارك للسودان والتي تسبب في عدد من المشاكل لذلك كان هناك زيارة لرئيس وزراء مصر "عصام شرف" الي الرئيس البشير وأثمرت هذه الزيارة عن توقيع عدد من الاتفاقيات في المجالات الزراعية والصناعية وغيرها، وكان هناك زيارات لوفد من الشباب لتوثيق العلاقات بين الشعبين وكان هناك تواصل حزبي لبحث كيفية استقرار السودان ، وتم مناقشة العديد من المشروعات للاستثمار في السودان وكيفية توطيد العلاقات بين مصر والسودان مرة أخري. <3>

-1عمر صديق البشير، "اهمية التعاون الاقتصادي بين السودان ومصر بعد ثورة 25 يناير"، ورقة غير منشورة قدمت لمؤتمر حوض النيل الشرقي، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة ، تاريخ النشر: 21 يوليو 2012، متاح علي:

http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=42744:@-CbC2_&catid=257&Itemid=74

-2نانيس عبد الرزاق فهمي، " سياسة مصر الخارجية بعد ثورة 25 يناير و تأثيرها في محيطها الافريقي" ، آفاق افريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد العاشر، العدد 35، 2012م. 3- مرجع سبق ذكره.

عند حدوث أزمة في السودان و الاستقرار علي أنفصال جنوب السودان واعطاءهم حق تقرير المصير لهم وأعتراف مصر بدولة جنوب السودان فأرسلت وفد برئاسة وزير الخارجية في أحتفالات الدولة الوليدة في يوليو 2011م، ونجد أن الشكل الظاهر أن هذا الانفصال السلمي لا يؤثر علي العلاقة بين الدولتين مع مصر الا في حالة زيادة حجم العلاقة بين مصر مع دولة الجنوب علي حساب السودان فهنا ستنشأ علاقات عدائية

في العلاقات، لذلك علي مصر أن تقوم بعمل جسم ثلاثي يضم "مصر والسودان وجنوب السودان" وتؤسس أستراتيجية بين دول وادي النيل تقوم علي أساس الاقتصاد والامن والتنمية. <1>

وقد شهدت العلاقات المصرية السودانية في عهد "محمد مرسي" علاقات غامضة وقد وصفتها الخارجية السودانية بأنها كانت لا تريد أن تسير الامور بين البلدين في العلاقات ، فشهدت العلاقات الثنائية كثيرا من التوتر علي عكس ما كان يتوقعه البعض الاندماج والتعاون في العلاقات الثنائية بسبب التقارب الفكري بين النظامين ، وكان هناك تجاهل من مصر تجاه علاقاتها مع السودان ولم تكن هناك زيارة رسمية الا في أواخر عهد مرسي وكانت قصيرة جدا حيث أنها تدل علي أنه لا توجد نية لتخطيط علاقات تعاونية أو توطيد العلاقات أكثر من السابق وكان هناك محاولة من "محمد مرسي" للتنصل من العلاقة مع السودان وأنه يبتعد عن الاخوان المسلمين لذلك لم تكن العلاقات الثنائية في هذه الفترة علي أفضل حال كما كان متوقع لها بأن سوف تشهد علاقات ثنائية قوية في ظل أول حكومة منتخبة بعد نجاح ثورة يناير . <2>

وبعد حدوث الكثير من التوترات في النظام المصري فسقوط أول حكم منتخب وقيام ثورة 30 يونيو والتي أعقبها تولي الرئيس "عبد الفتاح السيسي" فان العلاقات الثنائية بين مصر والسودان لم تكن واضحة حيث تم وصفها بالفتور والغموض وتم وضع السودان في مربع تدعيم الاخوان نتيجة لتشابه النظام السياسي معهم ولكن نأت السودان بنفسها وأعتبرت أن ذلك وضع داخلي لمصر، وقامت السودان بارسال ممثل لها في حفل التنصيب للرئيس السيسي ، فكان هناك العديد من التساؤلات التي سوف يتبعها الرئيس في علاقاته مع السودان فاما أن يتم التعامل معها لتفضيل المصالح المصرية في مياه النيل وقبول العلاقات معها أما أن يتم رفض اللعلاقات معها بسبب أيدلوجية النظام السياسي في السودان، ونجد أنه لا يوجد أي اضطرابات حتي

-1محمود أبو العينين "محرر" ، التكامل المصري السوداني في ظل الاوضاع والتحديات الراهنة" ، القاهرة ، مركز البحوث الافريقية، 2007م ، ص 15.

-2محمد زين العابدين عثمان،"مستقبل العلاقات السودانية المصرية بعد ثورة 25 يناير"، تاريخ النشر: 27 يونيه 2012م، تاريخ الدخول : 10 فبراير 2016م ، متاح علىhttp://www.alrakoba.net :

الان في العلاقات حيث بالنسبة لمثلث حلايب فتتعامل مصر بأسلوب التهدئه ولا تريد أن تدخل في خلافات خاصة مع عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تمر بها مصر ، وأيضا ملف مياه النيل وما جد عليه من أزمة سد النهضة فتتعامل مصر مع السودان بأعتبار أن هذه القضية مشتركة بينهم و أن أي ضرر لمصر سوف يترتب عليه ضرر للسودان أيضا لذلك هناك تعاون لحل هذه الازمة، وهناك بعض القضايا التي يمكن أن تشكل توترات في العلاقة مثل تدخل مصر في أزمة دارفور لذلك علي النظامين المصري والسوداني أن يكون هناك درجة عالية من التحكم والحظر في العلاقات الثنائية ومن كل الاحداث التي ممكن أن تؤثر علي العلاقات بين مصر والسودان <1>، ونجد أنه مهما شهدت الازمنة أو أختلاف أنظمة الحكم التي مرت علي مصر والسودان فسوف تظل مصر والسودان علاقة فريدة بين دولتين كلا منهما يمثل مصدر أمان للاخر وهناك روابط تاريخية و جغرافية وهناك بعد أمني قومي وأستراتيجي و أمن غذائي لذلك مهما حدث سوف تظل مصر والسودان كلا منهما درع أمان للاخر.

المشكلة البحثية :

تهدف هذه الدراسة الي بحث العلاقات الثنائية بين مصر والسودان ، فتقوم الدراسة بدراسة المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية وتأثيرها علي العلاقات المصرية السودانية في الفترة بين 2004م حتي 2016م ، حيث نجد أن هذه الفترة شهدت كثيرا من التحولات الداخلية والاقليمية التي بدورها أثرت علي العلاقات الثنائية بين البلدين، وكذلك تحاول الدراسة ايجاد بعض الطرق والوسائل التي من شأنها تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين والتوصل الي مرحلة الافاق والتعاون في المستقبل من خلال دراسة المراحل التي مرت بها تاريخ العلاقات الثنائية بين مصر والسودان ، وكيفية تمهيد العمل المشترك الذي يضمن الامن القومي لكل من مصر والسودان وتدعيم العمل المشترك بينهما بسبب توافر الروابط الاستراتيجية والامنية والفكرية بينهما، وأن لمصر أهمية في السودان حيث يتم أعتبار السودان أمتداد استراتيجي لمصر، وأن العلاقات بين مصر والسودان في بعض القضايا يجب التنسيق بينهما لكي لا تحدث توترات في العلاقات بينهم

، ومن خلال الدراسة يتم كشف رد الفعل لاختلاف أنظمة الحكم لكل من مصر والسودان وكيفية تأثير ذلك علي العلاقات الاقتصادية والسياسية بينهما وموقف كلا منهما بسبب بعض القضايا الاقليمية التي تجمع:

-1محمود أبو العينين "محرر" ، التكامل المصري السوداني في ظل الاوضاع والتحديات الراهنة" ، مرجع سبق ذكره، ص 35.

بينهما وأنعكاساتها علي سبل التعاون بينهما وكيفية تصرف كلا منهما في هذه القضايا ، لذلك نجد أهمية في دراسة العلاقات الثنائية بين مصر و السودان بكل ما يجمع بينهما من أرث تاريخي عظيم علي مختلف المتغيرات الداخلية والاقليمية لكل منهما، ونقوم بدراسة المشكلة من خلال السؤال البحثي الرئيسي وهو:

ما أثر المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية علي العلاقات الثنائية بين مصر والسودان؟

وتتلخص الدراسة في بعض الاسئلة الفرعية وهي :

-1هل تلعب المحددات الداخلية والاقليمية دور في التأثير علي العلاقات المصرية -السودانية؟

-2هل أختلاف أنظمة الحكم أثر علي العلاقات المصرية- السودانية؟

-3ما هي نوع العلاقات الثنائية التي جمعت بين مصر والسودان؟

-4هل أثر انفصال جنوب السودان علي العلاقات المصرية-السودانية؟

-5هل أثر أختلاف مواقف كلا من مصر والسودان في بعض القضايا الاقليمية التي جمعت بينهم علي العلاقات المصرية – السودانية ؟

-6ما هي سيناريوهات المستقبل لضمان تحقيق التكامل المصري السوداني في ضوء أهمية كلا منهما للاخر؟

أهمية الدراسة :

أولا: الاهمية العلمية :

تعود الاهمية النظرية لهذه الدراسة الي معرفة وفهم العلاقة بين مصر والسودان التي تتميز بخصوصية شديدة نظرا لارتباطهما الطبيعي والجغرافي وهناك عمق أستراتيجي وفكري ووجود روابط بين السكان حيث يتم أعتبارهما شعب واحدا، وأهمية البعد الاقليمي في علاقة مصر بالسودان ويبرز الدور التي تقوم به مصر بالنسبة للاقليم الافريقي ، ونظرا للملاحظة لقلة الدراسات العربية التي تهتم بالبعد الاستراتيجي في العلاقات المصرية- السودانية و الاهمية الخصوصية في هذه العلاقات، لذلك تاتي هذه الدراسة كمحاولة لملأ بعض الثغرات التي توجد في الدراسات العربية وعدم أهتمامهم بموضوع مهم ويمثل بعد خاص في العلاقات بين البلدين.

الاهمية العملية:

يجب التأكيد علي خصوصية العلاقات المصرية – السودانية فوحدة وادي النيل ليس شعارا بل هو حقيقة ورؤية مشتركة لتاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين ، ووجود واقع تاريخي حافل بالارتباط بينهما وحتي أبسط شئ الارتباط المائي ووجود نهر النيل بينهم الذي كان خلال التوترات والازمات لم يتوقف التعاون المائي بينهما، ونجد أن هناك أهمية أستراتيجية لكل من مصر والسودان تحاول كلا منهما الحفاظ عليه من خلال المحافظة علي أمنهما القومي وبذلك يروا أن دعم العلاقات بينهما يضمن ذلك، ووجود أهمية كبري في هذه العلاقات بالنسبة للاقليم الافريقي وخاصة دول حوض النيل حيث أنها عندما تري وجود علاقات ثنائية قوية بين مصر والسودان كوحدة تكامل وتعاون سوف يلعب ذلك دور قويا لضمان حماية حقوق مصر والسودان في بعض القضايا في الاقليم مثل قضية سد النهضة أو توزيع مياه النيل ، ونجد أيضا الاهمية في دراسة العلاقات المصرية والسودانية حيث مرور مصر بثورتين في أقل من ثلاث سنوات و حدوث تطورات داخلية

في السودان مما يؤدي الي أنفصال جزء من السودان وقيام دولة مستقلة تسمي جنوب السودان وكيفية تحكم مصر في سياستها تجاه السودان وجنوب السودان والتعامل مع البلدين وأستمرار العلاقات مع وجود حظر للحفاظ علي العلاقات مع البلدين دون زيادة الاجواء العدائية بينهما أو خسارة مصر لاي جانب من الجانبين يمثل أهمية كبيرة لهذه الدراسة، وأيضا دراسة علاقة المد والجزر التي شكلت العلاقات الثنائية بين مصر والسودان سوف يسهل من تخطي العقبات التي أدت الي حدوث هذه التوترات وتدعيم الافكار المشتركة بينهما لبناء مستقبل يجمع بينهما ويعزز العلاقات السياسية والاقتصادية والمائية بينهما و مواجهة التأثيرات الداخلية والاقليمية التي يمكن أن تحدث وتؤثر علي هذه العلاقات الثنائية بين مصر والسودان.

الاطار المفاهيمي :

-1المصلحة الوطنية: مفهوم المصلحة الوطنية أو القومية هو أحد المفاهيم المحورية في فكر المدرسة الواقعية وهو أحد الركائز الاساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية وتوجهاتها ، وعلي قدر الاختلاف في المصلحة الوطنية تتغير أتجاهات السياسة الخارجية. والمصلحة القومية هي الحاجات التي تدركها دولة ما بعلاقتها بالدول الاخري المحيطة بهذه الدولة، وتتمثل أنواع المصالح القومية في : المصالح السياسية، المصالح الاقتصادية ،المصالح العسكرية الاستراتيجية ، المصالح الايدلوجية، المصالح الثقافية والاجتماعية، وأخيرا مصلحة النظام الدولي <1.<

تنظر المدرسة الواقعية الي العلاقات الدولية والمجتمع الدولي علي أنه صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة والعمل علي أستغلالها بالطريقة التي تمليها عليها مصالحها وأستراتيجيتها أي بما يحقق في النهاية مصالح الدولة وأهدافها. وهناك أنتقادات وجهت لهذا المفهوم منها حيث أنه لا يمكن دراسة السياسة الخارجية بمعزل عن مفهوم المصلحة القومية حيث أنه متغير رئيسي وغير أن من الصعب اعطاء معني عملي لهذا المفهوم، نظرا لان كل قائد سياسي يعطيه معني مغاير ، والذي يؤكد ذلك أن أختلاف التجارب الوطنية يساهم في أختلاف مفهوم المصلحة القومية. وتأكيدا علي نفس المعني يري العديد من الناقدين أن المصلحة القومية يختلف تحديدها علي حسب المقاييس المستخدمة في هذا التحديد، والذي يؤكد ذلك:

-1أن المصلحة القومية تتحدد في اطار الاهداف التي هي موضع أتفاق واسع داخل النظام القائم في الدولة وهنا يكون للمصلحة القومية مضمون معين.

-2أن المصلحة القومية قد تتحدد في اطار بعض التفضيلات التي تبديها بعض قطاعات الرأي العام داخل الدولة كجماعات المصالح ومن ثم يصبح لها مضمون يختلف تماما عن المضمون السابق.

-3كما أن المصلحة القومية قد تتحدد في اطار القراءات التي تتخذها الاجهزة الرسمية المسئولة عن تحديد قيم معينة تلزم المجتمع ككل.

-1مني دردير محمد أحمد أبو عليوة، "السياسة الخارجية الروسية تجاه ايران خلال الفترة {2000م-2011م} ، رسالة ماجستير،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2013م ، ص 22.

وفي اطار ذلك يقول "هوفمن" أن مفهوم المصلحة القومية له دلالة في فترة الاستقرار حيث تكون هناك أطراف تتصارع علي أهداف محددة وبوسائل محددة ، غير أنه حينما يصبح وجود الدولة ذاتها في خطر فان كل الاهداف تصبح تابعة لهذا الهدف وهو ما يعني أنه من الصعب تقير معني محدد في زمن محدد لمفهوم المصلحة القومية <1>

-2التكامل السياسي: يستخدم مفهوم التكامل للاشارة الي نمط من التفاعلات، ينشأ بين مجموعة عناصر تملك من أسباب التقارب ما يجعلها نواة لبناء واحد او كيان مشترك، فالتكامل بهذا المعني له طابعه الاختياري الذي ينبع من ادراك الاطراف المعنية أن في أجتماعها ما يكفل أداء أفضل لوظائفها . وفي التفاعلات الداخلية كما في العلاقات بين الدول فان التكامل لايعني ذوبانا لنوات الوحدات أو الغاء بالضرورة لكل خصوصياتها، انما

هو يعني ببساطة تغليبا لاوجه التشابه علي ما سواها فهو بهذا المنطق يتجاوز الحدود التي يذهب اليها التأثير لكنه يقصر عن تلك التي يظللها الاستيعاب.<2<

وفي تحديد أنماط التكامل ومستوياته ذهب المحللون مذاهب شتي، فذكر"لانديكر" علي سبيل المثال أن للتكامل وجوها أربعة: الثقافي بمعني توافق المعايير الثقافية السائدة، والقيمي بمعني توافق التجانس بين المبادئ المعلنة والسلوك المتبع، والاتصالي بمعني تطويق شبكة الاتصالات للنظام القائم وتخلله بمفرداتها، والوظيفي بمعني الاعتماد المتبادل بين وحدات تنتمي الي نظام معين لتقسيم العمل. وتحدث " رينجتر عن صور ثلات للتكامل، القومي بمعني بروز الدولة ككيان يستقطب ولاءات الافراد ويجذبها عن جماعات بعضها يقتصر علي حدود الدولة وبعضها يتخطاها، والاقليمي بمعني تغلغل سلطة الدولة الي مختلف أنحائها، وبين النخبة والجماهير بمعني تصالح الطرفين السابقين علي مجموعة من الاهداف المبتغاة فضلا عن وسائل انجازها، وثمة محاولات أخري لتنميط التكامل وتصنيفه بعضها يختزل أبعاد التكامل المشار اليها الي اثنين فقط هما القومي والقيمي والبعض الاخر يضيف اليها ويفيض في التمييز بين قومي واقليمي وقيمي وسلوكي كما فعل "وليز."

-1مي حسين عبد المنصف، "النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية"، الحوار المتمدن، 20 ابريل 2013م ، متاح علي .http//:www.ahewar.org/debat/show: تاريخ الدخول: 2016/02/13م .
2- اسماعيل صبري مقلد، "موسوعة العلوم السياسية" ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مطابع دار الوطنية، 1993م ، ص 477.

التكامل الاقتصادي: يعني مصطلح التكامل في السياق العام وهو قيام مجموعة من الدول المستقلة بالسعي لاقامة علاقات قوية فيما بينها مما يؤدي الي تصرفها كدولة واحدة أو أكثر من أوجة النشاط الانساني وعادة ما يحدث التكامل بين أقليم جغرافي معين ولذلك يطلق عليه تكامل اقليمي.

والتكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين أقتصادياتها بدرجات تتراوح تصاعدا بين صور التعاون الاقتصادي البسيط وبين أقصي درجات الاندماج الاقتصادي. <1<

الاطار النظري :

يعتمد الاطار النظري لهذه الدراسة علي مقولات النظرية الواقعية التقليدية <2> وهي تعتبر أكثر النظريات أتصالا بالواقع الدولي وتعبيرا عن أوضاعه ، وظهرت المدرسة الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية وهيمنت في سنوات الحرب الباردة لانها قدمت تفسيرات بسيطة وقوية للحرب والتحالفات الامبريالية والعقبات التي تعوق التعاون الدولي و ظواهر دولية أخري، وهذه المدرسة ظهرت كرد فعل للتيار المثالي الذي يقوم علي معرفة كيف يجب أن يتصرف السياسيون لا علي أساس كيف يتصرف هؤلاء فعلا وأن الطبيعة البشرية خيره أساسا وقادرة علي التعاون وأن هناك تناسق بين المصالح القومية ، ولهذا جاءت المدرسة الواقعية لتحلل ما هو قائم بالفعل في العلاقات الدولية وتحديدا سياسة القوة والحرب والنزاعات ولم تهدف كما فعلت المثالية الي تقديم مقترحات وأفكار حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية، ومن أبرز مفكري هذه المدرسة الواقعية هما مكيافبللي وتوماس هوبز أما أبرز مفكرو الواقعية في القرن العشرين هانز مورغان ثاو و نيبور. وتعتبر هذه المدرسة الدولة القومية هي الفاعل الاساسي والوحيد في العلاقات الدولية أما ما دون الدول من الفاعلين فقد أعطتهم أهمية ثانوية لان مادام العالم مكون من مجموعة من الدول وتلك الدول تتفاعل لذلك

–1محمد عاشور، "التكامل الاقليمي في أفريقيا:رؤي وآفاق"، ؟أعمال المؤتمر الدولي للشباب الباحثين في الشئون الافريقية، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2005م ، ص 447.

-2اسماعيل صبري مقلد، "العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الاصول والنظريات"، جامعة الكويت ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، 1984م، ص18.

الدول هي الفاعل الاساسي والوحيد في العلاقات الدولية حتي يتحول العالم الي مجتمعات متفاعلة وليست حكومات متفاعلة، وهذه الدول هي فاعل عاقل ورشيد قادرة علي اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها ولا توجد سلطة أعلي من سلطة الدولة.

كذلك تنظر هذه المدرسة للنظام الدولي بأنه نظام فوضوي تعتمد فيه الدول القومية علي قدراتها فالعالم هو عالم الصراع والحرب وهي أساس العلاقات الدولية ولا توجد سلطة تحمي الامن الدولي ولا توجد دولة عالمية تحكم العالم أجمع ونتيجة لغياب المؤسسات والاجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية فان كل دولة تعتمد علي ذاتها وقوتها الذاتية للحفاظ علي أمنها كما قد تلجأ الدول للدخول في تحالفات لدعم قدراتها. <1> والواقعيون وضعوا نقطة البدء عندهم في مفهوم القوة وسعي الدول لاكتساب القوة والسلطان وعدم اعطاء دور كبير للاخلاق والقانون الدولي والدبلوماسية ويؤكدون بشكل حازم علي القوة العسكرية، والقوة لدي المدرسة الواقعية تشمل كل أشكال التأثير والسيطرة وتعني مدي قدرة الدول علي التأثير علي الاخرين ولهذا القوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست هي القوة العسكرية التقليدية بل القوة القومية بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات والتفاعلات التي تتم بين هذه العناصر وهو الذي يحدد في النهاية قوة الدولة ومنها علي سبيل المثال الطبيعة والموارد والموقع الاستراتيجي والدبلوماسية، ولهذا فالقوة قيمة نسبية فان الدول تجري تقييمها لوضع قوتها الذاتية مقارنة مع الوضع في الدول الاخري ولهذا ليست السياسة الدولية الا صراعا علي القوة ومهما كانت الاهداف المادية لاية سياسة خارجية فانها تنطوي دائما علي السيطرة علي الاخرين عن طريق التاثير علي عقولهم. <3<

كذلك ركزت المدرسة الواقعية علي مفهوم المصلحة وان كل دولة تسعي لتحقيق مصالحها الخاصة وان هناك تضارب في المصالح الي درجة تقود للحرب ويمكن تفسير الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم تبدل الزعامات السياسية أو تغير النمط الايدلوجي المسيطر والقيم السائدة وذلك بسبب وجود مجموعة من المصالح الاساسية لكل دولة تمثل مصالح عليا للدولة وهذه المصالح ثابتة وقد تتغير الوسائل لخدمة هذه:

-1أنور محمد فرج، "نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة"، مركز مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007م ، الطبعه الاولي، ص 226.

-2اسماعيل صبري مقلد، "نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1982، ص 49.

الغاية فتكون سلمية أو حربية ولكن الغاية نفسها لا تتغير و أعلي مصلحة لاي دولة هيي حفظ البقاء القومي والامن القومي وتحتل القضايا العسكرية والامنية أهمية كبيرة عند المدرسة الواقعية، وتمثل الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية أهمية للمدرسة الواقعية أيضا.

ومن هنا يتضح أن النظرية الواقعية التقليدية تعتبر هي الاساس لهذه الدراسة فمن ناحية تركز هذه النظرية علي مفهوم المصلحة القومية وهو بالفعل موجود في العلاقة بين مصر والسودان حيث نجد أن هناك مصالح قومية بين نصر والسودان سواء أقتصادية أو سياسية وذلك نجده في هذه الدراسة من خلال الفصل الثاني "العلاقات الثنائية المصرية السودانية" من خلال المبحث الاول وهو "العلاقات السياسية المصرية السودانية" والمبحث الثاني من الفصل الثاني أيضا وهو "العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية" ولذلك نجد أن المدرسة الواقعية تنطبق علي هذه الدراسة، وأيضا تهتم المدرسة الواقعية الروابط الاستراتيجية بينهم مثل مياه نهر النيل التي تشكل الان قضية هامة ولكل من مصر والسودان رأي وتحرك بها وهناك محاولة للتعاون والتوفيق بين الموقف المصري والسوداني ونري أن ذلك يوجد في الدراسة من خلال الفصل الثالث وهو"مواقف مصر والسودان تجاه بعض القضايا" المبحث الاول وهو "قضية المياة وسد النهضة" وأيضا قضية حلايب وشلاتين التي تمثل نزاع حدودي بين مصر والسودان والتي تؤكد علي العمق الاستراتيجي وامتداد السودان لمصر ونجد ذلك من خلال المبحث الثاني في الفصل الثالث وهو "قضية مثلث حلايب وشلاتين" لذلك تنطبق هذه النظرية علي هذه الدراسة التي تجمع بين مصر والسودان، ومن ناحية أخري نري أن المدرسة الواقعية تشمل مفهوم القوة وهو مفهوم شامل لا يعني القوة العسكرية بل يضم القوة المادية والمعنوية من خلال السكان وحجم الانتاج والموقع الجغرافي وأن هناك اختلاف في شكل العلاقات بسبب تغير النمط الايدلوجي والقيم السائدة المسيطرة التي تؤثر علي نظام وعلاقات الدولة ونري تأثير هذه العوامل علي العلاقات المصرية والسودانية و أن هناك بعض المؤثرات سواء داخلية أو خارجية التي تؤثر علي شكل العلاقات الثنائية بين مصر والسودان والتي تعتبر المتحكم الاساسي في شكل هذه العلاقة ونجد ذلك ينطبق في الدراسة علي الفصل الاول وهو

"محددات العلاقات المصرية والسودانية" والتي يشمل مبحثين المبحث الاول يتحدث عن " المحددات الداخلية للعلاقات المصرية-السودانية" والمبحث الثاني يتحدث عن " المحددات الاقليمية والدولية للعلاقات المصرية-السودانية" لذلك من خلال ما سبق نري أن نظرية المدرسة الواقعية تعتبر أنسب النظريات التي يمكن أن تطبق علي الدراسة للعلاقات بين كلا من مصر والسودان.

الدراسات السابقة :

يمكن تقسيم الدراسات السابقة الي ثلاث محاور أساسين وهما كالاتي:

المحور الاول : الدراسات التي تتعلق بمحددات العلاقات المصرية والسودانية :

-1هاني رسلان، "العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك" <1> : أستهدفت تلك الدراسة العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك وقد تناولت التحولات التي شهدتها العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك، حيث في بعض الاوقات كان هناك بعض التوترات والازمات التي شهدتها تلك العلاقات وفي أوقات أخري كان هناك علاقات تعاونية وتوقيع الاتفاقيات بين مصر والسودان لتدعين العلاقات الثنائي بينهما ، وكيفية تعامل مصر مع الازمات الداخلية في السودان ومشاكل الجنوب وأنه مع كل فترة تتغير شكل العلاقة بسبب سياسات مبارك وكيفية تأثير قرارته علي العلاقات المصرية والسودانية ، وأيضا تبين هذه الدراسة الاجراءات الاستراتيجية للتطلع نحو مستقبل يضم علاقات تكامل بين مصر والسودان ومحاولة التحكم في المؤثرات الداخلية والخارجية التي تؤثر علي شكل العلاقات الثنائية بينهما.

-2أحمد يوسف عطاالله، "العلاقات المصرية السودانية بين مد وجزر" <2>: تقدم هذه الدراسة دراسة كاملة عن العلاقات المصرية والسودانية في ظل بعض الاوضاع التي تحدث لذلك تجعل منها أنها في حالة مد وجزر وأن العلاقت أما في حالة تأزم أما حالة أنفراجة وتعاون، ونري في الدراسة بعض الاحداث التي تحدث وتؤثر

علي العلاقات المصرية والسودانية فنري وضع أزمة دارفور وتتدخل مصر مما أدي الي توتر العلاقات بين مصر والسودان ، وأيضا المشاكل التي تحدث في جنوب السودان والتي تؤثر علي العلاقات المصرية السودانية بسبب حساسية موقف مصر في التعامل مع هذه الازمة وأيضا نري موقف مصر من خلال توقيف الرئيس البشير من قبل محكمة الجنائية الدولية فنري كيفية سير العلاقات المصرية و السودانية في مثل هذه الاحداث التي تعتبر مؤثرات علي هذه العلاقات الثنائية.

-1هاني رسلان، "العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر : 13 أكتوبر 2011م ، تاريخ الدخول: 12 فبراير2016م ، متاح علي : http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/201188811444564 00.htm

2- أحمد يوسف عطاالله، "العلاقات المصرية السودانية بين مد وجزر"، الهيئة العامة للاستعلامات :العلاقات السياسية، تاريخ النشر: 5 اغسطس 2010، تاريخ الدخول: 9فبراير 2016، متاح علي : http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=5165#.VryAFfkrKUl

-3عباس عبد الرحمن خليفة، "العلاقات السودانية المصرية بعد الثورة" <1> : حيث تقدم هذه الدراسة دراسة كاملة عن أهمية العلاقات المصرية والسودانية وكيفية أرتباطها ارتباطا وثيقا نظرا للروابط الاستراتيجية بينهما، وتتناول هذه الدراسة المحددات التي تجمع بين مصر والسودان والتي تعتبر مؤثرات علي العلاقة بينهما ، وتبدأ بالحديث عن العلاقات من خلال تقسيمها ما بين علاقات توتر ولمذا؟ وبين علاقات تعاون وتكامل ولماذا؟ وتبرز النتائج علي كل مرحلة من هذه المراحل، وتناقش بعض المسائل التي تهم العلاقات المصرية والسودانية وتعتبر أمن قومي لكل منهما وسبل التعاون في الحفاظ علي هذا الامن.

المحور الثاني: محور دراسات العلاقات الثنائية بين مصر والسودان :

-1عمر صديق البشير، "أهمية التعاون الاقتصادي بين السودان ومصر بعد ثورة يناير 2011م" <2> : حيث تقدم هذه الدراسة العلاقات الثنائية الاقتصادية بين مصر والسودان بعد ثورة يناير ، حيث تناقش أهمية هذه العلاقات وكيفية قيام عمليات للتبادل التجاري وحجم الاستثمارات بين مصر والسودان و أهمية توقيع الاتفاقيات التجارية بينهما مما يسهل التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان وضمان تحقيق مكاسب، وأيضا تتناول التعاون الزراعي بين البلدين.

-2محمد أبو العينين ، "مستقبل التكامل المصري السوداني في ظل الاوضاع الراهنة" <3> : تتناول هذه الدراسة الاوضاع التي تمر بها مصر والسودان من خلال النشاط الداخلي أو الاقليمي لكي يتم التكامل السياسي والاقتصادي، حيث تتناول هذه الدراسة مقومات التكامل السياسي والاقتصادي بين البلدين ، ووسائل تدعيم هذا التعاون من خلال الاتفاقيات والقرارات وأيضا تتناول المسارات الاقتصادية والتجارية التي عقدت بين مصر والسودان لذلك نري تحقيق التكامل المصري والسوداني أمر ضروري لانه يؤثر عليهم في المستقبل.

-1عباس عبد الرحمن خليفة، "مستقبل العلاقات السودانية المصرية بعد الثورة"، مؤسسة الاهرام ، العدد 286 تاريخ 30ابريل 2011م، متاح علىhttp:/ahram.org.eg :

-2عمر صديق البشير، "أهمية التعاون الاقتصادي بين السودان ومصر بعد ثورة يناير 2011"، ورقة بحثية، مؤتمر حوض النيل الشرقي: تحديات التنمية ومستقبل التعاون المصري، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية. "مرجع سابق"

-3محمد أبو العينين، " مستقبل التكامل المصري السوداني في ظل الاوضاع الراهنة" ، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، الطبعة الاولي، 2007م.

-3جمال فضل الله، "أتفاقية الحريات الاربع بين مصر والسودان" <1> : هذه الدراسة تتناول توقيع أتفاقية الحريات الاربع بين مصر والسودان والتي كانت عام 2004 م وهي تنص علي حرية التنقل والتملك بين مصر والسودان مما يدعم التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي ولكن تبرز هذه الدراسة بطء السلطات المصرية في تنفيذ هذه الاتفاقية والتمطيل فيه والتي تعتبر أنها ليست ضرورية بالرغم من أنها تساعد علي التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان.

المحور الثالث: مواقف مصر والسودان ازاء بعض القضايا الهامة :

-1عثمان ميرغني، " تأثير أزمة جنوب السودان علي الامن القومي المصري" <2> : حيث تتناول هذه الدراسة قضية جنوب السودان والمشاكل التي توجد بين اقليم الجنو ومع دولة السودان ومحاولة الانفصال عنها ورؤية الجانب المصري لهذه القضية وتدخلها ولكن مع كثير من الحظر لكي لا تفقد أي جانب من الجانين في العلاقات بينهما لان كلا الطرفين يشكلان أهمية لمصر في علاقاتها.

-2غادة خضر حسين زايد ، " التسوية السياسية للنزاع المصري السوداني بشأن مثلث حلايب" <3> : حيث تتناول هذه الدراسة العلاقات المصرية والسودانية من خلال التعامل مع قضية مثلث حلايب والذي يمثل أحد أسباب العلاقات الصراعية بين مصر والسودان حيث هذا النزاع الحدودي بينهمل يؤثر علي العلاقات حيث هناك أجراءات قانونية تتم بينهما للتحكم في هذا المثلث ومحاولة كلا منهما لاثبات حقه فيه مما يؤدي الي توتر العلاقات بين البلدين.

-3محمد ابراهيم يوسف، "التكامل المصري السوداني في ظل انفصال جنوب السودان" <4> : حيث تقدم هذه الدراسة العلاقات المصرية والسودانية في ظل انفصال جنوب السودان واعتباره دولة مستقلة وقيام علاقات

-1جمال فضل الله، "أتفاقية الحريات الاربع بين مصر والسودان" ، رسالة ماجستير، السودان، جامعة أم درمان الاسلامية، 2006م.

-2عثمان ميرغني، "تأثير أزمة جنوب السودان علي الامن القومي المصري" ، الخرطوم ، دار عزة للنشر، الطبعة الاولي ، 2004م.

-3مرجع سايق.

-4محمد ابراهيم يوسف، " التكامل المصري السوداني في ظل أنفصال جنوب السودان دراسة في الامكانيات والتحديات"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014م.

بين مصر ودولة السودان وعلاقات أخري بين مصر ودولة جنوب السودان، والحظر التي تقوم به مصر في دراسة كل تعاملاتها مع البلدين حتي لا تكون سبب في زيادة العداءات بينهما والمحافظة علي مصالحها القومية مع كلا الجانبين.

تقسيم الدراسة :

الفصل الاول: محددات العلاقات الثنائية المصرية- السودانية.

المبحث الاول: المحددات الداخلية للعلاقات المصرية- السودانية.

المبحث الثاني: المحددات الاقليمية والدولية للعلاقات المصرية- السودانية.

الفصل الثاني: العلاقات الثنائية المصرية- السودانية.

المبحث الاول: العلاقات السياسية المصرية- السودانية.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية المصرية- السودانية.

الفصل الثالث: مواقف كلا من مصر والسودان تجاه بعض القضايا.

المبحث الاول: قضية أنفصال جنوب السودان.

المبحث الثاني: قضية المياه وأزمة سد النهضة.

المبحث الثالث: قضية مثلث حلايب وشلاتين.

الفصل الاول: محددات العلاقات الثنائية المصرية- السودانية

يناقش هذا الفصل أهم المحددات الرئيسية للعلاقات بين مصر والسودان والتي تؤثر علي التفاعلات بين البلدين، وتنقسم هذه المحددات الي محددات داخلية و محددات خارجية فتشمل المحددات الداخلية علي المحدد الجغرافي والمحدد السياسي والمحدد العسكري والامني والمحدد الاقتصادي والمحدد الثقافي والايدلوجي، أما المحدد الخارجي فهو يشمل المحدد الاقليمي والدولي اللذان يؤثران علي العلاقات بين البلدين، لذلك ينقسم الفصل الاول الي مبحثين ويضم المبحث الاول المحددات الداخلية بين الدولتين أما المبحث الثاني يضم المحددات الخارجية بين مصر والسودان.

المبحث الاول: المحددات الداخلية للعلاقات المصرية- السودانية

المبحث الثاني: المحددات الاقليمية والدولية للعلاقات المصرية-

السودانية

المبحث الاول:

تمتلك أي دولة في العالم عددا من الادوات التي تمكنها من أن تنفذ سياستها وتتابع بها علاقاتها مع الدول الاخري، وهي الادوات ليست تكمن في الادوات السياسية فقط ولكن هناك مجموعة من الادوات الاخري تحدد العلاقات بين الدول، ويمكن أن تكون هناك محددات غير سياسية ومحددات أخري سياسية تؤثر علي العلاقات بين الدول سواء ابجابا أو سلبا، والبعض يعتبر المحددات الداخلية هي متغيرات مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي للوحدة الدولية وهي تشمل مجموعة المؤثرات التي تصدر عن البيئة الداخلية لصانع القرار<1>، لذلك تعتبر المحددات الداخلية مهمة جدا في العلاقات خاصة بين دولتين مثل مصر والسودان نتيجة لعدة عوامل سوف نتناولها فيما يلي:

-1الموقع الجغرافي:

أــمصر:

تمتاز مصر بموقع جغرافي اذ تقع عند مجمع قارتي أوراسيا و أفريقيا وعند مفرق بحرين داخليين يمتد أحداهما الي المحيط الهندي ومناطقه الحارة ويمتد الاخر الي المحيط الاطلسي ومناطقة الباردة ، لذلك تعتبر مصر في الركن الشمال الشرقي لقارة أفريقيا لذلك فهي حجر الزاوية بين الشرق والغرب والاراضي المصرية التي تتصل بالبحر المتوسط و وجود الصلات البحرية بين الموانى في مصر دليلا علي أهمية موقع مصر الجغرافي <3>، فتبلغ مساحة مصر حوالي مليون كيلو متر مربع وتمثل4 % من مساحتها صالحة للزراعة أي يقدر النشاط الفلاحي بمقدار 35000 كم متر مربع و96 % صحراء ، وتمتلك مصر نهر النيل الذي

يعتبر أطول نهر في العالم وأيضا قناة السويس وهي أهم قناة في العالم وتربط قناة السويس بين البحرين المتوسط والاحمر وتمر بها مئات السفن المحملة بالبضائع والسلع <3.<

-1حازم صدام محمد السوداني، "العلاقات المصرية-التركية دراسة حالة: 2002م – 2011م"،رسالة ماجستير،جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012م، ص 30.

-2مرجع السابق، ص 31.

-3بوابة معلومات مصر، مجلس الوزراء "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، متاح علي الرابط التالي: http://www.eip.gov.eg/aboutegypt/GeoInfo

تقع مصر فلكيا بين خطي عرض 22 و 32 شمال خط الاستواء وبين خطي طول 24 و 37 شرقي خط جرينتش <1>،و يحد مصر فى الشمال الشرقي فلسطين وإسرائيل بطول 265 كم ويحدها من الغرب ليبيا علي امتداد خط بطول 1115 كم كما يحدها جنوبا السودان بطول 1280 كم ، وتتميز مصر بالقدرة الحيوية التي تتكون من عنصرين هما الاقليم والسكان ونجد أن الاقليم الذي تتميز به مصر بالكثافة يمثل نسبة بين 4 % الي 6% فقط بل تعتبر المناطق القليلة الكثافة تشكل جزءا كبيرا من بنائها الاقتصادي والاستراتيجي، ونجد أيضا أن عامل السكان يعتبر عامل هام في جغرافيا مصر حيث مثلت القدرات البشرية عاملا رئيسيا في استمرار هذا الدور فمصر كانت أول مجتمع مدني في تاريخ البشرية، وتشكلت فيه أمة نشأ بين أفرادها نوع من التفاهم والانسجام <2>، وحجم السكان يعطي لمصر تفوقا بين باقي الدول بما يتيح لها امداد قوتها المسلحة بجميع الكوادر ووصل عدد السكان في مصر بالداخل والخارج الي 94 مليون نسمة فقد بلغ عدد السكان في الداخل 86 مليون نسمة وفي الخارج حوالي 8 مليون نسمة، وتبلغ نسبة الذكور 51,1 % أما الاناث 48,9% وكان ذلك في عام 2015م أما في عام 2004م فكان عدد السكان يبلغ 68,6 مليون نسمة <3> لذلك نري الفرق الواضح في هذه الزيادة والتي تؤثر علي القرات البشرية والديموجغرافية لمصر.

ويتأثر مناخ مصر بعدة عوامل أهمها الموقع ومظاهر السطح والنظام العام للضغط والمنخفضات الجوية والمسطحات المائية ، حيث ساعد ذلك كله علي تقسيم مصر إلي عدة أقاليم مناخية متميزة ، إذ تقع مصر فى الإقليم المداري الجاف فيما عدا الأطراف الشمالية التي تدخل فى المنطقة المعتدلة الدفيئة <4>، لذلك تتميز مصر بمناخ متميز يتماشي مع موقعها الجغرافي المتميز.

-1وزارة البترول والثروة المعدنية، الموقع الجغرافي المصري، تاريخ النشر 15 فبراير 2010م، تاريخ الدخول: 27فبراير 2016م، متاح علي :
http://www.petroleum.gov.eg/ar/AboutEgypt/Pages/LocationandClimate.aspx

-2المرجع السابق.

-3الهيئة العامة للاستعلامات، السكان، تاريخ النشر 21 مارس 2016، تاريخ الدخول 24 مارس 2016، متاح علي الرابط التالي :
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=19#.Vxkw5dQrJdg

-4الهيئة العامة للاستعلامات ، المناخ ،التاريخ 18 يناير 2016م ، تاريخ الدخول 25 فبراير 2016م، متاح علي الرابط التالي:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=13#.Vxk0ZdQrJ

ب- السودان :

بلاد السودان هي الاسم الذي أطلقه المؤرخون الجغرافيون العرب علي المنطقة التي يقطنها السود في افريقيا، وقد عرف السودان قديما بعدة أسماء مثل تاسيتي وتعني أرض الاقواس وبعد ذلك أتفق معظم الباحثين علي أختلاف اسم النوبة علي أرض السودان <1>، ويقع السودان في قلب القارة الافريقية فيقع في الجزء الشمالي الشرقي لقارة أفريقيا بين دائرتي العرض 8.45˚ ش إلى 22.8˚ شمال خط الاستواء وخطي طول 21.49˚ إلى 38.34˚ شرقاً ويحدها تسع دول "مصر في الشمال وليبيا في الشمال الغربي وتشاد في الغرب و أوغندا في الجنوب و اثيوبيا في الشرق"<2>، ونجد أن مساحة السودان نحو 2 مليون ميل مربع " كانت تعتبر أكبر الدول العربية والافريقية قبل الانفصال" و أددت هذه المساحة الي تنويعات في الزراعة نظرا لتمايز و تنوع المناخ ، وينقسم السودان الي منطقتين جغرافتين متميزتين الاولي هي الشمال حيث تعتمد الزراعة علي مياة النيل وتمتد من جنوب مدينة الخرطوم وحتي الحدود المصرية السودانية، أما الاخري فهي في الجنوب حيث تغطي المستنقعات وحشائش السافانا معظم الاراضي <3>، ويعتبر الموقع الجغرافي والاستراتيجي الهام للسودان وضع لها دورا بارزا علي المستويين الدولي والاقليمي، لذلك الموقع الجغرافي لدولة السودان مهم جدا ونري أن كان هناك علاقات تصارعية في السودان جعلها لمدة سنين طويلة في حالة صراع وحروب حتي أن أوجدت الحل وتوصلت الي تقسيم السودان فأنقسمت السودان الي دولة الشمال وهي أيضا يطلق عليها السودان ودولة الجنوب ويطلق عليها جنوب السودان ونحن في دراستنا هذه سوف نركز علي شمال السودان وهي دولة السودان منذ عام 2011م <4>، ونجد أن جمهورية السودان تقع في شمال القارة الافريقية وتطل حدودها الشرقية علي البحر الاحمر، وتقع بين خط طول 38 شرقا وخط طول 22 غربا وبين دائرتي عرض

-1مدني محمد أحمد، حامد عثمان أحمد "محرران"، "علاقات السودان الخارجية" ، الخرطوم ، معهد الدراسات الافريقية والاسيوية، جامعة الخرطوم ، 1991م ، ص 141.

-2عيسي عبد الحميد عبدالله صالح، "السياسة الخارجية السودانية تجاه مصر خلال الفترة 1989م ال 2005م" ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010 ، ص 17.

-3مدني محمد أحمد، "علاقات السودان الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص 145.

4– Andrew s. Natsios and Michael Abramowitz, " Can south Apart Sudan's Secession Crisis from North Without War", Foreign Affairs , 1-2-2011.

22شمالا ودائرة عرض 10 جنوبا <1> ويحدها من الشمال مصر ومن الشرق اثيوبيا واريتريا ومن الجنوب دولة جنوب السودان ومن الغرب دولة لبيا ودولة تشاد، وتقدر مساحة جمهورية السودان حوالي 1.863.890 مليون كم مربع ويوجد بها عدد من الانهار الرئيسية مثل نهر النيل والنيل الابيض والنيل الازرق <2>، وتقع جمهورية السودان في المنطقة المدارية لذلك تتنوع الاقاليم المناخية بها من المناخ الصحراوي الي المناخ الاستوائي وأيضا مرور "مدار السرطان" ذو االمناخ القاري المعتدل في جنوب مصر وذلك يؤثر علي الطبيعة المناخية في شمال جمهورية السودان، لذلك نري أنه كان لموقع السودان المتميز و وجود نهر النيل يمر عبر أراضيها وامتداده علي 1700 كم من الجنوب للشمال ساهم ذلك في تقوية الرابط بين دول الحوض خاصة السودان ومصر نظرا لمروره في أراضيهما . <3>

وتتميز جمهورية السودان بانها من الدول الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية سواء كانت ثروة معدنية أو البترول وأيضا غنية بالثروة الحيوانية والسمكية والغابات والاراضي الزراعية.

-2المحدد السياسي :

أ- مصر:

ان مصر تعتبر من أهم الدول التي توجد في العالم العربي أوالافريقي، ونجد أن مصر مرت بالعديد من المراحل خاصة في الحياة السياسية حيث نجد أنها مرت بالنظام الملكي وأستمرت لسنين كثيرة ثم جاءت ثورة يوليو 1952م وجاء معها النظام الجمهوري وتوالت الرؤوساء عليها بمختلف السياسات التي كانت تنفذ الي أن جاء حكم مبارك، وقامت الحياة السياسية في مصر علي أن يكون رئيس الجمهورية هو المحرك الاساسي للسلطة التنفيذية مع وجود حركة حزبية ولكن مع وجود قيود عليها، ولكن حدث تعثر في عملية التحول

-1محمد ابراهيم يوسف، "التكامل المصري السوداني في ظل أنفصال جنوب السودان ودراسة في الامكانيات والتحديات" ،مرجع سبق ذكره، ص 65.

-2مرجع سبق ذكره.

-3حسين خلف موسي،"مصر والسودان" ،ورقة بحثية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، تاريخ النشر: 25ابريل2014 https://democraticac.de/?p=814 ، تاريخ الدخول: 5 مارس 2016، متاح علي:

الديمقراطي وعدم توازن بين السلطات وأصبحت السلطة بصورة متفردة في يد رئيس الجمهورية فقط وغياب مبدأ التداول السلمي للسلطة وحدث جمود للنخبة الحاكمة وأصبح هناك ضعف في المشاركة السياسية <1>، وكانت الحياة الحزبية في مصر قبل ثورة يناير عبارة عن وجود حزب كبير مهيمن وهو الحزب الوطني التابع للحكومة ولرئيس الجمهورية بينما الاحزاب الاخري كانت هشة و كان وجودها بمثابة دور كومبارس في اللعبة السياسية ، كما يلاحظ وجود ضعف تنظيمي للاحزاب السياسية وأيضا بعض الاحزاب لم تستطع أن تجعل لها كوادر تنظيمية لكي تستطيع التنافس علي الحكم <2> وأيضا كان هناك الكثير من القيود في الحريات سواء علي الافراد أوعلي الصحافة مما ساهم ذلك في فشل الحياة السياسية في مصر وأرتفاع درجات الغضب والسخط بين أفراد المجتمع لذلك نظرا لعدة أسباب يمكن تلخيصها في الفساد سواء اداري أو أمني أو سياسي، قامت ثورة 25 يناير 2011م التي تعتبر بمثابة نقطة التغير في الحياة السياسية في مصر وبداية

صفحة جديدة من الحريات والحياة السياسية حيث أسقطت نظام أستمر لمدة 30 عام كان يقال أنه لم يسقط أبدا والجميع يري أن الذي سقط كان سقوطا لنظام يوليو 1952م ودستور 56 وعلي رأسها سمات أحتكار العسكريين لمنصب رئيس الجمهورية و تراكم ملامح و مؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي، لذلك كانت البداية للتطلع لبناء حياة سياسية جديدة تقوم علي أسس وقواعد معينة وأنتهي زمن حزب واحد مهيمن علي الحياة السياسية و بدأ يكون هناك عدة أحزاب منها أحزاب اسلامية وليبرالية ويسارية وأحزاب وسط وذلك يكون بداية لحياة جديدة في النظام السياسي المصري حيث وجود عدة أحزاب وبداية حياة برلمانية جديدة ووجود حريات أكثر ولكن بسبب سيطرة الصراعات وارتباك الخطوات المتبناة وصعود التيارات السلفية والدينية تأخرت خطوات المرحلة الانتقالية <3> وتمت الانتخابات التشريعية والرئاسية وتم انتخاب الجمهورية الثالثة بقيادة محمد مرسي ولكن لم تستمر فترة حكمه طويلا نتيجة اتجاهه لخدمة أغراض جماعة الاخوان المسلمين أكثر من خدمة مصر و قام بالعديد من الانتهاكات ودخل في خلافات لانه كان يريد التخبط بين السلطات

-1حسنين توفيق ابراهيم، "أزمة النظام السياسي المصري:التوازن بين السلطات والمعضلة التشريعية"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 15 فبراير

2011 HTTP://STUDIESALJAZEERA.NETم، تاريخ الدخول: 15 ابريل 2016م ، متاح علي:

-2دعاء حسين علام، "أحزاب المعارضة وانجاز الدور في وقت الاستحقاقات"، مجلة الديمقراطية، القاهرة ، العدد21، السنة السادسة، يناير 2006م،ص142.

-3علي الدين هلال-مي مجيب-مازن حسن،"الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة"، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2013م، ص 511.

التدخل في سلطات القوات المسلحة لذلك قامت الحشود من الالاف المصريين بالنزول الي الشوارع مرة أخري وقاموا بالمطالبة باسقاط حكم الاخوان المسلمين لذلك توجهت القوات المسلحة لتقف الي جانب ارادة الشعب وتم وضع خارطة طريق بمشاركة قوي سياسية ودينية وتعيين الرئيس عدلي منصور رئيسا مؤقتا للبلاد و كان ذلك يعتبر رجوعا مرة أخري لاهداف ثور 25 يناير<1>، ولكن كانت التحديات أكبر من التحديات بعد ثورة يناير حيث جماعة الاخوان المسليمين لم تقبل القرار وبدأت في العمليات العسكرية والمواجهات مع القوات المسلحة والشرطة المصرية وبدأت حملة من الاغتيالات و التفجيرات في جميع أنحاء مصر ولكن أستمرت خارطة الطريق وذلك بقوة ردع القوات المسلحة وقوتها والسيطرة في وجة هذه التحديات ومحاولة السيطرة علي زمام الامور <2>، وبدأت الخطوات لتنفيذ خارطة الطريق وتم عمل دستور لمصر عام 2014م وتمت الموافقة عليه ثم أجرت الانتخابات الرئاسية وفاز بها الرئيس عبد الفتاح السيسي لرئاسة مصر في يونيو 2014م بعد فوز ساحق له وبدأت تستقر مصر سياسيا واعادة بناء مؤسسات الدولة مرة أخري .<3>

ب- السودان:

تمثل السودان أهم نقاط التماس بين المنطقة العربية والدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء حيث أنها تربط بين الدول العربية شمال شرق أفريقيا وبين دول وسط أفريقيا، ونري أن النظام السياسي للسودان هو نظام فيدرالي يقوم علي خدمة وحكم الولايات كلا علي حسب أولوياته ومتطالباته <4>، ولكن نجد أنه خاضت السودان حربين أهليتين بين السلطة المركزية والجنوب (من عام 1955 إلى 1972 ومن عام 1983 إلى 2005) خلفتا عدة ملايين من القتلى والنازحين واللاجئين، وبدأت عملية السلام عام 2001 برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبمساندة بعض القوات الدولية ضمت الولايات المتحدة الامريكية والنرويج والمملكة المتحدة وأدت المفاوضات التي جرت ابتداء من سبتمبر 2003 في (كينيا) بين نائب الرئيس علي عثمان طه وجون قرنق إلى التوقيع على "اتفاق السلام الشامل" في نيروبي في 9 يناير 2005، الذي حدد

-1محمد مسعد العربي،"أبعاد التغيرات السياسية في مصر بعد 30 يونيو"، مؤسسة الاهرام السياسي، تاريخ النشر 15 ابريل 2014، تاريخ الدخول: 1 ابريل 2016م ، متاح علي: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3169.aspx

-2ايمان رجب،"عودة الدولة: تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو"،مكتبة الديمقراطية، العدد : 59 ، تاريخ النشر: 12 يوليو 2015م، تاريخ الدخول : 3 ابريل 2016م ، متاح علي: http://democracy.ahram.org.eg/News/1686/Subscriptions.aspX

-3المرجع السابق.

-4تريثارت جيرارد ماك هيج، طارق هالل وألبرت ، "الحكم في السودان :خيارات الوفاق السياسي في جمهورية السودان"، كونفليكت-http://cdint.org/documents/CDI Governance_in_the_Sudan_full_report_Arabic.pdf داينااميك الدولية، فبراير 2014م ، ومتاح علي

شروط تقاسم السلطة والثروات بين الشمال والجنوب خلال فترة أنتقالية تمتد حتي يوليو 2011م <1>،ونص اتفاق السلام الشامل علي تشكيل حكومة أتحاد وطني وحصول الجنوب علي حكم ذاتي والحق في تقرير المصير عند عام 2011م وأستمرت الحياة السياسية في السودان علي هذا الامر مع وجود بعثة دولية تتحقق من تنفيذ اتفاقية السلام الي أن وصل الي عام 2010م وتم عمل أنتخابات رئاسية فتم اعادة أنتخاب "عمر البشير" مرة أخري لجمهورية السودان في حين أنتخبا "سلفنا كير" مجددا لرئاسة الحكم الذاتي لجنوب السودان، وفي 10 يناير بدأت عملية حق تقرير المصير وعمل الاستفتاء وهي تعتبر أهم مرحلة في أتفاق السلام الشامل وأكدت النتائج الرسمية بوجود تأييد كثيف لعملية الاستقلال فتم اعلان الاستقلال في 9 يوليو 2011م وأصبحت جوبا العاصمة الجديدة لدولة جنوب السودان <2>، ونجد أنه تدهورت الامور بين الشمال والجنوب

حيث جمهورية السودان تشتمل علي الكثير من التناقضات حيث تتكون من قبائل عرقية منظمة في حين وجود نظام سياسي ضعيف وتفتقر الي الهياكل السياسية الفاعلة وتغيب عن السودان الممارسة الديمقراطية السليمة، مما جعل النظام السياسي بعد الانفصال يزداد سوءا في ظل حكم البشير لانه وجد أن هناك حركات أنفصالية جديدة تتكون في الشمال وتتجه لتتحد مع الجنوب لكي تقسم الاقليم الشمالي أكبر مثالا أزمة اقليم دارفور لذلك عادت المشاكل مجددا بين الشمال والجنوب، وأيضا نري أن الرئيس البشير لكي يحكم قبضته علي البلاد ولا يسمح بوجود أي انفصال أخر من الاقليم الشمالي للسودان فانه يفرض بعض السياسات مثل تضييق الحريات علي الصحافة والاعلام وهناك أنتهاكات لحقوق الانسان فنجد أنه تم جلد عدد من المعارضيين السياسيين الذين دعوا الي مقاطعة الانتخابات <3>، ورأي بعض المحللين السياسيين في السودان فشل النظام الفيدرالي حيث كان يتم الاهتمام بكل الولايات وأن الرئيس البشير هو رجل ضعيف وسياسته هو أنه يملك ولا يحكم بالرغم من خلفيته العسكرية وبالتالي أدي الي فشل الاسلام السياسي في السودان مما يؤدي الي عدم استقرار الاوضاع في السودان مما يؤثر سلبا أقتصاديا و أمنيا ويؤدي الي زيادة

-1السودان:عرض لجمهورية السودان ، الدبلوماسية الفرنسية، تاريخ النشر: 11ابريل 2014م ، تاريخ الدخول: 10 ابريل 2016م ، متاح علي:

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/soudan/presentation-de-la-republique-du

-2المرجع السابق.

-3عبد الحفيظ العبدلي، "لا مستقبل لنظام البشير مع أستمرار القبضة الحديدية"، تاريخ النشر: 2 أغسطس 2015م ، تاريخ الدخول: 29 مارس 2016 http://www.swissinfo.ch/ara/8A%D8%A9-41566420/م ، متاح علي:

التوترات في الشمال وعدم الاستقرار في ظل هذه الخلافات سواء الداخلية أو الخارجية . <1<

-3المحدد الاقتصادي:

أــ مصر:

تقوم مصر بدور اقليمي متميز نتيجة لتاريخها الحضاري ومواقفها الجيواستراتيجية وامكانيتها العسكرية ومواردها الاقتصادية حيث تمتلك مصر العديد من الموارد الاقتصادية التي بعضها مستغل والبعض الاخر غير مستغل أو تم استغلالة بطريقة خاطئة <2>، ولننظر الي دور مصر الاقتصادي كقوة اقليمية سوف نجد أن دورها ضعيف وذلك يرجع الي عدة أسباب حيث مصر تعتمد بشكل كبير علي المعونات خاصة في وجود شروط للحصول علي هذه المعونات والتي أدت الي توجية أو تيسير بعض السياسات الاقتصادية و السياسية في مصر، ويقوم الاقتصاد المصري علي المصادر الريعية للدخل و تشارك فيه قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب شبه متقاربة ولكن بقوم الاقتصاد المصري بشكل أساسي علي دخل قناة السويس والزراعة والسياحة والضرائب لذلك يعتبر الاقتصاد المصري من أكثر الاقتصاديات تنوعا بين دول منطقة الشرق الاوسط <3>، ونجد أنه من أحد موارد الاقتصاد المصري هو التحويلات النقدية من العاملين بالخارج ويحقق قطاع البترول بعض الانجازات وكذلك انتاج الغاز في بعض السنوات مثل عام 2008م <4>، وقد حصلت مصر علي مرتبة متقدمة في اقليمها في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلي ولكنها تراجعت بعد ذلك وسبقتها تركيا والسعودية واسرائيل و فشلت السياسة الاقتصادية المصرية في حشد المدخرات أو جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة خاصة بعد قيام ثورة 25 يناير2011م حيث مرت مصر بظروف أقتصادية سيئة للغاية وأدي الي خسائر فادحة و أنسحاب الكثير من المستثمرين الاجانب وتحقيق خسائر في

-1عبد الحفيظ العبدلي، "لا مستقبل لنظام البشير مع أستمرار القبضة الحديدية" مرجع سبق ذكره.

-2الهيئة العامة للاستعلامات <الاقتصاد>، تاريخ النشر: 19 مايو 2012م، تاريخ الدخول: 11 ابريل 2016م، متاح علي: http://www.sis.gov.eg/Ar/story.aspx?sid=124z

-3المرجع السابق.

-4السودان: عرض لجمهورية السودان ، الدبلوماسية الفرنسية، مرجع سبق ذكره.

البورصة المصرية وأدي أيضا الي أرتفاع أسعار المواد الغذائية وبالتالي أرتفاع الدعم، حيث توقفت العجلة الإنتاجية في العديد من القطاعات وساهم ذلك في زيادة أعداد البطالة وتراجع الدخل القومي فضلا عن الازدياد الحاد في حالات الاعتصامات والمطالبات الفئوية وتوالي المظاهرات والاحتجاجات الناتجه عن عدم أستقرار السياسات وتحقيقها المأمول منها<1>، وأيضا الخلل الكبير في معالجة حكومة مرسي لسعر صرف الجنيه فأدي ذلك الي خسارته بنحو 18% من قيمته أمام العملات الأجنبية، فأثر ذلك بالسلب علي قيمة العجز بالموازنة العامة للدولة فضلاً عن العجز في تدبير العملات لتسديد واردات مصر السلعية وخلق سوق موازية لسعر الصرف الرسمي، وتلك العوامل ساهمت بشكل مباشر في تدهور التصنيف الائتماني الخاص بمصر وما تبعه من أرتفاع أسعار فائدة القروض التى تبرمها مصر سواء من الداخل أو الخارج، <2> مما أدي الي زيادة عجز الموازنة العامة للضعف مما أدي الي الاقتراض من صندوق النقد الدولي الذي يعد شهادة ثقة دولية في قدرة الاقتصاد علي النهوض والتعافي إلا أن هذا الحل تراجع بشكل كبير وحل محله انقاذ أخر تمثل في معونات وقروض دول عربية شقيقة كالسعودية وقطر والكويت ساندت الاقتصاد في أعقاب ثورة 30 يونيو 2013م.

عندماء جاء الرئيس عدلي منصور للرئاسة كانت مصر تمر بظروف أمنية صعبة و أمور غير مستقرة لذلك كان الاهم تدعيم البلاد من خلال اعادة الاستقرار مرة أخري، وكمؤشر لحدوث هذا التحسن وبدء تعافى الاقتصاد المصرى أظهر تقرير لوزارة التخطيط أن الاستثمارات الكلية حققت خلال العام المالي 2013-2014 معدل نمو بلغ 12.9 % مقابل 3.7 % خلال العام السابق عليه بإجمالي قيمته 280.6 مليار جنيه

ليحقق معدل نمو نسبته 2.2 % مرجعا السبب إلى تحسن مناخ الاستثمار<3>، وأضافت أن النمو أرتبط بتطور الأوضاع السياسية والأمنية فى البلاد لذلك أرتفع من 1.4 % خلال الربع الثانى الى 2.5 % فى الربع الثالث من العام المالى ذاته 2013-2014 لافتا الى أستمرار التحسن خلال الربع الرابع ليسجل 7.3 % والذى يظهر بدء دوران عجلة النشاط الاقتصادي وذلك بعد تحقيق الاستقرار السياسي والسير قدما نحو الاستقرار الأمني بالبلاد، وعند مجئ الرئيس السيسي بدأت الاوضاع في مصر تأخذ مسارا جديدا من

-1الهيئة العامة للاستعلامات، الاقتصاد المصري،"الاقتصاد المصري بعد ثورتي 25 يناير و 30 يونيو"، تاريخ النشر 2 نوفمبر 2014م، تاريخ الدخول: 1 ابريل 2016م، متاح علي: http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=1660#VyDBLvl97c.

-2المرجع السابق.

-3سلطان أبو علي، "الاقتصاد المصري بعد ثورة 25 يناير: وجهة نظر"، مركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار، سلسلة الاوراق البحثية، العدد 2، تاريخ النشر: يونيو 2011م ، تاريخ الاطلاع : 25 مارس 2016م.

الاقتصاد حيث كثف السيسي الزيارات الخارجية للدول لتدعيم العلاقات التعاونية سواء في السياسة أو الاقتصاد ودعا الممولين والمستثمرين الي عودة النشاط الاستثماري مرة أخري الي مصر لكي يروا التغيرات الجذرية التي حققتها مصر لكي تعيد مرة أخري القدرات الانتاجية، ويسعي السيسي الي رفع بنية النمو في مصر لكي تجذب أستثمارات أكثر، ويعود الانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه مصر الي رجوع الثقة نتيجة رجوع البلاد الي المسار الصحيح مرة أخري <1>، وأيضا وجود بعض المشاريع القومية التي ساعدت علي أنتعاش الاقتصاد المصري أهمها المشاركة الشعبية في تمويل مشروع قناة السويس الجديدة بأكثر من 64 مليار جنيه خلال 8 أيام عمل فقط من ضمنهم 27 مليار جنيه أموال جديدة تم ضخها لشرايين الاقتصاد المصري مما

أعطى ثقة دولية كبيرة في بدء تحسن الاقتصاد المصري <2>، وأيضا سعي الدولة إلى الإصلاحات التشريعية متمثلة في قوانين مثل قانون أستغلال المناجم والمحاجر، وقانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقانون الشركات الموحدة والاستثمارات الجديدة بالإضافة الى توفير الأراضي للمستثمرين وبحث سبل حل مشاكل المستثمرين الجادين وتدعيم المؤتمرات الاقتصادية، وتتجه مصر الي تدعيم الاقتصاد الحر مع الحفاظ علي التكافل الاجتماعي لذلك نري بالرغم من مرور مصر بثورتين في أقل من 4 سنين ولكنها لم تنهار بل عادت مرة أخري لبناء نفسها من جديد وانعاش أقتصادها مرة أخري. <3<

ب– السودان:

ان موقع السودان الجغرافي جعلها جسرا استراتيجيا للنظام الاقتصادي العالمي و الاقليمي حيث تعتبر ممر للحركة الاقتصادية عبر حوض البحر الاحمر الي الدول الداخلية في وسط القارة الافريقية ودول حوض النيل، ويعتبر السودان من الأقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية ممثلة في الأراضي الزراعية الخصبة و الثروة الحيوانية والمعدنية والغابات والثروة السمكية والمياه الوفيرة ،ويعتمد السودان أعتمادا رئيسيا على الزراعة حيث تمثل 80% من نشاط السكان إضافة للصناعة خاصة الصناعات التي تعتمد على الزراعة وفيما يلي

-1الهيئة العامة للاستعلامات، الاقتصاد المصري،"الاقتصاد المصري بعد ثورتي 25 يناير و 30 يونيو"، مرجع سبق ذكره.

–2مرجع سبق ذكره.

-3مجدي صبحي،" التحديات الاقتصادية في مصر بعد 30 يونيو: التصورات والسيناريوهات"، معهد العربية للدراسات، تاريخ النشر 20 أكتوبر-http://studies.alarabiya.net/future : scenarioeS2014، تاريخ الدخول: 14 ابريل 2016م ، متاح علي:

نري أنه بلغ حجم إجمالي عائدات الصادرات السودانية لعام 2010 م حوالي 10,29 مليار دولار وبلغ اجمالى الناتج المحلى طبقا لتقديرات عام 2011م مقوما بسعر الصرف بالدولار حوالي 63.3 مليون دولار<1>، ولكن بالرغم من كل ذلك تعتبر السودان ضمن أفقر أحد عشر دول في العالم بالرغم من تمتعه بالموارد الطبيعية والثروات الحيوانية ويرجع ذلك الي سوء ادارة الاقتصاد وضعف التخطيط وأختلال هيكل الصادرات وأستمرار الحروب الاهلية والصراعات بين الشمال والجنوب، وأنفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان قد شكل خطرا علي الشمال حيث أدي الي خوف المستثمرين الاجانب علي أموالهم في ظل هذه الظروف الغير مستقرة وأيضا أنفصال اقليم جوبا عام 2013م الذي أدي الي خسارة السودان حوالي 75% من انتاجها النفطي وبلغ معدل التضخم 15.8% وأيضا بلغ معدل البطالة 18.7% من قوة العمل البالغ تعدادها 9.3 مليون عامل كما أن الفقر يشمل نحو 46% من إجمالي السكان المقدر عددهم بـ37.2 مليون نسمة <2>، ويمثل الدين العام الخارجي نحو 41.4 مليار دولار وهو ما يعادل 70.4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وليس هذا فحسب ولكن العجز في الميزان التجاري يؤكد هذه النتيجة إذ بلغ قرابة 4.9 مليارات دولار، ويجب التعامل الواقعي وفقاً للاتجاه الطارئ الذي يتجه إليه الشمال الذي سيفقد90% من العائدات التي تدعم الاقتصاد الكلي للدولة ويتطلب الأمر إجراءات تتمثل في خفض الإنفاق ورفع الدعم عن العديد من السلع، إضافة إلى تقليل الإعفاءات الضريبية والحد من الصرف على الدستوريين وتوظيف الإيرادات نحو الاحتياجات الحقيقية، وبالرغم من ذلك نجد أنه تتنوع الموارد الاقتصادية لدولة السودان من موارد زراعية وحيوانية وسمكية والتي يمكن أن تقوم باستغلالها مع دول الجوار مثل مصر وجنوب السودان وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي بينهما وامكانية اقامة صناعات غذائية مختلفة بينهم، ونري أنه لمساحة السودان الكبيرة والعماله البشرية الرخيصة المتوفرة عاملان رئيسيان تلعب بهما السودان لضخ الاستثمارات النقدية الضخمة بها وجذب الشركات والهيئات الاقتصادية الدولية وانشاء المصانع الضخمة عالية التقنية أو كثيفة العمالة <3>، لذلك نجد أن الاقتصاد السوداني مذبذب وغير مستقر نتيجة للظروف التي تمر بها السودان وأيضا نتيجة للوضع السياسي الذي تعيشة السودان حيث أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة فلكي يتم اعادة بناء فرع منهم يجب الاهتمام بالفرع الاخر في نفس الوقت .<4>

" -1أقتصاد السودان بعد الانفصال"، مركز الجزيرة للدراسات"، تاريخ النشر: 24 ابريل 2011م، تاريخ الدخول: 11 ابريل 2016م، متاح علىhttp://www.aljazeera.net/news/ebusiness :

-2عبد الحافظ الصاوي،"أزمة السودان الاقتصادية وغياب المساعدات"،مركز الجزيرة للدرسات، تاريخ النشر: 9 أكتوبر 2013م،تاريخ الدخول: 12 http://www.aljazeera.net/news/ebusines مارس 2016م ، متاح علي:

-3المرجع السابق.

"-4أقتصاد السودان بعد الانفصال ،مرجع سبق ذكره.

-4المحدد العسكري:

أ- مصر:

العالم يري أن مصر منذ القضاء على الاستعمار وتعتبر مصر أكبر وأقوى جيش فى العالم العربى، حيث أعتمدت الدولة المصرية المستقلة طوال تاريخها على الجيش لحماية المصالح الإقليمية فى صراعها الذى أستمر عقودًا مع إسرائيل ومرة أخرى فى نزاعات مع ليبيا والسودان على حدودها الغربية والجنوبية<1>، وبالرغم من أختفاء هذه التهديدات في السنوات الاخيرة الا أن ظهرت ظاهرة الارهاب وكان يجب عليها تطوير الجيش علي أعلي مستوي ، ونجد أن تسلح الجيش المصري بأحدث الأسلحة والمعدات العسكرية وصلها للمرتبة الـ 13 بين أقوى جيوش العالم والمرتبة الأولى عربيا وإفريقيا حيث يحتل المرتبة السادسة عالميا من حيث عدد الدبابات إذ لديه 4767 دبابة، كما أنه الثالث عالميا من حيث أمتلاك المدرعات إذ بحوزته قرابة 19 ألف مدرعة ، أما بالنسبة للقوات البرية فلدى الجيش المصري قرابة 470 ألف جندي

بالإضافة إلى أكثر من 800 ألف جندي احتياطي، وتملك مصر أيضا قوة مدفعية ونارية كبيرة إذ أنها الثالثة من حيث أمتلاك الراجمات بـ 1469 راجمة إلى جانب أكثر من ثلاثة آلاف مدفع من نوعيات متعددة ، ويعتبر السلاح الجوي المصري الثامن عالميا بـ 1100 طائرة بينها 358 طائرة هجومية و343 طائرة أعتراضية و390 طائرة تدريب و249 طائرة نقل والباقي يشمل عدة أنواع من المروحيات، ولدى مصر أيضا سابع أكبر قوة بحرية بـ 237 قطعة ما بين غواصات وبوارج ومراكب دفاعية <2>، وتقدر ميزانية مصر في الانفاق العسكري بنحو 4.4 مليار دولار لذلك تأتي مصر في المرتية 45 عالميا.

ونجد أن مصر في عهد مبارك كانت تعتمد في صفقات السلاح علي الولايات المتحدة الامريكية وكان هناك معونات قدمتها الولايات المتحدة نحو 70 مليار دولار لدعم القوات العسكرية المصرية بينها مساعدة سنوية تصل إلى 1.3 مليار دولار منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام 1973م مع الحفاظ علي التفوق النوعي لاسرائيل <3>، لذلك كانت الولايات المتحدة تجدها وسيلة للضغط علي مصر في بعض التوجهات السياسية ولكن عندما قامت ثورة 25 يناير فبدأت الولايات المتحدة تقلل من هذه المعونة لحين ايجاد وسيلة

" -1المخابرات الاميركية : الجيش المصري أكبر وأقوى قوة عسكرية فى العالم العربي"، جريدة الديار، تاريخ النشر، 1 مايو 2015، تاريخ الدخول: 5 مايو 2016م، http://www.addiyar.com/article/1016317متاح علي:

" -2بالأرقام.. الجيش المصري هو الـ13 عالميا والأول عربيا وإفريقيا"، تاريخ النشر : 16 فبراير 2015م، تاريخ الدخول: 24 ابريل 2016م: متاح https://arabic.rt.com/news/774231 علي: 3-المرجع السابق.

للضغط لكي تحقق مصالحها،وعندما جاء حكم الاخوان المسلمين كانت أمريكا مرحبة بالتعاون معها وأنها خطوة جديدة في الشرق الاوسط والتعامل مع جماعة اسلامية تحكم مصر، ولكن عند قيام ثورة 30 يونيو فرفضت الولايات المتحدة لان مصالحها كانت مع جماعة الاخوان وقد أستخدمت صفقات السلاح كوسيلة

للضغط علي مصر لكي يتم الرجوع عن عزل مرسي وقامت بمنع وصول دفعات الاسلحة لمصر،لذلك أتجهت مصر الي روسيا والصين في صفقات السلاح حيث أنهما يقوموا بفصل السياسة عن السلاح وملتزمين بكافة العقود والاتفاقيات مهما كانت الظروف لذلك تحاول مصر ايجاد مصالحها مع أي طرف في سبيل بناء جيش قوي لدية كافة الامكانيات والاسلحة التي تجعله محافظا علي مرتبته العالمية والعربية. <1<

ب- السودان:

يعتبر الجيش السوداني جيشاً قوياً وقد لا تعود قوته إلى تفوقٍ تكنولوجيٍ بل إلى عقيدته القتالية الفريدة وخبرته النادرة فقد ظل الجيش في وضعيه قتالية منذ الحرب العالمية الثانية وإلى وقت قريب، وبالرغم من أن الحرب أمر كريه إلا أن أستدامتها تنشئ خبرة تراكمية عالية جداً وهذا ما لم يتوفر لجيوش أخرى هي أعلى تسليحاً من السودان ، والجيش السوداني خاض معارك لمده تزيد عن 50عاما في الحرب الاهلية في جنوب السودان من أغسطس في العام 1955 وحتي العام 2005 م والتي أنتهت بتوقيع اتفاقية نيفاشا للسلام<2> ، وتتكون البنية التحتية للجيش السوداني من قوة عسكرية ضخمة تتمثل في مصانع للمدرعات والاليات الثقيلة ومصانع للأسلحة والذخائر، ويعتبر السودان قوة مكتفية ذاتية في صناعة الاسلحة وكما لديه أفراد مدربون أفضل تدريب ويشهد بذلك أنتشار ضباط الجيش السوداني في مختلف الجيوش العربية في وظائف استشارية وتدريبية ويتمتع بنظام عسكري صارم، ويعتبر الرئيس البشير رئيس الاعلي للقوات المسلحة أن الجيش السوداني يمتلك قوة ردع كبيرة ومتطورة تمكنه من حماية البلاد من أخطار داخلية وخارجية، ونجد أن الجيش السوداني في الترتيب الافريقي هو رقم 11 أفريقيا ويتكون الجيش السوداني من 109.500 جندي وعدد الجنود الاحتياطي 102.500 جندي ونجد أنه تتكون القوات المسلحة من عدة أفرع فتمثل عدد القوات

"-1المخابرات الاميركية : الجيش المصري أكبر وأقوى قوة عسكرية فى العالم العربي"، مرجع سبق ذكره.

"-2ميزان القوة العسكرية بين مصر و السودان بحال قيام حرب على حلايب"، الشبكة الليبرالية العربية، تاريخ النشر: 10 ابريل 2013، تاريخ الدخول:

15 https://liberalls.org/vb/showthread.php?t=36712ابريل 2016م، متاح علي

البرية 85 الف ونحو 20 الف تجنيدا الزاميا، و يحتوي الجيش السوداني علي 360 دباية من مختلف الانواع و 400 من الاليات القتالية المدرعة و 20 من المدافع المتحركة 780 من الاسلحة الثقيلة المقطورة و 20 من أنظمة اطلاق الصواريخ، وتتكون القوات الجوية السودانية من 3000 فرد و تشمل طائرات هليكوبتر والطائرات ذات المحركات المتعددة وطائرات هجومية وطائرات للتدريب ونقل الجنود فتتكون من 168 طائرة حيث الطائرات القتالية الهجومية والدفاعية نحو 38 طائرة والطائرات ذات المحركات المتعددة 57 طائرة و 48 طائرة لنقل الجنود و 6 طائرات للتدريب و68 طائرة مروحية و36 طائرة هيليكوبتر هجومية، وتتكون القوة البحرية من 18 قوة وتحتوي علي ميناء بحري واحد و74 من المطارات العاملة، ويحتوي الجيش السوداني علي 1500 من المقاتلات الثقيلة المتعددة ويحتوي علي 241 ناقلة من عربات المشاة علي جنزير و353 عربة علي عجل، يمتلك الجيش حوالي 635 راجمات صاروخية و44 صواريخ مضادة، وهناك قاعدة صاروخية كبيرة تتألف من 54 صاروخا من المحول علي الاكتاف، وتتمركز القوات البحرية في الخرطوم وخليج فلامنجو وعلي النيل الازرق والبحر الاحمر <1>، ونجد أن القوات السودانية تمتلك الكثير من المعدات والاسلحة و من أهم العوامل أيضا التي تثبت قوتها هي صمودها أمام الصراعات والحروب الاهلية التي كانت تعيشها السودان الي أن تم الاتفاق علي اتفاقية السلام الشامل وتنفيذها في 2011م <2>، وأصبحت الاهمية العسكرية لشمال السودان متمثلة في المحافظة علي حماية الاقليم وعدم السماح لتقسيم أي جزء أخر منها والحفاظ علي عدم أشعال صراعات مرة أخري، ونجد أن الاتساع والعمق الجغرافي لجمهورية السودان مكنها من انشاء القواعد العسكرية ونشر القوات مع تدريبها علي أعمال القتال في كافة أنواع الاراضي وعلي أمتداد الشواطئ وفي الغابات ، ويتوافر لدي جمهورية السودان شبكة من خطوط المواصلات البرية سواء الطرق أو السكك الحديدية و المواصلات البحرية والمواصلات الجوية مما يساعد علي حرية المناورة بالقوات من اتجاه استراتيجي الي اتجاه استراتيجي أخر داخل مسارح العمليات الافريقية الي الخليج العربي والمحيط الهندي<3>، لذلك نجد أن السودان تحاول الوصول الي قوة عسكرية كبيرة لكي تحافظ علي أوضاعها الداخلية والصراعات

-1غانم سليمان غانم،"أقوي جيوش العالم : ترتيب الجيوش العالمية والافريقية ومقارنة بين قوة الجيش السوداني وجيش جنوب السودان"، موقع سودانيس

http://sudaneseonline.com/board، تاريخ النشر: 25 يناير 2015م، تاريخ الدخول 21 ابريل 2016م، متاح علي:

-2المرجع السابق.

" -3ميزان القوة العسكرية بين مصر و السودان بحال قيام حرب على حلايب"، مرجع سبق ذكره.

مع جنوب السودان وفي نفس الوقت أيضا الحفاظ علي وجودها أمام مصر لكي تستطيع التوصل لحل في قضية حلايب وشلاتين.

-5المحدد الاجتماعي والثقافي

أ- مصر:

نظرا لتميز مصر في جميع المجالات فان لمصر تاريخ سكاني طويل ينفرد عن غيره بجغرافيته الخاصة التي حصرت الوجود السكاني منذ عهد الفراعنة فى هذا الشريط الضيق من وادي النيل والدلتا وحتى يومنا هذا وتمثل المساحة المأهولة بالسكان نسبة حوالي 5.3% من إجمالي المساحة الكلية لمصر<1>، وتشير كل التقارير التي تم اصدارها في القرن العشرين أن عدد سكان مصر في تزايد مستمر، و تعتبر مصر ثانى أكبر دوله فى أفريقيا فى عدد السكان وأكبر دوله فى منطقة الشرق الأوسط وفي عام 2004م وصل عدد سكان

مصر الي 70.548 مليون نسمة علي نحو 68.648 مليون نسمة داخل مصر و 1.9 مليون خارج مصر و تقسم هذه النسبة بين مليون نسمة من الذكور بنسبة 51.1% ونحو 33.542 مليون نسمة من الإناث بنسبة 48.9% من إجمالي عدد السكان. <2>

أما في عام 2015م وصل تعداد سكان مصر إلى 94 مليون نسمة بزيادة مليون نسمة حيث بلغ عدد المصريين بالداخل 86 مليونا بينما وصل عدد المغتربين منهم بالخارج وفقا لإحصاءات وزارة الخارجية المصرية إلى ثمانية ملايين بنسب 51.1% من الذكور و 48.9% من الاناث <3>،

ويقسم سكان مصر الي عدة أجزاء فيقسم بين الوادي والدلتا والصحاري ويتركز حوالي 99.3 % من السكان بالوادي والدلتا وبالرغم من هذه النسبة الكبيرة الا أنها تشكل فقط 7.8 % من مساحة مصر وذلك يؤدي الي وجود كثافة سكانية عالية في هذه المنطقة، ويؤدي أيضا الي الضغط علي الخدمات والمرافق العامة ويؤثر

-1الهيئة العامة للاستعلامات، السكان، مرجع سبق ذكره.

-2المرجع السابق.

-3حازم صدام محمد السوداني، "العلاقات المصرية-التركية دراسة حالة: 2002م – 2011م"، مرجع سبق ذكره، ص35.

علي حركة التنمية والنمو في المجتمع لان ذلك يستنزف من الاقتصاد القومي لمصر <1>، في حين أن الصحاري المصرية والتي تشكل معظم مساحة الأرض المصرية بنسبة تقترب من 95% من المساحة الكلية للأرض يتواجد فيها فقط 0.7% من عدد السكان الإجمالي، ويعتبر التوزيع السكاني في مصر متغير وليس يسير بنمط واحد في جميع المحافظات فنجد أن هناك بعض المحافظات كثيفة الكثافة السكانية وذلك لتركز

المواطنين في القاهرة الكبري مثل محافظات القاهرة والاسكندرية والقليوبية وهناك محافظات أخري تحتوي علي نسب منخفضة من الكثافة السكانية مثل محافظة جنوب سيناء والبحر الاحمر والوادي الجديد وأختلاف توزيع السكان يعود الي عوامل الجذب والهجرة التي تشجع المواطنين للاقبال علي محافظات والبعد عن أخري <2.>

وفي تاريخنا الحديث ورغم بعض الأحداث الطائفية التي وقعت علي خلفية نقص الوعي والتعصب إلا أن قيادات الدولة المصرية والأزهر الشريف دائماً ما يؤكدوا علي المساواة ووحدة الصف والتلاحم بين نسيج الأمة الواحدة، ونجد أن سكان مصر تتكون من 80,5 مليون مسلم ويمثلون 95% من إجمالي السكان وعدد المسيحيين يبلغ حوالي 6 مليون مسيحي بنسبة 5 % من اجمالي عدد السكان <3>، ولكن بالرغم من كل ذلك هناك حرية في التعبير عن الرأي وكلا منهما يتعاملان كنسيج وطني واحد.

ويوجد في مصر عدة عرقيات محدودة مثل: النوبيين في جنوب مصر، وأقلية من البربر في واحة سيوة والقبايل العربية البدوية فى سينا والصحراء الشرقية ، وقبايل البجا والدوم فى الصحراء الشرقية. <4<

وتنتشر في مصر اللغة العربية العامية وبدأت حديثا أنتشار اللغة الانجليزية والفرنسية خاصة في التعليم، وتوجد اللغة النوبية في جنوب مصر وخاصة أسوان.

-1مرجع سبق ذكره.

-2نهلة كمال،"الوضع السكاني في مصر"، دار المنظومة، المجلد: ع ، العدد: 79، تاريخ النشر: يناير 2010م، تاريخ الدخول: 22 ابريل 2016م، متاح علي:

http://search.mandumah.com/Record/155410

-3الهيئة العامة للاستعلامات،المجتمع،-الهيئات الدينية-المسيحية في مصر، تاريخ النشر: 27 مايو 2013م، تاريخ الدخول: 10 مايو 2016م، متاح علي:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=69992#.VzIORNIrJdh

-4المرجع السابق.

ب- السودان:

يبلغ عدد سكان جمهورية السودان حوالي 34.926.546 مليون نسمة ويتنوع التوزيع السكاني ولكنه يتركز في الخرطوم وعلي الفروع الرئيسية لنهر النيل وروافده، بينما تنخفض في مناطق أخري خاصة في الاراضي الصحراوية والمناطق الجبلية <1>، ويعمل 69% من السكان في الزراعة فيما يمارس الباقون أنشطة أخرى مختلفة، وتتصف جمهورية السودان بتنوع التعداد العرقي حيث يوجد حوالي 200 مجموعة عرقية تتحدث أكثر من 900 لغة ولهجة ولكن ذابت بعض المجموعات اللغوية عن طريق التكيف أو الصراع وتأثير من الثقافة العربية، وأصبحت تضم مجموعة من الزنوج ومجموعة من العرب فتنقسم قبائل ايبي من بعض المجموعات مثل الشات والرنقة والمادي وقبائل جنوب النوبة الي مجموعات اثنية حسب اللغة مثل مجموعة الكواليب ومجموعة النمانيج و مجموعة تقلي ، وتغلب النزعة القبلية في العلاقات بين السكان مع دول الجوار الجغرافي مع جنوب السودان. <2<

العلاقة بين الإسلام والمسيحية في تاريخ الدولة الحديثة في السودان وما قبل ذلك يكاد لا يلحظ فيها طبيعة التعصب الديني فخارطة الأديان في السودان ظلت تعيش حالة السلم الديني ،ويمثل المسلمون في دولة السودان

33 مليون مسلم بنسبة 97% ولكن بعد الانفصال أصبح عدد المسلمين في جمهورية السودان نسبة 73% أما المسيحيين نسبة 8 % من السكان وتمثل باقي الاديان والمعتقدات الاخري حوالي 19 % <3.>

وبالنسبة للغات تعد العربية اللغة الرسمية وهناك لغات محلية سائدة كالنوبية وغيرها، إضافة إلى اللغة الإنجليزية في بعض المدارس التابعة للكنيسة، ولكن في العموم يحاول الجميع الحفاظ علي اللغة العربية لكي يحافظوا علي الهوية العربية. <4>

-1حسين خلف موسي،"مصر والسودان"، مرجع سبق ذكره.

-2سمير محمد علي،"التداخل الثقافي في مناطق التماس بين شمال السودان و جنوبه وامكانيات التكامل الجغرافي بينها: دراسة حالة جنوب ولاية النيل الابيض"، مجلة الدراسات السياسية، الخرطوم ، العدد: 17،أكتوبر 2011م ، ص 188.

-3عصام سراج الدين، "السودان: مسلمون ومسيحيون"، مركز مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، تاريخ النشر: 26 يونيو 2013م، تاريخ الدخول:

http://www.mominoun.com/articles/327ابريل 2016م،متاح علي:

4-المرجع السابق.

ونجد أن أنفصال جنوب السودان عن الشمال كان من المتوقع أن تسود علاقات طيبة بين السكان نتيجة لتحقيق ما كانت تريده هذه الحركات ولكن بسبب فقد الشمال خمس من مساحته وتلت من عدد سكانه فزادت هذه الصراعات والتوترات بين الشعبين، وتعامل الشمال بأعتبارهم الصفوة السياسية بمثابة الانتقال الي الاندماج الكلي في الهوية العربية.

نجد أنه بعد دراسة المحددات الداخلية للعلاقات بين مصر والسودان سواء كان موقع جغرافي أو سياسي أو أقتصادي أوعسكري أوثقافي وأجتماعي فنجد أن أهم ما يميز العلاقة بين مصر والسودان ويؤكد علي أهمية العمق الاستراتيجي بينهما هو الجوار الجغرافي حيث ذلك سهل عليهم وجود علاقات وروابط مشتركة بينهما، وأيضا ساعدت علي ابرام الاتفاقيات والمعاهدات وتنشيط التبادل التجاري بين البلدين نظرا لقربهما وعدم صعوبة التنقل بينهما، وأدت الي تأثر كلا منهما بالاخر حيث يعتبر حماية الامن القومي السوداني هو في نفس الوقت حماية للامن القومي المصري من الجنوب الذي يعتبر بوابة لمصر، و يعتبر نهر النيل من أهم الروابط بين البلدين حيث يمر بأراضي السودان لكي يصل الي مصر الذي يعتبر لها شريان الحياة وبالتالي فهناك روابط وعلاقات أقتصادية نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية والاقتصادية وتوافر التربة الخصبة لقيام الزراعة والمقومات اللازمة، ونجد أنه من خلال تعاقب الحكومات علي كل من مصر والسودان فكان هناك علاقات تعاونية كبيرة بين البلدين في بعض الاوقات ولكن في نفس الوقت نتيجة لتغير هذه الحكومات سادت بعض العلاقات الصراعية وعدم التعاون وذلك طبقا لطبيعة كل حاكم سياسي وقناعاته الشخصية بأهمية العلاقة مع السودان، ويترك له تحديد مستوي وحجم العلاقة بين البلدين سواء علي المستوي السياسي أو الاقتصادي ، ونجد أنه مهما أختلفت العلاقات ومرت بحالات صعود وهبوط تظل العلاقة بين الشعبين علاقات أبدية حيث يوجد الكثير من العادات والتقاليد المشتركة بينهما وأيضا هناك اللغة العربية التي تقوي من هذه العلاقة وتسهل التفاعلات بينهما وأنه بالرغم من بعض الحالات التي مرت بها البلدين من علاقات غير تعاونية أوعدم توافق وخاصة موضوع النزاع الحدودي الذي يوجد علي حلايب وشلاتين فلم تتأثر العلاقة بين الشعبين وظلت العلاقات بينهم ولا ينشغلوا الي الامر السياسي والدخول في صراعات وترك الامر السياسي جانبا، لذلك نجد أن كل المحددات تؤكد قوة الروابط والعلاقات بين البلدين و سوف نري فيما بعد العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والسودان بالتفصيل ومدي تأثر كلا منهما بالوضع السياسي في كل فترة من فترات الدراسة.

المبحث الثاني:

بعد دراسة المحددات الداخلية ومدي تأثيرها علي العلاقات بين البلدين سوف نتطرق الي دراسة المحددات الخارجية ودراسة التدخلات الخارجية التي من شأنها أن تحقق مصالحها وأهدافها وذلك من خلال التدخل في

العلاقات بين مصر والسودان، والمحددات الخارجية سواء كانت اقليمية أو دولية نري أنها تؤثر علي العلاقات بين مصر والسودان فنجد أن لها تأثير كبير من خلال فيما يلي:

أــ المحددات الاقليمية:

-1اسرائيل:

نجد أن اسرائيل أجتهدت كثيرًا من أجل ترسيخ أقدامها في القارة الأفريقية لكي يكون لها شأن كبير و قوة اقليمية تستطيع منافسة مصر بها بأعتبار أن مصر عدوها الحقيقي والسبب الرئيسي للقضاء علي حلم اسرائيل في السيطرة علي العالم العربي من خلال حرب 1973م، ولذلك تبنت اسرائيل تدعيم الدول النامية والدول الوليدة في أفريقيا لكي تحقق أهدافها من خلالهما وتعتبر جنوب السودان أبرز الدول التي بدأت اسرائيل في استغلالها كسلاح في وجه مصر والسودان <1>، حيث دعمت اسرائيل من قبل الانفصال كل حركات التمرد في الجنوب و أيدت أن يكون لهما دور في تقرير مصيرها وحقها في أن تكون دولة مستقلة و رأت أن أستقلال جنوب السودان فرصة ذهبية من أجل دفع مصالحها الأمنية والاقتصادية في المنطقة، لذلك عند أنفصال الجنوب كانت اسرائيل أول المؤيدين وقامت بالاعتراف بها في اليوم التالي من رفع العلم الجنوبي<2>، ونجد أن السبب الرئيسي وراء دعم اسرائيل لحركات التمرد وأنفصال الجنوب هو أن السودان تعتبر من أكبر الدول العربية جغرافيا وتمتلك الكثير من الموارد الطبيعية والاقتصادية الهامة التي اذا أستغلتها أصبحت قوة اقليمية كبيرة علي غرار مصر والسعودية لذلك كانت تدعم اسرائيل هذا الانفصال حتي لا تظهر

-1حمدي عبد الرحمن، "دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان"، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد: 183، يناير 2011م، القاهرة، ص165.

-2ميرفت عوف،"الحلم الصهيوني يقترب من النيل: حقيقة النفوذ الاسرائيلي في جنوب السودان"، موقع ساسة بوست، تاريخ النشر: 7 يونيو 2015م،

http://www.sasapost.com/juba-and-israelتاريخ الدخول: 10 مايو 2016م، متاح علي:

قوة اقليمية جديدة تؤثر عليها وعلي مصالحها<1>، وبالرغم من تحقيق ما تهدف اليه اسرائيل وأستقلال جنوب السودان بل أنها تسعي الي تغذية الصراعات والتوترات في دولة السودان سواء في مناطق النيل الازرق واقليم دارفور من أجل تفكيك السودان وتحويله الي صورة من الصومال أستكمالا لاستراتيجتها المعروفة بأسم شد الاطراف ثم بترها <2>، وبدأت اسرائيل في قيام أستثمارات ضخمة في جنوب السودان وبدأت في بناء مشروعات للبنية التحتية والمساعدات العسكرية حيث تسعي لبناء قوة عسكرية اسرائيلية في جنوب السودان <3>، وتسعى دولة اسرائيل لتحقيق أهداف إستراتيجية لنظرية الأمن القومي عن طريق العمل على تطويق الدول العربية وحرمانها من نفوذها في القارة وأن تبقي هي صاحبة اليد العليا في أفريقيا.

وقد أستغلت اسرائيل ملف المياه وأعتبرته سلاحا لكي تحارب به مصر حيث تشكل مياه النيل أهمية بالغة لكل من مصر والسودان حيث يعيش على ضفافه ما يزيد عن 30 مليون سودانى ونحو 90 مليون مصرى ويوفر نهر النيل لمصر 95% من المياه الصالحة للشرب والرى والطاقة كما يمد السودان بـ80% من احتياجاته المائية <4>، لذلك تحاول اسرائيل أن تفرض ضغوطا وتحاول أن تكون الفاعل الرئيسي في موضوع المياه وأن تتحكم فيه من أجل الضغط وأستفزاز مصر والسودان فقامت بتوقيع اتفاقية تعاون للبنية التحتية المائية والتنمية التكنولوجية مع اسرائيل وقامت ببناء قرية زراعية بتكنولوجيا اسرائيلية في جنوب السودان<5>، ونجد أن مصر رفضت قديما أن تسمح بجزء من مياه النيل حتي وان كان بسيطا لاسرائيل لذلك تعمل الان اسرائيل للحصول علي هذا الجزء من مياه النيل وبذلك تؤثر علي حصة مصر من المياه وحصة السودان من المياه ، وقدمت عدة مشاريع مثل مشروع ترعة السلام من أجل الحصول على نحو 800 مليون متر مكعب من مياه النيل وهذا يعنى الاستفادة بحوالى 10% من حصة مصر بأعتبار أن مصر لا تستفيد من المياة

-1حمدي عبد الرحمن، "دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان "، مرجع سبق ذكره، ص 168.

-2ابراهيم المنشاوي،"تحالف أستراتيجي دائم: تداعيات العلاقات الاسرائيلية بجنوب السودان علي الامن القومي المصري"، المركز العربي للبحوث و الدراسات، تاريخ النشر: 15مارس 2016م، تاريخ الدخول: 10 مايو 2016م، متاح علي: http://www.acrseg.org/2625

-3عبد الحميد الموساوي،"العلاقة الاستراتيجية بين اسرائيل ودولة جنوب السودان و أنعكاستها علي مصر والسودان"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد: ع، العدد: 44، العراق، 2013م، ص 6.

-4المرجع السابق.

–5ابراهيم المنشاوي،"تحالف أستراتيجي دائم: تداعيات العلاقات الاسرائيلية بجنوب السودان علي الامن القومي المصري"، مرجع سبق ذكره.

وأن بيكون هناك فائض عن حاجة الري ويكون مهم بالنسبة لها اذا أستطاعت الاستفادة من هذه المياة التي لا تستفيد بها مصر<1> ، وأيضا قامت بدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان حيث أنها تتحفظ على الحصة المصرية فى مياه النهر وتسعى إلى بيع المياه على غرار ما تفعله تركيا وهذا التوجه تؤكده أيضاً إسرائيل وبذلك تحاول أن تلعب الدور الرئيسي والفاعل في قضية المياه لانها تري أن هذا الضغط سوف يربك مصر، وأيضا تحاول أن تقيم علاقات مع دول أخري من دول حوض النيل مثل أثيوبيا وتقوم بزيارات رسمية لافريقيا ويتم الاتفاق علي مشروعات أستثمارية أقتصادية من أجل زيادة الضغط علي مصر والسودان، لذلك فعلى النظام الحالى إعادة الدور المصرى فى أفريقيا مرة أخري ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسى والاهتمام بالدائرة الأفريقية، حيث عودة مصر الي دورها القيادي في أفريقيا والتعاون مع دولة السودان وانشاء علاقات تكامل

مع دولة جنوب السودان ومحاولة كسبها مرة أخري بعد أن تحالفت مع اسرائيل وذلك نظرا لقلة خبرتها السياسية الي صورت لها من أن تحالفها مع اسرائيل يسجعل منها دولة قوية لذلك علي مصر والسودان أن تتحركا لكي لا تشكل اسرائيل عليهما خطرا كبيرا.

2–أثيوبيا:

تعتبر مصر والسودان و أثيوبيا دول في الجوار الاقليمي الافريقي وفي نفس الوقت دولا لحوض النيل ونجد أن مصر علي مر العصور كان لها القيادة في الدور الاقليمي الافريقي وكانت لها السيطرة وكانت لا تستطيع أي دولة أن تتخذ أي فعل يعود بالضرر علي مصر وذلك لقوة مصر سياسيا و أقتصاديا و عسكريا، ولكن بسبب تراجع دورها الاقليمي في عهد مبارك ثم قيام ثورة يناير وعدم الاستقرار السياسي والامني التي مرت بها مصر تراجع الدور الافريقي مرة أخري وأيضا نتيجة لانشغال السودان بالصراعات والحروب الاهلية مع جنوب السودان ثم الاجراءات التي سوف تستقل بها الجنوب وتسليمها السلطة أستغلت أثيوبيا هذا الوضع وقامت بالاعلان عن انشاء سد النهضة <2>، ورأت أن مصلحتها أهم من أن تنظر الي مصالح مصر و

1-أماني الطويل، "أهداف اسرائيل من أتفاقية نقل مياه النيل مع جنوب السودان"، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، تاريخ النشر: 6أغسطس 2012،

http://www.gafrd.org/posts/439375تاريخ الدخول: 9 مايو 2016م، متاح علي:

2-سوسن حمدان، "تأثير سد النهضة علي مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد: ع، العدد: 51، العراق، 2015، ص 280.

السودان وكانت مصلحتها من السد توليد الطاقة الكهربائية لها وتري أنه حق مشروع لها ولشعبها أن ينعم بالتنمية التي تعود من السد، ورأت مصر والسودان أن ذلك السد يعتبر الافة التي يمكن أن تقضي عليهما حيث للسد أثار سلبية سواء في حالة انشاءه أو أنهياره وسوف يهدد بكوارث تضر بالامن القومي لمصر والسودان <1>، ويري البلدين حتي وان كانت أثيوبيا تتحكم في 86 % من الايراد الكلي للنيل ولكن هذا لا يعطي لها الحق في أن تعلن انشاء السد دون التفاوض مع مصر والسودان، واذا تم الدخول في حروب مسلحة هذا سوف يضر بالامن القومي لافريقيا ولا فائدة منه لذلك بعد الاعلان عن انشاء السد شكلت لجنة ثلاثية تضم خبراء من مصر والسودان و أثيوبيا وخبراء دوليين لمناقشة أثار السد اذا تم انشاءه ، وقد تم عمل التقرير النهائي الذي أوضح أنه هناك أثار ضارة علي المستوي الاجتماعي والاقتصادي وأنه سوف يؤثر علي حصة كلا مصر والسودان والاثار الضارة التي لا يحتملها السد في حال انشاءه نتيجة للاخطاء الهندسية التي توجد به ولكن أثيوبيا لم تهتم بهذا التقرير وأستمرت فيه<2>، وقد زاد الأمر تعقيداً نتيجة لقلة الخبرة السياسية لحكم مرسي وإذاعة حوار الاحزاب مع الرئيس مرسي بشأن مناقشة الأزمة على الهواء مباشرة وهو ما مثل كارثة لأزمة مياه النيل ولموقف مصر وأدي الي توتر العلاقات مع أثيوبيا وأعتبرت ما أجري في هذا اللقاء تهديدا لها وكسبت به تأييد بعض الدول ودعمت موقفها منهم جنوب السودان <3.<

وقد رأت كلا من مصر والسودان أنهما سوف ينجرا الي توتر سياسي مع أثيوبيا مما يؤدي الي دخول في صراعات مسلحة ولكي يتجنبا ذلك الامر سلكت مصر بعد ثورة 30 يونيو الخيار التفاوضي في التعامل مع مشروع السد لان ذلك يعتبر عملية دبلوماسية من الدرجة الاولي لانه يؤثر علي الامن القومي المصري، وقد شكلت زيارة الرئيس السيسي لغينيا الاستوائية لحضور القمة الأفريقية في مالابو مرحلة جديدة فتحت التفاوض مرة أخري حول الأزمة ، حيث التقى السيسي على هامش أعمال القمة الإفريقية برئيس الوزراء الأثيوبي "هيلي ماريام" وتطرقت مباحثاتهما إلى الأزمة حيث أكد الجانبان على محورية نهر النيل كمورد أساسي لحياة الشعب المصري و توصلوا الي الرجوع مرة أخري لاستئناف أعمال اللجنة الثلاثية ومحاولة الوصول الي

-1سوسن حمدان، "تأثير سد النهضة علي مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان"، مرجع سبق ذكره، ص 180.

-2ابراهيم المنشاوي، "الخيار التفاوضي: قضية سد النهضة والامن المائي المصري"، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ النشر: 12 أكتوبر2014 http://www.acrseg.org/13288 م، تاريخ الدخول: 9 مايو 2016م ، متاح علي:

-3المرجع السابق.

حل وسط يرضي جميع الاطراف وتوعد الجانب الاثيوبي بتجنب أي ضرر يمكن أن يعود علي مصر والسودان من انشاء السد <1>، ومن هنا جاءت جولة المفاوضات الرابعة في الخرطوم في أغسطس 2014 بعد ثمانية أشهر من الانقطاع والتي تم خلالها الاتفاق على ألية لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية بشأن سد النهضة ووقع الجانبان على البيان الختامي برعاية سودانية <2>، لذلك يجب على مصر التحرك على كافة المجالات لحل تلك الأزمة في إطار إعادة الدور المصري في إفريقيا ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي والاهتمام بالدائرة الإفريقية وتكثيف التعاون مع السودان لان الوقوف بصفها يعطي قوة لحق مصر في ذلك، وأيضا البدء في مشروعات أستثمارية و أقتصادية مع دول حوض النيل لعودة دور مصر مرة أخري لافريقيا.

ب- المحددات الدولية:

-1الولايات المتحدة الامريكية:

ان الولايات المتحدة الامريكية كفاعل دولي تتحكم في موازين القوي في العالم ولها دور مهم وفعال في التأثير علي العلاقات بين مصر والسودان، ونجد أن الولايات المتحدة الامريكية في عهد مبارك كانت تمارس عليه ضغوطا كبيرا لكي تحقق ما تريده في السودان حيث كانت تتبع أمريكا سياسة العصا والجزرة فكانت تتعامل بالعصا في عهد بوش وعند مجئ أوباما الي الحكم أخذت الجزرة مساحة متوازنة مع العصا وما أتسمت به سياساته من اللجوء للحوار<3>، وتدخلت أمريكا لكي تبعد مصر أو الرأي العام العربي عموما من أتخاذ

قرار عند توقيع أتفاقية نيفاشا للسلام الشامل بين الشمال والجنوب، لذلك عملت الادارة الامريكية علي ممارسة كل الضغوط المتاحة لديها لدفع الحكومة السودانية للتوافق مع سياستها، وبعد وصول أوباما الي الحكم وجاء لزيارة القاهرة وألقي خطاب في جامعة القاهرة فظهر الموقف متوازنا و أصبح هناك سياسة الشد والجذب في التعامل مع ملف السودان وتم تعيين "سكوت جربشن" مبعوثا أمريكيا للسودان وهو يتصف بالاعتدال وهو يعتبر يد أمريكا لتنفيذ ما تريده في السودان فكان يجري الكثير من المشاورات مع جميع الاطراف ويعمل

-1سوسن حمدان، "تأثير سد النهضة علي مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان" ، مرجع سبق ذكره.

-2محمد عبد الهادي علام،" أتفاقية الخرطوم وتتويج التفاهم والتعاون في حوض النيل الشرقي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ النشر: 24

http://www.acrseg.org/36786مارس 2015م، تاريخ الدخول: 10 مايو 2016م، متاح علي:

-3رخا أحمد حسن،" السودان والتحديات الداخلية والخارجية"، دار المنظومة، العدد: 142، القاهرة، 2010م، ص 116.

علي توحيد الحركات المتمردة في دارفور لتسهيل عملية التفاوض ويحاول عدم حدوث أي توترات بين الشمال والجنوب وأستمرار التفاوض حتي يتم تنفيذ الاتفاق وعدم الرجوع عنه، حيث يعتبر أن الهدف الذي تسعى إليه الولايات المتحدة هو تفكيك السودان وتفتيته إلى دويلات صغيرة تكون خاضعة لها في المنطقة ويترتب على تلك الأوضاع تهديد الدول العربية المجاورة للسودان خاصة مصر، وحصارها أستراتيجياً والتلويح بأن مصر ليست بعيدة عن مثل هذا المصير إذا حاولت مواجهة الضغوط الأمريكية أو عدم الالتزام بالأهداف الأمريكية في المنطقة مما يؤثر على الأمن القومي المصري تأثيراً مباشراً. <1<

وقد أبدت الولايات المتحدة الامريكية أهتماما كبيرا وقدمت المساعدات في الاعداد للانتخابات السودانية الاخيرة والتي أجريت لاختيار حكومة جنوب السودان، ونجد أن كل ما تفعلة أمريكا هو لانها لا تريد أن يكون السودان مرفا للارهابيين والمتطرفين وأنه من الافضل الا يعود السودان الي الصراعات والحروب الاهلية وأن تستمر دائما كذلك مثل الصومال لانها سوف تؤثر علي دول الجوار مثل لبيا وتشاد لكي تحمي مصالحها من البترول فيهما .<2>

ونجد أنه تتلخص سياسة الولايات المتحدة الامريكية بالشأن السوداني من خلال التخلص من نظام الحكم الاسلامي في السودان واحباط مفهوم سوداني عربي اسلامي موحد مناهض للقيم الامريكية و الغربية ، و أيضا المحافظة علي المصالح البترولية التي توجد ما بين الشمال والجنوب ولكن الجزء الاكبر في الجنوب وتعمل علي عدم السماح بوجود قوة اقليمية كبيرة في أفريقيا عامة والسودان خاصة لذلك تحاول أن تفرض سيطرتها، وأيضا تهدف الولايات المتحدة الي فصل جنوب السودان لجعله قاعدة للمصالح الامريكية والاوروبية في وسط أفريقيا،والعمل علي تقليص الدور العربي والمصري بصفة خاصة في السودان بعد الضغط علي مصر بتقليص دورها الافريقي وبعدها عن الدور الذي كانت تلعبة في الماضي كقوة كبيرة وثقل في أفريقيا فهذا البعد عن القارة وخاصة تخليها عن دول الجوار يسمح بالفرصة للولايات المتحدة للتدخل و أن تفرض سياسية غربية وأمريكية تستطيع من خلالها أن تفرض تشروطها و أن تنفذ جميع أهدافها من القارة.<3>

-1ايهاب أبو عيش،"مخاوف متجددة: أنفصال جنوب السودان والامن القومي المصري"، المركز العربي للبحوث والدرسات، تاريخ النشر: 30 سبتمبر2014 http://www.acrseg.org/11279 م، تاريخ الدخول: 10 مايو 2016، متاح علي:

2- خالد حسين،""العلاقت السودانية الامريكية :1989م-2011"، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، 2011م، ص 120.

-3المرجع السابق.

-2المحكمة الجنائية الدولية:

ان التدخلات الدولية لا تقف عند مستوي الدول ولكن في بعض الاحيان تحرك بعض المنظمات الدولية لكي تتدخل في شئون دولة ما فنري نتيجة للضغوط الغربية والامريكية تتدخلت المحكمة الجنائية الدولية في أزمة دارفور، وهي عبارة عن أزمات الاحتقان السنوية أو الدورية المرتبطة بموسم الجفاف و دخول القبائل ذات الاصول العربية مما أدي الي الصراع مع القبائل ذات الاصول الافريقية وبرزت عدة حركات سياسية تطالب باقتسام السلطة والثروة مع الحكومة مما أدي الي زيادة التدخل الاقليمي والدولي في الازمة وأن يكون لهما مساحة كبيرة في القضية خاصة مع الموقف الدولي وتشدد أمريكا تجاه حكومة السودان وتصاعد أراء مطالبة بتقسيم السودان <1>، وتصاعدت الازمة وزادت تعقيدا نتيجة لزيادة النازحين الي دارفور بالرغم من الظروف المعيشية الصعبة وأنتقال بعض القبائل الي تشاد مما أدي الي زيادة الامر تعقيدا، ونجد أن البعض يرجع الازمة الي عمليات التمرد ضد نظامي الحكم في تشاد والسودان وتوجيه كلا منهما الاتهام للاخر بأنه داعم للمتمردين بالمال والمعدات والاسلحة ضد الاخر، وقد قدمت تشاد شكوي ضد السودان لدي مجلس الامن وتدخلت مصر و ليبيا و الاتحاد الافريقي ومنظمة المؤتمر الاسلامي لتحقيق أنفراجة في التوتر بين البلدين وبعد أن عدأت الامور بين البلدين عاد الصراع مرة أخري بهجوم من دولة تشاد مما أدي الي رفض كلا من مصر وليبيا وجامعة الدول العربية هذ الموقف <2>، وأيضا أدان المجتمع الدولي هذا الشأن ولكن لان المجتمع الدولي يعمل علي تضخيم كل شئ لكي يستفيد من ذلك في مصالحه فقام مجلس الامن الدولي باصدار 26 قرار حول دارفور وتحويلها الي أزمة دولية وأعلنت المحكمة الجنائية في يوليو 2008م لائحة أتهامات ضد الرئيس البشير يتهمه فيها بعدة جرائم أرتكبها في دارفور منها جرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية والابادة الجماعية ضد بعض القبائل <3>، وقد صدر أمر بتوقيف الرئيس البشير والقاء القبض عليه ان لم يستجب لطلب الحضور الي المحكمة، ونجد أن تحويل القضية من مجلس الامن الي المحكمة الجنائية الدولية هو أمر غير موضوعي وغير متوافق مع الاعتبارات السياسية لان أزمة دارفور لا تؤثر علي الدول

-1عبد السلام ابراهيم،"السودان المعاصر:السياسة الخارجية والعلاقات الدولية"، دار المناهج للنشر، عمان، 2005م، ص 115.

-2المرجع السابق.

-3لبيب رزق،"دارفور و مسئولية مصر التاريخية"، جريدة الاهرام المصرية، العدد: 15، أغسطس 2004م.

المجاورة أو تلحق بهم الضرر ولكن هناك تساؤلات عديدة حول قرار المحكمة الجنائية الدولية وكيف يمكن أن تتدخل القوي الكبري في صميم عملها القضائي وتؤثر عليها لتقويض شرعية الحكم السوداني ، ولكن لم تنجر الدول العربية أولهما مصر والافريقية ورفضت هذا القرار ووقفت أمام تنفيذه <1>، و بعد حصول الجنوب علي أستقلاله تساعد القوي الدولية والاقليمية وخاصة أمريكا واسرائيل أن يحصل اقليم دارفور علي أستقلاله وأن يكون له الحق في تقرير مصيره لذلك يعملوا علي تعزيز الصراعات في الشمال السوداني لذلك علي دول الجوار وخاصة مصر والدول الاخري المجاورة أن تتحد مع السودان وتقف بجانبها لكي تخرج من هذه الازمة دون حدوث أي أنقسامات أخري.

نجد أنه بعد دراسة المحددات الاقليمية والدولية نجد أن القوي الكبري تعمل لصالحها مهما كان ما ستقوم به وكيف ستؤثر بذلك علي الدولة وشعبها وما يمكن أن تفعله لكي تحقق أهدافها، فبدأ باسرائيل التي تعمل بالطرق المشروعة والغير مشروعة أن تكون فاعل رئيسي في القارة وأن تؤثر علي مصالح مصر والسودان من خلال علاقاتها مع جنوب السودان ثم دعمها لاثيوبيا وانشاء سد النهضة ومحاولة دعمها بالمال وضخ الاستثمارات في القارة الافريقية وانشاء مشروعات أقتصادية وتكنولوجيا ضخمة مقابل تحقيق مصالحها ، ثم تحدثنا عن أثيوبيا وكيفية خداع مصر والسودان وعدم أحترامها لدول الجوار بانشاء السد دون علمهم ومعرفة مدي الاخطاء ثم الاستمرار في انشاؤه والضغط علي مصر والسودان لتحقيق أهدافها، وبالنظر الي القوي الدولية التي تعتبر أن لتحقيق مصالحها يمكن أن تقضي علي دول وتقوض سلطاتها وكيف تسير منظمات دولية لكي تعمل لصالحها مثل مجلس الامن والمحكمة الجنائية الدولية، ولذلك نري أنه بعد دراسة المحددات

الداخلية والمحددات الخارجية وجدنا تأثير كبير علي العلاقات بين مصر والسودان و وجود تعاون بينهما في بعض المواقف والاتحاد معا لمواجهة بعض الامور.

-1محمود أبو العينين، حسن مكي <محرر>، "الدور الامريكي في أزمة دارفور: الاصول و الواقف وسيناريوهات الحل والتغلغل"، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 2005م، ص 455.

الفصل الثاني: العلاقات الثنائية المصرية- السودانية

ان مصر والسودان نظرا لما بينهما من جوار اقليمي سواء عربي أو افريقي فهما دولتان شقيقتان، واذا نظرنا الي تاريخ الدولتين سوف نري أن هناك الكثير من العلاقات الثنائية سواء سياسية أو أقتصادية التي جمعت بينهما في مختلف الازمنة، وكانت هذه العلاقات الثنائية سواء كانت علاقات تعاونية أو صراعية فهي نتيجة لظروف الدولتين سواء الداخلية أو ظروف خارجية أثرت علي هذه العلاقات الثنائية، وسوف نتعرض في هذا الفصل علي العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية بين كل من مصر والسودان علي مختلف الانظمة وجميع المجالات.

المبحث الاول: العلاقات السياسية المصرية- السودانية

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية المصرية- السودانية

المبحث الاول: العلاقات السياسية المصرية- السودانية

نجد أنه منذ أستقلال السودان عام 1956م و تمر العلاقات المصرية السودانية بحالات من المد والجزر أو بدورات من الصعود والهبوط، وكان ذلك نتيجة لاختلاف أنظمة الحكم بين مصر والسودان حيث كانت مصر تفضل التعامل مع أنظمة الحكم العسكرية نتيجة لتقارب وجهات النظر <1>، لذلك تدهورت العلاقات المصرية السودانية بشكل كبير في عقد التسعينيات من القرن الماضي مما شكل جيلا من السودانين يري أن مصر تعتبر لهم عدو خارجي ، وبدأت كل دولة تلقي بالاخطاء علي الاخري حيث أتهمت مصر السودان بأنها راعية للارهاب و أنه يوجد معسكرات لديها ترعي الارهاب و التطرف الديني ولكن بررت السودان بأن هذه المعسكرات هي لقوات الدفاع الشعبي السوداني<2>، ثم جاءت المسألة الكبري التي أدي الي تأزم الامور بشكل سئ للغاية وهي محاولة أغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام 1995م والتي أتهم فيها عناصر سودانية مما أدي الي تأزم العلاقات بين البلدين وشبه أنقطاعها، ولكن بدأت العلاقات المصرية السودانية في التحسن منذ عقد الالفية الجديدة وذلك نتيجة للانشقاق الذي وقع في صفوف نظام الانقاذ وخروج حسن الترابي من الحكم الذي كان يعتبر الجناح المتشدد في الحكم لذلك أنقلب عليه الرئيس البشير نظرا لان لديه أزدواجية في القيادة مما أدي الي تحسن العلاقات بين البلدين<3>، ووقوف مصر بجانب السودان رافضة توقيع عقوبات أقتصادية علي السودان في حادث أغتيال الرئيس وهوما يوضح مدي وعي صناع االقرار في مصر بأهمية العلاقات بين البلدين و أهمية أن تبقي المصالح العليا بينهم بعيدة عن أي خلافات أو توترات اقليمية ودولية، وبدأت الزيارات الدبلوماسية من الجانب السوداني لكي يتم تذليل العقبات و تعمل علي ذوبان الجليد الذي صار بين البلدين و تأكيدا من الجانب السوداني وحرصه علي تحسن العلاقات بين مصر والسودان بأعتبار أنها علاقات أستراتيجية هامة<4>، وتعتبر القاهرة أول عاصمة يزورها الرئيس البشير في زياراته الخارجية ليدل

-1ايهاب ابراهيم السيد،"تداعيات أنفصال جنوب السودان علي الامن القومي المصري"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة،2014م ص 80.

-2المرجع السابق ، ص 82.

-3عيسي عبد الحميد عبدالله، "السياسة الخارجية السودانية تجاه مصر خلال الفترة من 1989م-2005م"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2011م، ص 91.

-4ايهاب ابراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص 85.

علي مدي أهمية العلاقات بين البلدين وكيفية اعادتها مرة أخري مثل ما كانت عليه قبل تعكير الصفو بين البلدين <1>، وبدأ الرئيسين في المشاورات في كيفية اعادة العلاقات مرة أخري وقد زار الرئيس مبارك السودان في مايو 2003م بعد فترة أنقطاع دامت 13 عاما وقد مثلت هذه الزيارة تتويجا لمسار التحسن البطئ في العلاقات بين البلدين و يدل علي أن كلا البلدين قررا تغليب مصالحهم الاستراتيجية وفتح صفحة جديدة في العلاقات <2>، وبدأت المشاورات في كيفية تحقيق التكامل بين البلدين خاصة بعد توقيع السودان أتفاق مشاكوس وهو الاتفاق الذي تم توقيعه في كينيا تتويجا للمفاوضات بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان وبرعاية دولية وتم الاتفاق علي تقسيم السلطة والثروة بين الشمال والجنوب و تحديد عام 2011م هو عام حق تقرير المصير لشعب الجنوب من خلال أستفتاء شعبي لتحديد رغباته و للقضاء علي الحرب الاهلية بين الشمال و الجنوب و وقف اطلاق النيران وحقن الدماء للحرب التي أستمرت 20 عام <3> ، و قد تم اعلان هذا الاتفاق دون علم لمصر و وسط مفأجاه كبيرة حيث حق تقرير المصير يعني أحتمالية تفكك السودان الي دويلات صغيرة مما يؤثر علي الامن القومي المصري لذلك كان هناك تحفظ من الجانب المصري، ولكن نظرا للحماية الاقليمية و الدولية لهذا الاتفاق والاسراع في تنفيذه كان علي مصر أن تغير موقفها و تقف بجانب السودان حتي لا تتركه وحيدا ضعيفا ويتم تقسيمة أكثر مما كان عليه، لذلك جاءت مشاورات 2004م مهمة للغاية سواء من قرارات أقتصادية أو سياسية ولكن هنا سنتطرق لاستراتيجية التكامل السياسية.

قد تم الاتفاق بين مصر والسودان علي اعداد استراتيجية عشرية مشتركة بحيث تتحقق أهداف البلدين من خلال مفهوم التكامل الجديد وتكليف الخبراء والعلماء باعداد هذا المشروع وعرضها علي الهيئات العليا لاقراره و أيضا قدم الجانب السوداني مشروعا مقترحا وقد تم وضعه للمناقشة <4>، ومن أهم خطوات التكامل هو

-1سيد محمد أحمد،"التكمل المصري السوداني،"موقع معلومات سويس، تاريخ النشر : سبتمبر 2010م ، تاريخ الدخول: 5 مايو 2016م، متاح علي:

http://www.swissinfo.ch/ara/%D8

-2السياسة الخارجية السودانية تجاه مصر خلال الفترة من 1989م-2005م" ، مرجع سبق ذكره، ص 95.

-3تداعيات أنفصال جنوب السودان علي الامن القومي المصري" ، مرجع سبق ذكره، ص 84.

-4سيد محمد أحمد، مرجع سبق ذكره.

تفعيل أجهزة التكامل المؤسسية بالشكل الذي يمكن الانتقال من التبادل الثنائي الي الشراكة المنتجة وتم الاتفاق في هذا الجانب علي بعض الاسس منها دورية مؤتمرات القمة بين رئيسي مصر والسودان و ثانيا تأسيس لجنة عليا يرأسها رئيس الوزراء المصري ونائب الرئيس السوداني وهي وظيفتها أنها مفوضة من القمة ومسئولة أمامها، ويتم تشكيل لجنة وزارية و تتكون من الوزراء المشرفين علي القطاعات التي تقوم في نطاقها المشروعات المشتركة وهناك صندوق للتكامل يتولي القيام بدراسات الجدوي للمشروعات وتدبير الاموال الخاصة بتنفيذها وعمل الدعاية اللازمة لها<1>، وتشكل لجنة برلمانية مصرية وسودانية مشتركة تتكون من 7 أعضاء من كل برلمان برئاسة رئيس البرلمان وقد تم أنعقاده بالفعل المرة الاولي في القاهرة في يناير 2004م ثم بعد ذلك تم عقد أجتماع مرة أخري في الخرطوم <2>، وأيضا في مايو 2003م تم تفعيل البعد الشعبي في العلاقات بين البلدين وتم خلق مصالح مشتركة بعيدة عن المستويات الرسمية كأتفاقيات تبادل الخبرات بين منظمات العمل الشعبي مثل تكوين المنتدي الاهلي المصري السوداني بمشاركة نحو 56 جمعية أهلية تحت رعاية جامعة الدول العربية وتم توقيع أربع أتفاقيات بين جمعيات مصرية وسودانية في مجالات

العلوم والتكنولوجيا<3>، ولكن نجد أن أستراتيجية التكامل كان هناك بعض الاحداث التي أدت الي عدم تنفيذها كما هو متفق عليه نتيجة للاحداث الداخلية التي تمر بها السودان من تفاقم أزمة دارفور التي تفاقمت و أدت الي تهديدات دولية بالتدخل و كان هناك وضع أمني و مأساوي وانساني سئ حتي أن مصر قد تدخلت في هذه الازمة وكان موقف مصر منذ اليوم الأول أن القضية بدارفور لابد أن يكون هناك حلول سياسية أقتصادية وتنموية واجتماعية وإنسانية لمعالجة الموقف<4>،و يجب عدم تصنيف الازمة علي أنها حرب بين قبائل عربية و قبائل أفريقية لانه في النهاية جميع القبائل هي سودانية، واتخذت السياسة المصرية تجاه أزمة دارفور أكثر من مسار بهدف المساعدة فى الوصول إلى حلول داخلية ومنع تصعيد العمل العسكري وتدويل القضية و

-1محمد حسين،" العلاقات المصرية السودانية.. بين مدّ وجزر"، موقع سويس، تاريخ النشر: 5أغسطس 2010م، تاريخ الدخول: 2 مايو 2016م،

http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%Aمتاح علي، مرجع سبق ذكره.

-2المرجع السابق.

-3أماني الطويل،"العلاقات المصرية السودانية نحو تقارب جديد"، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد: 153، يوليو 2003م، ص 273.

-4العيئة العامة للاستعلامات، العلاقات السياسية بين مصر والسودان، تاريخ النشر: 15 مايو 2009م، تاريخ الدخول: 4 مايو 2016م، متاح علي:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles

التدخلات الخارجية وإبقاء الأزمة فى إطارها الإقليمى<1>، فقد ساندت مصر جهود الجامعة العربية والاتحاد الأفريقى لحل القضية من جهة وتعاونت مع الحكومة السودانية لحلها من جهة أخرى لكي تصل الي حل يمكن به انهاء الازمة <2>، ولم يقتصر الموقف المصرى على التحرك السياسى والدبلوماسى بل أمتد إلى مجال المساعدات الإنسانية والطبية،حيث لم تنقطع القوافل الطبية والإنسانية الرسمية والشعبية وكان هناك وفد طبي مقيم للمساعدات الطبية وأشتركت القوات المسلحة المصرية في قوات حفظ السلام في الاقليم بالاشتراك مع الامم المتحدة والاتحاد الافريقي لذلك نري أن لمصر دور كبير للوصول لحل لازمة اقليم دارفور التي أثرت علي استراتيجية التكامل بين البلدين <3>، التي نتيجة للتدخل الدولي في السودان والعقوبات التي كانت سوف تتعرض لها نتيجة للوضع المأساوي في اقليم دارفور أدي الي ضرر المصالح السياسية والاقتصادية للسودان كما أثرت علي التكامل بين مصر والسودان.

وحاولت كلا من مصر والسودان الاستمرار في دعم العلاقات الثنائية وتعزيز الخط التكاملي لبناء شراكة أستراتيجية ولكن لم تنجح أستراتيجية التكامل نتيجة للمعوقات السياسية التي تعتبر أهم وأخطر المعوقات في مجال التكامل بأعتبارها العامل المهيمن أكثر من أي عامل أقتصادي أو أجتماعي أخر<4>، ونجد أن المعوقات السياسية تتمثل في : تفضيل الاهداف السياسية والامنية التي كانت سببا قويا في تجميد مشروع التكامل حفاظا علي الامن القومي لكل دولة حيث عندما برزت أزمة دارفور أدي الي أبتعاد مصر خوفا علي أمنها القومي من هذه التهديدات، و أيضا الحرب الاهلية بين شمال وجنوب السودان أدت الي الكثير من توتر العلاقات وعدم أكتمال أستراتيجية التكامل ، وأقتصرت كلا من حكومة مبارك و حكومة البشير علي الطابع الرسمي وليس علي المشاركة الشعبية التي كان متفقا عليها من قبل فقد بقيت الشئون الاستراتيجية والدفاع المشترك والنشاط الدبلوماسي خارج اطار المعرفة الشعبية ، و أيضا غياب الارادة السياسية للتكامل

-1محمد التابعي،"العلاقات المصرية السودانية بوجه عام"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد: مج، العدد: 42، القاهرة، 2000م، ص 150.

-2أحمد عاطف عبد الرحمن،"العلاقة المفقودة بين مصر و السودان"، مجلة المال والتجارة، المجلد: ع، العدد: 458، القاهرة، 2007، ص 2.

-3المرجع السابق، ص 3.

-4فاطمة ابراهيم محمد، "مستقبل التكامل السوداني المصري بعد ثورة 25 يناير 2011م، دار المنظمومة، العدد: 40، يناير 2014م، القاهرة، ص12.

كانت سببا هاما لتعرقل مشروع التكامل حيث كانت الارادة السياسية لمبارك هو تحقيق استراتيجية للتكامل مع الدول الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة الامريكية وكان ذلك الاهم بالنسبة له هو الضمان لكي تخرج مصر من دائرة الدول النامية والدور التي كانت تلعبه أمريكا من ابعاد مصر عن دورها الافريقي وقيامها بالتدخل في أنفصال جنوب السودان والتشجيع عليه لكي يكون في مصلحتها فقامت بالضغط علي مصر لكي تبعد عن القضية ولا تتدخل في الشأن السوداني، ونظرا لعدم توافر التعددية السياسية في الحكم قد تم تأزم العلاقات المصرية السودانية الي أبعد مدي دون أن يلتفت الرئيس مبارك الي مصالح مصر الاستراتيجية في السودان في حوض النيل والمياه الي تمر عبر أراضيها <1>، وأيضا بدأت السودان من حين لاخر تستخدم سلاح حلايب وشلاتين كي يتم الضغط علي مصر نظرا لقطع العلاقات بينها و عدم أحتوائها اقليميا وكان ذلك سببا مباشرا في ضعف دور مصر اقليميا وبعده عن أفريقيا.

قامت ثورة 25 يناير في مصر وبدأ معها محاولة أستعادة دور مصر الاقليمي والريادي في أفريقيا ومحاولة الخروج من التبعية الامريكية تلك السياسية التي أنتهجها مبارك التي أدت الي فتور العلاقات بين مصر و أفريقيا عامة وبين مصر والسودان خاصة<2>، ومحاولة أستعادة السيادة المصرية مرة أخري بعد نجاح ثورة يناير 2011م فقد تم وضع أستراتيجية لاعادة العلاقات المصرية السودانية لعلاقات التعاون والتكامل نتيجة للقضايا المشتركة من قضية المياه التي تمثل الامن القومي لكل منهما و والتعاون في مجالات الاقتصاد والزراعة والتعليم حيث يعد السودان من الاسواق الكبيرة لمصر<3>، ونجد أيضا رد فعل الجانب السوداني

كان لها دور كبير في اعادة العلاقات حيث كان هناك ترحيب كبير من اسقاط نظام مبارك وكان الرئيس البشير أول المهنئين لاسقاط النظام ونجاح الثورة <4>، حيث تجدد الامل للسودان لكي تعود مصر مرة أخري الي تكاملها مع السودان ومحاولة انقاذها من ضعفها خاصة بعد أنفصال الجنوب والخسائر الاقتصادية التي

-1فاطمة ابراهيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

-2خالد حسين محمد،"محددات العلاقات المصرية السودانية بعد ثورة 25 يناير"، المركز السوداني للخدمات الصحفية، تاريخ النشر: 10 مارس2013 http://www.sudaress.com/smc/332 م ، تاريخ الدخول: 4 مايو 2016، متاح علي :

-3المرجع السابق.

-4خالد حسين محمد،"محددات العلاقات المصرية السودانية بعد ثورة 25 يناير"، مرجع سبق ذكره.

تعرضت لها، و أيضا الوضع الجديد في السودان بعد أنفصال جنوب السودان والوضع السياسي الجديد بعد الانفصال لذلك علي كل الدولتين وضع أستراتيجية جديدة تتماشي مع الوضع الاستراتيجي الجديد لكل منهما، فمبدأئيا يجب توطيد العلاقات مع السودان الشمالي وصولا للتكامل بين البلدين والعمل علي طرح وحدة وادي النيل كخيار استراتيجي ويجب علي مصر اقامة التوازن بين مصر ودولتي السودان لكي تحافظ علي العمق الاستراتيجي والامن القومي لمصر<1>، و نجد أن الجانب السوداني قد أجري مباحثات مع رئيس القوات المسلحة المصرية وتم تنسيق المواقف الاقليمية والدولية ومناقشة قضية المياه و موضوع الامن الغذائي الذي أستحوذ علي عدد كبير من المباحثات، وكان رئيس وزراء مصر عصام شرف قام بزيارة السودان بعد تكليفه كأول دولة بعد توليه منصبه وتأتي الزيارة بدعم من الجانبين لمناقشة المشروعات المشتركة بين البلدين

و كيفية الاستفادة من استرتيجات التكامل بينهما وتم توقيع بعض الاتفاقيات في كافة المجالات وكانت هذه الزيارة تأكيدا علي أستعادة مصر لتوجهها الطبيعي للتعاون بصورة جديدة مع القارة الافريقية ودول حوض النيل والسودان بشكل خاص وكانت الزيارة تعبيرا مباشرا وقويا عن الرغبة في فتح صفحة جديدة للتعاون بين البلدين. <2>

ثم قامت الانتخابات الرئاسية وفاز الرئيس السابق محمد مرسي فكان له استراتيجية خاصة من خلال مشروع النهضة ولكن السودان لم يكن لها جزء كبير من استراتيجة مرسي ربما للهموم والمشاكل التي مرت بها مصر والتركة الموروثة من الفساد وعدم الاستقرار وأنشغال النظام السياسي بتوفيق أوضاعه الداخلية مع رسم السياسات الخارجية بما يخدم مصالحه و استراتيجته <3>، وأيضا يعتمد النظام المصري علي قيام التوازنات مع دولة الجنوب فبذلك تحاول عدم قيام اخلال في العلاقات مع أي من الدولتين، ونجد أن الرئيس البشير قد بادر بزيارة مصر بعد تولي مرسي وهذا التصرف يعتبر تقديرا من القيادة السودانية للقيادة الجديدة في مصر وتمهيدا لاقامة علاقات استراتيجية بين البلدين <4>، وأيضا زار الرئيس مرسي السودان ولكن الزيارة جاءت

-1خالد حسين محمد،"محددات العلاقات المصرية السودانية بعد ثورة 25 يناير" ، مرجع سبق ذكره.

-2فاطمة محمد، مرجع سبق ذكره.

-3مصطفي الفقي، "العلاقات السودانية المصرية من منظور محايد" ، مركز الحياة ، تاريخ النشر: 17 نوفمبر 2015م، تاريخ الدخول: 3 مايو 2016م، متاح علي :http://www.alhayat.com/Opinion/Writers
-4- المرجع السابق.

علي عكس ما كان مراد حيث أثارت قضية النزاع الحدودي وقام أحد مساعدي الرئيس البشير وصرح بأن مرسي قد أعطي وعدا للسودان باعطاء حلايب وشلاتين للسودان مما أدي الي اثارة الرأي العام المصري

ونفت الرئاسة المصرية ذلك، ولكن كان ذلك فتيل الشعلة لثورة يونيو التي جاءت بعض مشوار طويل من الخوف والقلق علي مصر واعلان 30 يونيو بعزل الرئيس مرسي وتشكيل حكومة أنتقالية لحين قيام أنتخابات رئاسية أخري<1>، ونجد أن في فترة الرئيس عدلي منصور لم يكن هناك أي تجديدات في موضوع العلاقات بين مصر والسودان ولكن عندما جاء الرئيس السيسي كان هناك مخاوف عند السودانيين حيث الرئيس السيسي ترجع خلفيته الي العسكرية وفي السودان هناك خلفية اسلامية وكان هناك تخوف من قطع العلاقات بين مصر والسودان بسبب الاسلام السياسي وعودة العلاقات مرة أخري الي ما كانت علية في عهد مبارك بأعتباره أنه كان أيضا ذو خلفية عسكرية<2>، ولكن السياسة الخارجية التي أنتهجها الرئيس السيسي تدعو وتدعم التعامل مع دولتي السودان وأنه يريد اقامة علاقات استراتيجية للتكامل بين الثلاث دول لان كل منهما يمثل أمن قومي للاخر وعمق استراتيجي، وسوف يصبح هذا التكامل قوة اقليمية كبيرة يمكن أن تستفاد منها دول أخري وتنضم اليهم ، وتمثلت السياسة الخارجية المصرية في العمل على استعادة مصر لدورها الريادي في المنطقة سواء في محيطها الأفريقي أوالمتوسطي أوالعربي واستعادتها لموقعها على كافة الأصعدة تأكيدا لانتمائها العربي وجذورها الأفريقية وهويتها الإسلامية <3>، وتعد العلاقات مع السودان علاقات استراتيجية وتمس الأمن القومى المصرى في ضوء الروابط التاريخية التي تجمع بين الشعبين والمصالح المشتركة في كافة المجالات، وهو ما انعكس في التفاعلات التالية التي أشرفت عليها وزارة الخارجية المصرية ومنها متابعة زيارة رئيس الجهورية عبد الفتاح السيسي للخرطوم فى أول جولة خارجية له وكذلك زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى مصر في 18 أكتوبر 2014 والتي ساعدت في توثيق العلاقات الثنائية الذي تم خلالها الاتفاق على ترفيع مستوى اللجنة العليا بين البلدين لتكون على مستوى رئيسي البلدين <4>، والترتيب للزيارة الناجحة تابو مبيكي رئيس جمهورية جنوب إفريقيا سابقا ورئيس آلية الاتحاد الإفريقى رفيعة المستوى

-1مصطفي الفقي، "العلاقات السودانية المصرية من منظور محايد"، مرجع سبق ذكره.

-2أخبار مصر،"أولويات طموحة للدبلوماسية المصرية اقليميا ودوليا"، تاريخ النشر: 12 ابريل 2015، تاريخ الدخول: 2 مايو 2016م، متاح علىhttp://www.egynews.net :

-3المرجع السابق.

-4ندي كيوان، "أستعادة الدور الافريقي:مستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل"، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، تاريخ النشر:31 مايو

2011م، تاريخ الدخول: 5 مايو 2016م، متاح علي : http://www.siyassa.org.eg/News

الخاصة بالسودان إلى مصر في أول نوفمبر 2014 ولقائه برئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي ووزير الخارجية المصري، كما تسعى وزارة الخارجية خلال الفترة المقبلة إلى الاستمرار في تطوير التعاون والعلاقات الثنائية مع السودان من خلال التركيز على المحاور التالية: من خلال التأكيد غلي الدور المصري بشكل خاص والدور العربي بشكل عام في القضايا السودانية، و أيضا المساهمة في الوساطة بين شمال وجنوب السودان والتنسيق مع اللجنة العليا للاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية والاطراف الاقليمية والدولية، وأيضا اتمام الزيارات علي كافة المستويات و الاجتماعات ألية التنسيق والتشاور السياسي ودعم مصر للسودان في ملفات دارفور وشرق السودان والتواصل مع الجامعة العربية في جهودها الداعمة للسودان وتقديم المساعدات الانسانية. <1<

ونجد أن العلاقات السياسية بين مصر والسودان قد مرت بحالات صعود وهبوط وبين تعاون وصراع ولم تسير علي وتيرة واحدة، وذلك نظرا لاختلاف الرؤساء وكذلك أختلاف رؤية كل منهما للاخر وأقتناعاته بمدي أهمية كل دولة للاخري وسوف نري في المبحث القادم العلاقات الاقتصادية بين البلدين وهل كانت تسير علي نمط واحد أم لا ؟.

– -1أخبار مصر،"أولويات طموحة للدبلوماسية المصرية اقليميا ودوليا"، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية المصرية- السودانية

نجد أن الجوار الجغرافي والعلاقات و الروابط الطيبة و وفرة الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية تعتبر سببا في حدوث تكامل أقتصادي ناجح ، ونجد أن مصر والسودان قد أتفقا علي أستراتيجية تكامل سياسية و أقتصادية كما تم شرحها في المبحث السابق، ولكن تأثر التكامل الاقتصادي بالتكامل السياسي ففي الوقت التي كانت تسود فيه أوقات صعود في العلاقة بين البلدين كان يزيد التكامل بينهم أما في وقت الهبوط أو التوتر والازمات كان تعتبر معوقات لتسيير عملية التكامل كما هي موضوعه، ونجد أن المباحثات التي تمت بين مصر والسودان لتدعيم التكامل بين البلدين تم الاتفاق علي التكامل كشراكة استراتيجية مستدامة أو منتجة تستهدف تنمية القدرات البشرية والطبيعية وتحقيق المصالح المشتركة وازالة القيود والحواجز لتدعيم الترابط بين البلدين <1>، وقد تم توقيع اتفاق الحريات الاربع وهم <التنقل-العمل-الاقامة-التملك> وتم أعتماد منهج اللقاءات السنوية بين البلدين ومعهم رجال الاعمال والاستثمار <2>، ونجد أن هذا الاتفاق يعد قفزة نوعية في تجربة التكامل المصري والسوداني بأعتباره حجر الاساس لعملية التكامل القائم بين البلدين، وتتضمن هذه الحريات أختيارات هامة جدا لسكان البلدين والتي اذا نفذت بطريقة جدية سوف تضع أساس حقيقي يلمس فائدته كل مواطن من مواطني البلدين <3>، فنجد أن هذا الاتفاق كان يحمل في طياته اتفاق سياسي بحيث أن هذه الحريات التي جاء بها الاتفاق لا تمنح الا للمواطنين في الدولة الواحدة وهذا هو ما يميز هذا الاتفاق عن الاتفاقات و المواثيق السابقة، ونجد أن الرئيس مبارك والرئيس البشير قد أتخذا عدة قرارات في القمة التي عقدت في الخرطوم عام 2005م وتمثل هذه القرارات نقطة تحول في العلاقات بين البلدين مثل تدعيم صندوق التكامل بين البلدين علي مستوي الاقتصاد ومشروعات الامن الغذائي وقيام اللجنة العليا المشتركة بمهام المجلس الاعلي للتكامل وقيام لجان لدراسة المشاريع الاستثمارية وتفعيل دور القطاع الخاص بين البلدين وعدة قرارت أخري لتدعيم استراتيجية التكامل بين البلدين <4.>

1- Hskinn David,"sudan and her neighbors" ,the African securityAnalyses programme, vol:10, march 2003, no:10.

-2حلمي شعراوي،"ملاحظات حول تجارب التكامل بين مصر والسودان"، مجلة السياسة الدولية، العدد:154، القاهرة، أكتوبر 2004م، ص 104.

-3المرجع السابق ، ص 106.

-4عيسي عبد الحميد،"السياسة الخارجية السودانية تجاه مصر"، مرجع سبق ذكره، ص 84.

وكانت مدة اتفاق الحريات الاربع خمس سنوات تجدد تلقائيا لنفس المدة ما لم يخطر الطرفين الاخر برغبته في انهائه قبل سريانه بثلاث شهور <1>، ونجد أن نجاح التجربة بشكلها الموضوعي سيلغي التناقض بين التعامل الرسمي والتعامل الشعبي وسوف يحقق قفزة نوعية في التعامل من أجل المصالح العامة والعليا وتطوير العمل بها ، ونجد أنه لكي يتم الانتفاع بشكل أكبر يجب تطوير حق العمل وأنتقال رؤوس الاموال و أستمتاع الافراد بمزايا الاستثمار ويجب حرية التجارة والتسويق للمنتجات في نطاق واسع ويجب توحيد القوانين <2>، ونجد أن التكامل الاقتصادي المصري السوداني خلال مشواره في بعض الاحيان نشط وفعال والبعض الاخر متوقف أو شبه متجمد ، فنجد أنه في عام 2000م قد تم الاعلان عن منظمة التجارة الحرة لتجمع الكوميسا ويتم من خلاله تحرير التجارة البينية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وتكوين أتحاد جمركي ثم أتحاد نقدي بين الدول الاعضاء في مرحلة لاحقة وقد ترتب علي تطبيق هذا الاتفاق الوصول الي اتفاق أخر منظم للاعفاءات الجمركية بحيث تستثني 43 سلعة مصرية من الاعفاء الجمركي في السودان و 10 سلع أخري تتمتع بتخفيض جمركي 30 % في حين تخضع 5 سلع سودانية للرسوم الجمركية عند توريدها لمصر<3>، وأيضا تم التوقيع علي اتفاق تشجيع الاستثمارات بين البلدين ليكون دعما لعلاقات التعاون والصداقة ورغبة كل منهما في تهيئة ظروف ملائمة للاستثمار لكي يؤدي الي تقوية الاقتصاد في البدين.

واذا نظرنا الي اتفاق الحريات الاربع فانه يشمل أنتقال المواطنين بين القطرين والاقامة لمدة دائمة أو مؤقتة بحرية تامة كما لوكان معه جنسية القطرين ويتم ذلك عبر المنافذ الرسمية الجوية والبرية والبحرية، وأيضا

حق الملكية والانتفاع بالعقارات والاراضي و الحصول علي أي شئ كان حق لاي مواطن من الدولتين، و أيضا العمل علي مزاولة المهن والحرف دون المساس بالاتفاقيات الدولية و العربية المبرمة لاي من الدولتين <4>، والحق في الاستثمار واقامة كافة المشروعات بجميع التسهيلات للجانبين وكل ذلك من خلال قانون واتفاق

-1محمد محمود الامام،"التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق"، معهد الحوث والدراسات العربية"، القاهرة، 2003، ص 65.

-2حلمي شعراوي،"ملاحظات حول تجارب التكامل بين مصر والسودان" ، مرجع سبق ذكره، ص 110.

-3المرجع السابق.

-4محمد محمود،"العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده و تطوره"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005م، ص 455.

مبرم بين الطرفين، وأيضا كان من ضمن الاتفاق تسليم المسجونين من الطرفين للدولة التابع لها المسجون لكي يقضي عقوبته في بلده، ويجب ازالة العوائق التي تمنع تنفيذ الاتفاق علي أكمل وجه سواء من الطرفين المصري والسوداني <1.<

ونجد أنه في عام 2004م قد تم توقيع 5 مذكرات تفاهم وبرنامج تنفيذي في مجالات الكهرباء والبنية التحتية والتعاون الصناعي والتبادل التجاري بين البلدين مما يعمق العلاقات الاقتصادية ويساعد علي تحقيق استراتيجية التكامل بينهم <2>، وفي 2003م تم توقيع أتفاقية لتسيير تجارة الجمال بين الجانبين لاستفادة مصر من اللحوم المستوردة من السودان، ونجد أن كل هذه الاتفاقات لم تكن ترقي الي المستوي المطلوب

نتيجة للارادة السياسية والعلاقات المتوترة بين مصر والسودان نتيجة لسياسات الرئيس مبارك العدائية تجاه السودان منذ محاولة أغتيالة، وحتي وان كان هناك بعض المواقف التي تضامنا أو تشابهت الرؤي بها ولكن سيطر التوتر والتأزم في العلاقات مما أدي الي فشل تجربة التكامل وعدم تنفيذها بالشكل الصحيح والجدية حيث أن هناك بعض القرارات في الاتفاق لم تنفيذ مثل حرية التنقل والتملك بحرية تامة و أيضا تسليم المسجونين من الجانيبين لم تنفذها مصر حتي الان.<3<

الي أن قامت ثورة 25 يناير و تغيرت القيادة السياسية وكان تحولا في الاستراتيجية المصرية تجاه السودان وقارة أفريقيا بأكملها ، و أيضا أنفصال جنوب السودان وأصبحت دولتين وليست دولة واحدة فنجد أن كان هناك جانب من الزيارات الرسمية بين البلدين، فنجد أولا زيارة رئيس وزراء مصر الي السودان لتعزيز علاقات التعاون بين البلدين وتعزيز العلاقات الاقتصادية حيث تم توقيع تسع أتفاقيات و مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية للتعاون بين البلدين في مجالات الامن الغذائي والاستثمار وحماية البيئة والوقود الحيوي <4>، ولكن لم يحدث تقدم ملموس في اتفاق الحريات الاربع أوتجدد المناقشات فيه لتنفيذه بصورة جدية ، وقام أيضا الرئيس البشير

-1مرجع سبق ذكره، "السياسة الخارجية السودانية تجاه مصر"، ص 100.

-2فاطمة ابراهيم، مرجع سبق ذكره.

-3محمد ابراهيم يوسف،"التكامل المصري السوداني في ظل أنفصال جنوب السودان"، مرجع سبق ذكره، ص 68.

-4الرمجع السابق، ص 70.

بزيارة مصر في عام 2012م بعد الانتخابات الرئاسية الاولي وتم الاتفاق علي سرعة تفعيل المشروعات الكبري وفي مقدمتها المزرعة المصرية بالولايات الشمالية في السودان و مزرعة الانتاج الحيواني بجانب زيادة أستيراد اللحوم <1>، وتم الاتفاق علي وضع برنامج شراكة استراتيجية ينفذ في ثلاث سنوات وتدعيم الصناعة من خلال فتح مراكز للتدريب للشباب السوداني للاستفادة من الخبرة المصرية ودعم وزيادة التبادل التجاري <2>، ثم زيارة رئيس الوزراء ووفد من الوزراء الي السودان مرة أخري في سبتمبر 2012م وتم الاتفاق علي أفتتاح فرع البنك الاهلي المصري بالخرطوم في 20 سبتمبر 2012م برأس مالي 50 مليون دولار و الاتفاق علي تسريع مشروع الربط الكهربائي <3>، وانشاء مدينة صناعية لدباغة الجلود بالخرطوم يتبعها معهد تكنولوجي لتدريب العمالة، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار والتوقيع علي مذكرة تفاهم لتشجيع الاستثمارات و تم التوقيع علي بروتوكول التنفيذي لمشروع النقل البري للركاب والبضائع في فبراير 2013م <4>، ثم جاءت زيارة الرئيس السابق مرسي الي السودان في ابريل 2013م وتم الاتفاق علي اقامة مشروعات مشتركة خاصة في مجال الزراعة لسد أحتياجات مصر من الحبوب و القح وكذلك في مجال الثروةالحيوانية بما يفي أحتياجاتها من اللحوم و يضمن الامن الغذائي للبلدين، تم الاتفاق علي الاسراع علي الخطوات التنفيذية لاقامة منطقة صناعية مشتركة بالخرطوم ، و الاتفاق علي سرعة أفتتاح الطريق البري شرق النيل والطريق الغربي والطريق الساحلي لتنشيط التجارة <5>، ثم جاءت زيارة الرئيس السوداني الي مصر في يونيو 2014م بعد تولي الرئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي وجاءت لتوكد علي الالتزام بالتعاون مع مصر في كافة المجالات وتم مناقشة سبل تفعيل أتفاق الحريات الاربع بين البلدين وتم رفع تمثيل اللجنة المشتركة بين البلدين الي المستوي الرئاسي لتجتمع مرة في القاهرة ومرة في الخرطوم <6>، وفي عام 2015م تم أفتتاح

-1محمد ابراهيم يوسف،"التكامل المصري السوداني في ظل أنفصال جنوب السودان" ، مرجع سبق ذكره، ص 75.

-2أماني الطويل،"تقييم التكامل في اطار منهاج العمل السياسي والاقتصادي"، مركز البحوث الافريقية، القاهرة، 2007م، ص 95.

-3المرجع السابق، ص 99.

-4الهيئة العامة للاستعلامات، العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان، تاريخ النشر: 2 يونيو 2015م، تاريخ الدخول: 2 مايو 2016، متاح علي

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates

-5المرجع السابق.

-6عمر صديق البشير،"أهمية التعاون الاقتصادي بين مصر والسودان"، مرجع سبق ذكره.

أحدث المشروعات المشتركة التي تم دشينها بين البلدين هو مشروع ميناء قسطل – أشكيت البري، ويعد الميناء بمثابة أهم بوابة مصرية تطل على إفريقيا حيث سيسهم في إحداث نقلة كبيرة في حركة التجارة والاستثمار بين مصر من جانب والسودان والقارة الأفريقية من جانب آخر وذلك من خلال تنمية حركة الصادرات والواردات للبضائع والثروة الحيوانية وتنشيط حركة المسافرين لذلك قد أسثمرت الزيارات الرسمية بين الجانبين الي الكثير من الايجابيات والفوائد التي تخدم الاقتصاد لكل من البلدين <1.<

واذا نظرنا الي حجم التبادل التجاري بين البلدين فنجد أنه في عام 2001م كان نحو 97.5 مليون دولار و أرتفع بشكل تدريجي الي أن يصل 254.8 مليون دولار في عام 2006م، ثم تراجع مرة أخري في عام 2007م بنسبة 15.3 ليصل الي 215.8 مليون دولار ثم حدث أرتفاع ملحوظ في عام 2008 و وصل الي 579.6 مليون دولار <2>، وقد أستمر أيضا في الارتفاع ففي عام 2009م وصل الي 604.1 مليون دولار وذلك في اطار التخفيض الجمركي في اطار اتفاق الكوميسا الا أنه تراجع بشكل طفيف في عام 2010م و وصل الي 600.7 مليون دولار <3>، ونجد أنه في عام 2011م نتيجة لثورة يناير و أنفصال الجنوب

تراجع حجم التبادل التجاري بين البلدين حيث وصل الي 563.7 مليون دولار في عام 2011م وتراجع في 2012م ووصل الي 475.3 مليون دولار، الا أنه نتيجة للزيارات الرسمية التي تمت بين البلدين والحرص علي زيادة حجم التبادل التجاري فقد زاد حجمه في 2013م و وصل الي 607.7 مليون دولار ثم عاد و زاد أيضا في 2014م خاصة بعد أفتتاح ميناء قسطل-أشكيت فمن المتوقع زيادة حجم التبادل التجاري الي 80% أو 90% . <4>

ونجد أن مقومات التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان متوفرة منذ بداية الفترة الدراسية من 2004م أي في فترة حكم مبارك حيث يشكل سكان الدولتين طاقة بشرية كبيرة مما يخلق سوق من حيث الحجم في

-1الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره.

-2أحمد محمد حسين،"دور القطاع الزراعي في دعم التبادل التجاري بين مصر والسودان في ظل أنفصال الجنوب"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2014، ص 119.

-3المرجع السابق، ص 135.

-4محمد الحسن،"مستقبل العلاقات السودانية المصرية بعد ثورة 25 يناير"، مجلة الراصد للبحوث والعلوم، العدد: 36، السودان،2013م، ص 60.

أستيعاب السلع والخدمات المقدمة مما يشجع علي التبادل التجاري بين البلدين ، وأيضا العلاقات الاجتماعية التاريخية والتقارب الجغرافي بين البلدين كانت البنية الاساسية في تطوير هذا التكامل وكان يجب تطوير البنية الاساسية من طرق ووسائل النقل لتسهيل حركة التجارة والتبادل التجاري ، ومشاركة مصر والسودان في الكوميسا ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبري مهدت لمشروع التكامل، وأتجاه كل دولة الي الانفتاح

الاقتصادي علي الاقتصاد العالمي وتبني برامج للاصلاح الاقتصادي تسهل مشاركة القطاع الخاص الذي يعول عليه تفعيل مشروعات التكامل وكان يجب التنسيق بين البلدين لتحديد ضوابط القطاع الخاص والاستثمار<1>، توافر 200 مليون فدان صالحة للزراعه في السودان وضعف ذلك في مصر الذي لا يتعدي 8 مليون فدان قد خلق نوعا من التكامل حيث تتميز مصر بالخبرة والايدي الزراعية الماهرة وخبرات علمية متقدمة، توافر انتاج اللحوم في السودان وحاجة مصر اليها والي السلع الغذائية يساعد علي زيادة الاستثمارات <2>، وكان هناك قبول شعبي من كلا البلدين لفكرة التكامل خاصة في ظل احساس بالوحدة والجوار في ظل تدخلات خارجية تحاول السيطرة مما يؤدي الي التشجيع علي التكامل الاقتصادي.

ولكن كان هناك بعض المعوقات لمشروع التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان فنجد أن عضوية مصر في منظمة التجارة العالمية والتصنيف التنموي للسودان كدولة أقل نموا يجعلان مشروع التكامل الاقتصادي ينحصر في منظمة التجارة الحرة لانه من الصعب الوصول الي الاتحاد الجمركي <3>، وأيضا يتسم المناخ الاقتصادي في كل من مصر والسودان بانخفاض مستوي دخل الفرد الي جانب أنتشار البطالة مما أضعف الثقل الاقتصادي لمصر والسودان، ووجود معوقات تحد من قدرة البلدين علي التنمية وهناك قصور شديد في البنية الاساسية وتطويرها يحتاج الي ميزانية والالات عالية جدا نظرا لضعف المستوي التنيموي للبلدين ،وأهم سبب لفشل التكامل الاقتصادي هو المعالجة الروتينية للمشاكل من خلال التمويل وعدم الجرأة في اتخاذ القرارات المناسبة لمشروعات غير تقليدية<4>، ومن خلال القاء نظرة علي مشروع التكامل الاقتصادي بين:

-1محمد ابراهيم يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 120.

-2أحمد محمد حسين، مرجع سبق ذكره، 137.

-3فاطمة ابراهيم، مرجع سبق ذكره.

-4أماني الطويل، مرجع سبق ذكره.

مصر والسودان هنجد أن فشل هذه التجربة يعود الي تغليب الجانب السياسي علي الجانب الاقتصادي ومحاولة قصر مشروع التكامل علي الزراعة فقط وعدم الاهتمام بمجالات أخري مثل التجارة والصناعة والاتحاد الجمركي وغير ذلك.

ثم تغيرت هذه الفكرة بعد ثورة يناير بالعكس بدأ الجانب المصري هو الذي يقدم علي اقامة مشروعات أقتصادية مع السودان و يعمل علي زيادة حجم التبادل التجاري و محاولة تفعيل اتفاق الحريات الاربع وزيادة الاستثمارات بين البلدين ونجد من هنا أن الارادة السايسية الواضحة من بعد ثورة يناير لكي تقيم علاقات مع السودان هي التي ساعدت علي هذا التعاون علي عكس فترة حكم الرئيس الاسبق مبارك ، وأيضا توافر الرغبة من الجانبين علي تجاوز العقبات وخلافات الماضي ولذلك فان التعاون الاقتصادي بين مصر والسودان في المستقبل لديه كافة العوامل التي تجعله اساسيا وضروريا لتطوير العلاقات بين البلدين في طريق التكامل الشامل، ويجب العمل علي ضرورة انشاء منطقة تجارة حرة علي الحدود بين مصر والسودان واقامة اتفاقيات للتجارة الحرة بين البلدين ودعم التعاون الشعبي والثقافي.

ونجد في نهاية الفصل فالعلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والسودان ان كانت في بعض الاوقات ليست علي ما يرام و في أوقات أخري علاقات جيدة ومثمرة فذلك يعود الي سياسات القيادة السياسية للبلدين، وأيضا يعود الي غلبة العامل السياسي علي العامل الاقتصادي في كافة المجالات و اذا تم أستثمار العلاقات بشكل جيد و بقواعد و أتفاقيات جدية سوف تصبح مصر والسودان قوة اقليمية كبيرة في قارة أفريقيا.

الفصل الثالث: مواقف كلا من مصر والسودان تجاه بعض القضايا

نظرا لدور مصر الاقليمي الهام والجوار الجغرافي مع دولة السودان و وجودهما في الجوار في القارة الافريقية، مما جعل لكل منهما موقفا تجاه بعض القضايا الهامة المشتركة التي تواجههما أمام مثل قضية أنفصال جنوب السودان وقضية سد النهضة وقضية حلايب وشلاتين ، فنجد أن كلا من مصر والسودان لكل منهما أتخذ موقفا من كل قضية من هذه القضايا وهذا ما سوف نتعرض له في هذا الفصل كما يلي:

المبحث الاول: قضية أنفصال جنوب السودان

المبحث الثاني: قضية المياه وأزمة سد النهضة

المبحث الثالث: قضية مثلث حلايب وشلاتين

المبحث الاول: قضية أنفصال جنوب السودان

أسفر الاستفتاء الذي أجري في التاسع من يناير 2011م عن أنفصال جنوب السودان تحت مسمي دولة"جنوب السودان" لتصبح الدولة رقم 54 في افريقيا و رقم 193 في العالم <1>، ونجد أن هذه النتيجة لم نصل اليها مابين ظهر وعشية ولكن قد أستمرت للعديد من السنوات ما بين صراعات وحروب أهلية لكي تصل الي هذه النتيجة، ونجد أن بعد مرور سنين عديدة كان هناك شد و جذب بين الشمال والجنوب وقامت حركات تمرد عنيفة ضد حكومة الشمال وحاولت حكومة الانقاذ أن تسمح لبعض الدول بتقديم المبادرات للوصول لتسوية الصراعات مع الحركة الشعبية مثل مبادرة الرئيس الليبي و المبادرة المصرية ومبادرة الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ولكنها قبلت بالرفض التام <2>، وتدخلت القوي الدولية لكي تفتح باب للتفاوض بين حكومة الانقاذ والحركة الشعبية و أستمرت هذه المفاوضات قرابة عامين ونصف الي أن وصلوا الي عام 2005م وتم الوصول الي أتفاقية السلام الشامل "نيفاشا" لانها تمت في مشاكوس ونيفاشا في الجمهورية الكينية التي بدأت في عام 2002م، وقد حضر توقيع الاتفاقية بعض الروؤساء منهم كينيا و أوغندا والمفوض العام للاتحاد

الافريقي والامين العام لجامعة الدول العربية و وزير الخارجية الامريكية "كولن باول" بالاضافة الي ممثلي العديد من الدول مثل مصر وايطاليا وهولندا <3>، وتدور هذه الاتفاقية حول حقوق وواجبات كلا من الطرف الشمالي والجنوبي وتضم عدد من البرتوكلات والاتفاقيات حيث تضم أولا أتفاقية تحديد فترة أنتقالية لمدة ست سنوات ونصف ومنح سكان جنوب السودان بمقتضاه حق تقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية وأيضا نصت علي أقتسام السلطة والثروة بين الشمال والجنوب وأتفاقية أليات تنفيذ السلام و بروتوكول حل النزاع في ولايات "جنوب كردفان و النيل الازرق" وكل هذا يخضع لنصوص القانون الدولي، كما تعرضت الاتفاقية الي وضع العاصمة القومية وحقوق غير المسلمين وتم اصدارالدستور الانتقالي القومي للجنوب والشمال كما صدرت عملة سودانية جديدة، وتكونت حكومة الوحدة الوطنية من خلال 52 %من المؤتمر الوطني و28 %من الحركة الشعبية و14 %من المعارضة الشمالية و6 %وبالرغم من الايجابيات

-1نورا أسامة، "حسابات الدول الوليدة: العلاقات الخارجية لجنوب السودان"، مجلة السياسة الدولية، المجلد: 46، العدد: 185، القاهرة، يوليو 2011م.

-2محمد أحمد الشيخ، "الوضع الامني بعد أستفتاء جنوب السودان"، ورقة بحثية، الجمعية السودانية للعلوم السياسية، الخرطوم، نوفمبر 2010م ، ص 6.

-3هيئة التحرير، "أنفصال جنوب السودان: هل هو عنوان لمرحلة جديد؟، قراءات أفريقية، المجلد: ع، العدد: 8، السعودية، يونيو 2011م ، ص 31.

الكثيرة التي شملت أتفاق السلام الا أن اعطاء سكان جنوب السودان الحق في تقرير مصيرهم أكبر جزء سلبي في الاتفاق حيث بذلك تبقي وحدة السودان مهددة بالانقسام في هذه الحالة الي أن ياتي موعد تقرير المصير، وبذلك رفض جيش الحركة الشعبية الي أن تنضم الي الجيش السوداني الموحد وأصرت علي أن يبقي هناك جيش مستقل لجنوب السودان حتي لا يؤثر علي رأي سكان الجنوب عند تقرير مصيرهم بسبب وجود جيش موحد <1>، وأنه في حالة أنفصال الجنوب يتم التقسيم وفقا لحدود 1956/1/1م ولكن في هذه الحالة هناك

بعض المشاكل الادارية حول منطقة ايبي وبعض المناطق الحدودية البارزة لذلك تم اللجوء الي المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي في 2008م لحسم الخلاف بينهما وبذلك تم ترسيد حدود جديدة للمناطق المتنازع عليها <2>، ونجد أنه كان هناك معارضة عنيفة لاتفاقية السلام من الجانب الشمالي حيث البعض يري أن بذلك الشمال السوداني يفتح بابا للانقسامات نتيجة للخلافات والنزاعات ويروا أنه يجب أن يشترك شعب الشمال في الاستفتاء أيضا ومن حقة أن يشارك في هذه الخطوة المهمة بأعتبار أن الشمال سوف يفقد خمس مساحته في حالة الانفصال، ولكن البعض الاخر يوافق علي هذا الاتفاق ويري أنها فرصة جيدة لحماية الشمال السوداني من الحروب وحماية باقي الثروات التي لم تتدمر بسبب الصراعات والنزعات <3>، لذلك اجراء الاستفتاء السلمي والمقبول من الطرفين يكتسب أهمية كبيرة ليس فقط كضمان لما كان مقررا في أتفاقية السلام الشامل لكن أيضا لكونه يمهد الطريق لانتقال سلمي للسلطة ولاستقرار اقليمي علي المدي الطويل <4>، ونجد أن الفترة التي سبقت الاستفتاء كان هناك احساس من عدم الثقة وأنتشار القلق بين الطرفين وكانت هناك تمسك شديد من الجنوبيين بموعد الاستفتاء وعدم تغييره خوفا من ضياع الفرصة لتقرير مصيرهم، وأيضا كانت هناك الكثير من التجهيزات لذلك سبق الاستفتاء مجموعة من المناقشات والمفاوضات حول مستقبل العلاقة بعد الانفصال وذلك بمشاركة وفد أفريقي رفيع المستوي وأيضا وفد دولي وزيارة جون كيري

-1سالي هاني،"اتفاق السلام النهائي في السودان،"أفاق أفريقية، المجلد: الرابع، العدد: 16، 2005م ، ص 7.

-2زين العابدين-أسامة علي،"النزاع الحدودي بين شمال وجنوب السودان في حالة الانفصال"، مجلة الراصد ، مركز الراصد للدراسات، المجلد: س5، العدد: 9، السودان، ديسمبر 2010م، ص 7.

-3هاني رسلان،"السودان: الدعة الانفصالية قد تأتي أيضا من الشمال"، مجلة الديمقراطية، وكالة الاهرام، المجلد: مج 3، العدد: 10، القاهرة، 2003م ، ص 217.

-4مصعب عبد القادر، "التفاوض حول مستقبل شمال وجنوب السودان"، مركز الراصد للدراسات، العدد: 10، السنة السادسة، السودان، يونيو 2011م، ص85.

من أمريكا لتأكيد علي رغبة الولايات المتحدة الامريكية من ضمان سير المفاوضات بين الشمال والجنوب بعد الاستفتاء وتسهيل عملية الانفصال السلمي وضمان مستقبل التعاون بين الطرفين وحماية حقوق السودانيين في الشمال والجنوب، وهناك العديد من القضايا الهامة التي يجب التفاوض بها بعد الاستفتاء مثل القضية الامنية وقضية البترول وقضية العملة وبعض القضايا الاخري الهامة في حالة الانفصال، نجد أنه قد جري الاستفتاء التاريخي برعاية دولية وتقرر من خلاله مصير جنوب السودان الذي أختار الانفصال عن السودان بأغلبية ساحقة بنسبة 98%<1>، وقد حزن الشمال علي هذا الانفصال ففي كل الاحوال كانوا بلدا واحدة وسكان واحدين ولكن كان ذلك رغبة الجنوب الذي فرح كثيرا للوصول لحلمة ولذلك ظهرت دولة جديدة يغلب عليها الطابع الافريقي ولا وجود فيها للطابع العربي وعلي الاغلب أنها لا تكون جزءا من جامعة الدول العربية <2> ، وبعد أنفصال جنوب السودان أصبحت مساحتها 600.000 كم مربع تقريبا ويقدر تعداد سكانه نحو سبعة ملايين مواطن أكثرهم من الديانات الافريقية التقليدية والوثنيين وتشكل الاديان التقليدية نحو 60 % والمسيحيون 23 % والمسلمون بنسبة 17% من السكان، ويتكون جنوب السودان من القبائل الافريقية النيلية والحامية و يعتقد أن أكبر جماعة عرقية هي الدينكا بنسبة 40% تليها النوير ثم الشلك <3>، وتعتبر اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية للتعليم والحكومة والاعمال وهناك لغة تعرف بأسم عربية جوبا وهي اللغة المشتركة بينهم، ونجد أن هناك هشاشة في البنية السياسية لدولة الجنوب وغياب مؤسسات المجتمع المدني وضعف العمل الحزبي فسوف تبدأ دولة الجنوب نتيجة لقلة خبرتها السياسية في فرض سيطرة ونظام ديكتاتوري قوي، وبدأ الرئيس" سلفاكير" في أنتهاك الدستور و أصبح يمثل خطرا علي الوحدة الوطنية ومهيمنا علي الحركة الشعبية لذلك حدثت صراعات في الداخل نتيجة لهذه الهيمنة ووجود صراعات واطلاق نار بين الطرفين، لذلك تدخلت جهود دولية وأقليمية للتفاوض فكان سلفاكير قد أعتقل الكثير فأصر مشار علي اطلاق سراحهم قبل التفاوض و وقف العنف بين الطرفين، وبجهود دولية تم توقيع أتفاقية وقف العنف وبحث الاسس الدستورية للدولة وتنظيم الحزب الحاكم ونجد أن جنوب السودان علي المحك في حالة عدم انهاء هذه الصراعات والحروب وأنها غير متحدة داخليا ولكن كرهها لحكومة الخرطوم جعلها تنفصل ليس قوة وحدتها.

-1عبد الغني سلامة، "السودان الجنوبي .. المولود الجديد"، دار المنظومة، المجلد: ع، العدد: 146، القاهرة، 2011م ، ص 202.

-2هاني رسلان،"السودان: الدعة الانفصالية قد تأتي أيضا من الشمال"، مرجع سبق ذكره.

-3مرجع سبق ذكره. ص: 208.

ونجد أنه بعد قيام دولة جنوب السودان أصبح لها دور و شأن في التأثير علي دول الجوار المباشر والغير مباشر لها كما أنها سوف تتأثر بمحيطها الاقليمي والدولي، ونبدأ بدول الجوار الافريقي المباشر وأنعكاسات قيام دولة جنوب السودان علي مصر والسودان:

أولا: جمهورية السودان:

تمثل الحدود الشمالية لدولة جنوب السودان حيث أنها تمتد علي مسافة نحو 2010 كيلومترات وهي أطول حدود في القارة الافريقية، ونجد أن مستقبل العلاقات بين السودان وجنوب السودان مرهون بنتائج المفاوضات بينهما حول مجموعة من القضايا الجوهرية المشتركة، ونجد أولا أنه علي الصعيد السياسي: تسبب الانفصال وانشاء دولة جديدة بضرر لشمال السودان ،حيث أصبح يمكن لاي من الاقاليم الاخري أن تحتذي لتقرير المصير وفقا لنهج جنوب السودان مثل اقليم دارفور التي مازالت مشكلتة قائمة رغم توقيع بعض الاتفاقيات بين الحكومة و عدد من الحركات المسلحة في دارفور وأيضا تشجيع وتأييد بعض من الحركات المسلحة للحركة الشعبية في الجنوب مما يؤدي لزيادة الخلافات بينهما<1>، والتدخل الجنوبي في ملف كردفان والنيل الازرق يشعل من التوترات بين الشمال والجنوب، لذلك جمهورية السودان تقف أمام أختبار حول فرض السيطرة علي النزعات الانفصالية التي جرأت علي الظهور وكان سببا للتشيجع من الحركة الشعبية للجنوب التي وصلت لما تريده من أنفصال الجنوب والحصول علي حق تقرير المصير وسط تأييد دولي و اقليمي

<2>، وعلي المستوي الاقتصادي: يعد الجانب الاقتصادي من أبرز التحديات التي تواجة جمهورية السودان نظرا لفقدان نصيبها من عائدات البترول للجنوب حيث فقدت 80 % من كل عائدات البترول ومما ترتب عليه من أنخفاض كبير في أحتياطي العملة الصعبة لدي جمهورية السودان، حيث كان النفط يعتبر العنصر الاساسي لتوفير أحتياطات الدولة من النقد الاجنبي فضلا عن أنها كانت تشكل نحو 36 % من الموازنة العامة مما وضع الخرطوم في وضع أقتصادي صعب <4>، وقد حثت اللجنة الثلاثية "الترويكا" السودان وجنوب السودان

-1مرجع سبق ذكره.

-2محمد غريب، "سودان ما بعد الانفصال ..قراءة في التحديات الداخلية والخارجية"، أفاق أفريقية، المجلد: العاشر، العدد: 36، الخرطوم، 2012م، ص134.

-3سامي صبري عبد القوي، "أزمة الشمال: تحديات ما بعد أنفصال الجنوب في السودان"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ديسمبر 2012، ص 35. 4- المرجع السابق، ص 38.

الي التفاوض معا من أجل التوصل الي أتفاقية يتم من خلالها تسوية الخلافات في قطاع النفط والقضايا المالية المهمة العالقة بينهم، وقالت الترويكا بأن الحل السريع لهذه القضايا العالقة سيحسن أمن و أزدهار المواطنين في البلدين، وبعد الانفصال باتت حكومة الشمال أمام تحديات أقتصادية تستوجب البحث عن بدائل أخري لتتجنب مخاطر الازمات الاقتصادية و أرتفاع مستوي الفقر بسبب فقدان بترول الجنوب، ونري أن أبرز البدائل المتاحة هي تحريك قطاع الصناعة الذي يستفيد من عائدات الزراعة والانتاج الحيواني ويمكن أن تعيدهم مرة أخري للصدارة <1>، وأيضا الاهتمام بالانتاج الزراعي نظرا لتوافر كل المقومات التي تساعد علي توفير الغذاء والانتاج الزراعي الذي يمكن أن تستثمره في الصناعة والتصدير، وتوافر بعض المعادن يعتبر من أهم البدائل المتاحة لشمال السودان مثل الذهب فيجب البحث والتنقيب عنه في الشمال وبدء عملية أستخراجه وهذه الورقة التي تستخدمها الشمال السوداني في كل الوسائل الاعلامية بأنهم سوف يعيدوا مرة

أخري الي كسب الكثير من الاموال والحصول مرة أخري علي العملة الصعبة التي فقدتها نتيجة لفقد البترول في الجنوب من خلال الذهب. <2<

ونجد أن أهم ما خسره السودان بعد الانفصال هو ميزة الكيان الواحد الذي كان من المفترض أن يجعل السودان الاقوي والاغني في المنطقة وخسارتة أن يكون له وزن اقليمي ودولي أكبر ، وأيضا همش دولة السودان من عمقها الافريقي وأدي قطع الصلة مع دول حوض النيل لان جنوب السودان أصبح له الصلة المباشرة معهم <3>، و تخشي جمهورية السودان من أن تتبرأ دولة جنوب السودان من الاتفاقيات القانونية الخاصة بحوض النيل خاصة في ظل الضغط الامريكي والاسرائيلي المباشر لها حيث أصبحت هناك علاقات قوية تجمع بينهم <4>، وأصبحت دولة جنوب السودان هي بوابة العمق الاستراتيجي الافريقي لاسرائيل وتتدخلها في مشاكل حوض النيل لذلك تعيش جمهورية السودان في ظل قلق شديد لحين أن تخرج من عنق

-1هاني رسلان، "تطورات الموقف في جنوب السودان، مجلة أوراق الشرق الاوسط ،المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، العدد 58، يناير 2013م ص 172.

-2المرجع السابق.

–3محمد غريب، "سودان ما بعد الانفصال ..قراءة في التحديات الداخلية والخارجية"، مرجع سبق ذكره ، ص:138.

-4أيمن شبانة،"جنوب السودان مستقبل محفوف بالمخاطر"، أفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد الثاني، فبراير 2014م، ص102.

الزجاجة حيث الاوضاع المتردية علي المستوي السياسي والاقتصادي و أرتفاع وتزايد حدة الاحتقان الشعبي نتيجة لسياسات التقشف واللجوء للوسائل العنيفة في التعامل مع المعارضين و بتشجيع من الحركات الشعبية المعارضة في الجنوب وأنتقلت الي الشمال يعيش السودان في وضع متأزم يجب الحذر به للخروج منة دون خسائر سوف تكلف السودان الكثير<1.<

ثانيا: مصر:

ان أنفصال الجنوب قد خلق دولة جديدة بها الكثير من المشاكل والتحديات التي تستحق التركيز عليها خاصة في ضوء أهمية دولة الجنوب بالنسبة لمصر، ونجد أنه قد تحفظت مصر علي حق تقرير المصير الخاص لحل الازمة السودانية وكان ذلك للحفاظ علي وحدة السودان ورفضت مصر المشاركة في المفاوضات التي تخص ذلك، وبتوقيع السودان علي برتوكول مشاكوس 2002م أدي الي تحفظ مصر علي المستوي الرسمي وأحدث ما يشبه الصدمة للرأي العام وكان أعتراض مصر هو أن التقرير يضم خيارين فقط أما الوحدة أو الانفصال، وأنه ليس لهذا سند قانوني طبقا للقانون الدولي الذي يحدد منح الاقليات حق تقرير المصير في حالات معينة وأن هناك عدة أساليب أخري مثل الوضع الكونفدرالي أو الفيدرالي ليس اللجوء مباشرة للانفصال <2>، لكن بعد ذلك ألتزمت مصر الهدوء ووجدت أنه لا فائدة من الابتعاد عن الموقف وترك السودان وحيدا في هذا الموقف، فأعلنت مصر أنها سوف تساند الجهود السودانية من أجل جعل الوحدة وتقريب وجهات النظر وعند حدوث الاستفتاء وأنفصال جنوب السودان تشكلت لدي مصر عدة مخاوف من تأثير وجود هذه الدولة الوليدة علي الامن القومي المصري، فنجد أنها سوف تؤثر علي الامن القومي من الناحية السياسية حيث تفرز الصرعات الداخلية التي يعاني منها السودان تأثيرا علي الامن القومي حيث نسبة المياة التي تحصل عليها مصر نسبة 28% وأصبحت الان في يد الجنوب السودان وأيضا توقفت عدد من المشروعات بين مصر والسودان <3>، وتعتبر قضية المياة تشغل الفكر الاستراتيجي المصري خوفا من أن

-1أكرم حسام،" تطورات الاوضاع في دولتي السودان وجنوب السودان"، مجلة أوراق الشرق الاوسط، مركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، العدد: 60 ، 2013م، ص 223.

-2المرجع السابق، ص 225.

-3ضياء الدين القوصي،"من أين تأتي مياه النيل؟"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، المجلد: 45، العدد: 181،القاهرة، يوليو 2010م،ص42.

تقع مصر عرضة للابتزازات الغربية التي تدفعها الي أن تحصل اسرائيل علي جزء من هذه المياه ، ونجد أنه بعد الانفصال أدي الي تصاعد الحركات المضادة في جمهورية السودان مما يؤثر علي مصر حيث أدي الي زيادة الهجرة الي مصر عبر الحدود وما ينتج عنها من أثار سلبية علي الاقتصاد ، وأيضا تعرض المصريين الذين يقيمون في السودان الي بعض المضايقات ويؤثر علي أمنهم <1>، ونجد أن بعد ثورة يناير هناك بعض المشاكل التي تواجه مصر علي كل حدودها ولكن أصبح الخطر الكبير من خلال الحدود الجنوبية حيث أصبحت مصدر قلق لمصر نتيجة لما تمر به دولتي السودان من صراعات وحروب أهلية وهجرات، ان أنفصال جنوب السودان يضر بالمصالح الاستراتيجية لمصر في السودان وأفريقيا حيث أنه في حالة الصدام بين الشمال والجنوب فانه سوف تتدخل الدول العربية لمساندة الشمال وتتدخل الدول الافريقية لمساندة الجنوب مما يؤدي الي تدهور العلاقات العربية الافريقية وأيضا يوتر العلاقات بين مصر ودول حوض النيل<2>، وأيضا الانفصال أدي الي التأثير السلبي علي الامن القومي المصري حيث أصبح هناك تهديدات تأتي من القرب الاستراتيجي بين اسرائيل وجنوب السودان والارهاب الذي يهاجم المنطقة بأكملها ، وهناك خوفا من تحول جنوب السودان لقاعدة متقدمة للتواجد الاجنبي بالمنطقة وما يمثل ذلك من تهديد مباشر للامن القومي المصري علي الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي <3>، ومن أبرز المشكلات هي وقوع مصر في أقصي شمال القارة فأصبحت جنوب السودان المدخل والممر الطبيعي للعلاقات المصرية والافريقية ومن ثم فعدم أستقرار العلاقات الثنائية بين مصر وجنوب السودان سوف يؤدي الي عزل مصر أفريقيا، لذلك تعتبر مصر هي الخاسر الاكبر من عملية الانفصال لخطورتها علي الامن القومي المصري والعربي و تفتيت السودان الي دويلات صغيرة سيعطي فرصة للتدخل الاجنبي ويهدد أمن وأستقرار مصر<4>، واذا نظرنا الي قضية المياة التي تعتبر أكبر مأزق في العلاقة بين مصر وأنفصال جنوب السودان حيث تمثل التهديدات علي مصر في اعلان بعض الدول أنها لا تتقيد بأتفاقيات النيل المبرمة و وجود طموحات لبعض الدول في

-1أكرم حسام،" تطورات الاوضاع في دولتي السودان وجنوب السودان"، مرجع سبق ذكره، ص 230.

-2أيمن شبانة،"جنوب السودان مستقبل محفوف بالمخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص 115.

-3مني حسين عبيد،"تداعيات أنفصال جنوب علي دول الجوار العربي- الافريقي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33، القاهرة، 2012م، ص 81.

-4المرجع السابق، ص 85.

الاستفادة من مياه الاخرين مثل اسرائيل ، ورغبة دول المنبع في تسعير مياه النيل والوجود الاسرائيلي المؤثر في جنوب السودان والذي أصبح المتحكم في قرارات جنوب السودان والشريك الاستراتيجي لها مما يؤدي بالضغط علي مصر<1>، ونجد دعم الولايات المتحدة الامريكية لانفصال الجنوب لكي تضغط علي الامن المائي المصري ومحاولة تقليل حصة مصر من المياه ، وذلك نتيجة لمحدودية الموارد المائية في مصر بسبب ندرة الامطار وعدم وجود مصادر أخري لمياه النيل، وفي نفس الوقت أصبحت جنوب السودان هي المتحكمة في حصة مصر من المياة نتيجة للخصائص الطبوغرافية السهلية<2>، لذلك علي مصر وضع أستراتيجية كاملة في التعامل مع دولة جنوب السودان لكي تتجنب الاثار السلبية التي تتعرض لها من هذا الانفصال ولكن يجب التأكيد علي أن تقوية العلاقات مع جنوب السودان يجب الا يكون علي حساب العلاقات مع شمال السودان ولكن يجب العمل في اطار التعاون الثنائي والثلاثي القائم علي تحقيق المصلحة لكافة الاطراف ونجد ذلك من خلال:

لذلك يجب علي مصر اقامة علاقات قوية مع الجهات الرسمية والشعبية في شمال السودان وجنوبه علي حد السواء لبناء تكامل بين الثلاث دول في مجالات السياسة والاقتصاد والمياه والزراعة والثروة الحيوانية

والصحة والتعليم وأيضا المجال العسكري، لذا يجب تطوير العلاقات المتعددة الأطراف بين مصر والسودان وباقي دول حوض النيل بهدف خلق مجالات للتعاون تزيد من الروابط والمصالح المشتركة، فيجب أن تقوم علاقة مصر مع الجنوب على الاحترام المتبادل والتعاون المشترك دون التدخل في الشأن الداخلي لكل من الدولتين، واستبدال ثقافة التنافس بمنهج التكامل لخدمة مصالح الشعبين، فنجد فمثلاً زيارة رئيس الوزراء المصري الأسبق عصام شرف لجوبا عام 2011م وافتتاح عدد من المشروعات المصرية الصحية والتعليمية في بعض مدن الجنوب وفي العاصمة هو منهج جديد في السياسة المصرية يرتكز على خطة واضحة<3>، ويجب تعيين وزير دولة للشئون الأفريقية يتبع رئيس الوزراء وليس وزارة الخارجية ويرأس المجلس الأعلى للشئون الأفريقية الذي يشكل من خبراء أكاديميين ومهنيين مهتمين بالشئون الأفريقية في المجالات المختلفة تكون مهمته تفعيل

-1أيمن شبانة،"جنوب السودان مستقبل محفوف بالمخاطر"، مرجع سبق ذكره، ص 99.

-2عزيزة محمد بدر،"علاقات التعاون بدول حوض النيل في المجال الاجتماعي"، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2010م، ص 94.

-3المرجع السابق، ص 105.

العلاقات المصرية مع دول القارة بصفة عامة والدول ذات الأهمية الإستراتيجية مثل جنوب السودان بصفة خاصة، وضرورة تعميق وتوازن الروابط والعلاقات السياسية مع الدول الفاعلة الكبرى (الصين-الولايات المتحدة– الإتحاد الأوروبي) والمؤسسات الدولية المانحة حتى لا يحدث صدام أو سوء فهم لمصالح مصر مع مصالح تلك القوى بل أستثمارها لجانب المصالح المصري<1>، ويجب تفعيل الوجود المصري في إطار التنظيمات الإقليمية الأفريقية وذلك من خلال رفع مستوى التمثيل المصري فيها إلى المستوى الرئاسي كلما أمكن، ويجب الا يقتصر التعاون علي المستوي الرسمي فقط بل تمتد الي التعاون الشعبي أيضا وتعظيم دور القطاع الخاص في تقوية العلاقات <2>، أما في المجال الاقتصادي والاجتماعي فيجب أن تسارع مصر

نحو تطوير البنية الاساسية في جنوب السودان من خلال خطوط السكك الحديدية وخطوط الملاحة النهرية لكي تقوي العلاقات بين مصر ودولتي السودان ، والدعوة الجادة لاقامة سوق مشتركة شاملة بين مصر و شمال وجنوب السودان <3>، وأن تقوم مصر بمنح الامتيازات التي يحصل عليها الشماليين في التعليم أن تمنح أيضا للجنوبيين علي حد السواء وأن تمنح أيضا حق الحريات الاربع الي الجنوب مثل الشمال، وأن تقدم مصر مشروعات لاستغلال الفاقد من مياه أعالي النيل في مناطق البحر الجبل وبحر الغزال في جنوب السودان <4>،وبالتالي تحافظ مصر علي حقوقها التاريخية والمكتسبة من نهر النيل و امكانية اقامة مشروعات علية، لذلك علي مصر تطوير سياستها التعاونية وبناء علاقات أستراتيجية مع دولة جنوب السودان لما تمثله من عمق أستراتيجي لها فيما يتعلق بقضية المياه والامن الغذائي والاقتصاد وعدم التسليم للاثار السلبية والضغوطات عليها من انشاء الدول العاشرة في حوض النيل ولكن تحويل ذلك الي أهمية كبيرة لها وتحقق تكامل ثلاثي يحقق التنمية للجميع.

-1ايهاب ابرهيم السيد،"تداعيات أنفصال جنوب السودان علي الامن القومي المصري"، مرجع سبق ذكره، ص 135.

-2أحمد السيد النجار،"السودان بين الوحدة و التقسيم: خيارات السياسة المائية المصرية"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد: 142، أغطسطس 2004م، ص 30.

-3المرجع السابق، ص 35.

-4نهال سرحان وآخرون،"مصر ودول حوض النيل..علاقات ممتدة"، سلسلة تقارير معلوماتية،العدد 25، مركز المعلومات و دعم أتخاذ القرار ،القاهرة، يناير 2009م، ص14.

ونجد أيضا أن القوي الدولية والاقليمية لهما أهمية أستراتيجية في دولة جنوب السودان حيث يحرص كل منهما علي تحقيق مصالحه من خلال دولة وليدة يمكن أن تمثل لها عمق أستراتيجي في القارة الافريقية، فنجد أن الولايات المتحدة الامريكية لديها عدة أهداف من دولة الجنوب حيث تستخدمها للتمرد علي الشمال السوداني الذي ينتهج الاسلام السياسي ورغبة الولايات المتحدة الامريكية من بناء قاعدة عسكرية لها في مواجهة التغلغل الصيني في أفريقيا، وقبول جنوب السودان بوجود علاقات صداقة مع أمريكا نتيجة للمساعدات المادية التي تصل اليهم سنويا وتقدر بمليار دولار <1>، قد حرصت دولة جنوب السودان في اقامة علاقات مع الاتحاد الاوروبي الذي يعرف بدعم الدول الجديدة حيث خصص الاتحاد الاوروبي لدولة جنوب السودان نحو 200 مليون يورو لتطوير وتنمية دولة جنوب السودان بهدف مساعدتها علي القيام بالتنمية و تحسين أقتصادها <2>، أما عن أكبر الداعمين لدولة جنوب السودان فنجد اسرائيل حيث دعمتها من قبل الانفصال ثم بعد الانفصال حيث تربطهم صداقة وأصبحت اسرائيل المتحكم في قرارات دولة جنوب السودان نتيجة لقلة خبرتها السياسية ، وبدأت اسرائيل تستغل جنوب السودان كورقة ضغط علي مصر من خلال موضوع قضية المياه حتي تحصل علي ما تريده مثل جزء من مياه النيل تحقيقا لمخططتها أو بناء قاعدة عسكرية في الجنوب حتي أنه في حال أي تهديد لاسرائيل لا تحتاج الي نقل المعدات، فتشغل جنوب السودان بالاستثمارات والمشاريع التي تنمي أقتصادها وفي نفس الوقت تمنع أي دولة تتدخل للتفاوض مع جنوب السودان لكي تحافظ علي مصالحها مع دول أفريقيا، وتستغل اسرائيل الضعف الذي توجد فية قارة أفريقيا وتغري الدول التي تعاني من الضعف والفقر لكي تتدخل وتصبح لاعبا هاما في دول حوض النيل.

وبالنسبة لاثيوبيا قد شجعت دولة الجنوب حيث أعتبرتها أثيوبيا شريكا لها في مواجهة مصر والسودان في قضيه المياه، خاصة في ظل أرتباط أثيوبيا و جنوب السودان لان الجيش الشعبي قد مضي ثلاثة عقود يتدرب في أثيوبيا و وجود قادة الحركة الشعبية في أديس أبابا التي أتخذوها منطلقا لتمردهم علي حكومة الشمال لذلك هناك ترحيب قوي من أثيوبيا من قيام دولة جنوب السودان. <3<

-1اجلال رأفت،"أنعكاس قيام دولة جنوب السودان علي الوضع في السودان وعلي دول الجوار"، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، تاريخ

– http://www.dohainstitute.org/release/9e5689a7-dde3-النشر: 10 فبراير 2011م، تاريخ الدخول: 10 مايو 2016م، متاح علي:

-2المرجع السابق.

-3مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: قضية المياة وأزمة سد النهضة

قضية المياه أبعد من مجرد خلاف سياسي أو مجرد توظيف لازمة تفاوض بين مصر وغالبية دول الحوض بل أصبحت ذات أبعاد أستراتيجية، ونجد في القانون الدولي أن الدول المطلة علي النهر والتي يوجد بينهما أتفاقيات لتسيير النهر بالحصص المناسبة يجب عليها الالتزام بهذه القواعد، فعندما تأتي دولة من دول المصب وتقوم بانشاء سد ففي هذه الحالة لا يوجد ضرر علي باقي الدول المطلة علي النهر لانها أخر الدول ،أما اذا جاءت دولة من دول المنبع وقررت انشاء سد ففي هذه الحالة سوف تضر باقي الدول التي يصل لها المياة وفي هذه الحالة نجد سد النهضة أو سد الالفية خير مثال <1>، وتشارك مصر في نهر النيل تسع دور وهي " السودان – أثيوبيا – أوغندا – كينيا – تنزانيا – روندا – بوروندي – الكنغو" وتتفاوت هذه الدول من حيث اعتمادها على مياه نهر النيل حيث تعد مصر الأكثر اعتمادًا على مياهه، ونجد أنه أستغلالا لبعد مصر عن أفريقيا وقيام ثورة يناير 2011م وعدم الاستقرار السياسي والامني أعلنت أثيوبيا انشاء سد النهضة دون سابق انزار لاي من مصر و السودان، ونجد أن هذا الموضوع لم يكن مفاجاة وتم طرحه من قبل حيث في عام 2010م تم توقيع أتفاقية عنتيبي حيث رأوه دول حوض النيل عدم التقسيم العادل للمياه ويجب أعادة التقسيم دون الالتزام بالاطار القانوني لتنظيم مياه النهر ويجب التقسيم علي حسب مساحة الحوض النيل في الدولة وعلي حجم الايراد الكلي من المياه <2>،ولكن التوقيت الذي ظهر فيه انشاء السد قد أربك مصر والسودان، وأثيوبيا قد أستخدمت أسلوب المراوغة والكذب حيث تتضح من الممارسات والتصريحات الاثيوبية سواء المعلومات المغلوطة عن أسم السد و توقيت الانشاء أو امكانياته وجهات تمويله فتم تغيير أسم السد من مشروع

أكس الي مشروع مشروع سد الالفية الي مشروع سد النهضة <3>، و بسبب عنصر المفاجأه لانشاء السد أرتبك الموقف المصري حيث في البداية لم يكن هناك جهة صريحة مسئولة عن المفاوضات

-1محمد شوقي عبد العال،"الخيارات القانوية والسياسية للتعامل مع أزمة سد النهضة"،أفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات ، العدد: الخامس، مايو 2014م، ص 94.

-2أيمن شبانة، "المسارات المتوازية : كيف تدير مصر أزمة سد النهضة مع أثيوبيا؟"، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، العدد: 24، القاهرة، فبراير 2014م، ص 17.

-3المرجع السابق، ص 20.

فكان هناك تخبط بين وزراء الخارجية والري ومجلس الوزراء والمؤسسات الغير رسمية والمجالس المتخصصة مما أدي تضارب التصريحات وعدم توازنها<1>، لكن لنجاح المفاوضات يتطلب عدم النظر للقضية بأنها فنية بحته والتعامل معها بأنها قضية مصير بالاضافة الي توافر ارادة سياسية حقيقية تتحرك بمستوي أستراتيجي وليس عبر تكتيكات مؤقتة أو من خلال ردود أفعال مع رفع مستوي التفاوض ليصبح علي مستوي رؤساء الدول والحكومات وليس علي مستوي وزراء الري نتيجة لاهمية ونجد أن سد النهضة، وسد النهضة هو مشروع كبير تسعي أثيوبيا الي اقامته علي النيل الازرق بهدف توليد الطاقة الكهربائية بقدرة 5.250 ميجاوات ويقع المشروع في منطقة "بني شنقول،جرموز" علي بعد 20-40 كلم من الحدود السودانية وبارتفاع يبلغ نحو 500-600 متر فوق سطح البحر<2> ، وقد برر أثيوبيا اقامة السد لان أثيوبيا تعد واحدة من أدني دول العالم في معدل التغطية الكهربائية حيث تصل جملة ما تنتجه من كهرباء أقل من 2000 ميجاوات وهو ما يجعل 80% من الاثيوبيين يعيشون بدون تغطية كهربائية<2>، أما في ظل سد النهضة فسوف يزيد انتاج الطاقة الكهربائية بمقدار ثلاثة أضعاف الطاقة المستخدمة حاليا، لذلك وجدت أثيوبيا سببا قويا في ودافعا لها في انشاء السد دون أخذ موافقة كلا من مصر والسودان،ونجد أنه هناك بعض المغالطات والغموض حول السد حيث أعلن أن تمويل السد 4.8 مليار دولار وأكدت أثيوبيا أن السد يمول ذاتيا عبر

الاكتتاب الشعبي في سندات قامت الحكومة بطرحها وأنه لا توجد أي جهات أجنبية تموله ولكن هذا لا يمكن قبوله نظرا لتواضع القدرات الاقتصادية الاثيوبية <3>، وفي نفس الوقت الشركة المسئولة عن انشاء السد هي شركة ساليني وهذه الشركة ضعيفة جدا وليس لديها أي خبرة في بناء السدود لذلك فهي غير مناسبة ويمكن أن تؤدي الي شئ كارثي، ونجد أن هناك مفاوضات قد بدأت بين مصر و أثيوبيا برعاية السودان حول سد النهضة من خلال 3 جولات نوفمبر وديسمبر 2013م ويناير 2014م وقد كونت لجنة ثلاثية من خبراء من الثلاث دول و خبراء دوليين لحضور المناقشات لمناقشة الامور الفنية للسد و أثارها علي كلا البلدين<4>،

-1أيمن السيد عبد الوهاب، "سد النهضة وفشل المحادثات .. التداعيات والافاق"، أفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد: الثاني، القاهرة، فبراير 2014م، ص 46.

-2المرجع السابق، ص 50.

-3محمد عبد الهادي علام، "أتفاقية الخرطوم و تتويج التفاهم والتعاون في حوض النيل الشرقي"، المركز العربي للدراسات والبحوث، تاريخ النشر: 24 مارس 2015م،

http://www.acrseg.org/36786تاريخ الدخول: 11 مايو 2016م، متاح علي: 4- المرجع السابق.

لكن أثيوبيا أشترطت أن تكون قرارات اللجنة غير ملزمة لها والتقرير النهائي لا يرغمها علي أي شئ، وقد أكد التقرير النهائي للجنة بأن هناك 4 تحفظات تتعلق بسلامة السد والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على الفئات الفقيرة في مناطق إنشاء السد وكذلك تحفظات تتعلق بتأثيره على الموارد المائية لدولتي المصب وقلة تدفق المياه إليهما، وهذه أمور تحتاج إلى مزيد من الدراسات التفصيلية من جانب الحكومة الإثيوبية لمنع الآثار السلبية للسد، وقد أكدت الدراسات الفنية أن المشروع بهذا الحجم لابد أن تسبقه دراسات مستفيضة حتي

لا يصبح السد خطرا داهما علي الجميع خاصة مصر بأعتبارها دولة المصب الادني<1>، فمساحة التخزين الهائلة للسد التي تبلغ 74 مليار م3 سوف تؤثر بالقطع علي نصيب مصر من المياه بما يعنيه ذلك من بوار مساحة الاراضي الزراعية وتقدر بمليون فدان علي الاقل، وتشريد الكثير من المواطنين وتقليل قدرة مصر علي توليد الطاقة الكهربائية بنسبة 20 % وتوقف الكثير من الصناعات فضلًا عن تأثر محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز وتعتمد على التبريد من مياه النيل وتدهور نوعية المياه في الترع والمصارف وأيضا سيؤدي إلى نقص حصة مصر من المياه بنسبة 9 إلى 12 مليار متر مكعب في العام، أما إذا قررت إثيوبيا بناء حزمة السدود كاملة فإن ذلك سيؤدي لنقص ما لا يقل عن 15 مليار متر مكعب من المياه سنويّاً <2>، وأن مصر ستتكلف سنويّاً نحو 50 مليار جنيه لتحلية مياه البحر لتعويض النقص الذي سيسببه سد النهضة بأثيوبيا في حصة مصر من مياه النيل بتكلفة 12 % من ميزانية مصر، وثمة مخاوف أخري علي كل من مصر والسودان حيث أنهيار السد نتيجة اسناده لشركة مغمورة وطبيعة التربة البازلتية التي يقام عليها المشروع و بناء السد من الاسمنت مما يؤدي لخطر أنهياره في فترة ملئ السد وسوف يؤدي الي من السودان تحت المياة المتدفقة التي يحتمل أن تصل اليها بعد أربعة أيام فقط بأرتفاع عشرة أمتار ونصف، كما يحتمل أن تصل المياه الي أسوان في مصر بعد ثمانية عشر يوما تقريبا ومع الحجم الكبير للمياه المتدفقة ربما ينهار السد العالي ومشروعات الري الاخري من قناطر أهوسة وغيرها <3>، ونجد أنه من خلال المباحثات الثلاث كان هناك رغبة من الجانب الاثيوبي لاطالة المفاوضات مما يبرز أمام الرأي العام الدولي بموافقة مصر والسودان ومحاولة تقريب وجهات النظر في ظل عدم وقف العمل بالسد والاستمرار في بناءه ورفض أثيوبيا لمعظم الاقتراحات و أشتراطها عدم حضور الخبراء الدوليين في التقرير النهائي للسد والاعتماد علي الخبراء المحليين فقط ورفضت أيضا الاعتراف بتحمل المسئولية في حال وجود أي أثار سلبية في حالة ضرر مصر والسودان من السد <3>، وأتبعت مصر في هذه المفاوضات سياسة النفس الطويل التي تحولت فيما بعد الي

-1ضياء الدين القوصي،"معادلة مراوغة: دوافع اثيوبيا لبناء السدود علي نهر النيل"، مجلة السياسة الدولية، المجلد: 48، العدد: 191، القاهرة، ص 66.

-2المرجع السابق.

-3مرجع سبق ذكره.

ورقة ضغط عليها بسبب الاستمرار في البناء، ونجد أن أثيوبيا متمسكة بحقها في أستكمال السد ولكن ليس فقط لحقوقها الاقتصادية والتنموية لشعبها ولكن هناك أطراف تسعي لتغيير قواعد التعاون المائي علي حساب الحقوق المائية التاريخية لمصر وذلك من خلال تشجيع من القوي الاقليمية والدولية التي تريد أن تهدد أمن مصر من خلال مياه النيل التي تمثل قضية أمن قومي لها، حيث تصل نسبة المياه الي 55 مليار كم م3 وبالتالي تعد قضية أستراتيجية هامة لمصر <1>، ومن أبرز هذه القوي اسرائيل نتيجة حلمها في حوض النيل وأمتداده الي الفرات ومطامعها في المياه نتيجة الشح المائي الذي تعاني منه وعدم توافر موارد مائية كثيرة لها مما يؤدي الي تدخلها في قارة أفريقيا ومحاولة التأثير علي دول حوض النيل <2> ، وتستخدم أستراتيجية اقامة مشاريع أقتصادية هامة و ضخ أستثمارت ضخمة في هذه الدول، وأيضا قيام علاقات مباشرة مع أثيوبيا وبعض الدول التي لديها مسار تعارضي مع مصر، وأيضا الولايات المتحدة الامريكية لها نفوذ واضح في دول حوض النيل سواء من خلال العلاقات الثنائية مع دول مثل أوغندا وإثيوبيا أو من خلال طرح مبادرات بشأن إقامة تكتلات قد يترتب عليها إضعاف التعاون بين مصر ودول حوض النيل <3>، وتسعي الولايات المتحدة إلي محاصرة وتطويق السياسية المصرية في محيطها الإقليمي بما يخدم تثبيت النفوذ الأمريكي سياسياً واستراتيجياً ومن ثم التمهيد لدور إسرائيلي فاعل والضغط علي مصر لقبول بعض الامور التي ترفضها .<4>

وكان هناك عدة مسارات أمام مصر للتعامل مع الازمة في ظل تمسك أثيوبيا بموقفها و ضعف السودان وعدم أتخاذ أي موقف لذلك كان علي مصر أن تحدد مسارات للتعامل مع الازمة ومنها:

المسار السياسي: يجب من الاساس أن تتحد القوي المصرية مع القوي السودانية وذلك يشكل ضغط مباشر علي أثيوبيا للتراجع عن انشاء السد، وثانيا مخاطبة الدول والقوي الاقليمية والدولية مثل الاتحاد الاوروبي و

-1محمد سالمان طايع، "الصراع الدولي على المياه بيئة حوض النيل"، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007، ص105.

-2هاني رسلان،"عوامل متداخلة:أبعاد تفاقم أزمة المياه في حوض النيل"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 191، القاهرة، يناير 2013م، ص 56.

-3المرجع السابق، ص 58.

-4محمد سالمان طايع،"أثر التدخلات الخارجية على العلاقات المائية في حوض النيل"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، العدد 46، تاريخ النشر: أكتوبر 2009م، ص 60.

فرنسا التي لها دور في هذا الشأن للتأثير علي أثيوبيا وطلب المساعدة من المنظمات الاقليمية الافريقية مثل الاتحاد الافريقي للتدخل والمحافظة علي الوضع وسلامة الامن القومي المصري من هذا التهديد، أستخدام أوراق الضغط المتاحة أمامها في العلاقة مع أريتريا وجيبوتي والصومال والضغط علي الجهات التي تقدم الدعم المالي والفني للجانب الاثيوبي من خلال تخفيض حجم التمثيل الدبلوماسي معهم، وتعميق العلاقات السياسية مع أثيوبيا وهنا يمكن أستثمار الكنيسة القبطية وتصحيح المدركات السياسية التي أرتبطت تاريخيا بين الشعبين مع فتح جبهة مستمرة للحوار المجتمعي والشعبي مع أثيوبيا، وأستغلال المعارضة السياسية في أثيوبيا التي تقف أمام الحكومة ورفضها لبناء السد. <1>

المسار التفاوضي: يجب أستمرار المفاوضات مع أثيوبيا من أجل اقناعها بضروة الاقلاع عن سياسة فرض بناء السد ويجب الالتزام بالسعة التخزينية للسد 14 مليار م3 وعدم زيادتها، يمكن طرح مبادرة الماء مقابل الطاقة ودراسة امكانية التعاون مع أثيوبيا في مجال انتاج الرياح والطاقة الشمسية، أما دخول مصر في حرب

وتوجيه ضربة عسكرية تعتبر حرب خاسرة لمصر أيا كانت نتيجتها فالمجتمع الدولي لم يسمح بذلك وربما تفرض عقوبات علي مصر كما أن دول المنابع ستتحالف ضد مصر ولم تقبل التعاون معها في المستقبل خاصة في مشروعات الفواقد المائية مما يؤدي الي خنق مصر مائيا . <2>

المسار الاقتصادي: يجب تنمية العلاقات بين مصر و أثيوبيا في مجالات التجارة البينة والمساعدات الاقتصادية والمنح والقروض والاستثمارات المشتركة خاصة في مجال الطاقة والبنية الاساسية لخلق شراكة أقتصادية حقيقية، أهمية التنسيق مع الصين التي تدعم السد ماليا مع ايطاليا الشركة التي تقوم بانشاؤه والضغط علي قطر لكي توقف دعمها السياسي والاقتصادي لمشروع السد. <3>

الخيار القانوني: يمكن اللجوء الي القضاء الدولي ويقصد به أما اللجوء لمحكمة العدل الدولية أواللجوء للتحكيم الدولي بأعتبار أن الموقف القانوني لمصر أقوي من الاثيوبي وأن اللجوء اليهم أمر أختياري وفي

-1عصام عبد الشافي، "ادارة أزمة مياه النيل المحددات والسيناريوهات"، رؤية توثيقية، تاريخ النشر: 3 مارس 2011م ، تاريخ الدخول: 10 مايو2016http://essamashafy.blogspot.com.eg م، متاح علي:

-2المرجع السابق.

-3مرجع سبق ذكره.

حالة عرض القضية علي المحمكة الجنائية أو التحكيم هذا يتطلب موافقة أثيوبيا بالاختصاص حتي تقبل الحكم فيمكن الضغط عليها لكي تقبل المثول أمام المحمكة الدولية ، ويمكن اللجوء الي مجلس الامن الدولي وتقديم

شكوي الي المجلس ضد الاجراءات الاثيوبية في صدد انشاء السد وما يترتب عليه من أضرار لمصر مع التأكيد علي أن الوضع يمثل تهديدا للامن والسلم الدوليين في منطقة حوض النيل .<1<

ونجد أن بالرغم من السيناريوهات السابقة والمسارات الاستراتيجية للتعامل مع الازمة فقد أختلف تعامل القيادة السياسية مع الازمة علي مختلف درجاتها، فنري أنه في عهد الاخوان ساءت العلاقات المصرية والاثيوبية نتيجة لتوتر العلاقات لما صدر من القيادة المصرية واذاعة الحوار الذي تم فيه مقابلة الاحزاب السياسية مع الرئيس السابق مرسي لمناقشة قضية سد النهضة والوصول لحل، فقد تم اذاعة الحوار ونقله مباشرة دون علم أي من الحضور مما أدي الي تدهور العلاقات حيث الاراء والاقتراحات التي تم مناقشتها تدل علي قيادة سياسية غير واعية وغير مسئولة<2>، وطرح فكرة التدخل العسكري في اثيوبيا كان حلا غير مقبولا ويدل علي قلة الخبرة السياسية وتصريح مرسي "اذا نقصت مياه النيل فدماؤنا هي البديل" كل هذا أدي الي تدهور العلاقات المصرية الاثيوبية التي أعتبرت أن هذا الاجتماع تهديدا مباشرا لها في حال عدم الرجوع عن انشاء السد <3>، و كسبت اثيوبيا تأييد بعض دول حوض النيل التي رأت أن هذا تهديد فأعلن الامين العام للحركة الشعبية في جنوب السودان بعزم بلاده للانضمام الي الاتفاقية الاطارية لتقسيم مياه النيل "أتفاقية عنتيبي" مؤكدا دعم بلاده لاثيوبيا مما قوي من الموقف الاثيوبي في قضية السد<4>، وبدأت أثيوبيا للترويج لمشروعها علي مستوي العالم وحاجتها الماسة اليه وأفتقارها الشديد للطاقة و أعتماد المواطنين علي الاساليب البدائية لتوفير الطاقة مثل قطع الاشجار وحرقها، لذلك تنجح أثيوبيا في كسب تأييد اقليمي ودولي لمشروعها ولكن

-1عصام عبد الشافي، "ادارة أزمة مياه النيل المحددات والسيناريوهات"، مرجع سبق ذكره.

-2مرجع سبق ذكره.

-3صقا شاكر ابراهيم أحمد، "الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل: دراسة في التدخلات الخارجية" ، مركز المياة الاقليمي، تاريخ النشر:

http://www.watersexpert.seسبتمبر 2010م ، تاريخ الدخول: 9 مايو 2016م، متاح علي:

-4رحاب الزيادي،"الحدود الجنوبية.. خطر قادم، مجلة الحوار، المجلد: الثاني، العدد: الخامس، القاهرة، يناير 2015م، ص 66.

بعد قيام ثورة يونيو وفوز الرئيس عبد الفتاح السيسي فقد لجأ الي فتح باب المفاوضات مرة أخري مع الجانب الاثيوبي الذي يري أنه الحل الوحيد للحفاظ علي الامن القومي المصري ، و الذي فتح باب المفاوضات وتم أعتبارها خطوة هامة في طريق المفاوضات هي زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي لغينيا الاستوائية لحضور القمة الأفريقية في مالابو حيث التقى السيسي على هامش أعمال القمة الإفريقية برئيس الوزراء الأثيوبي "هيلي ماريام" وتطرقت مباحثاتهما إلى الأزمة حيث أكد الجانبان على أحترام كلا منهما لاهداف و دوافع الاخر في قضية المياه وأنه سوف يكون هناك مباحثات تضمن تحقيق الصالح والعدل بين الطرفين<1>، ثم مقابلة الرئيس السيسي مع الرئيس الاثيوبي في مصر في المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي أظهر أمام العالم كله أن مصر دولة قوية و أنها تستعيد دورها مرة أخري الاقليمي والدولي و يجب بدء التفاوض معها<2>، لذلك عادت المفاوضات مرة أخري بعد أنقطاع ثمانية أشهر وتم الاتفاق علي أنه يجب تكوين لجنة أخري لمناقشة الدراسات الفنية للسد والوصول الي حل يرضي كل الاطراف ، وتم توقيع بعض المبادئ حول سد النهضة الإثيوبى وتم توقيعه فى القمة المصرية –الإثيوبية-السودانية التي عقدت فى الخرطوم كانت الطريق أمام تفاهمات أكبر فى المستقبل من أجل الحفاظ على الحقوق التاريخية فى مياه نهر النيل <3>، والقيمة الحقيقية لهذا الاتفاق هى أستكمال التفاهم حتى الانتهاء من مسار الدراسات الفنية لمشروع سد النهضة الذي يضمن عدم وجود أي أثار سلبية علي مصر أو السودان وهو بذلك يعلى من قدر التفاهم بين دول حوض النيل وصولا إلى مايحقق المصلحة للجميع، وتكتسب الاتفاقية أهميتها من أستنادها إلى مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون أستخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية والتى تقنن قواعد القانون الدولى للاستخدامات في الاغراض الغير ملاحية وهناك أسئلة مطروحة عن أسباب عدم النص على حقوق مصر المائية (55.5 مليار متر مكعب سنويا) فى الاتفاقية، والرد على تلك المسألة يتلخص فى عدة نقاط وهي أن الاتفاقية تتعلق بالمبادئ الخاصة بتشغيل وملء السد بالمياه و لاعلاقة لها بالحقوق والاتفاقيات التاريخية و أن الاتفاقية إطارية استرشادية تعقبها اتفاقيات تفصيلية تنفيذية للوثيقة ، وأن الاتفاقية ليست متعلقة بتوزيع

-1صقا شاكر ابراهيم أحمد ، مرجع سبق ذكره.

-2مرجع سبق ذكره.

-3رحاب الزيادي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

حصص مائية بين الدول الثلاث وهى حصص ليست محل شكوك أساسا فمصر وإثيوبيا تربطهما (أتفاقية عام 1993م أتفاق التعاون الإطارى) وهناك أتفاقية أخرى مع دولة أوغندا الموقعة فى عام 1991م (أتفاق إطار التعاون).<1>

ونجد أن الموقف السوداني بالرغم أنه في البداية بسبب أنشغاله بتسليم السلطة للجنوبيين وعدم أستقرار الاوضاع في الشمال والذي أدي الي ضعفها في هذا الوقت، ولكن كل هذا لم يمنع الشمال من الوقوف بجانب مصر والاتحاد معها في قرارتها والسبل التي تري أنه يمكن التفاوض من خلالها لان مصر تعتبر لها شريك اقليمي قوي، وبالرغم أن أنها ظلت في بعض الوقت موقفها غير واضح وصريح من تلك القضية ولكن في النهاية لعبت فيما بعد دور الوسيط في تقريب المسافات بين مصر واثيوبيا وتم توقيع الاتفاق بينهما بفضل الوساطة السودانية . <2>

فنجد أن بعد المفاوضات وتوقيع المبادئ التي سوف يسير عليها مشروع سد النهضة في حين ضمان عدم حدوث أضرار أو خسائر لاي من الدول الثلاث، فالرئيس السيسى يستقبل بحفاوة كبيرة فى العاصمة الإثيوبية ويقف الرئيس السيسى أمام البرلمان مخاطبا الأمة الإثيوبية عن العيش المشترك والمصير الواحد وقيمة التفاهم بين الشعوب التى تربطها الجغرافيا بشريان حياة واحد ومؤكدا علي عمق العلاقات التاريخية بين الشعبين

وحق الإثيوبيين فى التنمية وثقته فى حرص إثيوبيا على حق مصر فى مياه النيل وهذا يدل علي القيادة الناجحة في ادارة المفاوضات التي تخص القضايا الاستراتيجية للدولة . <3>

-1مرجع سبق ذكره.

-2هاني رسلان، ""مصر والمسئولية عن أنفصال جنوب السودان"، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة ، العدد: 201، يناير 2011م، ص 56.

-3المرجع السابق،ص 58.

المبحث الثالث: قضية مثلث حلايب وشلاتين:

نجد أن مثلث حلايب وشلاتين يعتبر هو الشئ الذي يعكر صفو العلاقة بين مصر والسودان ويعتبر السبب الرئيسي لوجود مد وجزر في العلاقات بين البلدين، وقبل أن نتطرق الي مشكلة النزاع الحدودي بين مصر والسودان علينا أن نتعرف أولا علي مثلث حلايب وشلاتين من الاساس:

يقع مثلث حلايب علي الطرف الافريقي للبحر الاحمر وتبلغ مساحتها نحو 20.5 كم2 عند خط عرض 22 درجة مئوية وتتكون من 3 مدن كبيرة "حلايب و أبو الرماد و شلاتين" <1>، ويوجد بها جبل علبة الذي يعد أحد أكبر المحميات الطبيعية في مصر يوجد جنوب شرقي مثلث حلايب و تضم المحمية العديد من الموارد الطبيعية والبشرية وتتمتع بالحياة البرية والنباتات الطبية ، وأيضا تتميز بتوافر الثروة السمكية في ظل وجود التربة الخصبة التي تعتمد علي المياه الجوفية ومياه الامطار مما يؤدي لقيام النشاط الزراعي<2>، ويضم مثلث حلايب الكثير من الثروات الجيولوجية والمعدنية والكثير من الموارد المائية من أبار وعيون للمياه العذبة اضافة لتوافر الثروات البحرية من شعاب مرجانية وحشائش بحرية وكائنات بحرية نادرة بالاضافة الي

عدد من الجزر التابعة للبحر الاحمر، ويحتوي أيضا جبل علبه علي السلاحف البحرية و أنواع عديدة من أشجار المانجروف ذات القيمة البيئية والاقتصادية الكبيرة، ويعتبر مثلث حلايب ذو أهمية أقتصادية كبيرة حيث يتوافر فيها كمية كبيرة من المعادن ذات أهمية أقتصادية ضخمة مثل المنجنيز عالي الجودة يوجد بأحتياطات كبيرة كما أن هناك الكثير من الدرسات التي تثبت امكانية انتاج كيماويات الماغنسيوم غير العضوية مثل كبريتات وكلوريد الماغنسيوم والتي تستخدم في صناعة المنسوجات و الاسمدة كما يمكن الاستفادة منه في انتاج الماغنسيوم بدلا من أستيراده ويوجد أيضا الذهب والجرانيت والفوسفات والنحاس والفضة والكروم والحديد <3>، كما توجد بعض الاصداء التي تؤكد أحتواء مثلث حلايب وشلاتين علي أحتياطي نفط مرتفع ولكنه لم يثبت بعد، ويقع حكم مثلث حلايب وشلاتين الان تحت الادراة المصرية و ينتمي أغلب سكانها الي عدد من القبائل مثل "البشاريين والحمدأواب و العبايدة" ولكن تسيطر عليها اثنية "البجاة" التي تقع بين البحر

-1معاذ محمد أحمد، "نزاع الحدود السّوداني المصري بين التّاريخ والقانون الدّولي"، مجلّة دراسات إستراتيجيّة، العدد 10، القاهرة، 1997، ص 5.

-2المرجع سابق ، ص 6.

-3صلاح محمد ابراهيم، "حول مثلث حلايب"، جريدة السوداني،الخرطوم، تاريخ النشر: 4 مارس 2008م، ص 6.

الاحمر ونهر النيل <1>، ويبلغ عدد سكان هذا المثلث 27 الف نسمة ينتمون لقبائل البشاربين من شلاتين شمالا حتي ميناء بورتسودان والي حدود نهر عطبرة جنوبا ، ويعد النشاط الاكثر شيوعا بين السكان هو الرعي نتيجة لتوافر العوامل البيئية التي تساعد علي ذلك ، و يعد بذلك السكان الذي يقيمون هناك جزءا منهم يتبع الجزء السوداني والجزء الاخر مصري ومن هنا يبدأ النزاع.

ونجد أن النزاع الحدودي بين كلا البلدين علي مثلث حلايب وشلاتين يعود الي أثار تاريخية فيبدأ من أتفاقية الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا عام 1899م التي تم فيها ترسيم الحدود بين مصر والسودان و ضمت المناطق من دائرة عرض 22 شمالًا لمصر لذلك يقع مثلث حلايب وشلاتين داخل الحدود السياسية المصرية <2>، ثم بعد ثلاث سنوات في عام 1902م جاء الاحتلال البريطاني الذي كانت يحكم كلا من مصر والسودان وجعل مثلث حلايب تابعا لدولة السودان نتيجة للقرب الجغرافي لها وبسبب تمركز القبائل السودانية البشارة بها وقد توصلوا الى هذا القرار بعد أن شكلت لجنة فنية برئاسة مدير أسوان وثلاثة مفتشين أحدهم من الداخلية المصرية وواحد يمثل حكومة السودان وثالث يمثل خفر السواحل المصرية كانوا مهمتهم تحديد أرض قبائل البشاريين وقدموا تقريرا يؤكد أن مثلث حلايب وشلاتين أرض تقطنها قبائل سودانية وعلى ضوء هذا التقرير بأنها تابعة للسودان <2>، ولكن أشتد الصراع عند أستقلال السودان عام 1956م حيث بدأ النزاع حول مصرية حلايب وشلاتين أم أنها تابعة للسودان، ففي عام 1958م عند اجراء الاستفتاء علي رئاسة الجمهورية أرسلت مصر الي السودان مذكره لتعلمها أن مثلث حلايب وشلاتين تم تسجيله داخل الدائرة الجغرافية لمصر و أنها سوف تشارك في الاستفتاء وفي نفس الوقت كانت السودان قد أدرجت المنطقة للدائرة الجغرافية السودانية لذلك أعترض الجانب المصري طبقا لاتفاقية 1899م لترسيم الحدود<3>، فأرسل الرئيس جمال عبد الناصر بعض القوات علي الشريط الحدودي فأعترضت السودان وتقدمت بشكوي الي الامم المتحدة ضد مصر بسحب القوات العسكرية من الشريط الحدودي بأعتبار أن مثلث حلايب وشلاتين سودنيا طبقا لقرار 1902م وبأتفاق مجلس الامن مع مصر تم سحب هذه القوات بعد فترة قصيرة حتي أنتهاء الانتخابات السودانية <4>.

-1مرجع سبق ذكره، هاني رسلان، ص 10.

-2مرجع سبق ذكره، معاذ محمد أحمد، "نزاع الحدود السّوداني المصري بين التّاريخ والقانون الدّولي ، ص 10.

-3عمر محمد الطيب ،"الأمن القومي لوادي النّيل وانعكاساته في المجال العسكري"، القاهرة، النّهار للطّباعة والنّشر، 1998م، ص 25.

-4المرجع السابق، ص 30.

وظلت السيادة علي مثلث حلايب وشلاتين سياسة مزدوجة ولا توجد أي توتر في العلاقات الا من حين لاخر أو وقت حدوث أزمة، ففى عام 1990م أصدرت مصر قراراً جمهوريا يوضح حدودها بما يؤكد ضم حلايب للحدود المصرية ثم في عام 1992م قامت القوات المصرية بالتغلغل داخل حلايب برغم شكوي السودان لمجلس الامن ولكن مصر تستند لاتفاقية ترسيم الحدود وأن الصلاحيات الادارية والتسهيلات الممنوحة للسودان هي مجرد سلطات ادارية لا تعني موافقة مصر علي أحقية السودان في حلايب وشلاتين. <1<

ونجد أنه منذ تولي الرئيس البشير مقاليد السلطة أصبحت قضية حلايب و شلاتين في غموض كبير ولكنها تظهر في وقت الازمات السياسية أو الاقتصادية بين مصر والسودان لكي تستخدم كورقة ضغط للطرفين، وظهر النزاع مرة أخرى في عام 1992م عندما أعترضت مصر على إعطاء حكومة السودان حقوق التنقيب عن البترول في المياه المقابلة لمثلث حلايب لشركة كندية فقامت الشركة بالانسحاب حتى يتم الفصل في مسألة السيادة على المنطقة <2>، وأرسلت السودان في يوليو 1994م مذكرة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمة الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية تشتكي الحكومة المصرية بتسع وثلاثين غارة شنتها القوات المصرية في الحدود السودانية، ونجد أنه بعد محاولة أغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا و كشف أن من نفذها تابع للدولة السودانية قد توترت العلاقات بين البلدين وأصبحت علي صفيح ساخن <3>، فرفض مبارك مشاركة الحكومة المصرية في مفاوضات وزراء خارجية منظمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا لحل النزاع الحدودي ثم في عام 2000م قامت القوات المصرية بطرد القوات السودانية من المنطقة و تم فرض السيطرة المصرية السياسية والامنية عليها بالكامل ، وفي عام 2004م أعلنت الحكومة السودانية أنها لم تتخل عن إدارة حلايب و شلاتين ولم تهجرها أو تسلمها للمصريين وأكدت علي تقديم مذكرة إلى الأمم المتحدة لسحب القوات المصرية منها، ثم تجددت الازمة مرة أخري عام 2010م عند أعتقال السيد طاهر عساي رئيس مجلس حلايب المنتمي الي قبيلة البشاريين لمناهضته للوجود المصري في منطقة حلايب و شلاتين وتم

-1عمر محمد الطيب ،"الأمن القومي لوادي النّيل وانعكاساته في المجال العسكري"، ص 25، مرجع سبق ذكره.

-2معاذ محمّد أحمد تنقو، "نزاع الحدود بين السّودان ومصر: مثلّث حلايب ونتوء وادي حلفا في ضوء القانون الدّولي"، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنّشر، 2005م، ص 35.

-3هاني رسلان،"العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك"، موقع دراسات الجزيرة، تاريخ النشر: 13 أكتوبر 2011م، تاريخ الدخول: 10 مايو

2016، متاح علي/http://studies.aljazeera.net/ar/files :

أعتقاله لمدة عامين مما أدي الي توتر العلاقات بين البلدين <1>، وأيضا تم اعتماد حلايب كدائرة انتخابية سودانية تابعة لولاية البحر الاحمر وأقرت المفوضية القومية للانتخابات السودانية حق التصويت في الانتخابات السودانية لأهالي حلايب بأعتبارهم مواطنون سودانيون، ثم بعد قيام ثورة يناير 2011م تم اجراء الانتخابات البرلمانية المصرية وتم اعداد كشوف الدوائر الجغرافية وكانت تشمل حلايب وشلاتين كدائرة أنتخابية وتم اجراء بها الانتخابات وتم نقل الاصوات بطائرة عسكرية الي الغردقة لفرز الاصوات<2>، مما أدي أشتعال الازمة مرة أخري بين البلدين ونتيجة لضعف الحل الدبلوماسي الذي تركه مبارك من سياسته وبعده عن أفريقيا، ونجد أنه بعد تولي الرئيس السابق مرسي أشتعلت الازمة مرة أخري حين زار الرئيس السودان عام 2013م لتقوية العلاقات بين البلدين ومحاولة اعادة روابط الوفاق مرة أخري، ولكن الزيارة لم تأتي بثمارها حيث أعلن مساعد الرئيس السوداني البشير بأن مرسي قد وعد السودان باعطاءهم حلايب وشلاتين لانها تابعة لهم نظرا لاتفاقية 1902م مما أدي الي اثارة الرأي العام المصري ورفضه لهذا القرار أو التصريح مما أدي الي نفي من الرئاسة المصرية لتهدئة الرأي العام المصري<3>، وقد زار رئيس أركان القوات المسلحة المصرية السودان و أرسل رسالة الي الجهات السودانية يؤكد فيها أن حلايب وشلاتين تابعة لمصر ولا هناك نية لتفريط فيها، ونجد أنه في عام 2014م تجددت التصريحات السودانية بأحقيتها في حلايب

وشلاتين وهذا جاء بعد فشل المباحثات في سد النهضة و أيضا عدم تنفيذ مصر لذلك الوقت لتنفيذ الحريات الاربع كاملة ، وهناك أتجاه من الجانب السوداني الي اللجوء الي التحكيم الدولي أو القيام بعمل أستفتاء للسكان حول رأيهم علي الانضمام لاي من البلدين ولكن ترفض مصر هذا الحل نظرا لاقتناعها بأحقيتها وتاريخ الاتفاقيات التي تعطي لها المنطقة <4>، وفي عام 2015م أعلنت حكومة السودان تقديم شكوي في مجلس الامن ضد مصر نتيجة لاجراء الانتخابات البرلمانية وادراج منطقة حلايب كدائرة أنتخابية ، ونجد أنه في عهد السيسي تكملة لسياسته وهي اللجوء للحل التفاوضي و اعلاء شأن الدبلوماسية أولا يتم فيها الحديث و محاولة الوصول لحل ولكن قد تأزمت الازمة نتيجة اعلان مصر اعطاء السعودية جزيرة تيران و صنافير و اعادة ترسيم الحدود

-1هاني رسلان،"العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك"، مرجع سابق ذكره.

-2المرجع السابق.

-3دينا عبد الخالق،"حلايب وشلاتين ..كابوس يزعج العلاقات المصرية-السودانية"، جريدة الوطن، تاريخ النشر: 6 مايو 2014م، تاريخ الدخول: 9

مايو 2016م، متاح علىhttp://www.elwatannews.com/news :

-4المرجع السابق.

البحرية التي تم عقدها في الحكم العثماني وهذا قد أشعل الازمة مرة أخري و أدي الي مطالبة السودان بحقها لحلايب وشلاتين نتيجة لاتفاقية 1902م و أن علي مصر أما اعادتها مثل جزيرتي تيران و صنافير أما اللجوء للتحكيم الدولي و بذلك تعتبر أن مصر قد فتحت الباب علي نفسها لازمة يمكن لم تحل وبالتالي طلبت الجهات

المصرية فتح الحوار مع الجهات السودانية ولكن تكون المفاوضات هذه المرة من أجل الوصول الي حل ليرضي جميع الاطراف .<1>

وعند النظر الي القضية من وجهة نظر محايدة نجد أن كل طرف لديه سند يعتمد عليه ويؤكد أحقيته بحلايب وشلاتين فنجد أن الجانب السوداني يعتمد علي الاتفاقية الثنائية التي عقدت عام 1902م والتي أستمرت حتي عام 1958م دون أي أعتراض من الجانب المصري ، كما تستند السودان الي مبدأ التقادم في أحقيتها للمنطقة و حكمها لها من قبل و دون أي أعتراض من مصر، و أيضا أعتراف بعض المنظمات الاقليمية والافريقية في ظل وقوع السودان تحت الاستعمار بأن كانت لها هذه المنطقة ، وتواجد القبائل السودانية التي تثبت أنها سودانية 100 % وبالتالي من حق هذه القبائل أن تكون تابعة لحكم السودان، وأيضا تستند الي عام 1964م عند بناء السد العالي فقامت مصر بتهجير سكان مثلث سرة الي حلفا الجديدة وليس بكومبو بأسوان أي اذا كانت تعتبرهم مواطنين مصريين كانت أرسلتهم الي أسوان مثل سكان النوبة . <2>

أما مصر فأيضا لديها قناعاتها في تابعية حلايب وشلاتين لها : فتستند مصر الي أتفاقية 1899م التي حددت خط عرض 22 كحد فاصل لحدود مصر الجنوبية ، وترد علي عدم وجود رد فعل من فعل منذ 1902م ل 1958م أعتبارا أنها دولة غير مكتملة الاستقلال ولا تتمتع بسيادة كاملة اقليميا لذلك لم تتحدث الا عندما أستقلت السودان و أصبحت دولة لها سيادة كاملة علي أرضها، و أيضا تعتبر مصر أتفاقية 1902م هي تدل علي اعطاء السودان الحدود الادارية لحلايب و شلاتين و أنها تقوم بالسيادة الادارية وليس السيادة السياسية ، أيضا ادراج حلايب و شلاتين في الدوائر الجغرافية لانتخابات 1958م يعطي لمصر دليلا علي أعترفها أولا بأحقيتها في المنطقة ، وتستند مصر برفض القبائل في حلايب وشلاتين ادراجها في الكشوف الانتخابية للمفوضية السودانية و أنهم تمسكوا بأنهم ينتموا لمصر لذلك لم يتم ادراجهم في الكشوف السكانية

-1صلاح محمد ابراهيم، "حول مثلث حلايب"، جريدة السوداني، مرجع سبق ذكره.

-2دينا عبد الخالق،"حلايب وشلاتين ..كابوس يزعج العلاقات المصرية-السودانية"، مرجع سبق ذكره.

لدولة السودان <1> ، كما تري مصر أن السودان يستخدم قضية حلايب و شلاتين في وقت الازمات فقط أو في الوقت التي يكون لها غرضا للضغط علي مصر ولكن في أوقات غير الازمات لم يفتح موضوع حلايب وشلاتين.

ونجد أنه لكي تحل الازمة يجب فتح الباب للمفاوضات ولكن يجب أن تكون كل دولة لديها النية الصادقة أنها ترضي بالوصول الي حل وسط حتي وان كانت سوف تتنازل عن جزء من منطقة حلايب و شلاتين لكي تحافظ علي العلاقات مع دولة كلا منهما يمثل عمق أستراتيجي و قوة اقليمية للاخر ، والحفاظ علي وجود علاقات سياسية وأقتصادية بين البلدين يضمن لكل منهما قوة أقليمية ومستوي من التنمية من خلال أستغلال هذه المنطقة و وجود حس وطني من تنمية البلدين بدلا من الدخول الي أزمات ونزاع حدودي يمكن من التعنط أن يصل الي نزاع مسلح بين دولتين شقيقتين.

-1هاني رسلان،"العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك"، مرجع سبق ذكره.

الخاتمة:

بعد عرض للمحددات الداخلية والاقليمية لكل من مصر والسودان والنظر الي العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين و متابعة موقف كل منهما في بعض القضايا، نجد أن مصر والسودان هي علاقة تاريخية خاصة ذات روابط عريقة و عميقة مستمرة علي مر الزمان، و مرت هذ العلاقة بالخلل في بعض الاوقات نتيجة للقصور المصري في ظل حكم سياسي معين و تجاهله لاهمية العمق الاستراتيجي الذي تمثله السودان لمصر، والتدخلات الاقليمية والدولية التي تسعي الي قطع و تأزم العلاقات بين البلدين عن طريق زرع الفتن بينهما واثارة المشكلات، طبيعة ملف المياه وأهميته لمصر و الحساسية الذي يمثله لمصر نتيجة لبعض المشاكل مع السودان و العلاقات المتوترة في بعض الاوقات ، ونتيجة لبعض الاحداث السياسية مثل قيام ثورة 25 يناير في مصر و أنفصال جنوب السودان بعد تقرير مصيره أيضا في 2011م فأدي الي أختلاف السياسة في

العلاقات عن قبل، فبدأت مصر تنتهج سياسات جديدة تجاه دولة السودان خاصة بعد أنفصال الجنوب حيث كان ذلك تهديدا مباشرا للامن القومي المصري وكان علي مصر تحري الدقة و التحكم في تصرفاتها حتي لا تخسر أي طرف من الطرفين سواء الشمال أو الجنوب و وجدت أنه لكي تضمن تحقيق الامن القومي والمحافظة علي وضعها الاستراتيجي يجب اقامة تكامل مع دولتي السودان، وبدأت مصر في قيام علاقات سياسية و أقتصادية مع جمهورية السودان بعد الفتور الذي كان يوجد في عهد مبارك، وبدأ كلا الطرفين تحكيم مصلحة كل منهما وبدأ توطيد الزيارات الرسمية والعمل علي تفعيل العلاقات بين مصر و جمهورية السودان، وبدأت ومصر والسودان في تخطي قضية النزاع الحدودي علي مثلث حلايب و شلاتين حيث بعد المهاترات التي حاطت بهذه القضية كان يجب بعد تغير الظروف السياسية للبلدين كان يجب تحكيم العقل والمصلحة الاستراتيجية واللجوء الي تفاوض يضمن حق كل طرف، حتي عند ظهور قضية سد النهضة حاولت مصر والسودان أن يقفا بجانب بعضهم لان الاضرار سوف تعود علي الطرفين و بدأوا في الطرف السياسي والتفاوضي بعد عدة أقتراحات كان يمكن أن تجر مصر والسودان و أثيوبيا في حروب مسلحة تضر بالنهاية جميع الاطراف، لذلك نجد أنه يجب علي مصر والسودان وضع خطة للتكامل و تعمل علي توطيد العلاقات بين البلدين ومحاولة الاستفادة من الامكانيات الاقتصادية والموارد الطبيعية والمعدنية والقوة البشرية لكل منهما حتي يصبحا قوة اقليمية في المنطقة و ضمان عدم المساس من أمنهما لذلك نري

أنه يتم ذلك من خلال :

-1المحافظة علي قوة وحيوية العلاقات الثنائية بين البلدين و يجب اشراك الشعبين في أستراتيجية التكامل و مشاركة كافة المنظمات والقوي السياسية بالبلدين في هذه الاستراتيجية.

-2الاهتمام بزيادة الاستثمارات المشتركة بين البلدين لتكون القوة المحركة للعلاقات السياسية و بداية الطريق للتكامل العربي الافريقي.

-3الاهتمام بالتعاون الاقتصادي بين مصر والسودان و دول حوض النيل من أجل تأمين المصالح المشتركة لدول حوض النيل و بناء تكتل أقتصادي اقليمي يشبة السوق الاوروبية المشتركة لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية.

-4يجب التطبيق الفوري لاتفاق الحريات الاربع و التنسيق بين البلدين لمعالجة أي أثار قد تنتج من تطبيقه بصورة تامة.

-5العمل علي أستراتيجية للتعاون الزراعي و وضع خطة لجذب الاستثمارات لتمويل المشروعات الصناعية والزراعية بين البلدين.

-6العمل علي تنسيق السياسات و المواقف الخارجية لكل من مصر والسودان سواء علي المستوي الاقليمي والدولي عن طريق تفعيل دور التنسيق بين المؤسسات الرسمية والشعبية بين مصر والسودان.

-7يجب تحقيق التنسيق بين مصر والسودان مع دولة جنوب السودان حول تحقيق التعاون بينهما في ظل دعم التعاون و عدم السماح لحدوث أي خلافات و تركها في يد التدخلات الخارجية وذلك لضمان الامن القومي للبلدين.

-8الاهتمام بالتكامل البيئي و دعم مشاريع التعاون التعليمي و الاهتمام بالبنية التحتية والتكامل الثقافي و الاجتماعي و تنمية الجانب العلمي والبحثي و تنمية دور المنظمات الاهلية والمجتمع المدني بين البلدين.

يدور موضوع الدراسة حول دور الاتحاد الأفريقي في تسوية أزمة سد النهضة. مشروع سد النهضة- الذي مازال قيد الإنشاء نظرًا لضخامة المشروع- مشروع مائي مخصص لتوليد الطاقة الكهربائية، والتنمية الزراعية. وقد شرعت إثيوبيا في بنائه منذ شهر إبريل 2011 ضمن خطتها المستقبلية الرامية إلى الإفادة من الموارد المائية لنهر النيل. وقد لقي احتجاجًا كبيرًا، ومحل خلاف بين كل من إثيوبيا من جهة، ومصر والسودان من جهة أخرى، وذلك لأنه يهدد أمنهما المائي، وتترتب عليه أخطار كبيرة تجاههما.

قُدرت حصة مصر بنحو 55.5 مليار متر مكعب سنويًا[1] وذلك بحسب الاتفاقيات التي وقعت بين مصر وإثيوبيا، وبالنظر إلى الاتفاقية الحاكمة الموجودة نجد أن هناك العديد من الاتفاقيات التي تم توقيعها في عهد الاستعمار منها: بروتوكول روما 1891 بين بريطانيا وإيطاليا، اتفاقية أديس أبابا 1902 بين بريطانيا وإثيوبيا، معاهدة لندن بين بريطانيا وبلجيكا في 1906، أيضًا اتفاقية 1929 بين مصر وبريطانيا، اتفاقية 1932 بين مصر وبريطانيا، اتفاقية 1959 بين مصر والسودان[2]، وقد نصت هذه الاتفاقيات مجتمعة على حفاظ الموارد المائية لدولتي المصب، والتعهد بعدم الإضرار بالمصالح المائية من خلال إنشاء السدود أو المشاريع التي تعرقل تدفق المياه إلى تلك الدول دون الرجوع إلى قادة الدول الثلاث والاتفاق فيما بينهما.[3]

ولقد صاحب بناء هذا السد زخمًا سياسيًا وردود فعل إعلامية، كما تباينت مواقف الدول الأطراف حوله، وتعددت التحليلات حول فائدة وأضراره من دولة لأخرى، حيث رأت إثيوبيا أنها صاحبة حق في تطوير أية مشروعات لتخزين المياه، وأن الهدف الرئيسي منه هو توليد الكهرباء حيث تتمكن من تغطية الاحتياجات الداخلية، كما أنها سوف تستفاد منه على الصعيد الاقتصاد الوطني سوف يزيد بمعدل نموه 4%، وعلى الجانب المصري، أدانت مصر هذا العمل وشددت على أن إثيوبيا قد شرعت في البناء دون إخطار الدول الأخرى التي قد يتأثر أمنها المائي، فضلًا عن تأثيره في جوانب عدة في مصر.[4]

ويرى الخبراء السودانيون أن لسد النهضة الآثار السلبية على الخرطوم حيث ستكون تداعيات السد "مدمرة" على السودان، بدرجة تتجاوز تأثيراته المحتملة على مصر، لأنه يقام في منطقة حدودية بما لا يدع للسودان فترة زمنية كافية لاستقبال المياه في حالة المخاطر، وبخاصة أن السودان ليس لديه بحيرات لتصريف المياه الزائدة إذا تعرض السد لمخاطر.[5]

وعلى ضوء عدم وصول المفاوضات بين الدول الثلاث إلى النتائج المرجوة بعد مرور أكثر من أربع سنوات من المفاوضات المباشرة منذ التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ في [6]2015، فإن الوضع بحاجة إلى تدخل دولي لتجاوز الموقف الحالي، وتقريب وجهات النظر بين الدول الثلاث بالتوصل لاتفاق عادل ومتوازن، بحيث يقوم على احترام مبادئ القانون الدولي الحاكم لإدارة واستخدام الأنهار الدولية، ونتيجة لذلك تدخل الاتحاد الافريقي محاولة منه لحل الأزمة لكن سرعان ما تصاعد ملف سد النهضة إلى مجلس الأمن، ولكنه أرجع هذا الملف مرة أخرى للاتحاد الافريقي ليتوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف.فإن هذه الدراسة تركز على أسباب أزمة سد النهضة، والتطورات في حل الأزمة، وتوابعها السلبية على مصر والسودان، وبشكل أساسي تركز على دور الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في تسوية هذا النزاع وما إذا كان دورهما فعال ام لا.

اولًا– المشكلة البحثية:

تكمن الإشكالية في مدى فاعلية الدور الذي يقوم به الاتحاد الافريقي في حل النزاعات وتسويتها داخل القارة الإفريقية وتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وذلك من خلال ما هو متاح له من صلاحيات وإمكانيات، حيث يقابله العديد من العوائق منها: الإرهاب، والتدخلات الدولية في شؤون القارة، والصراعات على مصادر المياه، وهذا ما سنركز عليه في الدراسة، ومن هنا يتحدد التساؤل الرئيسي للدراسة في:"ما إذ كان الجهود التي يبذلها الاتحاد الافريقي في أزمة سد النهضة فعالة أم لا؟ وإذا كانت الاجابة بالسلب فما هي المطالب والإجراءات التي يتعين على مصر اتخاذها لضمان حقوقها في نهر النيل؟

ومن ذلك التساؤل الرئيسي تتبع عدة تساؤلات فرعية أخرى تسعى الدراسة الإجابة عليها:

ما هي أسباب أزمة سد النهضة؟ وما هي النتائج المترتبة على أزمة سد النهضة؟

ما هي ثوابت القانون الدولي تجاه إنشاء السدود؟

ما هي الجهود الدولية المختلفة في تسوية أزمة سد النهضة؟

كيف عالج الاتحاد الافريقي أزمة سد النهضة؟ وما هي الإجراءات التي اتخذها في سبيل ذلك؟

ما هي التطورات في حل أزمة سد النهضة داخل الاتحاد الأفريقي؟ وما هي مراحل المفاوضات لحل هذه الأزمة؟

إلى أي مدى أسهم الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في تقريب وجهات النظر لأزمة سد النهضة؟

ثانيًا– أهمية الدراسة:

لا شك أن دراسة أزمة سد النهضة هو أمر في بالغ الأهمية، حيث تنقسم أهمية تلك الدراسة إلى اعتبارات بعضها ذات طبيعة نظرية والآخر ذات طبيعة تطبيقية ويمكن إجمال الاعتبارات ذات الطبيعة النظرية في أن الدراسة تسعى لتقديم توضيحات علمية للأزمة، بالإضافة إلى اختبار صحة الفرضيات من أجل تعميمها على أزمات مشابهة لها في الوقت الحالي أو أزمات مستقبلية مماثلة لها، كما أن الجمهور المصري لم يعد ينظر إلى القضية باعتبارها سياسة خارجية تهتم بها أجهزة الدولة الخارجية بل إنه تفاعل معها بعد أن أصبحت إحدى القضايا الداخلية التي تهمة تؤثر على أمنه.وتتحدد الاعتبارات العملية لهذه الدراسة في الكشف عن النتائج والآثار المترتبة على مخالفة الاتفاقيات الموقعة في تقسيم نصيب كل دولة من المياه، كما تحاول الدراسة رصد حالة الأمن في المنطقة واستجلاء أصولها وجذورها، وتساعد الدراسة في معرفة مكانة الاتحاد الافريقي في السياسات الإقليمية، كما توضح التحديات التي تواجه الاتحاد الافريقي في إحلال الأمن في ما بين اطراف الدول المشاركة في هذه الازمة، واخيرا تسعى لجمع حصيلة ما نتوصل إليه من نتائج وحلول وتوصيات إلى المهتمين من دارسين وباحثين بدور الاتحاد الافريقي في حل أزمة سد النهضة.

ثالثًا– أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

التعرف على أسباب أزمة سد النهضة، بيان النتائج والآثار المترتبة على أزمة سد النهضة.

التعرف على الجهود الدولية المختلفة في تسوية أزمة سد النهضة.

معرفة دور الاتحاد الأفريقي في تسوية أزمة سد النهضة.

التعرف على الوسائل القانونية المتاحة للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن لحل أزمة سد النهضة.

الكشف عن تطورات مفاوضات أزمة سد النهضة.

رابعًا– مراجعة الأدبيات السابقة:

يمكن تقسيم الأدبيات المتعلقة بتسوية أزمة سد النهضة إلى ثلاث محاور رئيسية: يتعلق المحور الأول منها بالدراسات التي تناولت بشكل عام عن أزمة سد النهضة، والمحور الثاني يتناول الجهود الدولية المختلفة لتسوية الأزمة، أما المحور الثالث فتناول الدراسات التي تدور حول دور الاتحاد الأفريقي في تسوية أزمة سد النهضة.

المحور الأول: الدراسات التي تناولت عن أزمة سد النهضة.

ترى بعض الدراسات أن أثيوبيا بالأساس تتعرض لتحديات في بناء هذا السد ومن هذه الدراسات: دراسة د.عباس شراقي بعنوان"جيولوجية سد النهضة وأثرها على أمان السد"[7]، تلقي الدراسة الضوء على التحديات الطبيعية التي تواجهها إثيوبيا والتي تتسبب في فشل 70% من مشروعاتها المائية لأسباب جيولوجية وفنية ومناقشة جيولوجية منطقة سد النهضة وتحديد مساحات الأراضي القابلة للزراعة الري السطحي، حيث تتوصل

الدراسة إلى العديد من النتائج من أبرزها فقد مصر والسودان لكمية المياه التي يعادل 14 مليار متر مكعب التي أعلنت عنها الحكومة الإثيوبية على مدار 3 سنوات، وهذا الفقد يستوجب معرفة مصر والسودان به من حيث الكمية وموعد التشغيل لأخذ الاحتياطات اللازمة لتفادي أزمة نقص المياه في سنوات الملء، ولم تتناول الدراسة الإطار القانوني الحاكم لعلاقات مصر ودول حوض النيل أو مصادر التهديد للأمن المائي المصري، وهذا ما ننوه عليه في هذه الدراسة، كما تشير بعض الدراسات إلى إدارة الميارة العابر للحدود وهذا ما عرضته الدراسة :The Grand Ethiopian Renaissance Dam and the blue Nile: Implication for transboundary water governance " سد النهضة الإثيوبي والنيل الأزرق: الآثار المترتبة على إدارة المياه العابرة للحدود"[8]، تتناول الدراسة كيفية إدارة مياه النيل بين دول الحوض ، وتؤكد أن ضغوط التنمية والزيادة السكانية تضغط على الموارد المائية المتاحة، مما يجعل من الصعب إدارة المياه في هذه المنطقة، لذلك تؤكد الدراسة على ضرورة العمل في إطار تعاوني من أجل تحقيق مصلحة جميع الأطراف، كما تؤكد فكرة أهمية التوصل إلى اتفاق بين مصر وإثيوبيا في دراسات أخرى منها دراسة بعنوان "سد النهضة العظيم وآفاق التعاون" التي تركز على الخلاف المصري الإثيوبي بسبب المخاطر التي يسببها بناء السد على مصر وتؤكد الدراسة على ضرورة التوصل لإتفاق بين مصر وإثيوبيا على فترة ملء الخزان، بالإضافة إلى الإتفاق على ما سيحدث في فترات الجفاف تتوصل الدراسة إلى بناء السد لا يقلل من حصة مصر والسودان إذا ما تم الاتفاق على القواعد المنظمة لملء مع إثيوبيا، وأنه على دول المصب أن تغير من سياساتها في التعامل مع المياه.

المحور الثاني: الدراسات التي تدور حول الجهود المختلفة لتسوية أزمة سد النهضة.

في هذا المحور نرى أن دول كثيرة كان لها ردود فعل مختلفة فمنها:

(الاتجاه الأول) هو الاتجاه الذي كان يرى القضية من منظور زيادة الصراع أكثر، حيث تعرض دراسة بعنوان "تأثير القوى الإقليمية والدولية على التفاعلات المائية في حوض النيل"[9]، حيث أن الفقر الشديد وعدم الإستقرار السياسي الذي تعاني منه دول حوض النيل من أهم الأسباب التي تجعل المنطقة بيئة خصبة للإختراق الخارجي، كما تؤكد غلبة الطابع السياسي على التعاملات المائية في منطقة حوض النيل، وتؤكد الدراسة على الدور الذي تلعبه كلا من الولايات المتحدة، الصين، إسرائيل كقوة خارجية محفزة على الصراع

وبالتالي مؤثرة على الأمن المائي المصري، ولكن في هذه الدراسة سنضيف دور قطر وتركيا ودول الخليج موقفهم السياسي في أزمة سد النهضة.

(الاتجاه الثاني) هو الاتجاه الذي كان يحاول ان يقلل من الصراع، وأن يساهم في تسوية الأزمة ومنها الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، واستعرض ذلك مقالة بعنوان "Was it irresponsible for the UN to not intervene, considering the AU's inability to resolve the dispute"[10] يعرض فيها أن قضية سد النهضة هي اختبار حيوي لأهمية المنظمات المتعددة الأطراف الرئيسية ومع ذلك، ينبغي زيادة التركيز على دور جمهورية الكونغو الديمقراطية فى الوساطة ودور مكتب الاتحاد الإفريقى. كما يعتقد سينج أن هناك إجماعًا على أن تشيسيكيدى كان من الممكن أن يلعب دورا أكثر نشاطا فى هذا الملف، ويضيف يعتقد سينج أن أزمة سد النهضة لن يتم حلها على الأرجح إلا من خلال شكل من أشكال الدبلوماسية المباشرة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

المحور الثالث: الدراسات التي تطرقت إلى دور الاتحاد الأفريقي في تسوية أزمة سد النهضة.

ذكرت بعض الدراسات الحلول التي قد تلجأ إليها مصر وسودان لحل هذه الأزمة وجاء في هذا السياق قراءة بعنوان "سد الألفية: أزمة القرن"[11]، عرضت فيها المسارات المتجسدة في مسار السياسي والدبلوماسي، مسار الاجتماعي والديني، مسار اقتصادي وتنموي، وفي دراسة بعنوان" الخيارات القانونية والسياسية للتعامل مع أزمة سد النهضة"[12] عرضت الضوابط الموضوعية إنشاء السدود في ضوء قواعد القانون الدولي للأنهار، ومن ثم تطرق إلى الضوابط الإجرائية إنشاء السدود في ضوء قواعد القانون الدولي للأنهار، وفيها أكد أن لا يجوز لأية دولة مشاطئة أن تقوم أو تسمح بتنفيذ أية مشروعات مائية على النهر الدولي إلا بعد إخطار الدول الأخرى المشاطئة لذات النهر والتشاور معها، وأكد على أن مبدأ التسوية السلمية للمنازعات النهرية تأتي تتويجًا للجهود الهادفة إلى تحقيق التعاون والاستخدام المنصف والمعقول لمياه المورد المشترك، حتى ما إذا اختلف المشتركون فيه لجأوا إلى الوسائل السلمية لتسوية هذا الخلاف، واخيرا تحدث عن الخيارات القانونية والسياسية لحل أزمة ومنها: اللجوء إلى القضاء الدولي، ومجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي.

خامسًا– الإطار النظري:

ارتكزت النظرية الليبرالية إلى مبدأ السلام الديمقراطي التي برزت في الثمانينيات من القرن العشرين بحجة أن توسع الديمقراطية يؤدي إلى مضاعفة الأمان الدولي، حيث يرجع أصول مبدأ السلام الديمقراطي إلى سنة 1976. فهي تستقي فروضها الأساسية من أفكار "كانط" التي تمثلت في افتراض المساواة في عقلانية الأفراد والإيمان بضرورة وإمكانية التقدم في الحياة الاجتماعية، وأن البشر- بغض النظر عن وجود مصالح شخصية- قادرون على التعاون وتشكيل وبناء مجتمع يتمتع بالسلام والتناغم والانسجام[13].فيما يلي نلخص الفروض الليبرالية في التالي:

رفض سياسات القوة كمحرك وحيد في العلاقات الدولية

إن التعاون الدولي والمنفعة المتبادلة هي أساس العلاقات الدولية

ان المنظمات الدولية والفاعلين من غير الدول هم من يحددون تفضيلات الدول والخيارات السياسية

يؤمن الليبراليون بإمكانية قياس التقدم البشري من خلال التخلص من الصراع العالمي وتبني مبادئ الشرعية التي جاءت من النظم السياسية الداخلية ويمثل هذا الرأي النظرة للعلاقات الدولية من الداخل الى الخارج، ومن ذلك فكرة السلام الديمقراطي التي خرجت من فكر كانط عن "قيد الديمقراطية" في العلاقات الدولية. وجوهر الفكرة يكمن في أن الديمقراطيات لا تتحارب ولا يهدد بعضها البعض إلا فيما ندر. وقد تكون الديمقراطيات أكثر سلمية في جميع أنواع الدول. وهناك تفسيران لذلك:

الاول: يتعلق بالمعايير، في الديمقراطيات تعمل داخليا وفق مبدأ حل الصراعات بطريقة سلمية من خلال المفاوضات ومن دون اللجوء إلى التهديد باستخدام العنف المنظم او استخدامه فعلا ، وفي المقابل يتوقع من الدول الديكتاتورية أن تعمل وفق مبادئ هوبزية، فتهدد وتستخدم القوة. وبناء عليه فإن الديكتاتوريات في علاقاتها مع الديكتاتوريات الأخرى، أو مع الديمقراطيات، لن تكون خاضعة للقيود نفسها.

الثاني: يتعلق بالمؤسسات، حيث أن الزعماء السياسيين الديمقراطيين الذين يدخلون في حرب مسؤلون ومحاسبون من خلال المؤسسات الديمقراطية، عن تكاليف الحرب ومكاسبها، وغالبا ما تفوق التكاليف الفوائد، ويتحمل عامة الشعب هذه التكاليف، ويخاطر الزعماء الديمقراطيين الذين يشعلون حربا ألا يعاد انتخابهم، خاصة إذا خسروا الحرب أو حرب طويلة ومكلفة، وبالتالي الزعماء الديمقراطيين مترددين في الدخول في حروب، اما الديكتاتوريين فهم أكثر قدرة على قمع المعارضة والبقاء في السلطة بعد الانتهاء من الحرب، لذلك يكون القادة الديكتاتوريين أقل ترددا في شن الحروب.[14]

سادسًا– الإطار المفاهيمي:

أولاً: مفهوم الأمن القومى:

وقد عرّف والتر ليمان مصطلح "الأمن القومي" لأول مرة على أنه "تكون الدولة آمنة عندما لا تحتاج إلى التضحية بمصالحها المشروعة من أجل تجنب الحرب وفي حالة التحدي تكون قادرة على حماية تلك المصالح من أجل شن الحرب" ويمكن تعريف الأمن القومي عموما على أنه "مجموعة من الإجراءات التي يجب على الدولة أو مجموعة من الدول اتخاذها في حدود قدراتها للحفاظ على وجودها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة التغيرات الدولية" (ولكن في الوضع الدولي الحالي له العديد من الأبعاد، بما في ذلك السياسية منها التركيز على حماية الهيكل السياسي للدولة والدفاع عنه هو الاقتصادي، الذي يسعى إلى توفير احتياجات ومطالب المواطنين وتحقيق رفاهيتهم من خلال سياسات التنمية من جانب الدولة[15.]

ويعرف الدكتور على الدين هلال مفهوم الأمن القومي National Security بأنه: ذلك المفهوم الذي يرتبط بالتهديدات التي قد تواجه الجماعة السياسية فى لحظة معينة، التهديدات لا تقتصر على الأعمال العدوانية التي

تتم داخل الجماعة الواحدة إذ كثيرا ماتعرضت الاعتراضات خارجية من جانب جماعة أخرى، بمعنى أن يكون هناك تأمين لكيان الدولة أو مجموعة من الدول من الأخطار التى تهددها داخليًا وخارجيًا وتأمين مصالحها تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية[16]. وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن القومى بأنه: "يعنى حماية الأمن من خطر القهر على يد قوة أجنبية.[17]"

ويقوم الأمن القومى على أربع ركائز أساسية أولها الجيوبوليتيكا والتى تربط بين موقع الدولة وسياساتها مع دول الجوار ومدى التحكم فى المنافذ البرية والبحرية لها ، وتقوم الركيزة الثانية للأمن القومى على جغرافية الدولة (موارد الدولة – عدد سكانها) وتعتبرالركيزة الثالثة الأساس الجيوإستراتيجى للأمن القومى والذى يقوم على تفاعل قدرات وإمكانيات الدولة معا من أجل مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، ويرتبط الأساس الرابع بتاريخ الدولة وما مرت به من أحداث داخلية وخارجية، وتأثير ذلك في على دورها الإقليمى والدولى وقدرتها على حماية كيان الدولة القومى.[18]

ثانيًا: مفهوم الأمن المائي:

ويستند مفهوم الأمن المائي كمفهوم مطلق إلى فرضية أساسية تتمثل في الكفاية والضمان على مر الزمان والمكان، بمعنى أنه يعني تلبية الاحتياجات الكمية والنوعية من المياه بجميع أنواعها وضمان استمرارها دون أثر من خلال حماية المياه المتاحة واستخدامها على النحو السليم، وتنمية الموارد المائية وتنمية الموارد المائية، يعقبها البحث عن موارد جديدة، تقليدية وغير تقليدية على حد سواء. ويرتبط هذا المفهوم بين الأمن المائي وندرة المياه، التي هي أحد الأبعاد الرئيسية للأمن الوطني وأهميتها للتنمية وأمن الدولة. وهكذا عرّفت عدة دراسات الأمن المائي بأنه "احتياجات المرء من المياه على مدار العام"، المعروف باسم مؤشر الإجهاد المائي، وهو المتوسط السنوي لنصيب الفرد من موارد المياه المتجددة والعذبة للاستخدامات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والاستهلاك الأسري.[19]

ثانيًا: مفهوم الصراع:

ترى الأدبيات السياسية أنه يتم النظر للصراع على أنه : "ظاهرة ديناميكية"، فالمفهوم من جانب يقترح موقفا تنافسيا معينا، ويكون كل من المتفاعلين فيه يعلم بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطرا أيضًا لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر، ومن هنا كان هناك اتجاه ينصرف إلى التركيز على البعد التنافسي في تعريف الصراع باعتباره أنه: "أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد والجماعات"، وأنه عادة ما يحدث عندما يتنافس بين الافراد او الجماعات، كما أنه يحدث حول أهداف غير متوافقة، او حول موارد محدودة. وفي تعريف آخر، يرى مفهوم الصراع انه يميزه البساطة والمباشرة، حيث يوصف الصراع بأنه:"عملية منافسة ظاهرة، أو محتملة بين أطرافه"، وهنا يثار أهمية التمييز بين الصراع والمنافسة، حيث يحدث بعض المنافسات التي يتم فيها التعاون مثل الألعاب الرياضية، على النقيض في الصراع يكون هناك إلحاق ضرر مادي أو معنوي بالآخرين[20].

سادسًا– منهجية الدراسة:

هذه الدراسة تركز على دور الاتحاد الإفريقي في قضية سد النهضة، لذلك نقوم بإتباع نظرية الدور في حقل العلوم السياسية، ستساعدنا هذه النظرية ومستويات تحليلها المختلفة على الرصد الدقيق لدور الاتحاد الافريقي تجاه هذه القضية.

كان استخدام نظرية الدور مقتصر على حقل العلوم الاجتماعية فقط ولكن في الخمسينات من القرن العشرين ومع الثورة السلوكية تم استخدام نظرية الدور في مجال العلوم السياسية وخصوصا حقل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، والمفهوم السياسي لنظرية الدور لا يقتصر على المؤسسات والأبنية السياسية الرسمية في المجتمع إنما يضم أيضا جماعات الضغط والمصالح وأي كيان له تأثير داخل الهيكل السياسي.

تنطلق نظرية الدور من فرضية أن غالبية أفعال السياسة الدولية تحكمها تصورات وتوقعات حول ضرورة قيامها بأدوار معينة سواء على مستوى الدولي او الاقليمي، وتركز نظرية الدور على تحليل سلوكيات الفاعلين الرسميين وغير الرسميين وذلك لفهم عملية صنع القرار، ومن سمات هذه النظرية هي:

نظرية الدور ليس مجرد تصور لدى صانع السياسة الخارجية، بل يرتبط بالممارسة العملية.

يشمل مفهوم الدور تصور صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها الأطراف الأخرى في الساحة الدولية والإقليمية.

يمكن للدولة أن تلعب أكثر من دور واحد في نفس الوقت.

يرتبط اهتمام الدولة بالدور الخارجي بأمنها القومي بالمعنى الشامل.

وفي هذه الدراسة تنتهج نظرية الدور، وذلك لرصد المكانة التي احتلتها جمهورية مصر العربية في أزمة سد النهضة، وكذلك لرصد الدور الذي تسعى لممارسته، في إطار منهج المصلحة القومية، كما أن أداء الدور بتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، في حدود ما توفره إمكانياتها وقدراتها، كما يركز على تحليل المتغيرات المتعلقة بنخبة صناعة القرار، وطبيعة فهمهم للنظام الدولي، كما يقوم هذا الاقتراب على افتراض التفاعل بين قاعدة الدور (المرتبطة بالأخرين) وأداء الدور (المرتبط بالشخص أو المركز).

عند استخدام نظرية الدور لتفسير وتحليل الظواهر السياسية سيتم التمييز بين ثلاثة مستويات للتحليل وهذه المستويات هي[21]:

مستوى توقعات الأدوار

وهذا المستوى يشير إلى الأمور المتوقعة من هذه الدولة أو المنظمة ويشمل ذلك الحقوق والواجبات والالتزامات وتأثيراتها المختلفة.

بالتطبيق على موضوع الدراسة "دور الاتحاد الأفريقي في تسوية أزمة سد النهضة" سنشير إلى الأنشطة المتوقع أن يقوم بها الاتحاد الافريقي لمواجهة هذه الأزمة

مستوى توجهات الأدوار

في هذا المستوى نقوم بمعرفة التوجهات الأساسية للسلطة السياسية التي تقوم بدور معين أو عدة أدوار مختلفة ومن المفترض أن يكون هناك إدراك من قبل المنظمة أو الدولة لتوقعات ومتطلبات من حولها ويبرز هذا المستوى مفاهيم مختلفة مثل متطلبات هذا الدور والشروط التي يجب توافرها للقيام بدور معين.

وعند التطبيق على موضوع الدراسة سيتم معرفة التوجهات العامة للاتحاد الافريقي تجاه قضية سد الألفية وذلك من خلال تحليل بعض قراراتها أو الاتفاقيات التي قامت بها وكذلك جهودها وأيضا معرفة العوامل المتوفرة في كيان الاتحاد الافريقي والذي من المفترض أن يساعد على الحد من أزمة وحلها بشكل كامل.

مستوى سلوكيات الأدوار

هذا المستوى يعبر عن الأفعال والسلوكيات والقرارات التي يتم اتخاذها بالفعل على أرض الواقع وكذلك يرصد سلوكيات الأدوار ومهارات القيام بالدور ونسق الدور.

عند التطبيق على موضوع الدراسة، سنقوم برصد سلوكيات الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن وبعض الجهود الدولية.

سابعًا– تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى فصل تمهيدي وبابين، يأتي الفصل الأول تحت عنوان " ماهية أزمة سد النهضة وأسبابها"، ويقع في ثلاثة مباحث: الأول يتناول أسباب بناء سد النهضة، أما المبحث الثاني يتناول الآثار المترتبة على أزمة سد النهضة، أما المبحث الثالث والأخير يتناول الموقف القانون الدولي من السدود المائية

أما الفصل الثاني فهو بعنوان "الجهود الدولية المختلفة لتسوية الأزمة"، ويتكون من ثلاث مباحث رئيسية: المبحث الأول قد خصصناه لبيان الجهود المبذولة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، أما المبحث الثاني فتناول الجهود المبذولة من جانب إسرائيل، والمبحث الثالث تعلق بالجهود التي بذلتها كل من قطر وتركيا في تسوية الأزمة وبعض دول الخليج والبنك الدولي.

بينما يتناول الفصل الثالث "دور الاتحاد الأفريقي في تسوية أزمة سد النهضة" في ثلاث مباحث: يدور المبحث الأول حول تطور مفاوضات أزمة سد النهضة،أما عن المبحث الثاني يركز على الوسائل القانونية المتاحة للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن لحل أزمة سد النهضة، والمبحث الثالث والأخير السيناريوهات المستقبلية للأزمة.

وأخيرًا، خاتمة تناول فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصـــل الأول: أزمة سد النهضة.

تمهيد:

سد النهضة الاثيوبي هو أقرب السدود إلى الحدود الاثيوبية السودانية، وجاء ضمن المشروعات المقترحة في الدراسة المسحية التي قام بها المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي، وتشير الدراسات الاولية ان القدرة الاسمية لتوليد الكهرباء من هذا السد تقدر بنحو 800 ميجا وات. فأقدمت إثيوبيا ممثلة في رئيس وزرائها الراحل (ميليس زيناوي) على الشروع في بناء سد النهضة في مارس 2011، وذلك بإعلان أحادي الجانب ودون التشاور،مستغلة تلك الفترة الحرجة التي كانت فيها مصر منشغلة بإعادة بناء نظامها السياسي عقب الثورة، وقد أثار إعلان إثيوبيا مخاوف كبيرة من تأثيراته السلبية على تدفق المياه إلى مصر والسودان، فاعترضت مصر على ذلك منذ اللحظة الأولى، وتشكلت لجنة ثلاثية ضمت مصر والسودان وإثيوبيا وبعض الخبراء الدوليين، للنظر في الأضرار المحتملة للسد على مصر والسودان، لكن استمرت إثيوبيا في أعمال البنية التحتية، وقامت بتحويل مجرى النيل الأزرق للبدء الإنشاء دون انتظار تقرير تلك اللجنة، وهو ما أثار قلق الرأي العام المصري من أن يحجب هذا السد عن المصريين مياه النهر الذي قامت عليه حضارتهم، والتي تعد حقًا تاريخيًا مكتسبًا وفقًا لقواعد القانون الدولي.[22]

ويعتبر هذا السد الذي يبعد نحو 20 ميلًا عن الحدود السودانية الأكبر والأضخم، مقارنة بكافة مشروعات السدود الاخرى التي كانت مطروحة للدراسة والتنفيذ منذ ستينات القرن الماضي، حيث تم بناؤه وفقا للموقع المقترح من قبل أحدِ المكاتب الأمريكية، ويصل ارتفاعه إلى 145 مترًا[23]،وتصل تكلفة السد إلى حوالي 4.8 مليار دولار أمريكي[24]، ولقد صاحب بناء هذا السد زخمًا سياسيا وردود فعل إعلامية وشعبية واسعة، كما تباينت مواقف الدول الأطراف حوله[25]، ومن هذا المنطلق سوف يتناول هذا الفصل عدة جوانب ليرسم لنا أزمة سد النهضة فمنها: ما هو موقف القانون الدولي من أزمة سد النهضة؟ وما هي أسباب بناء سد النهضة؟ والآثار الناجمة من بناءه هل كلها ايجابية؟ ام متنوعة بين السلبي والايجابي؟

المبحث الأول:

أسباب بناء سد النهضة.

الغرض الأساسي من إنشاء السد هو توليد الكهرباء لتعويض النقص الحاد في الطاقة في إثيوبيا، وتصدير الكهرباء إلى البلدان المجاورة. من المتوقع أن يكون السد أكبر محطة للطاقة الكهرومائية في أفريقيا وسابع أكبر محطة في العالم بسعة مخططة تبلغ 6.45 جيجا واط.

إذا كان الهدف من تشييد السد إنتاج الطاقة من سد النهضة، كما هو معلن فإن موقع السد ليس هو الأمثل بالنسبة لأثيوبيا، بينما المكان الأمثل يقع بالقرب من شلالات (تس ايساتا) وعند نهاية خانق النيل الأزرق، وهما موقعان متوسطان بين الشمال في تيجري وامهارا، والجنوب بين أديس أبابا و الاخدود الافريقي، وبالنظر الي الموقع المختار للسد فهو يقع قرب الحدود السودانية وهو ما يشير بأنه اختير بدقة وذكاء سواء كان اختيارا إثيوبيا خالصا أو نتيجة استشاره اجنبيه، عدت من قبل خبراء أمريكان في الفترة 1959-1964، واقترحت 33 مكانا لإنشاء سدود للري وأخرى للكهرباء والباقي متعدد الأغراض، وكان أكبرها على اتفاقية 1959 بين مصر والسودان وبداية تشييد السد العالي، وذلك أن السد المقترح في هذا المكان يتحكم في كل مياه حوض النيل الأزرق بما فيه من أنهار قصيرة تنبع من هضبة جودجام وانهار طويلة نسبيا كنهر جيما في الشرق.[26]

مما لا شك أن معظم الدلائل والمعطيات المتعلقة والمحيطة بإنشاء سد النهضة الإثيوبى تشير إلى أن هذا المشروع يتجاوز أهدافه المعلنة فى توليد الطاقة الكهربائية، والأبعاد الفنية والأخطار الاقتصادية والمائية المتوقعة، إلى ما يمكن وصفه «كمينًا محكمًا ومخططًا» للإيقاع بمصر، مائيًا وسياسيًا وعلى جميع المستويات، فى إطار محاولات بعض الأطراف النيل من مكانتها وتهديد مستقبلها الريادى، مما يعتبر خطرًا محدقًا مهددًا لمركزها ومحاصرًا لدورها.

فإذا ما كان الغرض الحقيقي المعلن إنشاء هذا السد هو توليد الطاقة الكهربائية، فإن هذا الأمر فنيا لا يتطلب بناء سد بارتفاع 74 مترًا، فثلث هذا الارتفاع كاف جدا لتوليد الكهرباء، حسب الخبراء والفنيين.

وفي إطار متابعته عن كثب لهذا الملف الهام والحساس، يمكن القول إن بعض الأوساط الرسمية المصرية تعتقد أن إثيوبيا تسعى لأن يكون لها نفوذ سياسى وتأثير على مصر، مثلما هو حاصل الآن على كل من كينيا

والصومال، علمًا بأن إثيوبيا قطعت المياه عن كل من البلدين بعد بنائها السدود على نهر «اومو» المشترك مع كينيا، رغم وعودها لهم بعدم المساس بحصصهم المائية.[27]

كما تؤكد الأوساط المصرية أن القاهرة تتحسب جيدا لهذا المُخطط، ولن تقبل أن تكون مثالًا آخر من هذه الصورة، ولن تسير فى فلك المخطط الاثيوبى الذى تسعى من خلاله أديس أبابا لبيع المياه إلى مصر، ولن تشترى حصتها من مياه النيل، التى تقدر بنحو 99% من مياه الشرب.[28]

وأكد المستشار هاني رسلان أن الموقف الإثيوبى المتعنت غير مبرر ومستهجن ومخالف للقانون الدولي والعقل والمنطق، مشيرًا إلى أن الهدف الحقيقي من وراء بناء سد النهضة هو "السيطرة على النهر واستخدام هذه السيطرة كأداة سياسية واستراتيجية لهيمنة إثيوبيا على القرن الإفريقي". وذلك لأن إثيوبيا ترفض إبرام أي اتفاق ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة مع مصر والسودان، يعنى تفريغ أي مفاوضات جرت بين الأطراف الثلاثة خلال العشر سنوات الماضية، من قيمتها، كأن لم تكن.

وأوضح أن الفجوة بين السبب المعلن والسبب الحقيقى لبناء سد النهضة، هي التي تولد منها هذا التعنت، ودفعت إثيوبيا إلى تقديم حجج متناقضة وغير منطقية وغير مقبولة. قائلًا:"الآن وصلنا لنهاية المطاف، والملء الثانى يقترب، وإثيوبيا تريد اتفاق جزئي بشأن الملء الثانى فقط، وخطورة هذا الاتفاق الجزئى أن المياه فى خزان السد ستكون وصلت إلى 18.5 مليار متر مكعب من المياه، وحينها لن يكون لدى مصر والسودان أى بدائل للتعامل مع السد سوى التفاوض، وإثيوبيا لن تقدم شيئا، بالضبط كما فعلت طوال العشر سنوات قبل الملء"، لافتا إلى أنه "بوصول المياه فى خزان السد إلى 18.5 مليار متر مكعب، سيكتسب السد حصانة.[29]"

من هنا، يمكن القول إن إثيوبيا ليست إلا مجرد أداة للتأثير على مصر والتحكم بها بغرض إخضاعها، لأن مصر وثقلها ومكانتها تقف حجر عثرة أمام المشروع الصهيوني في المنطقة، وستظل القوى التي تدعم هذا المشروع تتربص بمصر ولن تتوقف عن حيك المؤامرات سعيا منها لأن يحل الخراب بمصر، خاصة بعد أن

تمكنت من تدمير سوريا وتفتيت العراق، الدولتان الأهم فى المنطقة بعد مصر،التي ستكون أهلًا لمواجهة المؤامرات والتصدى لها، فهناك حقيقة يدركها الدانى والقاصى وهى أنه بدون مصر ليست هناك أمة عربية.

المبحث الثاني:

الآثار المترتبة على أزمة سد النهضة.

يحمل مشروع سد النهضة مخاطر كبرى جمة على دولتي المصب السودان ومصر، كما رأت بعض الدراسات انه يحمل في طياته بعض الايجابيات والفوائد العائدة من بنائه، حيث تتمثل الآثار السلبية في النقط التالية:

على صعيد القطاع الزراعي فمن المتوقع أن تنخفض لأكثر من سبب:

الأول: نتيجة قصور المياه عن استيفاء الحاجات المائية للمحاصيل، والثاني: هو تدهور نوعية المياه بسبب زيادة درجة الملوحة، كما أن خصم نحو 9 أو 12 كم المياه حصة مصر من مياه النيل[30]، فإن ذلك يعني انخفاض حصتها الحالية بنسب تراوح بين 3.16% و8.21%، وهذا سيضيف أعباء اقتصادية جديدة على كاهل الاقتصاد المصري، تتمثل تكاليف تحلية مياه البحر لسد العجز في المياه الصالحة للشرب، أو ما يمكن عمله من خلال إعادة المعالجة لمياه الصرف، وبوجه للاستفادة منها في ري الأراضي الزراعية.[31]

بشكل عام سيؤثر سد النهضة في مجمل القطاع الزراعي والغذائي المصري على النحو التالي[32] :

سيؤدي إلى تدمير ثلاث مليون فدان أي انخفاض ما مقداره 4-5 كم من الأراضي الزراعية، وهو ما يعني خسارة 12% من الإنتاج الزراعي وتشريد مليوني عائلة ريفية، أي ما يقارب على عشرة ملايين فرد، ويقلل المزروعات المستهلكة للمياه، ومنها محاصيل استراتيجية مثل: الأرز، وقصب السكر،كما أنه سيتسبب

بارتفاع نسبة الملوحة بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية، بالإضافة الي زيادة معدلات التصحر وتعليق مشاريع استصلاح الأراضي والتوسع الزراعي كافة، إضافة إلى زيادة الفجوة الغذائية المصرية من إجمالي الحاجات الغذائية من 55% إلى 75%، علاوة على ارتفاع معدلات تلوث مياه النيل وانخفاض كميات المياه المتدفقة منه إلى البحر المتوسط، وبالتالي تسرب مياه الأخير إلى أراضي الدلتا وتجمعات المياه الجوفية، وهذا يؤدي إلى ضعف الثروة السمكية والتنوع البيولوجي في المياه وفي التربة الزراعية، وضعف إمكانات الملاحة النهرية والسياحة المرتبطة بها، وارتفاع تكاليف المياه، بالاضطرار إلى إنشاء محطات لتحلية المياه في معظم المدن الساحلية، وانخفاض الدخل القومي وتدهور مستويات المعيشة بسبب تراجع الإنتاج الزراعي المتوقع.[33]

أما على صعيد الآثار البيئية:

فمن الآثار البيئية للسد نرى أن مصر تنتمي جغرافيا إلى أكثر المناطق جفافًا على مستوى العالم.كما أن الدراسات البيئية العالمية توضح أن مصر ستكون إحدى الدول القليلة التي ستضرر من ارتفاع سطح البحر، فضلًا عن الآثار الناشئة عن الاحتباس الحرارى.فمن المتوقع أن تتعرض أجزاء كبيرة من منطقة الدلتا إلى الغرق بمياه البحر المتوسط فى حالة ارتفاع سطح البحر بما يتراوح بين نصف متر إلى متر بحلول عام 2050.

هذا بخلاف ظاهرة تسرب مياه البحر تحت أراضى الدلتا مخلفة ظاهرة تملح التربة وتدهور خصائصها وانخفاض إنتاجيتها. ولهذا السبب تعمل الدولة على وجود مساحات مزروعة بالأرز لا تقل عن 700 ألف فدان فى شمال الدلتا للحد من هذه الظاهرة.ولاشك أن نقص الموارد المائية بسبب السد بما يتراوح بين 9-18.5 مليار متر مكعب سنويا سوف يجعل من الصعب الحفاظ على زراعات الأرز كما هى عليه الآن، ومن ثم يتوقع أن تضرب مياه البحر بالتملح أكثر من مليونى فدان فى منطقة الدلتا. [34]

أما السيناريو الكارثى حقا هو أن يتواكب مع السد ظاهرة الجفاف فى الهضبة الإثيوبية مع ظاهرة ارتفاع مياه البحر متزامنا ذلك كله مع ظاهرة الاحتباس الحرارى. هذا فضلا عن توقعات بزيادة معدلات التصحر

والتجريف والتملح في الأراضي الزراعية نتيجة لنقص المياه في ظل السد. وستزداد ظاهرة تملح الأراضي نتيجة لزيادة درجة الملوحة فى المياه. ومن الآثار البيئية أيضا انخفاض موارد المياه الجوفية المتجددة المعتمدة على التسرب من مياه النيل.[35]

أما على صعيد الاقتصادي ومستويات المعيشة والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي:

تتمثل بزيادة تكاليف الإنتاج، نظراً إلى ارتفاع تكاليف المياه والطاقة يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، وإلى تراجع النمو الاقتصادي الكلي، والتشغيل وارتفاع معدلات البطالة والطاقات الإنتاجية العاطلة، وزيادة الفجوة الغذائية وتراجع الإنتاج الزراعي والصناعي لزيادة الميل إلى الاستيراد، وهو ما يضيف أعباء جديدة على الميزان التجاري والموازنة العامة، وضغوطا إضافية على سعر الصرف والتصنيف الائتماني والقدرة الاستيعابية للقروض،إضافة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[36]، أي التضخم المدفوع بالتكاليف، ومن ثم انخفاض مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، وزيادة البطالة والتضخم معًا، وهذا يؤدي إلى تعميق الركود الاقتصادي، نظراً إلى ضعف القوة الشرائية، ومن ثم الطلب الاستهلاكي المحرك الأول للنمو في مصر، وهو ما يزيد من تراجع النمو الاقتصادي والتشغيل وزيادة الفقر،علاوة على زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، مع تراجع النشاط الزراعي، الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من الضغوط على الخدمات الحضرية، والأعباء على الموازنة العامة، فضلًا عن ضعف الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث ستزداد معدلات الجريمة والتفكك الأسري وتدهور الصحة وأوضاع الفئات الأضعف اجتماعيا من نساء وأطفال ومسنين ومرضى، وارتفاع مستويات القمع السياسي والاجتماعي للحفاظ على الاستقرار، وزيادة دور الأجهزة الأمنية وتكاليف أنشطتها، مع تراجع الاستثمار والسياحة.[37]

وعلى النقيض، ترى دراسة المنشورة في دورية Environmental Research Letters في 11 يونيو 2021، حيث يرى معدُّو الدراسة أن سد النهضة ليس شرًّا محضًا بالنسبة لمصر، بل يسهم في خفض كمية الطمي أمام السد (الإطماء) وبالتالي يساعد على إطالة عمره، وهذا ما أكده وزير الري الدكتور محمد بهاء الدين لأن ترسيب الطمي سيكون في إثيوبيا وليس في بحيرة ناصر[38]، وأن مصر بإمكانها التخفيف من

الآثار السلبية لسيناريوهات الملء المختلفة، من خلال تعويض الفاقد من مياه بحيرة ناصر وتقليل كمية التبخر من البحيرة عن طريق الحلول الهندسية الممكنة.

كما أن سد النهضة يساعد في توليد الطاقة الكهربائية بكميات أعلى حيث يبلغ إنتاج الطاقة الكهرومائية (6450 ميجاوات) التي تعادل 150% من الطاقة المستخدمة في 2018، كما يحافظ على مياه الفيضانات للاستفادة منها بعد أن كانت تسبب في هلاك الأراضي الزراعية حيث أن الفائدة الكبرى لاثيوبيا من التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان خاصة عند سد الروصيرص، ويتم الاستفادة منها عندما يقل منسوب نهر النيل خاصة في أوقات الصيف. ومن الفوائد الثانوية العائدة على إثيوبيا هي تنشيط السياحة وزيادة الثروة السمكية.[39]

فنرى أن جميع الآثار السلبية أكثر من فوائد بناء السد كما ان الاثار متسلسلة ومترابطة ببعضها البعض، حيث تؤثر في جميع النواحي وليس جانب واحد في حياة دولة السودان أو مصر، كما يتبين ان الايجابيات في صالح إثيوبيا اكثر عن اي دولة اخرى، فلذلك إذا لم يتم حل الخلاف في شأن السد، فإن السيطرة الإثيوبية ستكون كبيرة على شريان الحياة في مصر، وهو بذاته تهديد استراتيجي شديد الخطورة، يضع مصر تحت رحمة أهواء السياسة الإثيوبية وارتباطاتها الدولية غير المأمونة.

المبحث الثالث:

الموقف القانون الدولي من السدود المائية.

إن استخدام الدول لمواردها يعد من الحقوق الأصلية المقررة لها قانونا، لكن إذا كانت هذه الموارد مشتركة بين أكثر من دولة، واستخدامها يخضع لمبادئ وأحكام القانون الدولي المنظمة لذلك، سواء كانت موارد مائية أو موارد أخرى مختلفة، فإن الدول عليها أن تتقيد باستخدامها وفق مبادئ القانون الدولي، وأهمها عدم التعسف في استخدام الحق، وعدم الإضرار بالآخرين. أما في ما يخص شيد السدود المائية فهي من الحقوق الطبيعية

لدول المجرى الواحد، سواء كان دول مصب أو منابع، ومن حق هذه الدول استخدام مياه المجرى المائي، بما يعود بالمنفعة على مواطنيها في جميع الاستخدامات المختلفة وفق مصالحها، سواء استخدمت في عمليات الري أو توليد الطاقة الكهربائية وغيرها، وقد يكون الهدف من بناء هذه السدود هو الحد من أخطار الفيضانات والحماية منها، وعليه فإنه من حق دول المنبع بناء السدود المائية وفق قواعد القانون الدولي، واستمدت هذه الدول هذا الحق من مبدأ المساواة في السيادة بين الدول النهرية، حيث إن حق كل دولة نهرية في استخدام مياه النهر فوق أراضيها أمر بديهي وبالتالي فإن انتهجت أثيوبيا سياسة الإخطار المسبق والتزمت به تجاه دولتي المصب فإن هذا من شأنه تحقيق التعاون بين دول الحوض وتعزيز العلاقات بينها وتجنب التوترات والنزاعات التي قد تثار بين هذه الدول حول تقسيم مياه نهر النيل.[40]

وإذا كان من حق الدول النهرية إقامة السدود وشيدها لتحقيق الأهداف المرجوة من بنائها لمصالحها الخاصة، فإن هذا الحق مقيد باحترام قواعد القانون الدولي للأنهار، التي ُتعد في الحقيقة تحقيقًا لقواعد اعتادت الدول النهرية تطبيقها عبر قرون، ومن أهم تلك القواعد: قاعدة وجوب الإخطار المسبق والالتزام بالإجراءات التنفيذية في شأن السد المراد تشييده، وهذا قبل الشروع في الإجراءات التنفيذية لبنائه، وتلتزم الدولة بعدم الشروع في أعمال البناء حتى ترد الدول المحتمل تضررها من بناء السد المذكور على الإخطار المرسل إليها من الدولة صاحبة المشروع، وذلك وفق ظروف كل مشروع، حيث منح القانون الدولي للأنهار الدول المحتمل تضررها الوقت الكافي والمناسب لدراسة مائي[41] .الآثار المترتبة على إقامة هذا السد وذلك من جميع النواحي المائية والبيئية، وفي الوقت نفسه على الدول المحتمل تضررها الا تتعسف في استعمال الحق المخول لها مثل التأخير في الرد على الدولة صاحبة المشروع أو اختلاق مشاكل يصعب من خلالها تحديد الأضرار الناجمة عنها.

فنلاحظ أن مصر وقعت العديد من الاتفاقيات لضمان حقوقها في مياه النيل ومن بينها:[42]

برتوكول روما:

تم توقيعه في 15 ابريل لعام 1981 بين كل من بريطانيا وإيطاليا التي كانت تحتل إريتريا في ذلك الوقت،بغرض تحديد مناطق نفوذ كلا الدولتين في أفريقيا الشرقية، وتعهدت إيطاليا في المادة الثالثة من الاتفاقية بعدم إقامة أي منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكنها التأثير على تصرفات نهر النيل.

اتفاقية أديس أبابا:

تم توقيعها في 15 مايو 1902 بين بريطانيا وإثيوبيا، التي تعهد فيها الإمبراطور منليك الثاني ملك إثيوبيا في ذلك الوقت بعدم إقامة أو السماح باقامة اي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا او نهر السوباط او منشآت من شأنها أن تعترض مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية والسودانية مقدمًا.

اتفاقية لندن:

تم توقيعها في 13 ديسمبر لعام 1906 بين كل من بريطانيا، فرنسا وايطاليا، والتي ينص البند الرابع فيها على أن تعمل هذه الدول معا على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر

اتفاقية روما:

عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في عام 1925 وتعترف من خلالها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الابيض والازرق وروافدهما، كما تتعرض بعدم اقامة أي منشآت عليهما من شأنها أن تنتقض من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي.

اطار التعاون:

تم توقيعه في القاهرة في عام 1993 بين كل من الرئيس المصري السابق حسني مبارك ورئيس وزراء إثيوبيا فيما يتعلق بمياه النيل في النقاط التالية، عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل بما قد يتسبب في ضرر بمصالح الدولة الأخرى، فضلا عن ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها، واحترام

المعاهدات والقوانين الدولية، التشاور والتعاون بين الدولتين فيما يتعلق بإقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد ، ولكن رفضت إثيوبيا الاعتراف بهذه المعاهدات وشرعت في بناء السد.

لقد نشأ القانون الدولي للمياه بعض القواعد بهدف تنظيم العلاقات بين دول الحوض الواحد، كما تتضمن عمليات استخدام وتقاسم المياه، ومن أهم تلك القواعد هم:[43]

مبدأ عدم الإضرار: حيث تم تعريفه من جماعة الدولية للقانون على أنه مساس بحق او مصلحة مشروعة لأحد أشخاص القانون الدولي، وتدخل الدولة في نطاق المحاسبة متى تسببت في إحداث ضرر، أي يعني إنقاص نصيب دولة تتقاسم مع دولة أخرى مصدر المياة، او احداث تأثير على نوعية أو كمية المياة المتدفقة نحو بقية الدول الأخرى، حيث اتفق الفقه الدولي في النهاية على أن مبدأ عدم التسبب في ضرر او احداثه يختلف من حالة إلى أخرى، وذلك حسب الضرر الذي يمكن ان يصيب الدول الاخرى جراء القيام بالمشروع المائي المرغوب فيه، وذلك من خلال لجنة تقيم وتدرس جميع النواحي لتحديد درجة الخطورة بشكل موضوعي.

مبدأ الإخطار المسبق: حيث يعد هذا المبدأ هو احدى صور مبدأ التعاون النهري بين دول الحوض الواحد، باعتباره أهم الإجراءات الواجب اتباعها من قبل الدول التي ترغب في إقامة مشروعات مائية ومن بينها السدود، بغرض عدم الحاق الضرر بمصالح الدول الاخرى وتحقيق الاستغلال الأمثل من المشروع المائي، حيث ينشأ الإخطار المسبق عندما ترغب إحدى دول الحوض في إدخال استخدام جديد او اجراء تعديل على استخدام موجود قد يكون تأثيره سلبًا على باقي دول الحوض، حيث ان اهمية الأخطار في توثيق أواصر بين الدول بما يعود بالنفع على كل دول الحوض، وتحقيق الاستخدام الأمثل والرشيد للمياة، ومن ناحية يهدف إلى رعاية المعايير البيئية للنهر الدولي وضمان مشاركة جميع الدول في تقييم آثار هذه المشروعات على البيئة النهرية.

كما توجد مجموعة من الحجج والأسانيد القانونية التي اعتمدت عليها مصر خلال مرحلة المفاوضات المتعلقة بسد النهضة، حيث اعتمدت على عدد من الأدلة والأسانيد في مواجهة رغبة إثيوبيا في بناء السد من دون التشاور مع الإدارة المصرية، وهي تمثل أبرزها بالاتفاقيات التاريخية بين كل من مصر وإثيوبيا، ومصر والسودان والقانون الجديد للأنهار الذي أقرته الأمم المتحدة لعام : 1997.

وتمثلت أبرز المبادئ التي اعتمدت عليها مصر خلال مرحلة المفاوضات في[44]:

– 1مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات: أكدت اتفاقية فيينا التي تم إقرارها في عام 1978 مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات، واتضح ذلك منذ بداية الموافقة على مبدأ توارث وقدسية الحدود، وهو الأمر الذي وافقت عليه الدول الأفريقية سابقًا في إطار اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية، ولكن عادت دول المنبع لترفض الأخذ في هذا المبدأ من جديد وتصر على ضرورة تغييره، لكن مصر أكدت بدورها أن اتفاقية عنتيبي التي وقعتها بعض دول المنابع لا يمكنها التأثير بأي حال في الاتفاقيات السابقة، سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، التي تم عقدها بين مصر وأي دولة أخرى من دول حوض النيل.[45]

– 2مبدأ الانتفاع العادل والمنصف للمجاري المائية: ودعت مصر إلى العمل بهذا المبدأ عند النظر إلى توزيع الأنصبة المائية في حوض نهر النيل، حيث يقر هذا المبدأ بحصول كل دولة على نصيب عادل ومنصف عند تقاسم مياه النهر، وتعرضت المادة (5 (من قواعد هلسنكي للقانون الدولي لعام 1966 الذي حدد أحد عشر مؤشراً ً إرشاديا لتحديد ما يعرف بمبدأ الاقتسام العادل والمنصف لمياه أحواض الأنهار الدولية، وهو الأمر الذي أكدته اتفاقية الأمم المتحدة عام 1997 مع الأخذ في الحسبان عوامل الجغرافيا والمناخ،ً فضلا عن الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، والوزن النسبي للسكان الذين يعتمدون على النهر[46.[

– 3مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة: يعتمد هذا المبدأ على ضرورة احترام الكيفية التي جرى العمل بها في اقتسام واستخدام مياه النهر الدولي بين الدول المتشاطئة والمشتركة في مجراه، بشرط أن يكون هذا الاقتسام قد جرى العمل به لمدة زمنية طويلة إلى الحد الذي تصبح فيه حصة المياه التي تستخدمها دولة ماً واقعا متواتراً لمدة طويلة من دون اعتراض دول النهر على أن تكون هذه الحصة تمثل أهمية حيوية ولا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة إلى دول النهر، من هنا تؤكد مصر ضرورة احترام حقوقها التاريخية والمكتسبة في مياه النيل من قبل الجانب الإثيوبي.[47]

ويتضح من خلال هذه القواعد الحاكمة لاقامة السدود ان اثيوبيا تتجاهل كل القواعد الدولية وتسعى إلى تكريس واقع جديد، يقوم على أساس نظرية السيادة المطلقة على الموارد، وان من حق إثيوبيا التصرف في مياه النيل الأزرق بشكل منفرد كما تشاء.كما أن إثيوبيا لا تهدف فقط لبناء سد النهضة ولكن لبناء ثلاث سدود أخرى على النيل الأزرق وهم: كارادوبي، بيكوابو، منديا. بسعات تخزينية تصل إلى 200 مليار م مكعب،تتحكم من خلالها في متصرفات المياه إلى مصر والسودان وتهدد مصالحهما، مما سيؤدي إلى تعطيل وتوقف مشروعات التنمية المصرية، وكل هذه التداعيات التي من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على الأمن المائي المصري.

الخلاصة:

وبصورة إجمالية، نرى أن الهدف الغير معلن من بناء سد النهضة انصب في صالح إثيوبيا لتكون هي المسيطرة على مصر مائيًا وسياسيًا، حيث إن إثيوبيا ليست إلا مجرد أداة للتأثير على مصر والتحكم بها بغرض إخضاعها وتهديد مكانتها، ولكن الموقف القانوني يحافظ على الحصص المائية لكل دولة، وذلك من خلال توافر شروط قبل بناء السدود منها الإخطار المسبق وأن لا يمس بذلك ضرر للدول المشاركة، ولكن تضرب بكل هذه القوانين والاتفاقيات اثيوبيا بعرض الحائط، كما أن في بناء ذلك السد آثار سلبية وخيمة أكثر من فوائده المتمثلة على الصعيد الزراعي لمصر والمستوى المعيشي والاقتصادي كما تم الذكر مسبقًا، وهذا ما يأخذنا إلى النظر لمواقف الدول الأخرى وجهودها في تسوية الأزمة، لنرى إذا كانت مؤيدة لموقف إثيوبيا ام بجانب مصر وسودان؟

الفصل الثاني: الجهود الدولية المختلفة لتسوية الأزمة.

تمهيد:

لا جدال أن القوى الخارجية، لاسيما الكبرى منها تلعب دورًا فاعلاً ومؤثرًا في تفاعلات النظم الإقليمية المختلفة، وذلك عبر التأثير على طبيعة وأنماط التفاعلات الداخلية لتلك النظم، ويتجلى مثل هذا الدور في جوانب ثلاث: إما لعب دور منشأ للتفاعلات (صراعات أم تعاون)، أو دور محفز للتفاعلات، أو لعب الدورين معًا.

ولعل المحلل للخريطة الجيوستراتيجية لمنطقة حوض النيل يتبين بوضوح وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في بيئة الصراعات التي تموج بها هذه المنطقة، الجاذبة للتدخل الدولي عير قوى عديدة، حيث تتكالب القوى الدولية والإقليمية على منطقتي القرن الأفريقي والبحيرات العظمى: كالولايات المتحدة، وأوروبا، والصين، وتركيا، وإيران،والسعودية، والإمارات، وقطر وغيرها، وتتعدد أهداف كل منها ما بين رغبة في السيطرة على الموارد الطبيعية،أو تعزيزًا لوجودها السياسي والاستراتيجي،أو تعظيمًا لفرصها الاستثمارية خاصة في مجالي الزراعة والطاقة والتعدين، فضلًا عن ارتباط ذلك في كثير من الأحيان ارتباطًا وثيقًا بالأهداف الحيوية للسياسة الخارجية لتلك الدول[48]. ومع إضافة خريطة الوجود العسكري المباشر وغير المباشر في هذه المنطقة، كتأجير القواعد العسكرية والتجارية، يظهر جليًا حجم التحدي أمام السياسة المصرية، حيث توجد في جيبوتي قاعدة عسكرية أمريكية وأخرى فرنسية، وقواعد تجارية يابانية وصينية، بالاضافة إلى السعودية، وفي إريتريا توجد قاعدة إماراتية وفي الصومال، وفي هذا الفصل نستعرض لأهم القوى الاقليمية والدولية، وفقًا لدرجة انخراطها وتأثيرها على مشكلة سد النهضة[49]، وفي هذا الفصل سوف يتناول عدة مباحث وهي: الجهود المبذولة من قبل إسرائيل، والولايات المتحدة، وأخيرًا موقف قطر وتركيا ودول الخليج في أزمة سد النهضة.

المبحث الأول:

الجهود المبذولة من قبل إسرائيل.

إن الأطماع الإسرائيلية في نهر النيل من الأزل، حيث ترجع جذورها إلى تلك الفكرة التي تقدم بها "تيودور هيرتزل" مؤسس الصهيونية عام 1903، إلى الحكومة البريطانية للحصول على جزء من مياه النيل وتحويلها إلى صحراء النقب عبر سيناء[50] وهو ما أكد علية "ديفيد بن جوريون" بقوله: "إن اليهود يخوضون معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، فإذا لم ننجح في هذه المعركة فإننا لن نبقى في فلسطين.[51]"

وزاد الطموح الإسرائيلي في النيل بعد معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية التي تمت في عام 1979، وظهر ذلك في عدد من المطالب والمشروعات الإسرائيلية الرامية إلى سحب مياه النيل، وكان الرفض المصري لذلك دافعًا لإسرائيل لممارسة عدة أشكال من الضغوط الدولية والدعائية، حيث قامت باتهام مصر بتبديد جزء كبير من حصتها من المياه ما بين 8- 10 مليار م مكعب، محاولة استعراض أن كيف لدولة المنبع ان تسيطر وتتحكم أكثر من دولة المصب، وذلك يبرز لنا مدى أهمية المياة لإسرائيل حيث تشكل لها أزمة كبيرة (الشح المائي) حيث عانت منه منذ عام 2000، كما تتعدد أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية في القارة الأفريقية[52]، والتي تتمثل في الآتي:

محاولة ان تزيد من الدول المؤيدة لها أكثر بحيث لا تكون منعزلة دوليا حيث ان كلما زادت عدد الدول المؤيدة لها ذلك يساندها أكثر وتزداد شرعيتها.

كسب تأييد الدول الأفريقية من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما سيجعلها وسيطًا مقبولًا لإيجاد سلمي للصراع.

تحاول أن تصل لأهداف دينية تحقيق من خلال تقديم إسرائيل على أنها دولة نموذج (لشعب الله المختار).

السعي لتحقيق متطلبات الأمن الإسرائيلي عبر تأمين كيان الدولة العبرية وضمان هجرة اليهود الافارقة إليها، وتأمين موارد المياه والحيلولة دون أن يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية خالصة.

بناء قاعدة استراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية الإسرائيلية، عبر مبدأ (شد الأطراف)، بالتركيز على دول بعينها كالسنغال، وإثيوبيا، والكونغو الديمقراطية.[53]

ولتحقيق هذه الأهداف فإن إسرائيل تتبع استراتيجيتين[54]:

استراتيجية الدور المباشر، عبر (المشروعات الإسرائيلية)، ومن هذه المشاريع:

مشروع هرتزل:(1903)

ظهرت فكرة هذا المشروع في مطلع القرن الحالي عندما تقدم الصحفي اليهودي " هرتزل " مؤسس الحركة عام 1903 إلى الحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود في سيناء واستغلال ما فيها من مياه جوفية وكذلك بعض من مياه النيل، وقد وافق البريطانيون مبدئيًا على هذه الفكرة على أن يتم تنفيذها في سرية تامة وقد استتبع ذلك إرسال بعثة صهيونية كشفية إلى مصر، ولكن المشروع الصهيوني قوبل بالرفض لأسباب سياسية واقتصادية، حيث تمثلت الأسباب الاقتصادية في أن المشروع الصهيوني كان يتضمن تهديد للخطة البريطانية الهادفة إلى ربط الزراعة المصرية بالصناعة البريطانية، أما الأسباب السياسية فترجع في مجملها إلى الظروف الدولية في ذلك الوقت والتي فرضت إتباع سياسة الوفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا 1904 تأهيل لمواجهة الخطر الألماني.[55]

مشروع " اليشع كالي:(1974) "

في عام 1974 طرح "إلشيع كالي" تخطيطًا لمشروعهُ الذي ينطلق من خلفية عامة تفيد " بأن المنطق الأساسي في هذا المشروع هو أن كميات ضئيلة من المياه لا يزيد عن 1 % من مياه النيل أي 800 مليون م3 سنويًا من أصل 80 مليار م3 متوسط التدفق السنوي بالمقياس المصري (نحو 0.5 % من إيراد النهر عند أسوان) لا تشكل عنصرًا مهمًا من الميزان المائي المصري يمكن نقلها في اتجاه الشمال إلى قطاع غزة والنقب الإسرائيلي.وقد نشر المشروع تحت عنوان "مياه السلام" ويقوم المشروع على توسيع ترعة الإسماعيلية (قناة السلام) التي تتغذى من روافد دمياط في الدلتا وقناة سيناء المتفرعة منها من أجل تأمين قدرة النقل المطلوبة، وتتراوح هذه القدرة بين 100 مليون م3 سنويًا في حال اقتصر التزويد على قطاع غزة، ونمو 500 مليون م3 في حالة تزويد مستهلكين آخرين. وقد قوبل هذا المشروع بالرفض المصري على الصعيدين الرسمي والشعبي، وعاد هذا المشروع في الظهور أكثر من مرة وكانت أولها عام 1978 فيما أطلق " اليشع كالي " عليه مشروع " حل نموذجي لنقص المياه في إسرائيل "، وفي عام 1986 بمناسبة انعقاد مؤتمر "أرماند هامر" للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب، قام " كالي " بتطوير مشروعه تحت عنوان" خطة مياه الشرق الأوسط " في ظل السلام، ومرة أخرى في منتصف عام 1989 وخلال انعقاد ندوة التعاون

الاقتصادي لدول الشرق الأوسط في سان لوزان ثم طرح مشروع " كالي " من جديد وتم طلب بيع مصر لإسرائيل حصة من مياه النيل قدرها 1 % من إيراد النيل.[56]

مشروع " بؤر:(1979) "

قدم خبير المياه الإسرائيلي "شاؤول أولو زوروف" النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية – مشروعًا للسادات خلال مباحثات كامب ديفيد عام 1979 يهدف إلى جر مياه النيل إلى إسرائيل عبر شق ست قنوات تحت مياه قناة السويس، تقوم بدفع المياه إلى نقطة سحب رئيسية في سيناء ويتم رفع المياه بالضخ إلى ارتفاع عشرات الأمتار لتدفع بقوة الجاذبية على طول ساحل سيناء وبإمكان هذا المشروع نقل 1 مليار م3 لري صحراء النقب منها 150 مليار م3 لقطاع غزة، ويتميز هذا المشروع من وجهة نظر إسرائيل بضمان استمرارية جريان المياه وحل مشاكل التخزين.[57]

ومن الجدير بالذكر أن مصر لديها ثوابت في السياسة المائية راسخة في ذهن صانع القرار فيما يخص المياه وهو رفض بيع المياه دوليًا وبالتالي فهي ترفض كل مقترحات إسرائيل ومشاريعها حول نقل أو تحويل أو بيع مياه النيل لإسرائيل، وأيضًا ما يزيد من هذا التوجه المصري هو الرأي العام المصري الذي يرفض بشدة مجرد أن يكون هناك تعاون مائي مصري إسرائيلي ومن ثم الرفض النهائي لأية صيغة من صيغ "محاصصة" في مياه النيل من قبل إسرائيل سواء بالبيع أو بأي وسيلة اخرى وبالتالي فأن إستراتيجية إسرائيل في محاصصة مياه النيل مع مصر لن تحقق مراد إسرائيل في الحصول على مياه النيل وذلك طبقًا لثوابت السياسة المائية المصرية والتي حتى الآن تؤكد على رفض المقترحات الإسرائيلية، ومن هنا فأن إسرائيل قد اتجهت إلى تبني إستراتيجية غير مباشرة لتحقيق أهدافها وهي:

استراتيجية الدور غير المباشر، عبر (محاصرة) السياسة المصرية وتطويقها إقليميًا وشد أطرافها سياسيًا واستراتيجيًا لاضعافها جيوبولتيكيًا.[58]

تمارس إسرائيل صراعاتها في القارة معتبرة أن قارة أفريقيا بمثابة حلبة المصارعة، وعبر عنه (دان إفني) بأن الصراع في أفريقيا "معركة حياة أو موت بالنسبة لنا"[59]. ومن ثم وظفت إسرائيل عددًا من الوسائل

السياسية والاقتصادية والعسكرية لتقوية علاقاتها بالدول الأفريقية وفي مقدمتها إثيوبيا، فنلاحظ أنها قامت بالعديد من الانشطة للتقرب من اثيوبيا منها:[60]

فقامت بإرسال المبعوثين والخبراء في كافة المجالات وخاصة المجال الأمني والعسكري لأثيوبيا.[61]

كما وقعت معها على العديد من صفقات السلاح بشروط متساهلة.

وقدمت لها الخدمات في مجال التدريب عبر مجموعة من المدربين العسكريين، وهو ما نتج عنه تحقيق إثيوبيا لانتصارات على أرتيريا في المواجهات التي دارت بينهما.[62]

ولم تكتفي بذلك بل وقعت إسرائيل على اتفاق استراتيجي مع إثيوبيا 1998، يمنحها تسهيلات عسكرية واستخباراتية في الأراضي الإثيوبية، تم جرى تأكيد ذلك عبر اتفاق استراتيجي آخر عام 1999.[63]

وعلى الجانب الاقتصادي، ساعدت إسرائيل إثيوبيا بعدد من المشروعات التنموية أكثر من ثلاثين مشروع، وقامت بإنشاء أربعة سدود على النيل لتوليد الكهرباء وضبط حركة المياه، كما قدمت شركات استثمارية يمتلكها جنرالات سابقون بالموساد مساهمات في مشروعات زراعية، وبناء سدود[64]، وهو ما دفع بعض المحللين السياسيين المصريين إلى القول: "إن إسرائيل طرف مباشر فيما يحدث في أعالي النيل، وإن سد النهضة هو تأليف وإخراج وسيناريو إسرائيلي"، وهو ما أثبتته العديد من الدراسات من قيام إسرائيل بلعب دور فعال في الصراع الذي شهدته منطقة البحيرات العظمى خلال عام 1994، سواء في رواندا وبوروندي أو الكونغو، حيث كانت الأسلحة الإسرائيلية تصل إلى تلك الدول عبر قنوات رسمية وغير رسمية، كما في الكونغو بها أكثر من 150 مستشارًا عسكريًا إسرائيليًا، كما تشير التقديرات إلى أن قيمة الأسلحة المصدرة إلى الدول والميليشيات في هذه المنطقة بلغت أكثر من 600 مليون دولار خلال عام[65]

ونستنتج مما سبق أن إسرائيل استطاعت المحافظة على وجودها الدائم في أثيوبيا بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم، وهو ما يؤكد أن هدف الوجود في أثيوبيا وبقية دول حوض النيل بما يحيل أهمية بالغة ضمن السياسة الخارجية الإسرائيلية . ومما عزز من العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية ارتباط الأثيوبيين لسلالة سليمان وارتباطهم الروحي بالأماكن المقدسة في الأماكن المحتلة (القدس).[66]

ولقد توصل بالفعل أحد أبرز المتخصصين في هذا الشأن، إلى إثبات التحقق من فرضية تقول: أنه كلما زاد التغلغل الإسرائيلي اقتصاديًا وسياسيًا ومائيًا في حوض النيل، زاد الصراع المائي الدولي في هذه المنطقة، وذلك عبر مجموعة من الأدلة والأسانيد والمقابلات، كما أجمع الباحثون في ذات الشأن علي أن مثل هذا الدور الذي تلعبه إسرائيل في القارة الأفريقية وخاصة داخل دول حوض النيل، جاء كنتيجة طبيعية لذلك الفراغ الذي حدث عقب تراجع الدور المصري في تلك المنطقة.

المبحث الثاني:

الجهود المبذولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال تحليل المبحث السابق نلاحظ أن الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل يأتي في نمطين أحدهما مباشر، والآخر غير مباشر، ولكن دور الولايات المتحدة الأمريكية يتخذ شكلاً غير مباشر فقط وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورين بالأساس في حوض نهر النيل.

الاول : دور عام تسعى من خلاله إلى "محاصرة" السياسة المصرية والسودانية في ذلك المحيط الإقليمي بما يخدم تثبيت النفوذ الأمريكي سياسيًا وإستراتيجيًا في ذلك الإقليم، ومن ثم التمهيد لدور إسرائيلي فاعل من خلال إعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي بمنطقة حوض النيل.[67]

الثاني : العمل على إعادة رسم الخريطة الجيوبوليتيكية للسودان من خلال إتباع سياسة خارجية تهدف إلى خلف سودان جديد موال للولايات المتحدة الأمريكية.[68]

وبطبيعة الحال فإن الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية، سواء كان تجاه دول حوض النيل ككل أو تجاه السودان يؤثر ولا شك بشكل مباشر أو غير مباشر في أحيان أخرى على التفاعلات في تلك المنطقة ومن ثم يؤثر على ديناميات الصراع المائي الدولي في حوض نهر النيل، ومن هنا تأتي أهمية دراسة دور الولايات المتحدة الأمريكية في حوض نهر النيل على النحو التالي توضيحه في هذا المبحث.

بعد الحرب الباردة استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق مجموعة من المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، إلا أن الأهداف الاقتصادية كانت في المرتبة الاولى خاصة بعد الاكتشافات النفطية، بالاضافة إلى الطموح المتزايد في فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الصناعية في دول القارة، خاصة أن القارة الإفريقية من أكبر القارات من حيث عدد السكان.[69]

ويأتي الاهتمام الأمريكي بمنطقة حوض النيل تحديدًا لكونها أحد أبرز المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية من المنظور الأمريكي، ومن ثم تتمثل الأهداف الامريكية في هذه المنطقة في الآتي:

أهداف اقتصادية: المتمثلة في فتح أسواق جديدة في القارة التي تمتاز بوجود فرص هائلة للاستثمار والتجارة.

أهداف سياسية: الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية وتوظيف عددا من دول هذه المنطقة لاستخدامها كأداة ضغط على مصر، ودعم إسرائيل وضمان استمرارها في القيام بدورها في السيطرة على المنطقة، وإعاقة أي اتجاهات راديكالية قد تحدث تغييرًا تؤثر على المصالح الأمريكية.

أهداف عسكرية: مثل تحسين قدرة القارة الإفريقية على التعامل مع المشكلات الأمنية كالإرهاب، والنزاعات المسلحة، التي تؤثر على الأمن العالمي والأمن الأمريكي بصفة خاصة.[70]

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة علاقات مع الدول التي تسهم بنصيب وافر في مواردها لمياه النيل، ومنها أثيوبيا التي تمثل أحد الأهداف المهمة للولايات المتحدة لكونها تشكل مصدرًا مهمًا من مصادر تغذية المياه لنهر النيل، حيث يسهم حوض أنهار هضبة الحبشة بنسبة 80 % من مياه النيل.

ولا شك أن طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وإثيوبيا، وما تتضمنه من شراكة بين الجانبين على المستوى الاقتصادي والتجاري والسياسي والعسكري وما يحتمل أن تتطور إليه هذه الشراكة في المستقبل على مستوى المفاهيم والتطبيقات.

وهذا التدخل يمثل تحديًا أمام صانع القرار المصري، بحيث أصبح هذا التدخل واضح من منطلق الربط الواضح في الإستراتيجية الأمريكية بين المياه والصراع حيث أن الولايات المتحدة تستثمر قضايا المياه بالمعنى السياسي والاستراتيجي في منطقة حوض النيل.

نستنتج من ذلك موقف الولايات المتحدة، وهو ليس بصف مصر حيث انها قامت بتقليل تواجد مصر في المحافل الإقليمية وإضعاف تأثيرها خاصة في الاتحاد الافريقي، كما قامت بفرض عقاب على مصر من خلال العديد من الإجراءات التي تجسدت في وقوفها مع إثيوبيا وقامت بتزويد قدرات الجيش الإثيوبي، كما حجمت خيارات مصر في تعاملاتها مع تحديات المنطقة بالتحديد في أزمة سد النهضة مع إثيوبيا، التي تموله هي بالأساس مع دول أخرى.[71]

فنلاحظ ان بعد زيارة باراك أوباما لأديس أبابا في 2015، أصبح السلوك الإثيوبي أكثر تشددا مع مصر ويعبر ذلك عن تغير ميزان القوى لصالح إثيوبيا، وفي ذلك نؤكد ان كلما زاد الدور الأمريكي في منطقة الحوض زاد الصراع المائي الدولي في هذه المنطقة بشكل كبير.[72]

المبحث الثالث:

الجهود المبذولة من قبل قطر وتركيا وبعض دول الخليج والمنظمات الدولية.

إن قطر وتركيا يدعمان بناء سد النهضة من خلال مشروع استثماري و زراعي ضخم، تموله الدوحة وأنقرة لزراعة مليون ومائتي ألف فدان في منطقة السد، وهذا ما أكد عليه (جمادا سوتي) المتحدث بأسم جبهة تحرير الأورومو الاثيوبية، وأكد أيضا على الدولتين قد سددت الدفعة الأولى من هذا المشروع، وهو ما أسهم في زيادة وتيرة العمل لإنشاء السد، فضلًا عن عدد من المشروعات الأخرى مثل تطوير السكك الحديدية الإثيوبية. وعلى جانب آخر، أكد د. هانئ رسلان، أن كل من قطر وتركيا قد عرضتا تمويل السد ب5 مليارات دولار،

بالإضافة إلى الاتفاق مع إثيوبيا على عدد من الصفقات العسكرية، تشمل مضادات للصواريخ لحماية السد.[73]

أما عن دول الخليج فهي تقوم بتمويل مشروع السد ومنها: السعودية، الامارات، الكويت، والتي طرحت رؤوس أموال ضخمة للاستثمار الزراعي في الأراضي المحيطة بالسد وفي ذات الإطار جاء إعلان رجل الأعمال السعودي محمد العمودي عن تمويله لمشروع السد، وتبرعه بما يعادل 88 مليون دولار لصالح بنائة، فضلا عن أن شركته تعد الأكبر من بين استثمارات القطاع الخاص في اثيوبيا، بعد بناء مصنعين لانتاج الاسمنت واقامة عددا من المشروعات في مجال التعدين والتنقيب عن الذهب وزراعات وإنتاج البن والأرز. ولعل ذلك يشكل وبصورة حقيقة تحديا كبيرا أمام السياسة المصرية، نظرا لقوة ومتانة التحالف المصري مع هذه الدول وتحديدا منذ 3 يوليو 2013، والذي يرتكز حاليا على قاعدتي التحالف العربي في عاصفة الحزم باليمن، والتحالف الإسلامي ضد الإرهاب.[74]

أما على صعيد المنظمات الدولية نرى أن البنك الدولي له دور بارز في تمويل العديد من مشروعات السدود في القارة الأفريقية، حيث أعلن البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 2013 عن عزمه زيادة التركيز على دعم مشروعات السدود الكبيرة في البلدان النامية بشرط استيفاء الضمانات البيئية. فنرى أن البنك الدولي ومصرف الاستثمار الأوروبي، والمصرف الصيني للاستيراد والتصدير، ومصرف التنمية الأفريقي تمويل الكثير من السدود الأخرى. ورغم المخاوف حول الأثر البيئي والسياسي لسد النهضة، إلا أن ذلك لم يثبط تلك المؤسسات عن منح الإقراض والمشاركة في التمويل، باستثناء صندوق النقد الدولي الذي كان أكثر موضوعية من غيره، حين اقترح ان تسير إثيوبيا في بناء السد وفقا لبرنامج زمني بطئ، مبررًا ذلك بأن المشروع سوف يستهلك 10% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وهو ما سيؤثر على المشروعات البنية التحتية الاخرى الضرورية.

ورغم نفي البنك الدولي أكثر من مرة دعمة لهذا السد، الا ان السفير محمد ادريس سفير مصر في إثيوبيا أكد عام 2013، أن البنك الدولي هو الممول الرئيسي للسد. ورغم مساهمة البنك الواضحة في الكثير من عمليات التنمية في دول الحوض، الا ان البنك الدولي وبسبب هيمنة القوى الكبرى على سياساته، وقد وضع عددا من

المفاهيم الجديدة حول المياه مثل: الخصخصة، وسياسات تسعير المياه، وتبادل المياه، وأسواق المياه، وهي مفاهيم تؤدي إلى تحفيز الصراع على المياه بين دول الحوض وتعرقل أيه أطر للتعاون فيما بينهم.[75]

الخلاصة:

وبصورة إجمالية، فانه من غير المرجح أن تسمح كل تلك الأطراف بالتراجع عن هذا المشروع، بعد هذا الحجم الضخم من الأموال التي أنفقت عليه، ومن ثم ستعمل هذه القوى صوب الدفع باتجاه عرقلة أية فرصة حقيقة للتسوية لتلك الأزمة، ومن هنا يرى الباحث متفقا في ذلك مع كثير من الباحثين، أن مطالبات إثيوبيا بإعادة تقسيم مياه النيل وعدم الاعتراف بالاتفاقيات التاريخية، كان مدفوعًا بقوة من قبل القوى الخارجية وغيرها، وهو ما يفسر طبيعة وحدة التصرفات الاثيوبية منذ تسعينات القرن الماضي، وهذا يأخذنا لنرى ما هو موقف مجلس الامن والاتحاد الافريقي في هذه الازمة، هل كان لهم دور فعال ام غير ذلك؟

الفصـــل الثالث: دور الاتحاد الأفريقي في تسوية أزمة سد النهضة.

تمهيد:

لا ريب أن ظهور عدد كبير من اللجان المشتركة المعنية بالأنهار الدولية، يرجع في جانب منه على الاقل الى الاعمال التي أشرفت عليها الأمم المتحدة، فقد أوصت الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة بأن تنظر الدول في إنشاء آليات مشتركة لتحقيق أقصى فائدة ممكنة من المجاري المائية، وتوفير أكبر قدر ممكن من الحماية.

وفي أواخر القرن المنصرم، عقد اجتماع إقليمي بشأن تنمية أحواض الأنهار والبحيرات مع التركيز على المنطقة الافريقية، وذلك في أديس أبابا في الفترة من 10 الى 15 اكتوبر 1988 ومن بين التوصيات التي

اعتمدها هذا الاجتماع وضع وتنفيذ ترتيبات مؤسسية من أجل جمع وتخزين البيانات المتعلقة بمشاريع أحواض الأنهار، وتبادل المعلومات والوصول إلى البيانات فيما بين الأطراف.[76]

وعندما نشب نزاع بين مصر واثيوبيا حول مراحل ملء سد النهضة، عرض الأمر على مجلس الأمن[77]. والذي بدوره أحل النزاع الى الاتحاد الافريقي كمنظمة إقليمية لها دور كبير في الشأن الأفريقي.

ويثور التساؤل حول دور الأمم المتحدة- ممثلة في مجلس الأمن في تسوية النزاعات الدولية، وما دور المنظمات الإقليمية- ممثلة في الاتحاد الأفريقي بشأن النزاع حول إنشاء سد النهضة الإثيوبي ومراحل ملء السد.وسوف نقسم هذا الفصل إلى: تطور المفاوضات من أجل تسوية الأزمة، وما هي الوسائل القانونية المتاحة أمام الاتحاد الافريقي ومجلس الامن لحل أزمة سد النهضة، وأخيرًا توقع السيناريوهات المستقبلية.

المبحث الأول:

تطور المفاوضات لأزمة سد النهضة.

بعد أن بدأ العمل في السد، وافقت إثيوبيا على تشكيل لجنة خبراء مشتركة لدراسة الآثار البيئية والاجتماعية للسد، وسلمت اللجنة تقريرها في يونيو 2013، وجاء في وثيقة المشروع كثير من النواقص والثغرات، وهي بشكل اولي وتحتاج إلى دراسات تفصيلية.

وبذلك عكست إثيوبيا الأوضاع، فبدلًا من تشكيل اللجنة أولًا لدراسة المشروع، قامت ببدء التنفيذ قبل تشكيل اللجنة. وهذا بعد اختراق لقواعد القانون الدولي المنظمة للأنهار الدولية. يجدر بنا تبيان مسارات التفاوض المختلفة، لفهم كيف تطورت المواقف، وفي هذا يمكن تحديد طاولات ثلاث للتفاوض حول سد النهضة منذ 2013 وحتى اليوم، وهي:

الطاولة الأولى هي طاولة الخرطوم، والتي عُقدت بمبادرة من السودان الذي دعا إلى جمع أطراف الأزمة بعد وصول المواجهة الإعلامية بينهما إلى ذروتها في 2013، وامتدت أعمالها حتى أواخر 2019. وصل هذا المسار ذروته بتوقيع إعلان المبادئ بين الأطراف الثلاثة في الخرطوم في مارس 2015، وخاضت من بعده الأطراف الثلاثة جولات انتهت جميعًا بالتعثر والانكسار على صخرة القضايا الخلافية.

الطاولة الثانية في واشنطن، ودفعت صوبها مصر لدى تيقنها من أن التفاوض الثلاثي قد هيمنت على مساره إثيوبيا ونجاحها في استراتيجية شراء الوقت. واستدعت مصر على وجه التحديد الوساطة الأميركية، معلنةً حسن النوايا، والاستعداد لقبول أي صيغ توافقية يقترحها الأميركيون، شريطة أن تكفل مقترحاتهم التوصل إلى حل. وبموافقة ودعم شخصي من الرئيس، دونالد ترامب، انفتح في أوائل 2020 مسار تفاوضي برعاية أميركية. وعلى الرغم من تقدمٍ بدء مبشرًا للمفاوضات التي أدارها وزير الخزانة الأميركي، ستيفن منوشن، بالتوصل إلى مقترح توافقي جرت بلورته بمشاركة البنك الدولي، فإن الطرف الإثيوبي قد قرر فجأة مغادرة المفاوضات، وعدم التوقيع، بينما بادر الطرف المصري إلى التوقيع بالأحرف الأولى[78].

استعادة طاولة الخرطوم، إثر جولة واشنطن، أسفر الوضع عن موجة من الشد والجذب بين مصر وإثيوبيا، استدعت مساعيَ سودانية لتقريب المواقف، وكان الجديد أن توافقًا واضحًا بين الخرطوم والقاهرة بعد جولة واشنطن قد ترسخ، وأساسه الاقتناع بضرورة أن تُبنَى أي مفاوضات جديدة على ما سبق التوصل إليه في جولة واشنطن. فحِرصُ الإثيوبيين على الرجوع بالتفاوض إلى نقطة الصفر بات جليًّا. لكن بقي السودان على تحفظه على الضغط المصري لأجل تدويل التفاوض.

الطاولة الثالثة هي التفاوض برعاية الاتحاد الأفريقي مع مراقبة من مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وهي الطاولة التي انفتحت بعدما رفعت مصر شكواها إليه، وتصويرها الأزمة بـ "التهديد الوجودي". في ضوء الشكوى المصرية، وضع على عاتق المجلس التعامل مع ما فيها ضمن إطار "السلم والأمن في أفريقيا"[79]. حيث رفضت إثيوبيا الخطوة المصرية، متهمة القاهرة بأنها تسعى لتحويل مجلس الأمن إلى "منتدى لتصفية الحسابات وممارسة الضغط الدبلوماسي"، وأنها بتجاوزها الآليات الإقليمية، تقدم الدليل على "انتفاء نيتها المساهمة في نجاح العملية الثلاثية"[80] من جانبها، رأت مصر إمكان الاستجابة لطلب الاتحاد الأفريقي بتولي الوساطة. وأسفرت مشاورات مجلس الأمن عن قبول مقترح "سيريل راما فوزا" وهو رئيس

جمهورية جنوب أفريقيا والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، باستضافة المفاوضات تحت شعار "حلول أفريقية للمشكلات الأفريقية". خرج بيان مجلس الأمن داعمًا تدشين مساعٍ جديدة لأجل التوصل إلى اتفاق بين الأطراف الثلاثة برعاية الاتحاد الأفريقي، على أن يُعاد عرض الموقف في حينه على مجلس الأمن[81].

وعلى الرغم من أن مصر وإثيوبيا والسودان أجروا مفاوضات منذ سنوات عدة من دون التوصل إلى نتيجة بشأن سد النهضة، وعلى الرغم من توقيع وثيقة مبادئ سد النهضة عام 2015 والتي تضمنت عشر مبادئ، إلا أن الخلاف مازال قائما، وهذا الخلاف يتمثل في ثلاث تحديات رئيسية:

التحدي الاول: تحدي فترات الملء وسعة التخزين:

يوجد خلاف بين مصر واثيوبيا حول الفترة الزمنية لملء الخزان، فترى مصر أن فترة ملء الخزان تحتاج من سبع إلى عشر سنوات لتفادي الخسائر المحتملة والحفاظ على منسوب المياه في السد العالي في مصر [82]، أما إثيوبيا تريد ملء الخزان في ثلاث سنوات لتسريع تشغيل السد وتشغيل التوربينات الاثنى عشر بأقرب وقت ممكن.

التحدي الثاني: تحدي الإدارة الهيدروليكية:

حيث ان اثيوبيا لازالت تتمسك برؤيتها الاحادية للمنظومة الهيدروليكية لإدارة سد النهضة، ففي حالة تشغيل السد دون التنسيق المشترك مع السد العالي بمصر وسدود أسوان، سيؤدي ذلك إلى خفض منسوب المياه أمام تلك السدود خاصة السد العالي، مما سيؤدي إلى انخفاض توليد الكهرباء.

التحدي الثالث: تحدي الالتزام بعدم الاضرار:

وهو رفض إثيوبيا الارتباط بالابعاد الديناميكية الفنية والهيدروليكية للسد العالي، لأن ذلك سيجبرها على الحفاظ على نسبة مياه مرتفعة أمام السد العالي وسد السودان، وهذا سيؤخر عملية ملء البحيرة لدي اثيوبيا.

المبحث الثاني:

الوسائل القانونية المتاحة للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن لحل أزمة سد النهضة.

هناك العديد من المواد في ميثاق الوحدة الافريقية التي تتحدث عن تسوية النزاعات والتي منها:

المادة(19) من ميثاق الوحدة الافريقية على مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وقضت بإنشاء لجنة وساطة وتوفيق وتحكيم، يكون تشكيلها وشروط عملها محددا ببروتوكول مستقل، يعتبر جزءا متمما للميثاق[83].

ويحتوي البروتوكول المذكور على أحكام تفصيلية بشأن إنشاء وتنظيم لجنة معنية بالمبادئ والإجراءات التي ينبغي اتباعها في حالات الوساطة والتوفيق والتحكيم.[84]

ويمكن أن يحال النزاع إلى اللجنة، سواء من جانب الأطراف المعنية على نحو مشترك، أو أحد أطراف النزاع أو مجلس الوزراء، أو مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات، وإذا أحيل النزاع إلى اللجنة ورفض واحداً أو أكثر من الأطراف الخضوع لولاية اللجنة، فعلى المكتب أن يحيل المسألة إلى مجلس الوزراء لدراستها. وتمنح اللجنة سلطات التحقيق والاستقصاء فيما يتعلق بالمنازعات المحالة إليها، بموجب البروتوكول، فقد يتفق أطراف النزاع على اللجوء إلى أي من أساليب التسوية الآتية:

الوساطة، التوفيق، التحكيم، وتعتبر هذه الأساليب تخييرية وليست إجراءات، ولأطراف النزاع مطلق الحرية في استخدام أي آلية أو وسيلة من هذه الوسائل الثلاث فيما يتعلق بالنزاع.[85]

وقد لعبت منظمة الاتحاد الإفريقي في الأونة الأخيرة دورًا بارزًا في مجال تسوية بعض المنازعات التي شهدتها القارة الإفريقية تسوية سلمية، ويمكن أن يكون للاتحاد الإفريقي دوراً حيوياً في مجال تقريب وجهات النظر بين الدول الثلاث المتنازعة (مصر، السودان، إثيوبيا) على استخدامات المجاري الدولية، ومن ثم تسوية

وحل المنازعات في مهدها، وذلك بما للاتحاد الإفريقي من آليات مؤسسيه تساعده على النهوض بتلك المهام.[86]

الخطوات التي اتبعها الاتحاد الإفريقي في تسوية نزاع سد النهضة الإثيوبي:

تجلى دور الاتحاد الإفريقي – كمنظمة إقليمية – في رعاية مفاوضات سد النهضة، ولعب الدور الإقليمي الأبرز والأهم في هذا الإطار، فعلى الرغم من عدم تدخل المنظمة الإقليمية بداية في تسوية هذه الأزمة، وتركتها لأطرافها خلال السنوات الماضية، إلا أن احتدام الأزمة في ظل تعنت الطرف الإثيوبي ولجوء الدول الثلاث إلى مجلس الأمن لتسوية النزاع، وإعلان الأخير دعمه لجهود الاتحاد الإفريقي ورعايته لهذه المفاوضات.[87]

تتبع دور الاتحاد الأفريقي يبين أنه كان حاضرًا، منذ لحظة انفجار الموقف في خلال ثورات الربيع العربي. وبطول المفاوضات الثلاثية التي استضافتها الخرطوم، بدأ الاتحاد أقرب إلى مراقب منه إلى طرف تفاوضي أو وسيط. وحتى لدى توقيع اتفاق المبادئ في 2015، بقى حضور الاتحاد الأفريقي شرفيًا على نحوٍ بعيد. لكن من لحظة إجهاض المسار التفاوضي برعاية أميركية، ووصول الموضوع إلى مجلس الأمن، بات الوضع يضع الاتحاد الأفريقي في المواجهة.

والحال أن أزمة سد النهضة قد جاءت اختبارًا لقدرة الاتحاد الأفريقي على إظهار نفسه بصفته منظمة إقليمية فاعلة يمكنها حل مشكلات القارة. والأزمة في مضامينها نموذجية بالنسبة إلى عمل الاتحاد؛ إذ إنها نموذج لسلسلة من النزاعات المائية القائمة في القارة، وباتت الخشية كبيرة من أن تنحدر صوب المواجهة العسكرية، على نحوٍ يضع مجمل مناطق الأحواض المائية المشتركة في القارة ضمن حزام الاضطراب السياسي.

ومثال حوض النيل يعتبر الأبرز اليوم فيما يتعلق بإمكانية الانتقال سريعًا من الأزمة المحدودة إلى الأزمة الدولية واسعة النطاق. يضاف إلى ذلك كون الدول الكبرى ذات المصالح المؤثرة في أفريقيا هي ذاتها صاحبة مصلحة، تنحو إلى تغليب رؤى دول المنابع ومصالحها في الاستئثار بالمورد المائي على ما تريده دول المصبات. والمثال الأبرز هنا تقدمه الولايات المتحدة والصين[88].

هذا فضلاً عن رفض إثيوبيا لأدوار القوى الخارجية، دفع الاتحاد الإفريقي إلى السعي لتسوية هذه الأزمة عبر الآليات الإفريقية، وتجنب التدخلات الخارجية في الشأن الإفريقي.[89]

وفي ١٢ يناير ٢٠٢٠ طلب رئيس وزراء إثيوبيا من رئيس جنوب افريقيا – الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي – الوساطة في مفاوضات سد النهضة وعقد الاتحاد الإفريقي على أثرها عدداً من الاجتماعات والقمح المصغرة التي ضمت وزراء فنيين ووزراء مياه فضلاً مسئولين سياسيين، حيث سعى الاتحاد في البداية نحو الحصول على موافقة الجانب الإثيوبي على تأجيل إجراءات تشغيل سد النهضة، وملء الخزان لمدة تتراوح ما بين أسبوعين وثلاثة أسابيع حتى يتسنى التوصل إلى اتفاق إلا أن أثيوبيا أعلنت يوم ٢١ يوليو ٢٠٢٠ عن تنفيذ المرحلة الأولى من ملء السد، مما دفع مصر إلى عرض القضية على مجلس الأمن للوصول إلى تسوية للأزمة، مع استمرار مساعي الاتحاد الإفريقي للوصول إلى اتفاق ملزم قانوناً، وليست مجرد إرشادات – كما تريد الحكومة الإثيوبية – حول ملء سد النهضة.[90]

تبدو الآليات الأفريقية غير قادرة على الدفع بالموقف إلى الأمام، فلم نرَ على سبيل المثال تدخلًا من المفوضية الأفريقية، ولم تقم المؤسسات الفنية التابعة للاتحاد بدور يضارع الدور الذي قامت به المؤسسات الاستشارية التي أنيط بها فحص الجوانب الفنية للسد في 2015-2016، ولا قدمت خبرة تضارع ما قدمه الأميركيون والبنك الدولي في مسار واشنطن. وبقي الغطاء التفاوضي الأفريقي يخبئ الصيغة نفسها التي عملت بها المفاوضات الثلاثية (طاولة الخرطوم). وكان طبيعيًا في ضوء ضعف دور الخبراء، وغياب أوراق وساطة فاعلة بيد الاتحاد الأفريقي (تقوم بالإغواء والضغط)، أن يؤول التفاوض إلى طريق مسدود، وتكرار مصر وإثيوبيا الادعاءات والاستراتيجيات والمواقف نفسها.

رأي الباحث:

تتوقف فعالية دور الإتحاد الإفريقي الذي أصبح المنظمة الرئيسية المسئولة عن إدارة المفاوضات حول سد النهضة على المفاوض المصري، ومدى قدرتهُ على جذب تعاطف هذه الدول مع الحقوق المصرية الثابتة والمكتسبة عبر التاريخ، حيث تعبر محاولات الاتحاد الإفريقي حتى الآن لتسوية الأزمة عن سعي جدي من قبل المسئولين بهذه المنظمة لمنع اندلاع الصراع بين دول حوض النيل. ويبدو أن عام رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي قد ساهم بشكل ملحوظ في زيادة التفاعلات والتقارب بين مصر والمسئولين في المنظمة حول العديد من الأزمات، ومنها أزمة سد النهضة.

أما عن دور مجلس الامن في تسوية الازمة تنوعت الوسائل السلمية لتسوية النزاعات في ميثاق الأمم المتحدة، ونوردها على النحو الآتى[91] :

أولًا: الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الواردة في المادة (33) من الميثاق:

يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله من خلال عدة طرق تتمثل في المفاوضة، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات، والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها. وغني عن البيان أن مجلس الأمن يدعو أطراف النزاع إلى أن يقوموا بتسوية ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك.لا جرم أن الأطراف بإرادتهم الحرة يملكون تسوية هذا النوع أو ذاك من النزاعات المختلفة بواسطة الطرق الدبلوماسية أو القضائية الواردة في نص المادة (33) من الميثاق.

إلا أنه إذا قيدت الدول الأطراف الثلاثة (مصر -السودان – إثيوبيا) إرادتها واختيارها بأن تلجأ لوسائل دبلوماسية حصرية، فلا تستطيع بالطبع اللجوء للوسائل القضائية كمحكمة العدل الدولية، أو التحكيم الدولي إلا بإبرام اتفاق ينص على ذلك. وبالرغم من الطبيعة القانونية التي تصبغ النزاع الحاصل فليس هناك ما يمنع من اللجوء لمجلس الأمن من أجل تسوية النزاع وفق صلاحياته المدونة في الفصل السادس من الميثاق.

ولاريب أن مناط إعمال مجلس الأمن صلاحياته وفق الفقرة الأولى من المادة (33) مقيد بشرط جوهري، وهو أن النزاع يفترض في حال استمراره أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وهو ما يعني اختصاص مجلس الأمن حصرياً إعمالا لنص المادة (39) من الميثاق.

وقد ترك الميثاق لأطراف النزاع الحرية في اختيار الطريقة الأكثر ملائمة لحل نزاعاتهم، حيث حددت المادة (أ/33) سالفة الإشارة الأساليب التي يمكن استخدامها لتسوية النزاعات الدولية، ولكنها – في ذات الوقت- تركت لأطراف النزاع حرية اختيار الأسلوب الأنسب بالنسبة لهم.[92]

وقد أطلقت العنان المادة (33/ب) مجلس الأمن إلى أن يدعو الأطراف لالتماس حل هذا النزاع بأي وسيلة من تلك الوسائل، ولو لم ينعقد اتفاق الأطراف النزاع على عرضه عليه، أو على الأقل إخطاره به، وهو ما لاح جليا في النزاع (سد النهضة الإثيوبي)، فبالرغم من سبق عرض النزاع بشكل انفرادي من جانب مصر على الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وإدراك مجلس الأمن لتطورات النزاع، إلا أن المجلس لم يلجأ إلى تطبيق نص المادة (33/ب). وتكشف ممارسات مجلس الأمن أنه قلما لجأ لنص المادة (33/ب) عند دعوته أطراف النزاع إلى معالجة نزاع من شأن استمراره أن يجعل السلم والأمن الدوليين في خطر.

ولاريب أن دور المجلس وفقاً للمادة (33) يقتصر على مجرد دعوة أطراف النزاع لحل منازعاتهم بالوسائل السلمية، ويملك ثمة سلطة في توجيه الأطراف للتوصل بوسيلة سلمية معينة لتسوية ذلك النزاع، وتطبيقياً على النزاع المصري الإثيوبي يستطيع المجلس أن يباشر صلاحيته في توصية الأطراف، وله أيضاً أن يمتنع عن القيام بذلك الدور.

ويرى البعض أنه ليس هناك ثمة مانع ما يحول دون تعدد وسائل حل النزاع وتزامنها في وقت واحد، باعتبار أن الغرض من ذلك – في نهاية الأمر – هو الوصول إلى تسوية سلمية له، كأن يتم عرض النزاع على محكمة تحكيم أو على محكمة العدل الدولية، في الوقت الذي يكون فيه النزاع محلا للتفاوض بين أطرافه، أو أن يكون النزاع محل وساطة أو توفيق أو تحكيم.[93]

ثانيًا: الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الواردة في المادة:(34)

قررت المادة (34) من ميثاق الأمم المتحدة بأنه "يجوز للمجلس سلطة عامة في إجراء التحقيق من تلقاء نفسه، أو تشكيل لجنة تخضع لتوجيهاته في أي نزاع أو موقف يرى المجلس أنه بحاجة إلى ذلك."

ويستفاد من ذلك أن الفحص يقتصر فقط على مجرد الاستعلام من أطراف النزاع، وحتى دون رضى الأطراف المعنية.

ومن ناحية أخرى تخول المادة (34) مجلس الأمن سلطة القيام بإجراءات عامة وليس خاصة في التحقيق، وذلك يعني أن المجلس ليس مقيداً باتخاذ خطوات التحقيق بمعناه الفني، بل له أن يتخذ كافة الخطوات اللازمة للتحقيق بمعناه الواسع، وله أن يتخذ هذه الخطوات بالنسبة للمنازعات والمواقف الأخرى، إلا أنه في ذات الوقت غير ملزم بإجراء هذا التحقيق، للمجلس أن يقوم بالتحقيق بنفسه، وله أن يعهد بذلك إلى لجنة فرعية أو هيئة أخرى طبقاً للمادة (39) من الميثاق.

رأي الباحث:

إن الدور الأهم الذي يضطلع به مجلس الأمن إعمالا لنص المادة (34) هو التأكد مما إذا كان الخطر قد تحول فعلاً إلى تهديد حقيقي للسلم أو أخل به أو أدى إلى عمل من أعمال العدوان، ويتطلب ذلك اتخاذ المجلس لإجراءات وتدابير ردعية تطبيقاً للفصل السابع من الميثاق، وينبغي على المفاوض المصري إعادة النظر على نص المادة (39) من الميثاق التي تحصر وتقصر التكييف لمجلس الأمن، وليس أطراف النزاع.

ثالثًا: الوسائل السلمية لتسوية النزاعات وفقاً للمادة (35:[94](

تنص المادة (35/1) على أن لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع أو موقف من النوع المشار إليه في المادة (34). وتنص الفقرة الثانية من ذات المادة على أن لكل دولة ليست عضواً في الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع تكون طرفاً فيه إذا كانت تقبل مقدماً في خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي المنصوص عليها في هذا الميثاق."

وفي ذات السياق تنص الفقرة الثالثة من المادة (34) على أن تجري الأحكام الواردة بالمادتين (11) و (12) على الطريقة التي تعالج بها الجمعية العامة المسائل التي تنبه إليها وفقا لهذه المادة". وقد حولت هذه الفقرة لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينبه المجلس بشأن أي نزاع أو موقف سواء كان طرفاً فيه أو لم يكن له حق إخطار المجلس. والغاية من ذلك تجنب المماطلة من جانب الدول أطراف النزاع، ومن ثم يلاحظ أن لفت نظر المجلس لا يختلف عن عرض الأمر على المجلس، في الباعث الرئيسي من تنبيه المجلس تهيئته كي ينظر في النزاع أو الموقف ويصدر فيه توصياته. وغني عن البيان أن ما جرى العمل عليه في ممارسات مجلس الأمن عدم التمييز في اختصاصاته بين ما إذا كانت المسألة (محل النزاع) قد عرضت عليه طبقاً مادة (35/1) أو طبقا للمادة.(1/37)

رأي الباحث:

إن تنبيه الدولة العضو في الأمم المتحدة لمجلس الأمن إلى نزاع معين هو مجرد رخصة منحها الميثاق للدول الأعضاء لها أن تستعملها أو أن تهملها حسب الأول حيث أن النص جاء بلفظ (لكل) وليس بلفظ (يجب) ولكن الحالة التي يكون فيها الدولة العضو طرف في النزاع وتفشل في حله سلمياً أوجب عليهما في المادة (37) أن تعرض الأمر على مجلس الأمن بما يعني أن الأمر إلزامي. ونثمن جهود مصر في تنبيه أعضاء مجلس الأمن الدولي في مستهل شهر مايو ٢٠٢٠ وذلك لتهيئة الفرصة للمجلس حين ينظر النزاع وإصدار توصياته وذلك وفقا للمادة (35) سالفة الإشارة.

رابعًا: الوسائل السلمية لتسوية النزاعات وفقا للمادة (37:[95](

تنص المادة (37/1) على أن "إذا أخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه في المادة (٣٣) في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن."

كما تنص الفقرة الثانية من ذات المادة على أنه "إذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع من شأنه في الواقع، أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقاً للمادة (36) أو يوصي بما يراه ملائماً من شروط حل النزاع" ويستفاد من ذلك أن المادة (37) مكملة للمادة (33)؛ حيث لا تستطيع الدول أطراف النزاع أن تعرض الأمر على مجلس الأمن إلا إذا نفذت أولا ما عليها من التزامات طبقاً للمادة (33) عندما لا تكون الوسائل التي توصلت بها غير ناجعة للوصول إلى حل نهائي، كما يجب أن يكون من شأن استمرار النزاع تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، وبالرغم من ذلك فليس هناك مجالاً للتصدي مجلس الأمن وفق المادة (37) تلقائياً حتى ولو أمكن أن يكون الإخطار من طرف واحد من أطراف النزاع.

رأي الباحث:

باستقراء المادة (37)، ومسايرة للتطورات الخاصة بالمشاورات الفنية الثلاثية بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا برعاية منظمة الاتحاد الإفريقي، تأسيساً على الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في حالة إخفاق منظمة الاتحاد الافريقي للوصول إلى حل مرض لكافة وجب على الدول الثلاث أن تعرض النزاع على مجلس الأمن الذي يوصي بما يراه من شروط لحل النزاع.

حيث ان تدخل مجلس الأمن الدولي على خط أزمة سد النهضة بطلب مصر، حيث قدمت نيابة عنها السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة المتحدة "كيلي كرافت"وأكد أعضاء في المجلس دعمهم للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لحل الأزمة الناجمة عن المشروع الكهرمائي الضخم الذي تبنيه إثيوبيا على النيل الأزرق، ويثير توترات حادة بينها وبين مصر والسودان. وأوضحت السفيرة الأمريكية أن "الولايات المتحدة تأخذ علمًا بالجهود الأخيرة التي بذلها الاتحاد الأفريقي لتسهيل إجراء محادثات إضافية بين الدول الثلاث بشأن سد النهضة". مطالبة الدول الثلاث بالامتناع عن اتخاذ "أي إجراءات من شأنها تقويض حسن النية الضروري للتوصل إلى اتفاق". وذهب العديد من أعضاء المجلس إلى أن هذا الملف بات في عهدة الاتحاد الأفريقي.[96]

الفصل الثالث:

السيناريوهات المستقبلية.

رغم المفاوضات التي تجري بين الدول الثلاث على مدى السنوات السابقة ومد يد التعاون من جانب مصر يبدو الموقف الإثيوبى متعسفًا لا يبدى أى قدر من المرونة ، بل على العكس يستغل الموقف المصرى المرن فى تثبيت مكتسبات تفاوضية لصالحه. وأقرب مثال على ذلك اعتباره وثيقة الخرطوم اعترافًا بالسد بسعته الكبرى من جانب دولتى المصب، ويؤيد ذلك أحدث تصريحات لوزير الرى والكهرباء الإثيوبى الذى يؤكد فيها أن مسالة ملء وتشغيل السد هى جزء لا يتجزأ من إجراءات بناء السد الذى تعترف به الوثيقة، ومن ثم فلا مجال للتفاوض حولها مع دولتى المصب. ويلقى هذا الموقف ظلالًا كثيفة من الشك على مدى التزام إثيوبيا

بنتائج الدراسات الفنية التى من المفترض أن تبدأ فى أول فبراير 2016 وتنتهي في يناير 2017، وهى غير ملزمة أصلا.

ومن ناحية أخرى، إثيوبيا لم ولا تريد أن تعترف مطلقا بحصة مصر المائية التاريخية، مما يعطى انطباعاً واضحاً وصريحاً بأن إثيوبيا لا تقر بكمية المياه التى تستخدمها مصر حاليًا ومنذ أكثر من خمسين عاماً، والتى تبلغ 55.5 مليار متر مكعب سنويًا. ويترتب على هذا الموقف أن مصر تتعرض السيناريوهات مفتوحة فيما يتعلق بإيراد النهر عند السد العالى وكلها تتوقف على المزاج الإثيوبى فضلًا عن التغيرات المناخية بالنسبة الفيضان والجفاف.

وتعتبر فترة ملء خزان السد من أخطر الفترات تأثيرًا على إيراد النهر وخاصة عدد سنواتها . فبعد الانتهاء من تشييد السد، سيكون من المهم تحديد فترة ملء الخزان، فكلما كانت فترة الملء أقصر سارع ذلك من توليد الكهرباء وهو ما تريده إثيوبيا، ولكن في المقابل سيخفض ذلك من سريان المياه لدول المصب بشكل كبير وستعانى مصر من الجفاف بشدة أثناء فترة الملء. وبصرف النظر عن الموقف التفاوضي الحالى الذى يمكن أن يتغير خلال الجلسات المكثفة القادمة، فإن السيناريوهات المحتملة للتغير فى الموقف يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: الأولى يمكن أن يطلق عليها سيناريوهات التعاون ، أما الثانية سيناريوهات الصراع (او اللا تعاون) ، ويمكن توضيحهما فيما يلى[97] :

سيناريوهات التعاونCooperation scenarios:

تقوم سيناريوهات التعاون بين دول حوض النيل الشرقى على استراتيجية "الجميع رابحون Win-win " strategy . وتنطوي على تعظيم استغلال الموارد المائية المتاحة بالهضبة الإثيوبية البالغة 1600 مليار متر مكعب سنويًا والتى يقل ما يستغل منها فى دول الحوض 100 مليار متر مكعب سنويا تمثل نسبة 6%.ويتم ذلك من خلال "الانتفاع المشترك" للنهر ومشروعات "استقطاب الفواقد" من مستنقعات البارو أكوبى التي يفقد فيها من 12 إلى 14 مليار متر مكعب سنوياً. أما بالنسبة لسد النهضة فتنطوي سيناريوهات "الجميع رابحون" على الحفاظ على الحصص المائية لدولتي المصب مع توليد الكهرباء بالكميات التى ترغب فيها إثيوبيا. وفى

ظلها تتحقق شعارات لا مساس بالأمن المائى لمصر والسودان، ولا ضرر ولا ضرار وأن السد يحمل الخير لجميع الدول.

بل يعتقد وزير الرى السودانى إلى احتمال زيادة حصة مصر المائية بنحو 3.5 مليار متر مكعب سنويًا نتيجة للفروق الفاقد فى بحيرتى سد النهضة والسد العالى. ولو أن هذه يمكن أن تكون نقطة خلافية لأن التسرب من بحيرة سد النهضة قد يكون أعلى منه فى بحيرة السد العالى . ويقتضي هذا النوع من السيناريوهات مرونة أكبر فى الموقف الإثيوبى نحو إشراك دولتى المصب فى إدارة وتشغيل السد طبقا لقواعد ملء وتشغيل يتفق عليها وتلتزم بها الدول الثلاث التزاما صارما .كما تقتضي أن توافق إثيوبيا على تمديد فترة الملء إلى فترة طويلة تصل إلى 15 سنة وخاصة فى سنوات الجفاف.[98]

حيث تتمثل سيناريوهات التعاون في استخدام الأساليب السلمية المتمثلة مثلا في استمرار المفاوضات ، ولكن بشرط أن تبقى مصر والسودان موحدين موقفهما وأن يعملا على حشد ضغط دولي على إثيوبيا بهدف التوصل لاتفاق ملزم، وأن يستخدما في سبيل ذلك الانسحاب أو التهديد بالانسحاب من اتفاق المبادئ الذي تم توقيعه بين مصر والسودان وإثيوبيا في الخرطوم عام 2015 (كورقة ضاغطة على أديس أبابا).[99]

لكن على النقيض يرى خالد عكاشة أن هذا الخيار مستبعد، قائلًا: لا اعتقد ان هذا الخيار وارد في ذهن المفاوض المصري، لأن الاتفاق يمثل التزامًا لاثيوبيا بعدم الإضرار بدولتي المصب"، مضيفًا: "لو نفذ اتفاق المبادئ وفق نصوصه سيحد من الأضرار على دولتي المصب، ويرتب التزامات على إثيوبيا ويراعي مصلحتها في نفس الوقت، لأنه اتفاق متوازن ويحقق مصالح الدول الثلاثة."

سيناريوهات الصراع (أو اللاتعاون)No-cooperation scenarios:

تنشأ سيناريوهات الصراع نتيجة للموقف الإثيوبى المتعنت الذي يرفض حتى الآن الاتفاق على قواعد الملء والتشغيل أو الاتفاق على الإدارة المشتركة للسد أو الاتفاق على مبدأ التعاون أصلا. وعلى عكس سيناريوهات "الجميع رابحون"، تتسبب سيناريوهات الصراع في إيقاع أضرار بالغة بالأمن المائى لدولتي المصب مصر

والسودان، وإن كان بدرجة أقل بالنسبة للسودان. وتشير مواقف إثيوبيا العديدة السابقة إلى ترجيح سيناريوهات الصراع على سيناريوهات التعاون ابتداء من اتفاقية عنتيبى ورفضها مبدأ الإخطار المسبق وعدم اعترافها بالحصة المائية لمصر ولا بالاتفاقيات السابقة المتعلقة بنهر النيل، وتبنيها للمصطلح المراوغ "الاستخدامات المائية" بدلًا من الحصص المائية ، وموقفها الانتهازي فى البدء فى تشييد سد النهضة فى غمرة انشغال مصر بأحداث ثورة يناير دون إخطار دولتى المصب ، بل وتكبير السد من سد سعته 14 مليار متر مكعب إلى سد ضخم سعته 74 مليار متر مكعب بارتفاع 145 متر يقوم بتوليد نفس الكمية من الكهرباء التى يولدها السد الأصغر أى 6000 ميجاوات سنويا.[100]

فيندرج تحت هذا السيناريو استخدام القوة العسكرية، حيث توحي التحركات المصرية على صعيد التعاون العسكري والاستخباراتي مع عدد من الدول الإفريقية المحيطة بأثيوبيا، خلال الاشهر الاخيرة، بأن هناك تحركًا عسكريًا ضد السد يجري الإعداد له، حيث قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بزيارة دولة جيبوتي وهو أول رئيس مصري يقوم بهذه الخطوة وذلك لتعزيز العلاقات الثنائية في المجالات الاقتصادية والامنية والعسكرية، بالاضافة الي ان مصر قامت بعدة مناورات عسكرية مشتركة مع السودان، حمل أخرها اسم "حماة النيل" فهل يمهد ذلك لتحرك عسكري مرتقب؟

لكن في المقابل "بدر الشافعي" باحث متخصص في الشؤون الإفريقية، لجوء مصر للحل العسكري لأسباب عدة من بينها: عدم وجود حدود مباشرة بين مصر وإثيوبيا وبعد المسافة بينهم، وعدم امتلاك مصر لطائرات قاذفات قنابل بعيدة المدى قادرة على تدمير السد ، في المقابل إثيوبيا تمتلك دفاع جوي واجهزة رادار قوية اشترتها من اسرائيل، كما أن تدمير السد سيغرق السودان.[101]

الخلاصة:

وبصورة إجمالية، يتناول الفصل تطور المفاوضات التي جرت بين الأطراف الثلاث متجسدة في تالي: الطاولة الاولى في الخرطوم، الطاولة الثانية في واشنطن، والطاولة الثالثة تدخل الاتحاد الافريقي بمراقبة مجلس

الأمن، والذي يستعرض بعدها الإجراءات القانونية المتاحة أمام كلا من الاتحاد الافريقي ومجلس الامن مستعرضًا إياها في نصوص ميثاق الأمم المتحدة، واخيرا بعد معرفة دور الاتحاد الأفريقي تتناول الدراسة ما هي المسارات المتاحة أمام مصر لحل الأزمة معبرًا إياها في سيناريوهات.

الخاتمـــــة:

دارت الدراسة حول دور الاتحاد الأفريقي في أزمة سد النهضة حيث تضمنت الدراسة ثلاث فصول، ففي الفصل الأول استعرض أن الهدف الغير معلن من بناء سد النهضة انصب في صالح إثيوبيا لتكون هي المسيطرة على مصر مائيًا وسياسيًا، حيث إن إثيوبيا ليست إلا مجرد أداة للتأثير على مصر والتحكم بها بغرض إخضاعها وتهديد مكانتها، ولكن الموقف القانوني يحافظ على الحصص المائية لكل دولة، وذلك من خلال توافر شروط قبل بناء السدود منها الإخطار المسبق وأن لا يمس بذلك ضرر للدول المشاركة، ولكن تضرب بكل هذه القوانين والاتفاقيات إثيوبيا بعرض الحائط، كما أن في بناء ذلك السد آثار سلبية وخيمة أكثر من فوائده المتمثلة على الصعيد الزراعي لمصر والمستوى المعيشي والاقتصادي كما تم الذكر مسبقًا، وهذا ما يأخذنا إلى النظر لمواقف الدول الأخرى وجهودها في تسوية الأزمة، لنرى إذا كانت مؤيدة لموقف إثيوبيا ام بجانب مصر وسودان؟

أما في الفصل الثاني ركز على جهود الدول في تسوية الأزمة حيث إن من غير المرجح أن تسمح كل تلك الأطراف بالتراجع عن هذا المشروع، بعد هذا الحجم الضخم من الأموال التي أنفقت عليه، ومن ثم ستعمل هذه القوى صوب الدفع باتجاه عرقلة أية فرصة حقيقة للتسوية لتلك الأزمة، ومن هنا يرى الباحث متفقا في ذلك مع كثير من الباحثين، أن مطالبات إثيوبيا بإعادة تقسيم مياه النيل وعدم الاعتراف بالاتفاقيات التاريخية، كان مدفوعًا بقوة من قبل القوى الخارجية وغيرها، وهو ما يفسر طبيعة وحدة التصرفات الاثيوبية منذ تسعينات القرن الماضي، وهذا يأخذنا لنرى ما هو موقف مجلس الامن والاتحاد الافريقي في هذه الأزمة، هل كان لهم دور فعال ام غير ذلك؟

تناول الفصل الثالث تطور المفاوضات التي جرت بين الأطراف الثلاث متجسدة في تالي: الطاولة الاولى في الخرطوم، الطاولة الثانية في واشنطن، والطاولة الثالثة تدخل الاتحاد الافريقي بمراقبة مجلس الأمن، والذي يستعرض بعدها الإجراءات القانونية المتاحة أمام كلا من الاتحاد الافريقي ومجلس الامن مستعرضًا إياها في نصوص ميثاق الأمم المتحدة، واخيرا بعد معرفة دور الاتحاد الأفريقي تتناول الدراسة ما هي المسارات المتاحة أمام مصر لحل الأزمة معبرًا إياها في سيناريوهات.

بناءًا على ما تم ذكره اتضح لنا اذا تم اختيار المسار القانوني أي التوجه إلى التحكيم الدولي، متمثلة في تشكيل محكمة دولية خاصة بموافقة طرفي النزاع، أو من خلال اللجوء لمحكمة العدل الدولية، فإن قرار المحكمة سيكون ملزم على جميع الأطراف، فإن هذا الحل أيضًا غير مجدي لان اثيوبيا ترفض تدخل منظمات خارجية وتكتفي بتدخل الاتحاد الأفريقي، بجانب أن المسار العسكري سيعود بالسلب على السودان بجانب ضعف قدرة مصر في الإيقاع بالسيد، كما أن المفاوضات غير مجدية بل إنها تكتسب بها إثيوبيا الوقت لتستكمل بناء السد فإن جميع المسارات مغلقة أمام مصر والسودان لان حتى تدخل الاتحاد الافريقي غير مجدي، فانني ارى انه ستكون الصورة النهائية لهذا النزاع هو استكمال البناء ودخول مصر في حالة من جفاف وقلة مورد المياه الذي سوف يؤثر بالسلب على جميع نواحي الحياة منها الزراعة وبالتالي الاقتصاد ومستوى معيشة الفرد، لذلك من المناسب أن يتم تمديد سنوات ملء السد.